الفصل الأول

ترجمه ابن مالك : جمال الدين محمد بن عبد الله محمد بن مالك الطائي

وترجمة ابن ابن القيم : ترجمة برهان الدين أبي إسحق إبراهيم بن محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية

ونبذة عن أهم شروح ألفية ابن مالك ..

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول

ترجمه ابن مالك

جمال الدين محمد بن عبد الله محمد بن مالك الطائي

المبحث الأول

ترجمة ابن مالك

أولاً : نسبه،وكنيته ولقبه:(جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن مالك الطائي)

نسبه :

هو أبو عبد الله جمال الدين: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجـّياني، وهذه السلسة النسبية هي رواية دائرة المعارف الإسلامية، وسار عليها الدماميني في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وقد ذكرها بروكلمان، وذهب المقري في نفخ الطيب إلى أن بعطلحٍ فاظ ـ حين عـَرف بابن مالك ـ قال"يقال: إن "عبدالله" في نسبه مذكور مرتين متواليتين، وبعض يقول مرة واحدة، وهو الوجود بخطه في أول شرحه لعمدته، وهو الذي اعتمده الصفدي".

هذا وقد عرّف محمد بن على بن طولون في هداية السالك فقال: (هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبدالله ـ ثلاثاً ـ ابن مالك". وقد اكتفى بعضهم بذكر: محمد بن عبدالله بن مالك ، أو محمد بن مالك، اكتفاء بالمشهور) (1) .

كنيته ولقبه :

يكنى ابن مالك بـ : أبي عبدالله، ويلقب بجمال الدين (2).

ثانياً : أسرته

لم تفد المصادر بشيء عن أسرة ابن مالك , كما أنه لم ينقل عنه أنه صرح بشيء من ذلك ـ أيضاً ـ ويرجح كثيرمن الباحثين أن يكون والداه قد توفيا وهو صغير، وهذا إن صح ـ يمكن اعتباره من دواعي رحلته إلى المشرق، ولا سيما أنه لم يعد إلى مسقط رأسه "الأندلس" بعد ارتحاله

---

(1) هداية السالك ـ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك , لمحمد بن علي بن طولون . تحقيق:د.عبدالحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي . دار الكتب العلمية بيروت 1408هـ 1989م . 1/7ـ 8 ووردت ترجمته في كتاب التسهيل ونفح الطيب وبغية الوعاة والبداية والنهاية ودائرة معارف الشباب ودائرة المعارف الإسلامية وشواهد التوضيح والتصحيح وحاشية الخضري على ابن عقيل .

(2) المصدر السابق الصفحه نفسها .

الموفق عنها (3).

ثالثاً : مولده

ولد ابن مالك في "جَيَّان"-بفتح الجيم وتشديد الياء ـ وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى، وكانت ولادته سنة 600 هـ على أكثر الروايات وأقربها إلى الصحة (4).

رابعاً : دراسته بالأندلس

يبدو أن ابن مالك بدأ دراسته بحفظ القرآن الكريم كما جرت عليه عادة طلاب العلم في عصره وصره، واستتبع ذلك دراسة القراءات وحفظ ما تيسر له من المتون المختلفة، ولا سيما متون النحو واللغة، وقد ذكره ابن الجزري - في طبقات القراء - فقال: "قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يُعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات ولي كذلك، بل قد أخذ العربية ـ في بلاده عن ثابت بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً (5). أهـ.

خامساً : رحلته وأثرها فيه

ولد ابن مالك في الأندلس، وقضى باكورة شبابه فيها في حين لم تكن فيه الأحوال السياسية مستقرة، فقد كان الصراع على أشده بين المسلمين والإفرنج، تبع ذلك تساقط البلاد الإسلامية بعد حروب طاحنة كانت الدولة فيها للإفرنج على من عاصرهم من ملوك الموحدين، وعلى رأسهم الناصر بن يعقوب الذي ولى الأندلس بعد وفاة أبيه سنه 595 هـ.

لذا يمكن القول بأن تلك الفتن والاضطرابات السياسية كانت من بين أسباب ارتحال ابن مالك إلى المشرق إن لم تكن أهم تلك الأسباب، كما أن الرغبة في زيارة الديار المقدسة، والشغف بمشاهدة مواقع التنزيل، ومصدر إشعاع الحضارة الإسلامية، أمور تستحث طلاب العلم ـ عامة ـ فضلاً عن ابن مالك،ذلك الشاب المتوقد الذهن،الولوع بالعلم ومصاحبة العلماء.

---

(3) سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط إشراف: أكمل الدين إحسان أوغلي , مكتبة إرسيكا، إستانبول .تركيا: 2010 م, 3 / 157.و"الوافي بالوفيات" (1/ 204) و"طبقات الشافعية الكبرى" (8/ 98) و"شذرات الذهب" (7/ 696) و"بغية الوعاة" (1/ 130) و"روضات الجنات" (8/ 70) و"هدية العارفين" (2/ 130) و"الأعلام (6/ 233)

(4) المصدر السابق الاول الصفحة نفسها .

(5) المصدر السابق الأول الصفحة نفسها .

لذا نجد ابن مالك يزمع الرحلة إلى المشرق، وتتم تلك الرحلة، ويؤدي فريضة الحج، ثم يلحق بالشام بيد أن الأحوال السياسية فيه لم تكن بأسعد حالاً ولا أهدأ بالا من بلاد الأندلس، فقد كانت البلاد الشامية في فتن وحروب دامية بين الصليبين والتتار من جهة، وبين الدولة الأيوبية التي دب الخلاف فيها بعد موت صلاح الدين بسبب النزاع بين أبنائه الثلاثة وأخيه على السلطة من جهة أخرى.

ويظل ابن مالك يطوف بالبلاد الشامية وينتقل بين حواضرها: دمشق، وحلب، وحماة، وبعلبك، ويستقر به المطاف في دمشق، على ما ذكره الرواة، فقد ذكر ابن الجزري أنه قدم دمشق، ثم توجه إلى حلب فنزل فيها وفي حماة، وأُخِذَ عنه بهذين البلدين، ثم قدم دمشق مستوطنا.

ولقد كان لارتحال ابن مالك من بلاد المغرب إلى بلاد المشرق أثر كبير في ملامح حياته، في أخلاقه ومذهبه، وسلوكه، فقد كان قبل رحيله، مالكي المذهب، وذلك لسيادة المذهب المالكي في تلك البلاد فلما استوطن المشرق عدل عن مذهبه وأخذ بمذهب الشافعي، أما عن أخلاقه وسلوكه فقد قال الصفدي عنه: "إن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي".

وذكر نحو قول الصفدي هذا ابنُ عساكر والسيوطي، وزاد ابن العماد: "حسن الخلق"، ولا غرابة في ذلك، فإن الهجرة من أكبر عوامل التأثير والتأثر (6) .

سادساً : شيوخه

1- شيوخه في الأندلس:

ذكر ابن الجزري: "أن ابن مالك أخذ العربية في بلاده عن ثابت ابن خيار، وأنه حضر على أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً، كما ذكر السيوطي أن له رواية عن أبي الصقر.

2- شيوخه في المشرق:

ذكر السيوطي : أنه سمع بدمشق من السخاوي، وجالس بحلب ابن عمرون ـ تلميذ ابن يعي ـ وأن له شيخاً جليلاً هو ابن يعيش الحلبي، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر

(6) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك 1/ 11 للمؤلف : برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ابن ابن القيم)تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي قسم من هذا الكتاب:هو أطروحة دكتوراة للمحقق أضواء السلف.الرياض الطبعة الأولى ، 1373 هـ- 1954 م.

بالتربة التعادلية، والجامع المعمور، وقال المقّرى: " ... وسمع بدمشق من مكرم، وأبي صادق الحسن بن صباح، وأبي الحسن بن السخاوي وغيرهم ....، وجالس ابن يعيش تلميذه ابن عمرون بحلب، وأقام بثمق مدة يصنف ... وتصدر بحلب مدة، وأمّ بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتصدر بحماة مدة" (7).

سابعاً : مذهبه النحوي

مما لاشك فيه أن ابن مالك اطلع على كتب سابقيه من النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين ومن جاء بعدهم، وأفاد من هؤلاء جميعا حتى تكونت شخصيته العلمية ولاسيما في النحو والتصريف ثم استوت، يدل على ذلك إنه يورد المسائل النحوية ويعرض آراء النحاة فيها بدقة وأمانة، ثم يجيل فيها رأيه بحسب ما يمليه عليه اجتهادهن وما يبلغه تفكيره الحر، وحسه المرهف،يؤيد هذا ويضعّف ذاك، ويصحح هذا ويرد ما يخالفه من غير تحيز إلى مذهب معين لذاته، وإنما ينتصر لما تشهد بصحته الشواهد المعتبرة لديهن أو ماله نظير يمكن قياسه عليه .

وكون ابن مالك موافقا في كثير من آرائه النحوية لما عليه البصريون لا يعني تحيزه إلى هذا المذهب أو هذه المدرسة، وإنما لكون ذلك هو المترجح لديه بعد إعمال فكر وإجالة نظر، ولا يخفي تفوق المدرسة البصرية على غيرها من المدارس النحوية، ومع ذلك فإنك تجد ابن مالك ينتصر لقول الكسائي أو الفراء -أحياناً- لما تقدم , ومصنفات ابن مالك مليئة بآراء النحويين المتقدمين والمتأخرين مما يدل دلالة واضحة على أنه لم يدخر وسعاً في تتبع الآراء النحوية عند عرضه للمسائل، فإنك واجد في كتبه أقوال سيبويه والكسائي والفراء، والأخفش، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وثعلب، والجرمي، والزجاجي، والفارسي، والسيرافي، وابن كيسان، وابن برهان، وابن جني، وابن الأنباري، والزمخشري، وابن مضاء، وابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور، وابن الحاجب، ابن يعيش وغيرهم ,وفي هذا الخضم تجد ابن مالك يؤيد هذا ويرد ذاك وقد يضرب رأيا برأي ويبدي رأيا مستقلاً في المسألة، ولست ـ هنا بصدد عرض النماذج للتدليل على ذلك، فقد كفاني ذلك من قاموا بدراسة مصنفات ابن مالك (8) .

---

(7) المصدر السابق 13/1 .

(8) المصدر السابق 14/1

ثامناً : منهجه

إن من يستقرئ كتب ابن مالك -ولاسيما الكافية الشافية وشرحها وخلاصتها، والتسهيل- استقراءاً يهدف إلى استخلاص منهجه، لا ريب سيقف على كثير من السمات التي اتصف بها مصنفات هذا العلم، فمن أبرز تلك السمات ميل ابن مالك إلي الابتكار، فبينما نجد صاحب الكتاب -رحمه الله- قد قسم النحو إلى أبواب، والزمخشري قد قسمه إلى فصول في كتابه المفصل، وكذلك فعل ابن الحاجب في كافيته، وهذه الكتب الثلاثة من أهم كتب النحو السابقة لابن مالك، نجد ابن مالك يستعمل كلاالمصطلحين جاعلاً "الباب" لرؤوس المسائل، و"الفصل" لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها.

وكذلك نجدهنهج في ترتيب أبوابه منهجاً تعليمياً يعتمد على المناسبة والارتباط. كما نجده يسلكمنهج النظم في ضبط العلوم إدراكاً منه لما للنظم من ميزة على النثر، فقد لجأ ابن مالك إلى هذه الوسيلة - أعني النظم- المشوقة المعينة على حفظ العلوم ونقلها ودرج على ذلك في معظم مؤلفاته، فقد استطاع -بما آتاه الله من قوة القريحة الشعرية- أن يسخر قوالب الشعر لخدمة القضايا العلمية، فكان ذلك دعماً لما يسمى بالشعر التعليمي.

أقول: دعماً، لا اختراعاً، لأن ابن مالك قد سُبق في هذا المجال، فقد نظم الشاطبي المتوفي سنة: 590 هـ قصيدة في القراءات سماها: "حرز الأماني ووجه التهاني"، كما نظم ابن معطي المتوفى سنة 628 هـ منظومته القيمة في النحو المسماة: "الدرر الألفية في علم اللغة العربية"، التي أفاد منها ابن مالك كثيراً، وأشار إليها في خلاصته المسماة: " ألفية ابن مالك"، وكذلك نظم ابن الحاجب المتوفى سنة 646 هـ، منظومة النحو سماها: "الوافية بنظم الكافية"، وأخرى في العروض سماها: "المقصد الجليل في علم الخليل".

أما في مجال الاستشهاد فهو يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته ، وقد يستشهد بالشواذ منها ، ويستشهد كذلك بالحديث ، وأشعار العرب وأمثالها وأقوالها ، وقد أدى استشهاده بالحديث الشريف إلى توسيع دائرة الاستشهاد عنده، وقد أنكر عليه أبو حيان الاستشهاد بالحديث بحجة أنه مظنة اللحن ، لجواز روايتهبالمعنى وكون بعض رواته أعاجم، وقد تصدى العلماء قديماً وحديثاً لأبى حيان معترضين عليه ومؤيدين لابن مالك فيما ذهب إليه، ومن أوفى ما كتب حول هذه المسألة ما

جاء في خزانة الأدب البغدادي ، وما كتبه الأستاذ سعيد الأفغاني (9).

ويغلب على مصنفات ابن مالك سهولة العبارة ووضوحها مع الدقة والميل إلى الإيجاز.

تاسعاً : تلاميذه ـ

تتلمذ على ابن مالك خلق كثيرون ، فممن تلقى عنه:

- ابنه بدر الدين المشهور بابن الناظم، وقد شرح ألفية والده وتوفي سنة86 هـ.

- القاضي شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن نجم الدين الجهني الشهير بابن البارزي، المتوفى سنة 738 هـ.

- أحمد بن سليمان بن أبي الحسن الكاتب، المتوفي سنة: 769 هـ.

وغير هؤلاء مما يطول الحديث بذكرهم، وليس هذا موضع حصرهم .

هذاويعد الدارسون لمصنفات ابن مالك والعاكفون عليها تلاميذاً له في مختلف العصور، وهم خلق لا يحيط بهم إلا الله...

عاشراً : مصنفاته ـ

لقد أمد ابن مالك -رحمه الله- المكتبة العربية بمؤلفاته الكثيرة البالغة الأهمية، وخاصة فيما يتعلق منها بعلمي النحو والصرف، وقد وهبه الله -سبحانه- القدرة الفائقة على النظم العلمي، فأخرج الكثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظما عذبا سائغا على الرغم من جفاف مواده وصعوبة موضوعاته وقد بلغت مؤلفاته في النحو والصرف واللغة وغير ذلكن ما يقارب الأربعين مؤلفا، ومن أشهر مؤلفاته:

"الكافية الشافية"، وهي منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز، ضمنها النحو ولصرف، وقد شرحها ابن مالك نثرا بشرح مسماه: "الوافية في شرح الكافية الشافية"، كما شرحها - أيضا- ابنه بدر الدين.

ومن مؤلفاته -أيضاً - "الخلاصة" المشهورة ب "الألفية"، وهي منظومة في نحو ألف بيت من الرجز، أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في الكافية الشافية، وقد وفق فيها ابن مالك توفيقا

---

(9) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك 1/ 17

أدهش العقول وألبسها حلل الرضا والقبول، فعكف العلماء عليها، دراسة وتدريسا وحفظا وشرحا وتعليقا، حتى أربت مصنفاتهم حولها على الخمسين، ما بين شرح لها، وإعراب لأبياتها أو حواش على شروحا.

ومن تلك الشروح : هذا الشرح الذي بن أيدينا.

ومن مؤلفات ابن مالك - أيضا - كتابه "التسهيل" المعروف: "بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وهو كتاب جليل تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والصرف في ثمانين بابا، تتضمن ما يزيد على مائتي فصل، وعليه شروح كثيرة، منها شرح للمؤلف نفسه.

هذه بعض مؤلفات ابن مالك، ومن أراد الوقوف عليها مفصلة فليرجع إلى مقدمتي كِتابي: "التسهيل، وشرح الألفية لابن الناظم :

الأول: تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات،

والثاني: تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد: وإلى مراجعهما.

الحادي عشر: أخلاقه

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان ذا دين متين، وسمت حسن، وقلب رقيق، وعقل راجح، وتؤدة، ووقار، وكان شديد الطلب للعلم، شديد الحرص على الوقت ، كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب من محفوظة حتى يراجعه في محلهن وكان لا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف ويقرئ (10) .

الثاني عشر : وفاته

توفي ابن مالك بدمشق سنة 672 هـ باتفاق ، وصلي عليه بالجامع الأموي ودفن بسفح قاسيون ، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقيل : بتربة ابن جع

(10) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك – المقدمة 19/1

المبحث بالثاني

ترجمة ابن ابن القيم

ترجمة برهان الدين أبي إسحق إبراهيم بن محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية

المبحث الثاني

ترجمة ابن ابن القيم

(برهان الدين أبي إسحق إبراهيم بن قيم الجوزية)

أولاً : نسبه ، وكنيته ، ولقبه

نسبه :

هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي الزُرْعِي الحنبلي وكتب التراجم تتفق في سرد نسبه إلى (سعد) ، أما والد (سعد) فالذي عليه الأكثرون والمشهور على ألسنة أهل العلم أن أسمه: (حَرِيز) ـبالحاء والراء المهملتين، ثم الياء المثناة، والزاي المعجمة-على وزن (فعيل) - بفتح الفاء- وفي بعض كتب التراجم (جرير) وفي بعضها (جريز)، وأما جده: (مكي) فمتحصل من ترجمة عمه: (عبدالرحمن بن أبي بكر) في الدرر الكامنة، وأما الزُرعي فهو بضم الزاي المشددة نسبة إلى: (زُرْع) من أعمال حوران، وحوران: ناحية واسعة من نواحي دمشق. كنيته ولقبه:

يُكنى إبراهيم بن محمد بن أبي بكر: ب (أبي إسحاق،أوابن قيم الجوزية ، أو ابن القيم)، وذلك أن جده (أبا بكر بن أيوب) كان قيما على المدرسة المعروفة بالجوزية -نسبة إلى منشئها وواقفها: محي الدين بن الحافظ الجوزي ـ الموجودة آنذاك بدمشق، فكان أبو بكر هذا يقوم على شئونها، حتى قيل له: قيم الجوزية، واشتهرت ذريته وحفدتهم بذلك، فصار الواحد منهم يدعي بابن قيم الجوزية. أما لقبه : برهان الدين (11).

---

(11) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامن : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: ومراقبة ـ محمد عبد المعيد ضان: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند الطبعة: الثانية، 1392هـ/ 1972م ص ، وذكر ابن مكي في (السحب الوابلة) : إلى أنه ولد سنة 716 هـ، وفي الخزانة التيمورية : وفي معجم المؤلفين : ذكره عمر رضا كحالة أنه ولد سنة 719 هـ عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق, الناشر: مكتبة المثنى , بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت . ج 1 ص ترجم له ابن كثير في " البداية والنهاية) " وفيات سنة 767 هـ ص 37) فقال: وفي يوم الجمعة سلخ هذا الشهر توفي الشيخ برهان الدين إبراهيم بن الشيخ شمس الدين بن قيم الجوزية ببستانه بالمزة ونقل إلى عند والده بمقابر باب الصغير فصلى عليه بعد صلاة العصر بجامع جراح وحضر جنازته القضاة والاعيان وخلق من التجار والعامة وكانت جنازته حافلة وقد بلغ من العمر ثمانياً وأربعين سنة وكان بارعا فاضلا في النحو والفقه وفنون أخر على طريقة والده رحمهما الله تعالى وكان مدرسا بالصدرية والتدمرية وله تصدير بالجامع وخطابة بجامع ابن صلحان وترك مالا جزيلا يقارب المائة ألف درهم انتهى.

ثانياً : مولده

كثير من المراجع التي ترجمت له لم يؤرخ لمولده، وقد أُرخ له في بعضها على اختلاف في ذلك، فذهب ابن حجر في (الدرر الكامنة)، وابن مكي في (السحب الوابلة) إلى أنه ولد سنة 716 هـ، وهو كذلك في فهرس الخزانة التيمورية، وذكر عمر رضا كحالة أنه ولد سنة 719 هـ، وهذا يناسب رواية الأكثرين في سنة وفاته، وأنها 767 هـ، عن 48 سنة (12).

ثالثاً : جوانب من حياته

أما ماقيل فيه: لقد كانت المراجع حيال إبراهيم بن قيم الجوزية وجوانب حياته- بالغة الضنة، ولا تثريب عليها في ذلك، إذ أن المصادر الأساسية لم تمد إلا بالنزر اليسير من ذلك، فقد جاء في البداية والنهاية: أنه كان فاضلاً في النحو والفقه، وفنون أخرى، على طريقة أبيه، وأنه كان مدروسا بالصدرية، والتدمرية، وله تصدير بالجامع، وخطابه بجامع ابن صلحان، وذكر في الدرر الكامنة نحو ما تقدم، وقال: (حضر على أيوب الكحال، وابن الشحنة، واشتهر، وتقدمن وأفتى، ودرس).

وقال عنه في شذرات الذهب: (سمع من ابن الشحنة وغيرهن واشتغل في أنواع العلوم وأفتى، ودرس، وناظر) .

ونقل النعيمي عن ابن مفلح قوله ـ في طبقات الحنابلة ـ : (حضر على أيوب بن نعمة الله النابلسي -أي الكحال-، ومنصور بن سليمان البعلي، وسمع من ابن الشحنة، واشتغل في أنواع العلوم ... إلى آخر ما تقدم عن الشذرات(13) .

وقال عنه صاحب معجم المؤلفين تحت رقم : 442 ـ إبراهيم بن القيم (719 ـ 767 هـ ـ 1319 ـ 1365م) إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن القيم الجوزية الحنبلي(برهان الدين), (عالم في النحو والفقه) , مات في صفر بالمزة , ودفن بدمشق له شرح ألفية

---

(12) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك – المقدمة 24/1

(13) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بنطُمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ) حققه: محمود الأرناؤوط وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط: دار ابن كثير، دمشق , بيروت الطبعة: الأولى، 1406هـ/ 1986م

ابن مالك (14) .

أ . هذا ما ذكروه عنه.

ويمكن القول ـ بناء على غلبة الظن ـ في بعض الجوانب التي أغفلتها المصادر بعد عرض لمحة من حياة أبيه، وتلك أن أباه الشيخ العالم الرباني محمد ابن أبي بكر (المعروف ب"قيم الجوزية") نشأ بدمشق من الفترة: 691 - 751 هـ، وهي ما يسمى بعصر سلاطين المماليك، وقد تميز هذا العصر بانتقال مركز الثقل العسكري والثقافي في العالم الإسلامي إلى القطرين: مصر، والشام، بعد نكبة بغداد وسقوطها على أيدي التتار، فكثرت معاهد التدريس، في هذين القطرين، فزخرت المساجد بحلق العلم، وأنشئت بجانبها المدارس، وأوقف على عمارتها ونظارتها وشيوخها وطلابها، ومن تلك المدارس: (المدرسة الجوزية) التي سبق ذكرها، وكان يقوم عليها جد إبراهيم هذا فنشأ إبراهيم ووالده من قبل، في ظلال هذه المدرسة، فمن المرجح أن يتلقى إبراهيم فيها العلوم الأساسية كحفظ القرآن الكريم وقسط كبير من السنة والمتون المشهورة، كما جرت على ذلك سنة العلماء قديماً وحتى زمن قريب، ولا سيما أنه توافر له ما لم يتوافر للكثير من طلاب العلم، فلأسرة عريقة في العلم، وتقوم على معقله، مع ما نسب إليها من صلاح وتقى وحب للعلم (15) .

ولعل مما يدل على صدق هذا الحدس، ما سنقف عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ عند الحديث عن شرحه للألفية من قوة استحضار للآيات القرآنية في الاستشهاد للقضايا النحوية والصرفية .

ب . أخلاقه:

لم تأخذ سيرة الشيخ إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية حظها من الذيوع والشهرة، وهذا شأن كثير من العلماء، ولا سيما أن بعضهم كان يتحاشى الشهرة والظهور في أعماله، حرصاً على سلامتها من داء الرياء ، فإذا انقضى جيل هذا الصنف من العلماء المخلصين سدَ دَل الزمان على سيرهم ستورهن فلم يكد يوقف لهم على أثر أو خبر، أضف إلى ذلك ما لحق بالتراث الإسلامي

---

(14) معجم المؤلفين : 1/ 59: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة , الناشر: مكتبة المثنى , بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت / مؤسسة الرسالة . باب الالف .(ط) النعيمي : الدارس 2 : 89 ـ90 , ابن حجر الدرر الكامنة 1 : 58, ابن العماد : شذرات الذهب 6: 208 , حاجي خليفة : كشف الظنون 153, التنوكي : معجم المصنفين 4 : 206 ـ

(15) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك – المقدمة 25/1 .

عبر القرون من الاعتداء عليه بالنهب أو الحرق، وكل ما أشرت إليه ممكن بالنسبة لإبراهيم بن قيم الجوزية، هذا وقذكرت المصادر التي ترجمت له شيئاً يسيراً من أخلاقه فذكرت أنه كان فاضلاً، وأن له أجوبة مسكتة، وذكرت بعض نوادره، ومن ذلك أنه وقع بينه وبين ابن كثير منازعة في بعض المحافل، فقال له ابن كثير: "أنت تكرهني لأنني أشعري"، فقال له: "لو كان من رأسك إلى قدميك شعر ما صدقك الناس في قولك، إنك أشعري ّ وشيخك ابن تيمية".

قلت: وقد استخلصت شيئا من أخلاقه أثناء دراستي شرحه، من ذلك ما يمر في المبحث الخامس عند ذكر تعقبه لبعض النحويين، فقد كان متأثراً بأخلاق الفضلاء، فكان عف اللسان، يرد بأدب وكثيراً ما يكتفي برد القول المخالف من غير تشهير بقائله، وقد جاء عنه قوله: "ولا أحفظ له شاهداً"، فهذا يدل على التواضع والصراحة التي هي من شيم العلماء (16) .

ج .آثاره العلمية:

من أهم آثار إبراهيم بن قيم الجوزية، هذا الشرح النافع الذي بين أيدينا، وله رسالة صغيرة مطبوعة اسمها: "اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية النميري"، جمع في هذه الرسالة 98 مسألة من مسائل قيلإن شيخ الإسلام ابن تيمية انفرد بها خارقاً بها الإجماع، فقام إبراهيم بن القيم بتتبع هذه المسائل .

وحصرها، ثم بين زيف الدعوى الموجهة ضد الشيخ، وأثبت أنه لم يعرف له مسألة خرق فيها الأجماع، ومن ادعى عليه ذلك فهو إما جاهل وإما كاذب (17).

كما ذكر أن له كتاباً اسمه: (اختلاف المذهبين) تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي، ولم أعثر له على خبر(18) .

رابعاً : مذهبه النحوي

---

(16) المصدر السابق 1 /25

(17) المصدر السابق 1 /26

(18) المحقق ـ لإرشاد السالك .

حينما أتحدث عن المذهب النحوي لإبراهيم ابن القيم، فإنما أتحدث عنه بعد طول ممارسة لشرحه لألفية ابن مالك، وبعد استجلاء رأيه وآراء الآخرين فيما يعرض من القضايا النحوية، وبخاصة الخلافية منها، فمن بعد تلك الممارسة تبين لي أن ابن القيم- رحمه الله - لم يأسره مذهب معين عن النظر في بقية المذاهب والآراء، وإنما كان يطالع جميع الآراء الواردة في مسألة ما، ثم ينتخب لنفسه مارتجح لديه، فهو يُعنى عناية كبيرة بما يؤازره الدليل، بغض النظر عن كونه منسوباً إلى زيد أو عمرو كما سيأتي قريباً - وهو في ذلك متأثر بأبيه الشيخ محمد بن أبي بكر، فإنه وإن كان موصوفاً في ترجمته بالحنبلي كأسلافه، لكن حظه منه الاتباع لما أيده الدليل، فلقد كان ثائراً على التقليد وأهله، يندد بهم وينعى عليهم حظهم من العلم، ويصف التقليد بأنه بدعه، وأنه من المحدثات بعد القرون المفضلة، ولكنه لم يصل به ذلك إلى الإزراء بالأئمة، وأصحابهم، كغلاة الظاهرية ومن نحا نحوهم، ولم يكن من أولئك الذين أسرهم التعصب فأصمهم وأعمى أبصارهمعن نور الوحيين: الكتاب والسنة، ولكنه كان يسلك مسلكاً وسطاً ينشد الدليل، ولا يثرب على العلماء ولم يمنعه مسلكه هذا من التفقه في المذهب الحنبلي وبيان أصوله، وتحرير فروعه مع مخالفته لما ذهبإليه الإمام أحمد في عشرات المسائل، وفي ذلك يقول: "وكثيراً ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده، فنحكي المذهب الراجح ونرجحه، ونقول هذا هو الصواب وهو أولى أن يؤخذ به، وبالله التوفيق" (19) .

إن إبراهيم ابن القيم، لم يذكر في مقدمته الموجزة سوى السبب الذي بعثه إلى شرح الألفية، وأما ما ذكرته من مذهبه فإنه يظهر لكل من وقف على شرحه وتدبره. وستأتي في نقاط آتية ما يدل على ما ذكرت من موافقته للبصريين في كثير من المسائل النحوية لا لذات المهب وإنما لكون ذلك هو ما ترجح لديه، ومن موافقتهللكوفيين في بعض المسائل، ومن مخالفته لكلا الفريقين وأَخذِه بقول بعض النحاة، أو القول باجتهاده - في الغالب - حيث لم أجده لغيره .

خامساً : ابن القيم والمذاهب النحوية

تقدم أن إبراهيم ابن القيم لم يكن أسير مذهب معين، وإنما كان ينتظر في الآراء المختلفة وينتقي منها ما كان أسعد بالدليل، ويتضح ذلك من تفننه في الاختيار، فبينما تجده يختار في كثير

(19) المصدر السابق 1 /28

من القضايا النحوية المذهب البصري حتى إنك لتكاد أن تحكم عليه بأنه بصري النزعة، وتجده يختار في مسائل متعددة المذهب الكوفي ويرجحه، وقد يختار مذهباً مخالفاً لكلا المذهبين وينصره، كما سيأتي:

أ- متابعة المذهب البصري : لقد تتبعت ابن القيم وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته وافق البصريين فيما يزيد على أربعين مسألة، وهذه نماذج منها:

1 - تابع البصريين في القول ببناء فعل الأمر، فقال: "وأما الأمر فمبني على ما يجزم به المضارع"، والكوفيون يقولون بإعرابه.

2 - تابع جمهورهم في كون متعلق الظرف أو الجار والمجرور فعلاً، فقال: "وكل منهما متعلق بفعل، تقديره: استقر، أو نحوه" والأخفش على أن متعلقهما مفرد .

3 - تابع البصريين في جواز تقديم الخبر ما لم يمنع مانع، فقال: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والعكس جائز ما لم يمنع منه مانع من الموانع الآتية: ... ".

4 - تابع البصريين في أن "كان وأخواتها" هن الرافعات للمبتدأ على أنه اسم لهن الناصبات للخبر على أنه خبر لهن، فقال: "كان وأخواتها هي العاملة في المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ لشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر لشبهه بالمفعول ويسمى خبرها". والكوفيون على أن الاسم بعد هذه الأفعال مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولهن، وأن الاسم المنصوب بعدها إنما نصب على الحال.

5 - تابع البصريين في كون الخبر بعد "إن وأخواتها" مرفوعاً بهن، فقال: "عملت هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعلمن الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة ... " والكوفيون على أن الخبر بعد هذه الأدوات مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولهن.

6 - تابعهم في أن أصل المشتقات المصدر، فقال: "والمختار مذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكل منهما مشتق منه".

7 - تابعهم في كون التمييز نكرة، ولا يكون معرفة، فقال: الثاني: كونه نكرة، فلا تمييز بمعرفة". والكوفيون يجيزون كونه معرفة.

8 - تابعهم فيما قالوا بإعماله من صيغ المبالغة وهو ثلاث صيغ، ووافق سيبويه في إعمال

الباقي وهو صيغتان.

9 - تابع جمهورهم في كون "ما" نكرة تامة محلها الرفع على الابتداء.

فقال: "ما" نكرة تامة محلها رفع بالابتداء، وما بعدها في محل الخبر".

وذهب الأخفش إلى أنها موصولة، وما بعدها لا محل له من الإعراب صلة لها، ونقل عن الكوفيين أنها استفهامية.

10 - تابع البصريين ومن وافقهم من الكوفيين في القول بفعليةأَفْعَل" التعجب، فقال: "و" أفعل "فِعل" للزوم نون الوقاية إياه قبل ياء المتكلم"

والكوفيون على أنه اسم .

11 - تابعهم في أنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد الفصل بضمير منفصل، فقال: "فأما ضمير الرفع المتصل أو المستتر فلا يجوز العطف عليه إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل المؤكد للمعطوف عليه". والكوفيون لا يرون وجوب ذلك.

12 - جرى على اصطلاحهم في تسمية البدل بدلاً، وأما الكوفيون فيسمونه الترجمة والتبيين.

13 - تابع البصريين والكسائي في القول بفعلية "نِعْم وبئس". فقال: "والدليل على فعلية" "نِعْم" و "بئس" دخول تاء التأنيث عليهما، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر".

14 - صحح مذهبهم أن: "فُل" و "فُلَة" كناية من "رجل" و "امرأة" على الأصح" والكوفيون يرون أنهما مرخماً : "فلان" و "فلانة".

ب - متابعته المذهب الكوفي : ولقد تتبعته وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته قد وافق الكوفيين فيما يزيد على عشر مسائل، أشرت إليها في مواضعها، وهو في معظمها متابع لابن مالك، وهذه نماذج من تلك المسائل:

1 - تابع الكوفيين في تعليلهم دخول الباء على خبر "ليس" و "ما" وأنه لتأكيد النفي. فقال: " تدخل الباء على الخبر بعد "ما" و "ليس" لتأكيد النفي".

والبصريون على أن هذا الباء مأتي به لدفع توهم أن يكون الكلام موجباً .

2 - تابعهم في تجويزهم إعمال اسم المصدر غير الجاري على فعله قياساً ، فقال: "واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء: "أحدهما: ما لم يجر على فعله قياساً ... والثاني ... والثالث ... وأما الأول فالكوفيون يجيزون إعماله، وهو الحق ... ".

3 - تابعهم في تجويزهم توكيد النكرة إذا كان ذلك يفيد، بأن كانت النكرة متبعضة أو محدودة. فقال: "لا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقاً ، ومع حصول الفائدة لكون المؤكد محدودا ... فالتحقيق جوازه، كما ذهب إليه الكوفيون، لورود السماع بذلك".

4 - تابع الكوفيين في القول بجواز ندب الموصول إذا كانت صلته مشهورة فقال: "الموصول من قسم المبهم فلا يندب إلا إذا كانت صلته مشهورة نحو: "ومن حفر بئر زمزماه". والبصريون لا يرون جواز ذلك، وما جاء منه محمول عندهم على الشذوذ".

ج- مخالفته الفريقين : خالف ابن القيم كلا الفريقين: البصري والكوفي في بعض المسائل النحوية: وهو حينما يخالف أحد الفرقين، إما أن يخالفه ليوافق الفريق الآخر - كما تقدم آنفا - وإما أن يخالفهما جمعا، وحيذ إما أن يأخذ بآراء آحاد النحويين, وهذا هو الغالب وإما أن يقول برأيه وهذا قليل فمما تابع فيه بعض أفراد النحويين مخالفاً جمهورهم ما يأتي :

- تابع ابن مالك في القول بإعمال المصدر المحلى ب "أل" بقلة. فقال: "وعمله -أي المصدر - متلبسا ب "أل" قليل". أ. هـ. وسيبويه، والخليل وبعض البصريين يذهبون إلى إعماله مطلقاً ، والكوفيون وابن السراج يمنعون إعماله.

- تابع ابن مالك أيضاً - في القول برجحان نصب تمييز "كم" الخيرية إذا فصل بينها وبينه بظرف أو جار ومجرور، فقال: " متى فصل بينها وبين مميزها بغير الظرف والجار والمجرور تعين نصبه، وإن كان بواحد منهما فلأرجح نصبه، وقد يجر في الشعر ... ". أ. هـ. والبصريون يوجبون النصب".

- تابع ابن مالك القائل بقول المبرد بصحة نداء ما سمي به من الوصلات المبدوءة ب "أل". فقال "لو سميت رجلاً ب "المنطلق زيد" فإنك تقول في ندائه:"يالمنطلق زيد"ومثله ما سمي به من الموصولات المبدوءة ب"أل". أ. هـ.

- تابع ابن مالك وغيره في تجويزهم الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان، إذا حصل بذلك

فائدة، بأن كانت عامة وهو خاص. فقال: "أما إن أفاد الإخبار باسم الزمان عن الذوات لكونها عامة واسم الزمان خاص فغنه يجوز". أ. هـ .

- كما تابعه في القول بعدم وجوب تأخير الفاعل المحصور ب "إلا" وهو قول

الزمخشري يذهب إلى أنه معطوف على الضمير المجرور: "به" قال في ذلك: "بل الصواب هـ: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (20) .

وتابع سيبويه في القول بإعمال: "فَعِل" و"فَعيل" إعمال اسم الفاعل كبقية صيغ المبالغة. فقال يحوّل اسم الفعل إلى أبنية المبالغة فيبقى على عمل اسم الفاعل في ثلاثة منها بكثرة وهي: ... وفي اثنين منها بقلة، وهما: "فعيل" و "فعل ".أ. هـ. وأكثر النحويين يخالف سيبويه في إعمال هذين الأخرين.

د- اعتراضات ابن القيم على بعض النحويين:

خاض ابن القيم غمار النحو وصال وجال في صفوف النحويين فإن من يطالع شرحه لألفية ابن مالك يجد فيه أقوال الخليل ويونس، ونقول سيبويه، وآراء الكسائي، والفراء، والأخفش، وابن السكيت، والمبرد، وابن كيسان، والزمخشري، وثعلب، والرماني، والجرمي، والفارسي، والسيرافي، وابن كيسان، والزمخشري، وابن الحاجب، وابن عصفور، والشلوبين، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام ... وغيرهم من النحويين واللغويين، فجميع هؤلاء الأعلام ذكر أعيانهم وتعرض لآرائهم، وكانت له وقفات انتقادية عند آراء بعضهم، وهو حينما ينقد رأياً فإنما ينقده بطريقة معتدلة بصل من خلالها إلى تقرير المسألة حسب ما يترجح لديه ورد ما يخالفها من غير تثريب على صاحب رأي أو حط من شانه، بل كثيراً ما يترك التشهير بأعيان من يرد عليهم ويكتفي برد أقوالهم، وربما لا يصرح بالقول المنتقد، وإنما يشير إليه إشارة خفية

فلا يشعر بذلك إلا المتدبر المتأني، وسأذكر نماذج من اعتراضاته ونقده.

اعترض على ابن مالك في حكايته الاتفاق على جواز جعل الثاني من مفعولي باب "أعطى" نائباً عن الفاعل وترك الأول على نصبه عند أمن اللبس.

---

(20) سورة الحج الأية : 25 .

فقال في ذلك: "وليس باتفاق كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقاً ، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة".

-كما رد عليه في قوله بعدم جواز حذف مفعولي "ظن" وأخواتها اقتصاراً .

فقال: "والصحيح جوازه أي حذفهما - فيها خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه: ... ".

- كما عارضه في إثباته اسم الفاعل من الفعل "كاد" فقال: ""ولا يثبت استعماله -أي اسم الفاعل - من "كاد"".

وهناك مواضع أخرى اعترض عليه فيها، وقد نبهت إليها في مكانها من الشرح.

كما ألمح ابن القيم إبراهيم إلى وهم ابن الناظم في إيراده بيتاً زعم أنه تعدد فيه الخبر وهو قول الشاعر :

(يداك يد خيرها يرتجى ..... وأخرى لأعدائها غائظة)

فقال ابن القيم: "والاستشهاد به على تعدد الخبر وهم" ولم يتعرض إلى ذكر من استشهد به على ذلك من النحاة.

- وفي الموضوع نفسه رد على ابن عصفور وغيره في إنكارهم تعدد خبر المبتدأ الواحد، من غير أن ينص ّ على أعيانهم فقال: "وتقدير المخالف مبتدأ لكل خبر لا دليل عليه".

- كما أمح إلى اعتراض ابن الناظم أباه في تعليل الناظم امتناع حذف عامل المصدر المأتى به للتأكيد بأن حذفه ينافي الغرض الذي جيء به من أجله فلم يسلم بهذا ابن الناظم، وبناء على ذلك أجاز حذفه، مستدلاً بجواز حذفه في نحو: " أنت سيراً سيراً ". فقال ابن القيم في تفنيد ذلك: "ولا يرد عليه جواز الحذف في نحو: "أنت سيراً " ووجوبه في نحو: "أنت سيراً سيراً " لأن ".

- كما رد قول أبي حيان إن "الياء" و "هُ م" يشاركان "نا" في الوقوع في محال الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والخفض، فقال:"وإلحاق "الياء" و "هم" به في هذا الحكم فاسد" ولم ينص على قائل ذلك.

- وكذلك رد على ابن هشام في معرض حديثه عن الضمير الجائز الاستتار.

فقال: "وبهذا يتبين فساد قول من قال الاستتار في نحو: "زيد قائم" واجب لعدم صحة إبرازه".أ. هـ. "وقد بينت أن الخلاف بينهما لفظي في هذه المسألة في موضعها".

سادساً : بعض ما انفرد به من خلال شرحه لألفية ابن مالك وبعض الآراء ، بعد عرضها على ما قاله أكثر النحويين لم أجد للشارح سلفاً قال بها مما دعاني إلى عزوها إليه بناء على غلبة الظن.

فمن ذلك جعله حذف مدخول "لم" من القليل حيث قال: "ويقل -أي حذف المجزوم- بعد: "لم"؛ والنحويون لا يجيزون حذف المجزوم إلا للضرورة.

-ومن ذلك أيضاً - ذهابه إلى أن علة عدم جواز الإخبار عن "أحد" هي عدم قبوله التعريف، قال في ذلك: " وكذا لا تخبر عن "أحد" من قولك "لم أر أحداً" لأنه لا يقبل التعريف ... ، هذا هو المانع من الإخبار عنه لا عدم جواز وروده في الإثبات" .

سابعاً : منهجه في شرحه

جرى إبراهيم بن القيم في شرحه لألفية ابن مالك على طريقة كثير من شراح المتون، فهو يورد البيت أو البيتين أو الثلاثة، وقد يزيد على ذلك أحياناً ، ثم يأخذ في شرحها وتحليلها بأسلوب سهل ميسر ، وعبارات مختارة، مختصرة، وشرحه متناسب متقارب لا يخرج عن ذلك إلا قليلاً حين يستدعي المقام الزيادة في التوضيح، حتى إنه ليخيل إلى قارئه أنه كتب في ساعة من نهار ، ومما تميز به، أن كل باب فيه مفتتح بتمهيد يسير -وقلما فاته ذلك- يذكر فيه الحد الاصطلاحي لذلك الباب، ومحترزاته، أو شروطه، أو اشتقاقه، أو سبب إعمال أو إهماله، أو تسميته بذلك الاسم، ونحو ذلك، مما تدعو الحاجة إلى معرفته، فإذا شرع في الشرح تحدث بحسب ما يمليه عليه اجتهاده، ممثلاً للمسائل بأمثلة الناظم نفسها، وكثيراً ما يزيد عليها رغبة في التوضيح، وأما ما يتعلق بآراء الناظم، فإنه يوردها ، وقد يستعين في توضيحها بما صرح به صاحبها في كتبه الأخرى، فإن ارتضاها أقرها وأمرها، وإلا اعترض عليها ، فردها أو أوهنها، كما تقدم في اعتراضاته. وكذلك صنع بكثير من الآراء النحوية الأخرى، فما ارتضاه منها بنى عليه قوله، وما عداه نبه على ضعفه، أو حكم برده، ذاكراً أعيان المخالفين أحياناً ، وقد يكتفي بالحكم على القول من غير تعرض لصاحبه، كما تقدم في اعتراضاته أيضاً ، وكثيراً ما يعتمد على رأي معين ويغفل ما عداه، مما قد يظن معه أن المسألة محل اتفاق، كقوله في باب المعرب والمبني: "فالأصل في السم الإعراب، وبناؤه عارض، والفعل عكسه".أ. هـ. فهذا قول البصريين، وأما الكوفيون فيذهبون إلى الإعراب

أصل في الاسم والفعل، كما هو موضح في موضعه. - وكقوله -في حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله : "فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور".أ. هـ. وقد ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى منع الفصل بينهما مطلقاً ، كما هو موضح في موضعه.

- وكقوله -عند حديثه عن اللازم الإضافة إلى الجمل-" "وهو ما يضاف إلى الجمل الفعلية خاصة ك "إذا" غير الفجائية".

وهذا قول جمهور البصريين، وأما الأخفش والكوفيون فذهبوا إلى جواز إضافة "إذا" الظرفية إلى الجمل الاسمية تمسكاً بظواهر الشواهد، كما هو موضح في موضعه. قد يكون في مسألةٍ ما عدة أقوال فيشير إلى بعضٍ ويغفل بعضا. كقوله -وهو يتحدث عن "مذ" و "منذ" : "فيكونان اسمين في موضعين: أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع نحو: ... وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما أو بالعكس؟ على قولين ... ".

فالقولان اللذان أشار إليهما للبصريين، وأما جمهور الكوفيين فذهبوا إلى أن الاسم بعدهما مرفوع بفعل محذوف، كما هو موضح في موضعه ولم يتطرق لذلك الشارح.

- وكقوله- في حديثه عن الضمائر: "وسبب بنائها شبه أكثرها بالحرف في الوضع".

فهذا قول أكثر النحويين، وقال بعضهم: "بل لشبه الحرف في معناه"، وقيل: "بل في "افتقاره"، وقيل: "بل في جموده، وقيل غير ذلك".

ثامناً : شواهده

استشهد إبراهيم بن القيم على ما يرد من المسائل النحوية بالقرآن الكريم وقراءاته، وبالحديث الشريف، وبأشعار العرب وأقوالها وأمثالها.

أ- أما استشهاده بالقرآن الكريم فقد كان في المرتبة الأولى من حيث تقديمه على غيره، ومن حيث الكثرة التي بلغ فيها غايةً ما أظن أحداً بلغها قبله ولا بعده، فلقد زادت شواهده من الآيات وأبعاضها على ألف آية عادا المكرر.

ب- وأماالقراءات فقد أولاها أهمية كبيرة أيضاً ، حيث استشهد بالمتواتر منها والشاذ، حتى بلغت شواهده منها خمسين قراءة أو تزيد، معظمها متواترة، صرح في كثير منها بأسماء أصحابها.

ج- وأما الحديث فقد وسع به دائرة استشهاده مقتفياً في ذلك آثار ابن مالك وغيره من

النحويين، ولم يبال بأقوال أبي حيان وتعقبه ابن مالك وطعنه في استشهاده به، كما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن منهج ابن مالك، وقد نيفت شواهد ابن القيم منه على أربعين حديثاً .

دـ وأماالشعر فقداستكثر ابن القيم من الاستشهاد به حتى أربت شواهده منه على خمسمائة بيت

هـ ـ وكذلك ورد في ثنايا الشرح كثير من أقوال العرب وأمثالها.

موقفه من السماع:

وابن القيم يوقر السماع ويحتكم إليه، ومن أمثلة ذلك قوله: "ولا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقاً ، ومع حصول الفائدة فالتحقيق جوازه، كما ذهب إليه الكوفيون لورود السماع به..".

- وقوله في موضع آخر: "ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: "جاء الزيدان أجمعان"، والهندان جمعاوان".

- وقوله: "وقول الفقهاء ما أخصره -من اختصر- لا يعرف له سماع".

موقفه من القياس:

وابن القيم يقول بالقياس أحياناً - إذا أعوزه الدليل، ومن أمثله ذلك قوله في المصدر:"وعمله منكراً مجرداً من"أل"والإضافة، نحو:..أقيس لقربه من الفعل" .

تاسعاً : وفاته

جاء في تاريخ وفاة إبراهيم بن قيم الجوزية - رحمه الله - روايتان:

الأولى: تفيد أنه توفي سنة 767 هـ، وعليها أكثر المراجع القديمة والحديثة.

والثانية: تفيد أنه توفي سنة 765 هـ، وهي رواية التنوكي، وحاجي خليفة وقد توفي -رحمه الله- يوم الجمعة مستهل صفر، ببستانه بالمزة، وصلي عليه بجامع المزة، ثم صلي عليه بجامع جراح، ودفن عند أبيه بباب الصغير، وحضر جنازته القضاة والأعيان، وكانت حافلة، وقد كان مثرياً ، ترك مالاً جزيلاً يقارب مائة ألف درهم، وقد بلغ من العمر 48 سنة (21) .

(21) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك من المقدمة بتصرف 10.

المبحث الثالث

نبذة عن أهم شروح

المبحث الثالث

نبذة عن أهم شروح ألفية ابن مالك وعقد مقانة بينها وبين شرح ابن ابن القيم

أولاً : توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

لقد أثبتت المصادر والمراجع القديمة والحديثة اسم هذا الشرح ونسبته إلى مؤلفه، فقد قال الذهبي المتوفى سنة 748 هـ ـ في المعجم المختص ـ وهو يتحدث عن مؤلف الكتاب : "تفقه بأبيه' وشارك في العربية، وسمع وتنبه، وأسمعه أبوه بالحجاز ، وطلب بنفسه، ودرس بالصدرية، والتدميرية، وله تصدير بجامع الأموي، وشرح ألفية ابن مالك، وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك".أ. هـ.

- ونقل النعيمي المتوفى سنة 927 هـ عن ابن مفلح قوله في طبقاته: "إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب -الشيخ العلامة- برهان الدين، ابن الشيخ المفتي ... ، وشرح ألفية ابن مالك وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك".أ. هـ.

- وذكره حاجى خليفه المتوفى سنة 1067 هـ ضمن شراح الألفية فقال: "شرحها ... و ... و ... والشيخ برهان الدين : إبراهيم بن محمد بن قيم ـ

الجوزية ... وسماه: "إرشاد السلك".أ. هـ.

- وذكره عمر كحاله فقال: " إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية ... عالم في النحو، والفقه، له شرح ألفية ابن مالك سماه: "إرشاد السلك إلى حل ألفية ابن مالك".أ. هـ.

- وذكره بكر بن عبد الله أبو زيد فقال - وهو يتحدث عن الشيخ : "ابنه إبراهيم العلامة، النحوي، الفقيه، وله في النحو اليد الطولى، فشرح ألفية ابن مالك سماه: "إرشاد السلك إلى حل ألفية ابن مالك .... الخ". أهـ.

ثانياً : موضوعه، والدافع إلى تأليفه .

أما موضوع الشرح فهو: النحو والصرف.

وأما الدافع إلى تأليفه: فقد أفصح عنه الشارح في بداية الشرح.

فقال:"أما بعد حمد الله مستحق الحمد لكماله، والصلاة على نبيه محمد وأله، فإن بعض من قرأ كتاب الخلاصة، وأظهر إلى فهم معانيه الخصاصة، طلب مني أن أوضح له ما تضمنته من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد، إلى أن استخرت الله تعالى بإملاء شرح يوضح

معانيه، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلا حيث دعت الفاقة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة" .

ثالثاً : مكانة الكتاب العلمية

وتظهر من خلال عقد موازنة بينه وبين شرحين من شرو ح الألفية :

موازنة بين شرح إبراهيم بن القيم. وشرحي: ابن الناظم. وابن عقيل.

لما كانت شروح الألفية كثيرة، وكل شرح سلك فيه شارحه منهجاً خاصاً ، وكان شرح ابن القيم غير مشتهر ، رأيت أن أبين ما لهذا الشرح من منزلة علمية بين تلك الشروح، وإنما يتم ذلك بعقد موازنة بينه وبين شرحين من شروح الألفية، ولما كانت الشروح متقاطره عبر الأزمان، رأيت أن يكون أحد الشرحين من الشروح المتقدمة عليه، والثاني: من الشروح التي ألفت في عصره، فانتخبت للأول: شرح ابن الناظم (بدر الدين) المتوفي سنة 686 هـ.

وللثاني: شرح ابن عقيل، المتوفى سنة 769 هـ، ولا يخفى ما لهذين العالمين من الشهرة العلمية الواسعة، فابن الناظم هو الذي قال عنه اليونيني المتوفى 726 هـ -وهو أحد معاصريه: " لم يترك -أي ابن مالك- بعده في هذا العلم مثله - أي: ابن الناظم- في الشام فيما علمنا".

وقال عنه ابن قاضي شهبه المتوفى 851 هـ: "لم يكن في وقته مثله".

وأما ابن عقيل فهو الذي قال عنه شيخه أبو حيان، المتوفى 745 هـ: "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل".

ولإجراء الموازنة بين هذه الشروح سأذكر ثلاثة نماذج من مواضع مختلفة من النظم، ثم أعرض ما قيل في شرحها في الشروح الثلاثة:

- قال ابن مالك في باب الحال :

(والحال قد يجيء ذا تعدد ... لمفرد – فاعلم - وغير مفرد)

قال ابن الناظم في شرح هذا البيت :

"الحال شبيهة بالخبر ، والنعت، فيجوز أن تتعدد وصاحبها مفرد، وأن تعدد وصاحبها متعدد، فالأول نحو: "جاء زيد راكباً ضاحكاً "، ومنع ابن عصفور جواز تعدد الحال في هذا النحو قياساً على الظرف، وليس بشيء

والثاني جاء زيد وعمرو مسرعين، ولقيته مصعداً منحدراً"، قال الله تعالى: (وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ) (22).

وقال الشاعر:

(متى ما تلقني فردين ترجف ..... روانف أليتيك وتستطارا)

وقال الآخر:

(عهدت سعاد ذات هوى معنى ..... فزدت وزاد سلوانا هواها)

""ذات الهوى" حال من "سعاد" و "معنى" حال من فاعل".أ. هـ.

- وقال ابن عقيل في شرح البيت :

يجوز تعدد الطل وصاحبها مفرد أو متعدد، فمثال الأول: "جاء زيد راكباً ضاحكاً" ف "راكبا" و "ضاحكاً" حالان من "زيد" والعامل فيهما "جاء".

ومثال الثاني: "لقيت هنداً مصعداً منحدرة" ف "مصعداً" حال من التاء و "منحدرة" حال من "هند" والعامل فيهما: "لقيت" ومنه قوله :

(لقي ابني أخويه خائفاً ..... منجديه فأصابوا مغنماً)

فـ "خائفاً" حال من "ابني" و "منجديه" حال من "أخويه" والعامل فيهما "لقي"، فعند ظهور المعنى ترد كل حال إلى ما تليق به، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، فمثاله: "لقيت زيداً مصعداً منحدراً" يكون "مصعداً" حال من "زيد" و "منحدراً" حال من التاء".أ. هـ.

وقال ابن القيم في شرح البيت :

قد تقرر أن الحال من صاحبها. بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، فإما بعطف نحو: (مُتَعَدِّدَةً مَعَ كَوْنِهَا لِلْوَاحِدِ كَبِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا) (23) .

وإما دونه نحوه في صدر هذا البيت :

---

(22) سورة إبراهيم :33

(23) سورة أل عمران:39

(عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته ..... فلم اتخذ إلا فناءك موئلا)

ثم هذا التعدد يكون جائزاً – كما مثل- ويكون واجباً ، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يدل مجموعها على معنى واحد، نحو: "أكلت الرمان حلواً حامضاً".

الثانية: أن تقع بعد "إما" نحو: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (24) .

الثالثة: أن تقع بعد "لا" نحو: (فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى) (25) .

أما تعددها مع كون صاحبها متعدداً فلا خلاف في جوازه، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما تعددا فيه لفظاً ومعنى، كقوله:

وإنا سوف تدركنا المنايا مُقدرة لنا ومقدرينا....

الثاني: ما تعددت فيه لفظاً وصاحبها معنى، نحو: "لقيت أخويك راكباً وماشياً".

الثالث: عكسه، نحو: (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين).أ. هـ. كما مرت .

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح :

1) اتفقت الشروح الثلاثة في أنها شرحت بيتاً واحداً من نظم الألفية.

2) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، وهي أنها ذكرت البيت بتمامه ثم شرحته، ولم تجزئه أجزاء وتمزجه بالشرح كما هي طريقة بعض الشراح.

3) اتفقت الشروح في الاعتماد على كلام النحاة السابقين في تقرير المسائل النحوية وتوضيحها.

4) اتفقت الشروح في عدم التعصب لأحد المذاهب النحوية، ,عن كانت النزعة البصرية تغلب عليها، مما قد يفسر بمتانة المذهب البصري ولاسيما في القضايا النحوية.

5) اتفقت الشروح في الأسلوب الواضح السهل البعيد عن التعقيد.

ثانياً : أهم وجوه الاختلاف بين الشروح الثلاثة :

6) خالف ابن القيم في شرحه هذا البيت الشارحين الآخرين، فبينما نجد ابن الناظم، وابن عقيل، يجملان كيفية التعدد ويذكران من صورها صورتين فقط. وهما:

---

(24) سورة الانسان : 3

(25) سورة طه : 74

* أن تعدد الحال وصاحبها مفرد.

* أن تتعدد الحال ويتعدد صاحبها.

نجدابن القيم يفصل المسألة تفصيلاً دقيقاً مستوفياً لجميع صور التعدد فيذكر أن الحال إذا تعددت صاحبها مفرد، إما أن تتعدد بعطف، وإما بدونه، ثم يستشهد للأول بأقوى الشواهد على الإطلاق، وهو القرآن، فقد اشتملت الآية المذكورة على ثلاثة أحوال. وهي: "مصدقاً ... وسيداً ... وحصوراً". وهذه الأحوال متعاطفة، ثم يستشهد للثاني بالشعر العربي، فقد اشتمل البيت المذكور على حالين. وهما: "مغيثا مغنيا" وهاتان الحالان تعددتا من دون عطف.

ثم يزيد الأمر تفصيلاً فيذكر أن التعدد مع كون صاحب الحال مفرداً تارة يكون جائزاً، وتارة يكون واجباً، ثم بين صور وجوبه، وهي ثلاث، واستشهد لاثنين منها بالقرآن، ومثل للثالثة.

ثم انتقل إلى الوجه الثاني للتعدد وهو أن تتعدد الحال ويتعدد صاحبها، وبين أنه لا خلاف في جواز ذلك، ثم أخذ في بيان الصور المحتملة في ذلك.

وهي ثلاث ـ أيضاً ـ مستشهداً لإحداها بالقرآن، وللثانية بالشعر، وممثلاً للأخيرة.

قلت: هذا التفصيل الذي جمع أطراف المسألة وصورها، والذي استدعاه المقام لم نره في الشرحين الآخرين.

1) استشهد ابن النظام في شرح البيت بآية واحدة وبيتين من الشعر، واستشهد ابن عقيل في شرح البيت ببيت واحد فقط،

2)و استشهد ابن القيم في شرح البيت بأربع آيات وبيتين، فإيراد ابن القيم لهذا العدد الكثير من الشواهد في شرحبيت واحد، دليل على غزارة مادته وقوة استحضاره، مما يعد من مميزات شرحه.

3) ذكر ابن الناظم مخالفة ابن عصفور في جواز تعدد الحال إذا كان صاحبها مفرداً ولم يتطر ق إلى ذلك ابن القيم ولا ابن عقيل.

4) كما أن ابن عقيل نص على كيفية رد كل حال إلى صاحبها، عند تعدد كل منهما وعدم ظهور المعنى بأن يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمي، ولم يتطرق لذلك ابن الناظم ولا ابن القيم.

5) وقد تميز شرح ابن القيم عن الشرحين الآخرين بميزة عامة تشمل باب الحال الذي منه بيت الموازنة وغيره، وذلك أنه التزم بافتتاح كل باب بتمهيد ولم يحد عم هذا المنهج إلا قليلاً، كما تقدم في منهجه .

قال ابن مالك في باب التوكيد:

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا)

قال ابن الناظم في شرح هذا البيت:

"اعلم أن التوكيد نوعان: لفظي، ومعنوي".

فأما اللفظي فسيأتي ذكره.

وأما المعنوي فهو: التابع، الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، ويجيء في العُرض الأول بلفظ "النفس" و "العين" مضافين إلى ضمير المؤكدمطابقاً له في الإفراد، والتذكير وفروعهما، تقول: "جاء زيد نفسه" فترفع بذكر النفس احتمال كون الجائي رسول زيد، أو خيره، أو نحو ذلك، ويصير به الكلام نصاً على ما هو الظاهر منه، وكذا إذا قلت: "لقيت زيدا عينه" أ. هـ.

وقال ابن عقيل في شرح البيت:

"التوكيد قسمان: أحدهما: التوكيد اللفظي، وسيأتي.

والثاني التوكيد المعنوي، وهو على ضربين: أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو: "جاء زيد نفسه" ف"نفسه" توكيد ل "زيد" وهو يرفع توهم أن يكون التقدير "جاء خبر زيد، أو رسوله"، وكذلك: "جاء زيد عينه".

ولابد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكد، نحو: "جاء زيد نفسه، أو عينه، وهند نفسها، أو عينها" أ. هـ

وقال ابن القيم ممهداً للموضوع:

"التوكيد: وهو تقوية المعنى في النفس، وقصد رفع الشك عن الحديث، أو المحدث عنه.

فتقوية المعني في النفس يشمل: التوكيد بالقسم، و "إن" و "اللام" وغيرها، وقصد رفع الشك

عن الحديث يشمل: توكيد الفعل بالمصدر، وتأكيد عامل الحال بها.

وقصد رفع الشك عن المحدث عنه: هو المقصود بالتبويب هنا، وهو التابع الرافع توهم النسبة إلى غير المتبوع، أو إلى بعضه.

فالتابع جنس يشمل التوابع، وما بعده فصل مخرج لسائرها.

وتقسيم رفع التوهم يشمل: "جاء زيد نفسه" و "جاء القوم كلهم".

ثم ذكر ابن القيم البيت السابق. وقال في شرحه:

"بدأ بالكلام عن التأكيد المعنوي، وقدم ما سيق لرفع توهم المجاز عن ذات المسند إليه، وهو لفظ "النفس" ولفظ "العين" ويؤكد بهما مفردين ومجتمعين، تقول: " جاء الأمير" فيحتمل مجي خبره أو ثقله، أو الإخبار بقرب مجيئه، فإذا أكدت بأحدهما أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال، ويؤكد بهما الاسم المفرد، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكير أو التأنيث، نحو: "جاء زيد نفسه" "ورأيت هند عينها" وإن كان ضميراً طابقه في التكلم، أو الخطاب، أوالغيبة ، نحو: "قمت أنا نفسي"، و"رأيتك عينك" و"ضربته نفسه".أ.هـ.

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

1) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، كما مر في النموذج السابق.

2) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار، لكن الصياغة مختلفة، فكلام ابن الناظم، وابن عقيل متقارب إلى حد كبير، مما يوحي بتأثر الثاني بالأول، وغير ذلك من أوجه الشبه الظاهرة كسهولة الأسلوب ووضوح العبارة.

ثانيا: أهم وجوه الاختلاف بين هذه الشروح:

لقد ذكر ابن القيم في شرح البيت، جميع ما ذكره ابن الناظم، وابن عقيل، وزاد الأمور الآتية:

1) تعرض لكيفية توكيد الضمير، وضرب له الأمثلة، ولم يتعرضا لذلك.

2) استعان في توضيح البيت بستة أمثلة، ولم يمثل الشارحان الآخران إلا بأربعة.

3) يلحظ في شرح ابن القيم حسن الصياغة وانتقاء العبارة.

4) مهد ابن القيم للموضوع بتمهيد مناسب تعرض فيه لتعريف التوكيدومحترزات التعريف،

ودواعي التوكيدوأنه لِ درأ الشك عن الحديث أو المحدث عنه، ثم ذكر ما يحصل به التوكيد، وكل ذلك مما تدعو إليه الحاجة وتتم به الفائدة.

5) قال ابن مالك في النائب عن الفاعل:

(ينوبمفعول به عن فاعل ... فيما له، كنيل خير ُ نائل ٌ)

قال ابن الناظم ممهدا لهذا الباب وشارحا للبيت:

"كثيرً ما يحذف الفاعل لكونه معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا، وغير ذلك: فينوب عنه فيما له من الرفع، واللزوم، ووجوب التأخير عن رافع: المفعول به، مسنداً إليه إما فعل -مبني على هيئة تنبئ عن إسناده إلى المفعول ويسمى فعل ما لم يسم فاعله -وإما اسم في معنى ذلك الفعل.

فالأول: كقولك ـ في "نال زيدٌ خير نائل" ـ "نيل خير ُ نائل".

والثاني: كقولك - في "زيد ضارب أبوه غلامه"-"زيد مضروب غلامه".

وقال ابن عقيل في شرح البيت :

"يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل من لزوك الرفع، ووجوب لتأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: " نيل خير ُ نائل" ف "خير نائل" مفعول قائم مقالم الفاعل، والأصل: " نال زيد خير نائل"، فحذف الفاعل -وهو "زيد"- وأقيم المفعول مقامه- وهو "خير نائل"-ولا يجوز تقديمه، فلا تقول " خير نائل نِ يل" على أن يكون مفعولا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده، وهي "نيل" والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: "نيل هو" وكذلك لا يجوز حذف "خير نائل" فتقول: "نيل" أ.هـ.

وقال ابن القيم ممهدا لهذا البيت وشارحا له:

" يحذف الفاعل إما لسبب معنوي، كالعلم به، والجهل به وتعظيمه، وتحقيره، والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره، نحو: (خ ُلق الأنسان ُ من عجل)(26) وروي عن رسول

(26) سورة الأنبياء من الآية : 37

الله صلى الله عليه وسلم: (ومن بـُلى منكم بشيء من هذه القاذورات)(27) و (ما أوذي أحد ما أُذيتُ) (28) ونحو:

(صودر فلان) ، و (كـُذبَ الأميرُ) ، (وإذا حـُييتم بتحية) (29) .

وإما لسبب لفظي كقصد الإيجاز، ونحو: (ذلك ومن عاقب بمثل ما عـُوقب به ثم بـُغي عليه)، وكقصد تصحيح النظم، كقوله:

(عـَلقتُها -عرضاعـُلقتْ رجلا ..غيري، وعـُلق أخرى غيرها الرجل)

ثم قال في شرح البيت:

" إذا حذف الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه، استحق ما له من الأحكام كلها، الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل علامة دالة على تأنيثه، واستحقاقه الاتصال بالفعل".أ. هـ.

أولاً : أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

1) الاتفاق في طريقة شرح البيت.

2) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار.

3) الاتفاق في ذكر أهم الأحكام التي يستحقها النائب عن الفاعل.

4) اتفق ابن الناظم وابن القيم في التمهيد للباب أهم أسباب حذف الفاعل.

ثانياً : أهم وجوه الاختلاف بين الشروح:

---

(27) ومن أهم مناسبات الشارح ونصها الحديث الذي رواه أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فإن من أبدى لنا صفحته أقمنا عليه كتاب الله» موطأ الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ) تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان: 1406 هـ - 1985 م 825/2 وأوده البيققي مرسلا في السنن الصغرى 345/2 وفي الموطأ بلفظ " من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فاستتر ..." 12/4 وليس فيه شاهد له .

(28) الموطأ بلفظ "عن مالك، عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أوذي أحد مثل ما أوذيت في الله» غريب من حديث مالك تفرد به وكيع . حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ): السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م ثم صورتها عدة دور منها دار الكتاب العربي - بيروتدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتدار الكتب العلمية- بيروت (طبعة 1409هـ بدون تحقيق) 6/ 333

(29) سورة النساء من الآية 86

1) عند تفصيل الأحكام التي يستحقها النائب زاد ابن القيم عن الشارحين الآخرين بعض ما لم يذكراه.

2) تميز ابن الناظم وابن القيم عن ابن عقيل بالتمهيد للباب بذكر أهم الأسباب حذف الفاعل، وزاد ابن القيم بعض مالم يذكره ابن الناظم من الأسباب المعنوية واللفظية.

3) تميز ابن القيم عن ابن الناظم -فيما اتفقا عليه من التمهيد للباب- بتدعيم ابن القيم قوله بالشواهد القرآنيةوالحديثية والشعر وضرب الأمثلة، حيث ذكر فيه أربع آيات وحديثين وبيتاً من الشعر ومثالين.

4) استطرد ابن عقيل في شرح البيت فأعرب مثال الشارح.

5) أشار ابن الناظم في البيت التالي لهذا البيت،فكان الأنسب تأخير ذلك إلى موضعه.

.هذه نماذج أردت أن أبرز من خلالها قيمة هذا الشرح النفيس، وفي كل موضع لا يقل أبن القيم شأناً عن هذين الشارحين، بل كثيراً ما يمتاز عنهما بتمهيده بين يدى كل باب وبتفصيله، وكثرة شواهده، ولا يعني هذا تهوين أمر ابن الناظم، وابن عقيل، فهما هما علما ورسوخ قدم في هذا المجال وغيره، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول هذا المبحث .

رابعاً : نقد الكتاب

لاشك في أنه ما من عمل بشري إلا ويقع فيه ما يقتضيه الطبع البشري من سهو أو نسيان أو خطأ على اختلاف في القدر الواقع من ذلك، وقد قيل: "كفى بالمرء نبلا أن تعد معايبه"

هذا وقد وقفت في أثناء دراستي لكتاب ابن القيم هذا على شيء يسير عددته في نقده، والشارح -رحمه الله- متابع لغيره في أكثره، ومعذور في الباقي.

- من ذلك أخطاء نحوية يسيرة لم أجد لها محملا فصححتها على ما تقتضيه القواعد النحوية.

- ومنه أيضاً - عده -رحمه الله- قراءة السبعة في الشاذ، وهي قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ...)(30) بتخفيف "إنْ" انظر ص 250 من الشرح والتعليق.

- ومنه حكمه على "ما" من قول الشاعر:

---

(30) سورة هود الآية : (111)

(فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ... ولكن ما يقضي فسوف يكون)

بأنها كافة مهيئة لدخول الحرف "لكن" على الفعل، والحق أنها اسم موصول، وقد وقع في هذا السهو ابن هشام أيضاً في كتابه: "القطر"، والأشموني في: "شرح الألفية.

ومما وقع من ذلك في اللغة:

- قوله: "البعض". وبعض وكل: لا تنفكان عن الإضافة بحال فلا تتصل بهما "أل" وقد وقع في ذلك كثير من النحويين واللغويين المتقدمين والمتأخرين، ينظر ص 598 من الشرح والتعليق.

- وقوله: "حيوانات" على أنه جمع لحيوان و "حيوان" مما يستوي غفيه الواحد والجمع، ينظر تفصيل ذلك في ص 721 من الشرح والتعليق .

ومنه عدة الفعل: "خَطِب" -بمعنى أحمر لونه- من المضموم العين وهو من مكسروها، ينظر ص 551 من الشرح والتعليق.

ومما وقع من ذلك أوهامه على بعض النحويين:

- فقد وهم على الجرجاني بأن زعم هو وغيره أن الجرجاني ذهب إلى أن ناصب المفعول معه واوُ المعيةوالحقٌ أن الجرجاني لم يهب إلى ذلك، وإنما ذهب إلى أن ناصبه هو الفعل والواو مقوٍ للفعل ووسيلة إلى المفعول، ينظر ص 349 من الشرح والتعليق.

-ووهم على ابن مالك، فرعم أنه عد "إمَّا" من حروف العطف، فقال: "وعدها الأكثرون من حروف العطف كالمصنف و ... ". أ. هـ.

وكلام المصنف - رحمه الله - في التسهيل وشرح الكافية الشافية صريح في أن العطف بالواو قبلها، ينظر ص 593 من الشرح والتعليق.

- ومنه نسبته تجويز منع صرف المصروف للضرورة إلى الكوفيين، فقد قال: "والصحيح جوازه كما ذهب إليه الكوفيون"، والحق أنها لجمهورهم لا لجميعهم، ينظر ص : 714 من الشرح والتعليق.

- ومنه نسبته القول بجواز إضافة صدر المركب العددي إلى عجزه مطلقاً إلى الكوفيين - أيضاًالحق أنه لجمهورهم، فإن الفراء خصُ ذلك بالشعر، انظر ص : 787 من الشرح

والتعليق.

الخامساً : نسخه المعتمد عليها في تحقيقه

بعد البحث والتقصي وسؤال المهتمين بشؤون المخطوطات بين أنه لا يوجد لهذا المخطوط سوى نسختين :

إحداهما: نسخة مصورة على الميكروفيلم محفوظة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (ورقمها : 760)، وأصلها محفوظ في مكتبة

أحمد الثالث بتركيا (ورقمها فيها 260).

والثانية: نسخة خطية محفوظة بمكتبة مكة المكرمة (ورقمها 1 نحو).

وصف هاتين النسختين :

أما النسخة الأولى: فمكتوبة بقلن نسخ، وخطها بالغ الحسن والجمال وعليه شكل يسير، التزم كاتبه أن يكتب في كل لوحة (38) ثمانية وثلاثين سطراً فلم يزد على ذلك ولم ينقص في جميع المخطوط، سوى الصفحة الأولى فقد شغلت البسملُة حيّز خمسة أسطر منها، وعدد لوحات هذه النسخة (209) تسع ومائتا لوحة، وقد كتبت في القرن العاشر، وليس بها ما يشير إلى اسم كاتبها.

وقديمّز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير إلا أنه لم يظهر في التصوير إلا قليلاً.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مزجها الكاتب بالنص مزجاً ، فليس هناك ما يفصل بين النص والآية القرآنية أو الحديث الشريف، أو المثل المأثور أو الشواهد الشعرية ونحو ذلك، فلا أقواس ولا فواصل ولا نقاط إلا أن وضوح الخط يساعد على سرعة التمييز بين ذلك.

لكن أبيات الألفية قد حظيت باهتمام الكاتب فقد كتبها مستقلة عن بقية النصوص، وقد يرمز كاتب هذه النسخة للمصنف بـ (مص).

هذا وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (أ).

وأما النسخة الثانية: فمكتوبة بقلم عادي يميل إلى النسخ، لكنه لم يلتزم بكثير من قواعده، وليست بمشكولة، ولم يلتزم كاتبها عدداً معيناً في كل

لوحة، فقد بلغ بعض لوحاتها (50) خمسين سطراً ، وهذا أكثر ما كتب في اللوحة الواحدة، كما بلغ بعض لوحاتها (30) ثلاثين سطراً ، وهذا أقل ما كتب في اللوحة الواحدة.

وعدد لوحات هذه النسخة (253) ثلاث وخمسون ومائتا لوحة، وليس هناك ما يشير إلى اسم كاتبها أو تاريخ النسخ.

وقد ميّز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير ظاهر.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مزجها الكاتب بالنص مزجاً كما فعل كاتب النسخة (أ)،كثيراً ما كان يمزج أبيات الألفية بالنص أيضاً ويظهر لي أن ناسخاً ما شارك في نسخ أولها؛ وخطُّهما متقارب لكن أحد الخطين صغير مما يزيد في عدد الأسطر، إضافة إلى بعض السمات الأخرى كاستعمال صاحب الخط الصغير للحرف (ص) للرمز للتصنيف أو المصنف، والحرف (ش) للرمز للشرح أو الشارح ولم يلتزم بذكر هذين الحرفين، كما أن هذه النسخة يظهر على حواشيها -أحياناً - تعليق يسير ثم ينقطع فلا يكاد يظهر، حتى إن مجموع هذه التعليقات ربما لا يزيد على أصابع اليدين في المخطوط كله، وخطُّها لا يكاد يُبين غالباً .

هذا وقد رمز لهذه النسخة بالرمز(ب)(31) .

خاتمة الفصل الأول :

إن كتاب ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ـ الذي هو شرح لألفية ابن مالك ـ لابن ابن القيم ـ ليس من الشروح المطولة ولا من الشروح المقتضبة، وإنما سلك به مؤلفه مسلك التوسط فجاء وافياً بالمراد مع جزالة العبارة وسهولة الألفاظ يظهر ذلك جلياً لكل من طالعه وقارنه بغيره من شروح الألفية. وشارحه ـ رحمه الله ـ متأثر بمنهج والده العلامة الشيخ/ محمد بن أبي بكر قيم الجوزية -رحمه الله- في نبذ التعصب فقد كان - أعني صاحب الشرح -ملماً بأقوال العلماء وآرائهم ينتقي منها ما يترجح لديه بالدليل، يتضح هذا من تفننه في الاختيار فبينما تجده يذهب في كثير من المسائل النحوية مذهب البصريين تجده يختار في كثير من المسائل المذهب الكوفي ويرجحه، وربما خالف الفريقين واختار رأياً آخر. وهو على ذلك معدود في الفقهاء قال عنه في البداية والنهاية 14/ 239 (كان فاضلاً في النحو والفقه وفنون أخرى على طريقة أبيه).أ. هـ. وله

(31) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك – المقدمة 63/1

مؤلف في الفقه سماه (اختلاف المذهبين) تعرف فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي (معجم المصنفين للتنوكي 4/ 406). وله رسالة مطبوعة اسمها (اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية). كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه سلم من كثير من لمزالق العقدية التي وقع فيها كثير من النحاة (حسب علمي) ولا غرو فهو سليل ابن القيم وفرع دوحته المباركة.هذا وقد كثر الطلب على هذا الكتاب منذ تحقيق القسم الأول منه من طلاب العلم ولا سيما المهتمون بالعلوم العربية وإني لأرجو أن أكون قد وفقت لإخراجه على الوجه اللائق به. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، والحمد لله رب العالمين. المحقق/ محمد بن عوض بن محمد السهلي (32) .

(32) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ) المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي قسم من هذا الكتاب : هوأطروحة دكتوراة للمحقق الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة : الأولى ، 1373 هـ - 1954 م , ص9 بتصرف .

الفصل الثاني

حجية الاستشهاد بالحديث النبوي في حل المسائل النحوية وموقف النحاة منه والكتب التي تناولت دراسة الحديث دراسة نحوية قديما وحديثاً

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول

حجية الاستشهاد بالحديث النبوي في حل المسائل النحوية, وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول : علم الحديث دراية ورواية وموضوعه

المطلــب الثاني : الإسناد عند المحدثين

المطلب الثالث : طرق تحمل الصحابة للحديث النبوي

المطلب الرابع : أثر الرحلة في تمحيص الحديث

المبحث الأول

حجية الاستشهاد بالحديث النبوي في حل المسائل النحوية,

وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول : علم الحديث دراية ورواية وموضوعه

مدخل المبحث :

قبل الدخول في هذا الفصل يجب علينا التحدث عن مكانة الحديث النبوي عند المسلمين عامة وأهل العلوم والفنون خاصة , كالمحدثين والأصوليين والفقهاء والمفسرين فضلاً عن النحويين واللغويين ثم بيان موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية.

إن الحديث النبوي ثبت بطرق النقل والرواية كلها التي عرفها المحدثون كالتواتر والاشتهار للرواية والدرجات الأخرى للدراية كالحديث الغريب والعزيز والآحاد غيرها من طرق التحمل المعروفة، فدرجة الحديث عند أهل الفنون تأتي بعد درجة القرآن الكريم مباشرة من ناحية القبول والتعظيم والثبوت والاستشهاد إلا عند النحويين فلهم ثلاثة مذاهب في ذلك وسيأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله.

فالنافذة : على علم الحديث تأتي في أربع مسائل كما أوردها الدكتور محمود فجال في كتابه السير الحثيث للاستشهاد الحديث في النحو العربي وغيره من الباحثين , وهي مطالب المبحث الأول الأربعة.

المسألة الأولى : علم الحديث رواية ودراية وموضوعه.

المسألة الثانية : الإسناد عند المحدثين.

المسألة الثالثة : طرق تحمل الصحابة للحديث النبوي.

المسألة الرابعة : أثر الرحلة في تمحيص الحديث(33).

---

(33) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود فجال، من ص 30 – 45، ط نادي أبها، السعودية، 1407هـ- 1986م، بتصرف .

المطلب الأول : علم الحديث رواية ودراية وموضوعه

علم الحديث رواية : هو علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله ، وأوصافه ، وتقريراته ، وروايتها ، وضبطها ، وتحرير ألفاظها.

وعلم الحديث دراية هو علم يُعرف به حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة ، وشروطهم ، وأصناف المرويات ، وما يتعلق بها.

فحقيقة الرواية هي: نقل ما ورد من السنة، ونحوها وإسناد ذلك إلى من عُزي إليه بتحديث أو إخبار، أو نحوهما.

وشروط الرواية هي : تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل : من سماع، أو عرض، أو إجازة، أو نحو ذلك.

وأنواعها : الاتصال ، والانقطاع ، ونحوها(34).

وأحكامها : القبول، والرد، والوقف.

وحال الرواة : العدالة، والجرح، ونحوهما.

وشروطهم : هي شروط التحمل والأداء، و التمييز والضبط حال التحمل، مثلاً والعدالة والضبط حال الأداء، مثلاً ... إلى آخر ما ذكره علماء المصطلح .

وأصنافالمرويات : هي المصنفات : من الجوامع، والسنن، والمسانيد، و المعاجم ، والأجزاء ، والمستخرجات ، والمستدركات وغير ذلك(35).

موضوعه : هو الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث هو قائل، أو فاعل، أو مقرر، أو متصف بصفة خلقية، وخُلقية.

وعلى القول بالتعظيم للموقوف والمقطوع ، يكون كذلك الصحابي والتابعي من حيث كونهما قائلين أو فاعلين.

---

(34) المرجع السابق، ص 30.

(35) المرجع نفسه، ص 31.

فموضوع علم الحديث رواية هو المبلّغ عن الله – تعالى لأمة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم سواء أكان بالأصالة ، أم بالتبع .

أما بالأصالة ، فهو الرسول صلى الله عليه وسلم، وأما بالتبع فهم الصحابة الآخذون عنه، والمقتدون به، والمتأسون بجميع أفعاله، وأقواله، وصفاته، والتابعون لهم بإحسان. وكذلك الراوي والمروي، أو السند والمتن، من حيث القبول والردُّ والتوقف. فيقال : "السند" إن لم يسقط من رواته أحد فمتصل. وإن سقط راوٍ من أوله فمعلق. كما يقال : "المتن" إن كان رواية الثقة، وإن خالف رواية من هو أوثق منه فشاذ(36).

(36) المرجع السابق، ص 32.

المطلب الثاني : الإسناد عند المحدثين ـ

السند في اللغة : ما ارتفع من الأرض، وعلا من سفح الجبل. ويقال فلان سند، أي : معتمد.

والسند في الاصطلاح : هو الإخبار عن طريق المتن، أي : سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سنداً ؛ إما لأن المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على المسند في معرفة صحة الحديث وضعفه. فالسند إذاً حكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والإسناد : رفع الحديث إلى قائله، أي بيان طريق المتن برواية الحديث مسنداً ، وقد يُطلق الإسناد على السند، من باب إطلاق المصدر على المفعول، كما أطلق الخلق على المخلوق، ولهذا نجد المحدثين يستعملون السند والإسناد بمعنى واحد.

فالإسناد إذاً إضافة الحديث إلى قائله، ونسبته إليه(37).

قال "ابن الصلاح" في مقدمته 378 : أصل الإسناد أولاً خصيصة فاضلة، من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة. روينا من غير وجه عن "عبد الله بن المبارك" رضي الله عنه : أنه قال : "الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء" قيل : الإسناد لفظ مبتكر عند أهل الحديث، ولم يكن معروفاً دقماً ، ولكنَّ الصحابة ذكروه، ونبهوا عليه.

فعن "علي" رضي الله عنه أنه قال "إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر، وإن كان باطلاً كان وزره عليه، وكتابة الإسناد لا تكون إلا بإملاء من الحفاظ.

والإسناد أصل أصيل في فن الحديث، وبه رُفعت مرتبة الحديث من الصحيح وغيره، ولم تعرف أمة من الأمم مثل هذا الفن الذي هو من فضائل الأمة الإسلامية، وانتهاج علمائها.

وبالسند يُعرف الرجال ، ويمكن الترجيح بين أقوالهم(38).

قال "الحاكم" في معرفة علوم الحديث" (ص :6) : لولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، وتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث،

---

(37) المرجع السابق، ص 33.

(38) المرجع نفسه، ص 34.

وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كان بتراً.

قال "عتبة بن أبي حكيم" : كنت عند "إسحاق بن أبي فروة"، وعنده "الزهري"، فجعل "ابن أبي فروة" يقول : قال رسول الله صلى الله علية وسلم .. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .. فقال له "الزهري" : قاتلك الله يا "ابن أبي فروة" ما أجزأك على الله لا تُسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطم ولا أزمة).

وقد عقد الأمام "مسلم" في مقدمة "صحيحة" (1 : 14) باباً في (بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز، بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة؛ بل من الذب عن الشريعة المكرمة).

وقال في "الكفاية" : 197 عن "ابن سيرين" قال : كان في زمن الأول الناس لا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، ليعرف حديث أهل السنة، ويترك حديث أهل البدعة (39).

وقال في "الكفاية" : 199 عن "خالد بن خداش" قال : لما ودعت "مالك بن أنس" قال لي: اتق الله وانظر ممن تأخذ هذا الشأن.

فصار السؤال عن الرجال أصلاً مستثنى من الغيبة للحاجة إليه في حفظ السنة (40) .

---

(39) المرجع السابق، ص 35.

(40) المرجع نفسه، ص 36.

المطلب الثالث : طرق تحمل الصحابة الحديث النبوي :

العلبة عرب خ ُلَّص، وصدورهم حارسة للسنة، وكأن الله سبحانه وتعالى هيأ هذه الأمة العربية على هذا الاستعداد الهائل إرهاصاً بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم، فكانت صدورهم مهداً لآي الذكر الحكيم، وقلوبهم الواعية أوعية لحديث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، فاندفع هؤلاء الصحابة الأجلاء إلى تلقي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بنهم عظيم، وشوق كبير، فأظهر الله بهم دينه على الدين كله، وكان أمر الله قدراً مقدوراً .

معلوم أنه لم يكن في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من يحسن الكتابة إلا نفر قليل؛ لأن الأمية كانت غالبة عليهم، فكان اعتمادهم في تلقي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم على استعدادهم في الحفظ، وقد نهوا عن كتابة الحديث في بدء الأمر؛ خوف اختلاطه بالقرآن المبين(41).

وكان الصحابة يتلقون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إما بطريق المشافهة، وإما بطريق المشاهدة لأفعاله وتقريراته، وإما بطريق السماع ممن سمع منه صلى الله عليه وسلم، أو شاهد أفعاله وتقريراته؛ لأنهم لم يكونوا جميعاً يحضرون مجالسه صلى الله عليه وسلم، بل كان منهم من يتخلف لبعض حاجاته.

هذا ، ولما كان عدد الحاضرين للسماع من النبي صلى الله عليه وسلم يختلف قلة وكثرة، اختلف لذلك المروي عنه، فبعضه بلغ درجة التواتر، وهو ما نقله عنه صلى الله عليه وسلم جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب. وهذا نوعان : متواتر لفظاً ، ومتواتر معنى، وبعضه لم يبلغ درجة التواتر، وهو الذي يسميه العلماء : "خبر الآحاد".

وكان الصحابة يحفظون الأحاديث عن ظهر قلب، ويبلغونها للناس بطريق المشافهة، إلا ما كان من بعض أفراد قلائل كـ"عبد الله بن عمرو بن العاص" فقد أذن له النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة الحديث عنه(42).

ولاختلاف الصحابة في معرفة الكتابة، وعدم معرفتها، وكثرة حضورهم مجالسه صلى الله

---

(41) المرجع السابق، ص 37.

(42) المرجع نفسه، ص 38.

عليه وسلم، وقلة حضورهم، اختلفوا في تحمل الحديث وأدائه قلة وكثرة، فكان منهم المُقلُّ، ومنهم المكثر.

وكذلك اختلفوا في فقه الحديث حسب اختلافهم في الفهم والاستعداد الفطري، فلم يكونوا سواءً في معرفة الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفسر، ونحو ذلك. إلا أنهم كثيراً ما يرجعون إلى الرسول صلى الله عليه وسلم عندما يقع الاختلاف بينهم، فيصدر حكمه، وقضاءه العدل.

ولم تكن مجالسه صلى الله عليه وسلم مقصورة على الرجال، بل كان كثير من النساء يحضرن مسجده الشريف، ويستمعن إلى حديثه، كما يخرجن إلى مصلى العيد، فيستمعن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم، أضف إلى ذلك أنه صلى الله عليه وسلم جعل لهن يوماً يعلمهن فيه(43).

وكانت المرأة تقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يعرض لها من أمر دينها. ومن كانت يغلب عليها الحياء كان لها من أمهات المؤمنين أعظم وسيط لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستوضحن لها عن جواب سؤالها. فلأمهات المؤمنين دور كبير في تبليغ أحكام الدين، ونشر السنن بين النساء. ولا سيما ما كان من "عائشة" رضي الله عنها التي كانت على مقدار عظيم من الذكاء والفهم.

ولا ريبأن أمهات المؤمنين كنَّ على جانب عظيم من العلم، فقد أمرهن الله تعالى بالقرار في بيوتهن، وقمدارسنة القرآني،بوالسنة كُنَّ قو لاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى(44)، وقولهوتعالى: وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً) (45).

لذا كان لأمهات المؤمنين رضوان الله عليهن أثر فعال في نشر السنة، ولولاهن لضاعت أحاديث وأحكام ما كنا لنطلع عليها من غيرهن، ولا سيما الأفعال التي تقع بين النبي

(43) المرجع السابق، ص 39 .

(44) سورة الأحزاب، الآية : 33.

(45) سورة الأحزاب، الآية : 34.

صلى الله عليه وسلم و أزواجه التي لا يطلع عليها أحد(46).

المطلب الرابع : أثر الرحلة في تمحيص الحديث :

(46) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، ص 40.

من مزايا أئمة العلم في الإسلام، لا سيما أئمة الحديث وجامعوه كثرة الارتحال، ملازمة الأسفار.

فالرحلة إلى العلماء ، وإلتقاء الحفاظ طريق عظيم في تثقيف العقول، وتنقيح العلوم، وتمحيص المحفوظ من الحديث، وبها يقف الراوي بنفسه على سيرة الرواة في بلدانهم، ويعلم قوتهم من ضعفهم،فضلاً عن الاستزادة من الحديث، وحفظ ما لم يكن موجوداً عند علماء بلده وأهل مصره، وهي بحاجة إلى همة كبيرة.

وللرحلة دور كبير في تاريخ الحديث، في الجمع والتثبيت.

لقد كان الطالب يبلغه الحديث بطريق الرواة الثقات فلا يكتفي بهذا، بل يرحل الأيام والليالي حتى يأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة.

كان الصحابة رضي الله عنهم يقطعون المسافات الكبيرة في طلب الحديث الواحد(47).

وقال "البخاري" تعليقاً : رحل "جابر" مسيرة شهر إلى "عبد الله بن أنيس" في حديث واحد.

قال الحافظ "ابن حجر" في فتح الباري (1 : 173 – 175) أخرج المصنف في الأدب المفرد وأحمد وأبو يعلى في مسنديهما، من طريق "عبد الله بن محمد بن عقيل" أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت بعيراً ، ثم شددت رحليفسرت إليه شهراً قدمت الشام، فإذا عبد الله بن أنيس فقلت للبواب : قل له جابر على الباب فقال : ابن عبد الله؟ قلت نعم. فخرج فاعتنقني، فقلت : حديث بلغاني عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه منك ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "يحشر الله يوم القيامة الناس عراة" فذكر الحديث. وله طريق أخرى أخرجها الطبراني في مسند الشاميين، وتمامه في فوائده: من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر كان يبلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصاص. وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بعيراً فسرت حتى وردت مصر، فقصدت إلى باب الرجل فذكر نحوه وإسناده صالح.

ورحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر الجهني بسبب حديث يرويه في الستر على

(47) المرجع نفسه، ص 41.

المسلم. رواه أحمد بسند منقطع وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال : أتاني جابر فقال لي : حديث بلغني أنك ترويه في الستر. فذكره(48).

فروى أبو داود في سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد، وهو بمصر في حديث رواه الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال : بلغني حديث عنده فخفقت أن مات أن لا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق .. وتتبع ذلك يكثر.

وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد.

وفي حديث "جابر" دليل على طلب علوّ الإسناد؛ لأنه بلغه الحديث عن عبدالله بن أنيس فلم يقنعه حتى رحل، فأخذه عنه بلا واسطة وأخرج الخطيب عن أبي العالمية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرضى حتى خرجنا إليهم، فسمعنا منهم وفيه أي في تعليق البخاري ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية.

وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث 7 – 8 عن جابر بن عبد الله يشتري راحلة، ويسير من المدينة إلى مصر ليسأل عقبة بن عامر عن حديث في ستر المؤمن لم يبقى أحد سواه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ويؤكد له عقبة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "من ستر مؤمناً في الدنيا على خزيه ستره الله يوم القيامة".

وهذا أبو أيوب الأنصاري على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم رحل إلى صحابي من أقرانه في حديث واحد، لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه".

وروى الدرامي في سننه في باب الرحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه 1: 140 عن بسر بن عبيد الله قال ل: إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه(49).

وقال أبو قلابة : لقد أقمت في المدينة ثلاثاً ما لي حاجة إلا وقد فرغت منها إلا أن رجلاً

---

(48) المرجع السابق، ص 42 .

(49) المرجع السابق، ص 42 – 43 .

كانوا يتوقعونه كان يروي حديثاً فأقمت حتى قدم، فسألته.

وممن ارتحل في سبيل العلم والروية الأئمة : أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم.

ومن المحدثين جم غفير، ويأتي في الرعيل الأول، منهم الأئمة : البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، والحاكم.

وإن منهم من لم يذق طعم الراحلة والإقامة والاستقرار طوال حياته وفي أصحاب الحديث قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص : 2 : 3) : (آثروا قطع المفاوز والقفار، على التنعم في الدمن والأوطار، وتنعموا بالبؤس في الأسفار، مع مساكنة العلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار، بوجود الكسر والأطمار) (50).

ثم قال :(قد نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم، وجعلوا غذاءهم الكتابة، وسمرهم المعارضة، واستراحهم المذاكرة، وخلوقهم المداد، ونومهم السهاد، واصطلاءهم الضياء، وتوسدهم الحصى، فالشدائد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء، ووجود الرخاء مع فقد ما طلبوه عندهم بؤس، فعقولهم بلذاذة السنة غامرة، وقلوبهم بالرضاء في الأحوال عامرة، تعلم السنة سرورهم، ومجالس العلم حبورهم)(51) .

(50) المرجع السابق، ص 44.

(51) المرجع السابق، ص 45.

المبحث الثاني

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو وفيه ثلاثة مطـــالب

المطلب الأول :

فيمن منع الاستشهاد بالحديث النبوي في النحوـ لثلاثة أسباب وأربع شبهات

المطلب الثاني

فيمن توسط في الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو

المطلب الثالث

فيمن أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو

المبحث الثاني

وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي ــ وهم ثلاثة فرق

وفيه ثلاثة مطالب

مدخل المطالب :

ذكر ابن مضاء (52) في كتابه الرد علي النحاة ــ قوله :(قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويٌ عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطاء فيه.فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب) (53).

وقال أيضاً : (ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث (54) ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيدٌ) قولنا (قام زيد) لم رُفع؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولِم رُفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شليئما حرام بالنص ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقاس عليه غيره. فسأل لم حُرِّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، وهو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا

---

(52) ابن مضاء هو: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس: عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر .أصله من قرى شذونة (Sidona) ومولده بقرطبة. وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة 578 هـ وتوفي باشبيلية مصروفا عن القضاء. من كتبه (تنزية القرآن عمالا يليق من البيان) و(المشرق في إصلاح المنطق) في النحو، و(الردعلى النحاة ـ ط) ـ مضاف في المكتبة الشاملة .

(2) الرّد عَلى النّحاة : أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: 592هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا الناشر: دار الاعتصام الطبعة: الأولى1399هـ -1979م ص: 69 .

(54) وهي : السؤال عن علة العلة أو سبب السبب ـ أي مالا فائدة منه .

فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأُعطي الأخف، الذي هو النصب، للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون , فلا يزيدنا ذلك علماً بان الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر ،الذي يوقع العلم) (55).

(55) د ع َلى الذّحاة , ص :127

المطلب الأول : فيمن منع الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً في حل المسائل النحوية

وهو الفريق الأول : وعلى رأسهم ابن الضائع (56) وابن خروف(57) وأبو حيان(58) ـ وذلك لثلاثة أسباب وأربع شبهات:

فالأسباب هي:

1/ لعدم خبرة النحاة بفن الحديث دراية ورواية

2/ لخوف فريق من النحاة من الوعيد الشديد والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

3/ أن السابقين من النحاة لم يستشهدوا بالحديث النبوي في حل المسائل النحوية , وهذه حجة واهية لأن كثير من العلوم ظهرت بعد ذهاب الرعيل الأول , وهي من العلوم الشرعية .

وأما الشبهات فهي :

1/ شبهة رواية الحديث بالمعنى.

2/ شبهة رواية الأعاجم.

3/ شبهة التصحيف والتحريف.

4/ شبهة الوضع في الحديث.

فالسبب الأول : لعدم خبرة النحاة بفن الحديث دراية ورواية؛ هذا السبب الأول .وهو الجهل بقيمة الشيء وعدم تقديره لا يفيد منه وقد يحذر منه كما قيل : "من جهل شيئاً عاداه" هذا ما فعله أبو البقاء العكبري في كتابه إعراب الحديث النبو ي فكان منهجه إذا خالف الحديث القاعدة النحوية اتهم رواية الحديث بالاضطراب أو الخطأ أو الراوي بالوهم والنسيان، فهو يعظم القواعد النحوية، و

---

(56) ابن الضائع : هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي أبو الحسن عالم بالعربية، أندلسي، من أهل اشبيلية عاش نحو سبعين سنة، من كتبه "شرح كتاب سيبويه" وشرح المجمل للزجاجي المتوفى 680هـ - 1281م . الأعلام للزركلي، ص 333، ط دار العلم للملايين أيار مايو 2002م، ط 15، تاريخ الإسلام، ت : بشار، ص 395.

(57) ابن خروف : الحافظ ابن جماعة قاضي القضاة عز الدين أبو عمر بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي لكتاب : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 359/1 : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى : 911هـ) المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر ط/1, 1387هـ - 1967م

(58) أبوحيان : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي مولداً ولد 654هـ الجيواني النفري والمتوفى 745هـ له كتاب تفسير بعنوان البحر المحيط اشعري العقيدة ظاهري المذهب نحوي، الأعلام للزركلي، 152/7

له عذر في ذلك كما سيأتي في بابه عند الكلام عن منهجه في كتابه في الفصل الثاني بالمبحث الأول في المطلب الثاني إن شاء الله.

السبب الثاني: لخوف فريق من النحاة من الوعيد الشديد والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.هذا ورع منهم ونوع من التقوى .

السبب الثالث : أن الأوليين لم يستشهدوا بالحديث النبوي في النحو العربي, هذا ليس لهم فيه حجة.

أما لوخوفهم الكذب والقول بغير, لما جاء فيه من النهي عن الكذب على رسوله , وأن الصحابة أيضاً كانوافي بداية الأمر نهوا عن كتابة الحديث خوفاً من اختلاطه بالقرآن, إلا من استثنى منهم كعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه , هذا والحق معهم فيه .

والشبهات الأربعة هي : الشبهة الأولى ــ رواية الحديث بالمعنى – و الشبهة الثانية رواية الأعاجم ــ والشبهة الثالثة التصحيف والتحريف ـ ثم الشبهة الرابعة الوضع في الحديث.

وسأورد الشبهات كاملة بنصها تماماً – ثم أنقل الرد عليها باختصار دون الإخلال بالمعنى المطلوب في المطلب الثالث والرابع والخامس والسادس وكل شبهة في مطلب.

النص الأول : شبهة رد الحديث لأجل الرواية بالمعنى :

قال الدكتور محمد محمد أبو زهو في كتابه الحديث والمحدثون (ص:199) يقول دعاة الإلحاد : إن الأحاديث قد رواها الرواة بالمعنى، لا بالألفاظ المسموعة منه صلى الله عليه وسلم، وكان هذا شأن الرواة في كل طبقة، يسمعون الأحاديث بألفاظ، ثم يروونها بألفاظ أخرى، وهكذا حتى وصلت إلينا، وقد انطمست معالم ألفاظها ومعانيها، فكان للرواية بالمعنى ضرر كبير في الدين واللغة والأدب، ولهذا لم يثق العلماء، على اختلاف مشاربهم بالأحاديث، فالمتكلمون ردوا منها ما لا يتفق مع أصولهم، والفقهاء أخذوا منها وتركوا، وعلماء العربية لما رأوا الأحاديث قد رويت بالمعنى، ولم يعلموا على اليقين لفظه صلى الله عليه وسلم الذي نطق به رفضوا أن يستشهدوا بها في إثبات اللغة، وقواعد النحو، في الوقت الذي يستشهدون فيه بكلام أجلاف العرب الذين كانوا يبولون على أعقابهم. قالوا: وقد كان الواجب يقضي أن تكتب الأحاديث بين يديه

صلى الله عليه وسلم كالقرآن، ويتلقاها الرواة طبقة بعد طبقة، مضبوطة الألفاظ، متواترة الإسناد، حتى يمكن الوثوق بها(59).

النص الثاني : رد شبهة رد الحديث لأجل الرواية بالمعنى :

قال الدكتور فائز فارس في قسم الدراسة لـ شرح اللمع لـ ابن برهان (ص : 78) كان لـ ابن برهان أُنس شديد بعلم الحديث إلا أن الحديث النبوي لم يلق منه ومن نحويي البصرة عناية ظاهرة عند احتجاجهم لقواعد النحو، فقد رأوه يروى بالمعنى دون اهتمام باللفظ.

وفي شرح اللمع نجد بضعة أحاديث قدمها ابن برهان لمعناها، أو للغتها دون أن يلجأ إليها في معضلاته النحوية.

هذا النص الذي قاله الدكتور فيه حكاية رأي نحويي البصرة الذين لا يرون الاستشهاد بالحديث النبوي بسبب الرواية بالمعنى.

وسأكفيه مؤونة الردّ عليهم، كما سأجلي حقيقة ابن برهان في علم الحديث، إن شاء الله تعالى في بابه(60).

النص الثالث : رد الحديث لأجل شبهة رواية الأعاجم :

قال الدكتور تمام حسان في الأصول (ص : 105) وأما الحديث فمع إجماع النحاة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، وأن الحديث إذا صحت نسبته إليه، وثبت أنه قاله بلفظه، فلا مجال لدفعه في الاستشهاد، ولا في الاحتجاج به في التعقيد.

ولكن النحاة لم يعترفوا بتحقيق هذه الشروط إلا لعدد قليل من الأحاديث القصيرة، كقوله صلى الله عليه وسلم : "من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

أما ما لم تثبت نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فالاحتجاج به في النحو مرفوض؛ لأن أغلب ذلك مروي بالمعنى، أي : بألفاظ غير ألفاظه - عليه السلالم – فهو من لفظ الرواة، واغلبهم من الأعاجم الذين لا يحتج بكلامهم؛ لأنها لا تنطبق عليهم شروط الفصاحة، وإذا كان ما صحت نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم من القلة بحيث لا يكاد يفي بشيء في هذا الباب،

---

(59) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، المرجع السابق، ص 19.

(60) المرجع السابق، ص 20.

فإن معنى وقوف النحاة هذا الموقف أنهم من الناحية التطبيقية البحتة منعوا الاحتجاج بالحديث.

يحكي الدكتور الجليل شبه مانعي الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو. وقد عقب على ذلك تعقيباً طيباً سأنقله بنصه إن شاء الله تعالى في بابه (61).

النص الرابع :

قال الدكتور عبد الحميد الشلقاني : في مقدمة كتابة اللغة : (وضعنا القرآن الكريم على رأس المصادر .. وجعلنا الباب الثاني للحديث، وتربيته في مصادر اللغة لا يأتي في المرتبة بعد القرآن الكريم، ولا يأتي كذلك في المرتبة الثانية تاريخياً ، ذلك أن كثير من اللغويين لا يعتمدون على الحديث في الرواية اللغوية، للآفات التي صاحبت روايته، وهي : الرواية بالمعنى، والتصحيف, والوضع ...)(62).

ثم قال في الباب الثاني الفصل الأول : مكان الحديث في مصادر اللغة (ص: 55 – 56) (كان من الممكن أن يظهر لهذا الكتاب، وليس فيه عن الحديث، ذلك أن كثرة من اللغويين لا يعدون الحيث مصدراً من مصادر اللغة؛ لأسباب نذكرها بعد قليل، ولكن من أجل أن نبين هذا الوجه رأينا أن نعقد باباً عن الحديث.

وكان من الممكن أن يظهر في هذا الباب ، ولكن في غير هذا المكان، فنظام التأليف يبدأ بأكثر الأبواب إحاطة بالموضوع، ثم بالذي يليه، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن إذا كان الكلام عن مصادر اللغة، ولا يأتي كذلك في المرتبة الثانية تاريخياً ، ولكنتداعي الخواطر، والانتهاء من الباب الأول عن القرآن الكريم اقتناعاً بأنه على رأس المصادر يثير في الأذهان سؤالاً : وما دور الحديث؟ للعلاقة الروحية القائمة بين القرآن والحديث.

وثم ملحظ آخر تنظيمي داخل الباب حول نظام التأليف، وهو البدء بالوجه الايجابي، ثم التثنية بالوجه السلبي، بمعنى أن نبدأ الكلام بمن يرون الحديث مصدراً من مصادر اللغة. ثم نعقب عليه برأي الذين لاونيه مصدراً ، ولكنً الكثرة كانت في الجانب الذي لا يرى الحديث مصدراً ، فبدأنا بهم لكثرتهم.

---

(61) المرجع السابق، ص 21.

(62) المرجع نفسه، ص 21.

هذه ملاحظ نقدمها بين يدي الباب. الذين يؤرخون للعربية يمرون بحديث النبي صلى الله عليه وسلم مروراً هيناً ، وهم يعرفون أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، ولكنهم لم يكونوا يأمنون الطريق، وهم يلتمسون نفس اللفظ الذي صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم للأسباب التالية : رواية الحديث بالمعنى- التصحيف- الوضع(63).

وقال عند كلامه على الرواية بالمعنى (ص : 57) : لم تكن هذه الرخصة عامة ولا مطلقة، ولكن مقيدة بشروط ذكرها ابن الصلاح في مقدمته، قال : إن الراوي إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه، فإنما ليكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه على لفظه الذي سمعه من غير تغيير").

ثم علق المؤلف على نص ابن الصلاح بقوله : (ولكن هذه الشروط – كلها تؤكد ضرورة المعرفة بالعربية ــ يصعب تحقيقها، كلما تقدم الزمن، ووهن السليقة، ونأت الديار برجال الرواية عن موطن العربية في الجزيرة فدخلتها المساهلة).

وقال عند كلامه على التصحيف (ص : 59) : (بالرغم من أن التصحيف قد وقع في الآثار الأدبية فقد احتجوا بها، ولكن جعلوا التصحيف مبرراً لعدم الاحتجاج بالحديث؛ لأن بعض رواته من الأعاجم، إذا رأيت التصحيف يقع في الحديث عن غير قصد، فإن الوضع في الحديث كان يأتي مقصوداً ، بعضه للدين، وأكثره للدنيا).

وقال في الفصل الثاني : أثر الحديث في اللغة (ص : 70) وجدير بالتنويه أن اعتماد اللغويين على الحديث كان قليلاً. ولم يسلم المتأخرون من النحاة من أمثال ابن خروف المتوفى سنة 609هـ، وابن مالك المتوفى سنة 672هـ من النقد الشديد، كان ابن جماعة ممن اخذوا عن ابن مالك، فقال له يوماً ، وكأنه لا يرى رأيه : يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه ما تعلم أنه ليس من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم فلم يجب بشيء(خزانةالأدب:1: 25)(64).

---

(63) المرجع السابق، ص 23.

(64) المرجع السابق، ص 25.

النص الخامس :

قال الأستاذ محمود أبو رية في كتابه أضواء على السنة المحمدية (ص : 254) صدرت عام 1377هـ 1958م (مر ّ بك أن علماء الأمة قد انقسموا في تلقي الحديث إلا ثلاثة أقسام : المتكلمون،الأصوليون والفقهاء،والمحدثون. ولكن نستوفي هذا البحث نذكر كذلك موقف علماء النحو واللغة؛ فإنهم لم يجعلوا الحديث من شواهدهم في إثبات اللغة، وقواعد النحو الخ..)(65).

المسألة الثالثة : رد شبهة رواية الحديث بالمعنى :

والرد على هذه الشبهة ذكر صاحب كتاب مصادر اللغة(66) (ص:57) نص ابن الصلاح ت 643هـ(67) وفيه شروط رواية الحديث بالمعنى، ثم علق عليه بقوله : ولكن هذه الشروط تؤكد ضرورة العرفة بالعربية – يصعب تحقيقها كلما تقدم الزمن هذا كلام غير مقبول، إلا إذا كانت الرواية بالمعنى مستمرة إلى قيام الساعة، فابن الصلاح ثقة ثبت حجة يعي ما يقول وكتابه علوم الحديث عمدة لمن جاء بعده فالرواية بالمعنى مرتبطة بعصر الرواية فقط قبل تدوينها في المصنفات(68).

فقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كتابه أحاديثه كما مر بنا فقال :

(لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) (69).

وبمرور القرن الأول وبأمر من عمر بن عبد العزيز بكتابة الأحاديث وتدوينها انتهى عهد الرواية بالمعنى، لزوال الخوف من اختلاط القرآن بالسنة وجمع الحديث في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم، فلزم المتأخرين التزام الرواية بالنص أو تهذيب وشرح واختصار للكتب الصحيحة المشهورة المدون فيها الأحاديث.

فصفة الرواية معروفة عند المحدثين وشروط الأداء مضبوطة وكذلك شروط الرواية بالمعنى

---

(65) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، المرجع السابق، ص 26.

(66) وهو الدكتور سعيد حسن بحيري الأستاذ بكلية الألسن جامعة عين شمس بمصر.

(67) ابن الصلاح: هوعثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرور دي الحافظ المتوفى:643هـسيرأعلام النبلاء :140/23

(68) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ص 48.

(69) رواه مسلم في كتاب الزهد والرقائق برقم 5326 ص 10/100 عام 1954 ط1 محمد فوائد عبد الباقي.

في الأخبار والقصص والإقرار وقول الصحابي كنا نفعل فيها، كحديث البراء : في إبدال لفظ رسولك بلفظ نبيك(وبنبيك الذي أرسلت)(1)،في دعاءالذهاب إلى النوم(2).

المسالة الرابعة : الرد على الشبهة الثانية – شبهة رواية الأعاجم :

للرد على هذه الشبهة لابد من التحدث عن شروط الراوي، ومقاييس المحدثين والتثبت في رواية الحديث، وبيان مسقطات عدالة الراوي، وبهذا تكون رواية الأعاجم مقبولة ما دامت مستوفية للشروط.

أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط في الراوي أن يكون عادلاً ضابطاً لما يرويه، بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدثمن حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه، عالماً لما يحيل المعنى إن روى به إذن شرائط الراوي أربعة : العقل والضبط والعدالة والإسلام.

فلم يشترط علماء الحديث والأصول في أن يكون عربياً ، ولم يمنع أحد رواية العجمي، وكثير من علماء الأمة كانوا عجم بل من علماء اللغة والنحو.

أما التثبت في رواية الحديث فقد سار الصحابة على منهاج التثبت في الراوي والمروي، فاخذوا الحديث بحيطة بالغة، وحذر شديد، وكذلك جماعة من التابعين وإتباع التابعين، ثم أئمة المسلمين، فكانوا يبحثون وينقبون عن الحديث إلى أن يصح لهم، فالكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً متقدم ثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وجوز ذلك صوناً للشريعة ونفياً للخطأ والكذب عنها. وقد عقد ابن الصلاح في مقدمته في معرفة الثقات والضعفاء من رواة الأحاديث وقال : من أجل نوع وأفخمه فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه... قال الخطيب(3)، في الكفاية(4) : قال عبد الله بن المبارك(1) : لا

---

(1) رواه أحمد في المسند من حديث البراء بن عازب ج550/1 ط1، الرسالة، مرجع سابق.

(2) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، بتصرف ص : 50.

(3) الخطيب البغدادي : هو أبو بكر أحمد بن عبد المجيد بن علي بن ثابت، 392هـ - 463هـ محدث حافظ علام صاحب التصانيف، سير الأعلام النبلاء، ص: /270 .

(4) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، وله كتاب في فن الرواية والدراية، ط الرسالة، 1422هـ - 2001م. معرفة أنواع علوم الحديث

لا تكتب الحديث عن الغلاّط والكذاب وصاحب بدعة وهو يدعو إلى بدعته ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه.

أما مسقطات عادلة الراوي في الكذب في حديث الناس واختلف في قبول روايته، فكان مالك يرده وهو الصحيح، لأن قبول الرواية مرتبة لا يحرزها كذاب، لأن الكذب أرذل الخصال وأكبر المعاصي، وأذهب فعل للمروءة، فأما المبتدع فتجوز الرواية عنه في ما لا يحتج فيه على بدعته.

قال الخطيب في الكفاية : 170 : في الفرق بين (الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب على غيره، والفسق به أظهر والوزر به أكبر).

وكان مالك بن أنس(2) يقول:(لا تأخذ العلم من أربعة وخذ ممن سوى ذلك: لا تأخذه من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذه من كذاب يكذب في أحاديث الناس، إذا جرب ذلك عليه وإن كان لا يهتم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به(3).

المسألة الخامسة : رد الشبهة الثالثة – شبهة التصحيف والحريف :

للرد على هذه الشبهة علينا أن نعرف التصحيف والتحريف ومنشأة وجهود العلماء في معرفته لتتضح الرؤية، وترد الشبهة. فالتصحيح في اللغة الخطأ في قراءة الصحيفة، الصحفي من يخطئ في قراءة الصحيفة والصحيفة الكتاب(4). بمعنى أن تقرأ الشيء على خلاف ما أراده كاتبه، أو على غير ما اصطلحوا عليه.

:عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل: دار الكتب العلمية .

ط/1 : 1423 هـ / 2002 م ص :491/1 .

(1) عبد الله بن المبارك : أبو عبد الرحمن الموزي : 118هـ - 181هـ عالم مجاهد زاهد منفق، سير أعلام النبلاء، 379/8.

(2) الإمام مالك بن أنس : إمام دار الحجرة أبو عبد الله الاصبحي الحميري المدني 93هـ - 179هـ وليس ..... انس بن مالك، أحد ثاني أصحاب المذاهب الأربعة فقيه ومحدث صاحب الموطأ.

(3) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ص 53 – 56 بتصرف.

(4) الصحيفة : بفتح الصاد، ج صحائف وصحف؛ قطعة القرطاس أو الورق التي كتب فيها (صحف إبراهيم وموسى) آخر آية من سورة الأعلى بالرقم (19) . معجم لغة الفقهاء، ط إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ط 1404هـ. ص :171

وفي اصطلاح علماء الحديث قال السخاوي(1): في الفتح المغيث 3 : 72 تحويل الكلمة من الهيئة المتعارف إلى غيرها.

وقال ابن حجر(2): بأنه تغيير حرف الحروف بقاء الخط في السياق، والفرق بين التصحيف والتحريف أن الأول : التغيير بالنسبة للنقط والثاني : التغيير بالنسبة إلى الشكل، أي الحركات والسكنات مع بقاء الحروف ـ نخبة الفكر(3) منشأ التصحيف من الأخذ من الصحف من غير تدريب الأساتذة، فالصحفي بفتحتين الرجل الذي يأخذ من العلم من الكتب دون المشايخ، ولا يأمن من الخطأ من يأخذ علمه من الصحف لثلاثة أمور.

الأول : تصرف المتأخرين في الخطأ القديم.

الثاني : تركهم الشكل إلا قليل منهم.

الثالث : تركهم علامات الفصل بين الجمل.

وجهودالعلماءفي معرفة التصحيف والتحريف كبيرة،فقسموه إلى أقسام عديدة من نواحي مختلفة:

فأولها : تصحيف المتن والسند.

ثانيها : تصحيف البصر والسمع.

ثالثها : تصحيف اللفظ والمعنى.

فألف أبو الحسن الدار قطني(4) كتاباً في التصحيف وعقد الحاكم(5) في كتابه معرفة

---

(1) السخاوي : أبو الخير محمد بن عبد الرحمن نسبة إلى السخال شمال مصر، 831 – 902هـ.

(2) ابن حجر : شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد علي الشافعي العسقلاني مؤرخ ومحدث وأديب صنف أكثر من مائتي منها تحرير المقاصد الحسنة، 773هـ - 852هـ. نخبة الفكر ص : 3 .

(3) نخبة الفكر : كتاب في مصطلح الحديث لابن حجر العسقلاني له شرح صحيح البخاري وله مؤلفات أخرى.

(4) الدار قطني : أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، 306 – 385هـ، صاحب السنن.

(5) الحاكم : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوية بن نعيم، الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين الضبي الطهاني النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف، 321هـ - 405هـ صاحب المستدرك على الصحيح.

علوم الحديث مبحثاً في معرفة تصحيفات المحدثين في الأسانيد وقال ابن كثير(1) في اختصار علوم الحديث معرفة ضبط ألفاظ الحديث متناً وإسناداً والاحتراز من التصحيف فيها وصنف أبو أحمد الحسن بن عبد الله(2) كتاباً في التصحيف والتحريف وكتابه شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف وهو خاص بالأدب وكذلك الخطابي(3) في كتابه إصلاح خطاء المحدثين بين فيه أمر التصحيف والتحريف فالأمر منشور في شروح الحفاظ لكتب الحديث بكثرة، ولم يقع التصحيف إلا من أشباه المحدثين الذين كانوا يحملون مالا يفهمون ويكتبون مالا يعقلون، فالطعن بالأحاديث لاحتوائها على التصحيف والتحريف، وتجريح المحدثين، أمر مرفوض ولا يروج له إلا رجل مغالط أو جاهل بجهود العلماء الثقات الضباط، وقد وقع التصحيف في الحديث النبوي، كما وقع في الشعر والنثر ولم يقل أحد : أنه لا يحتج بهما في اللغة والنحو(4).

المسألة السادسة : الرد على شبهة الوضع في الحديث :

قبل الرد على هذه الشبهة – يجب علينا التحدث عن معنى الحديث الموضوع، وجهود حفّاظ الحديث في مقاومة حركة الوضع ومطاردة الضعفاء ومعرفة تواريخ الرواة، ليتسنى لنا الرد على هذه الشبهة.

فالحديث الموضوع – الموضوع لغة اسم مفعول من وضع إذا حطه وأسقطه أو من الضعة وهو الانطاط في الرتبة. ويأتي وضع لمعاني منها الإسقاط والترك والافتراء والاختلاق. والأحاديث الموضوعة : المختلقة .

أما الحديث الموضوع اصطلاحاً : هو الحديث المكذوب المصنوع، فهو ما نسب إلى النبي

---

(1)الحاكم: الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشي البصري ثم الدمشقي الشافعي ولد بمجدل من أعمال دمشق 701هـ عاش في دمشق بعد وفاة أبيه له مصنفات في التفسير وغيرها والبداية والنهاية والسيرة ومات سنة 774هـ وقدأضر في آخرعمره.

(2) الحسن بن عبد الله : ابن سعيد بن إسماعيل أبو أحمد العسكري 293 – 382هـ فقيه أديب محدث له كتب منها كتاب التصحيف والتحريف وكتاب المصون في الأدب.انظر ص 179 من هذا البحث .

(3) الخطابي : أبو سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي 319 – 388هـ فقيه محدث من أهل بيت (بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب له كتب أخرى معالم السنن وإعجاز القرآن.

(4)السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ص 111 بتصرف.

صلى اللهعليه وسلم كذباً واختلاقاً مما لم يقله أو يفعله أو يقره، فجهود حفاظ الحديث في مقاومة الوضع ظهرت منذ مقتل الخليفة الثالث، لوجود ناس يعملون في الخفاء ويدسون الأكاذيب، فانبرى لهم الصحابة والتابعون رضي الله عنهم كما تصدى أئمة الحديث والرواة فتكلموا فيهم جميعاً لم يعفوا أحداً بعد الصحابة حتى ولا أولاد الصحابة، فلم يريدوا بذلك الطعن والغيبة بالناس، وإنما أرادوا أن يبينوا ضعف الضعيف لكي يعرف، لأن بعضهم كان صاحب بدعة أو متهماً في الحديث أو صاحب غفلة وكثرة الخطاء، أجل لقد حدث وضع وكذب في الحديث، وأعد الله له النقاد والجهابذة الذين هم أعلى طبقات حفظ الحديث ومعرفة متونه وأسانيده فاجتهدوا في وضع رواة الأحاديث من التابعين ومن بعدهم في موازين دقيقة بقدر الإمكان، وشرحوا كل راو وعرفوا تاريخه وسيرته، ووضعوا في ذلك قوا عد للجرح والتعديل، لذا كان تقصي الضعفاء والكذابين شغل العلماء والأفذاذ منذ عصر التدوين الحديثي الأول، فقد كتب في علم الرجال مؤلفات كثيرة، هذا لصون الشريعة لا لطعن في الناس ، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواية.

فعلم الجرح والتعديل اتسع في أواخر عصر التابعين لما ظهر الواضعون والضعفاء فتصدى لهم أعلام نقاد وجهابذة أفذاذ أمثال الأعمش(1) والأوزاعي(2) وشعبة(3).

أما معرفة تواريخ الرواة فالحكمة في ذلك ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه، وما في السند من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال فبحساب التاريخ يكشف علماء الحديث كذب الرواة، فبهذا يكون الرد على شبهة رد الحديث لأجل الوضع والضعف في الاستشهاد به في حل المسائل النحوية(4).

---

(1) الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي بالولاء أبومحمد تابعي مشهور اصله من بلاد الري ومنشأه ووفاته في الكوفة عالم بالقران والحديث والفرائض(61-148هـ)الذهبي –سيرأعلام النبلاء227/6.

(2) الأوزاعي:عبدالرحمن بن عمرو بن حمد شيخ الإسلام وعالم أهل الشام ابو عمرو سكن الأوزاع ثم بيروت ومات بها, وقيل مولوده بعلبك(88-157هـ) سيرأعلام النبلاء 108/7.

(3) شعبة : ابن الحجاج بن الورد الامام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث ابو بسطام الأزدي العتكي مولاهم الواسطي عالم اهل البصرة وشيخها روى عن الحسن البصري واخذعنه المسائل سيرأعلام النبلاء ص :

(4)السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ص 112 بتصرف..د.محمد فجال.

المطلب الثاني : فيمن توسط في الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو

ـ وهو الفريق الثاني ـ وفيه مسألتان

المسالة الأولى : الشروط والضوابط في الأخذ بالحديث النبوي في النحو :

وقف المتوسطون موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجيزين مطلقاً ووضعوا شروطاً في قبول الحديث في النحو أو رفضه ومنهم الشاطبي(1)(790)هـ، حيث قسم الحديث النبوي على قسمين.

أ/ ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لا يجوز الاستشهاد به.

ب/ وما يعتني ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته صلى الله عليه وسلم، والأمثال النبوية، وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو.وبهذا الموقف عارض الشاطبي المانعين للاحتجاج بالحديث النبوي ورماهم بالتناقض، لأنهم لا يستشهدون بالحديث في حين يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، ويتركون الأحاديث الصحيحة.

السألة الثانية : الموانع في الأخذ بالحديث النبوي في النحو :

عارض الشاطبي المجيزين مطلقاً دون تفرقة بالشروط السابقة، إذ يرى أنه لابد أن يعي ناقل الحديث معناه ولفظه ويعتني بذلك ليكون الحديث مقبولاً.

وعليه بنى المعاصرون موقفهم من حجية الحديث النبوي كالسيد محمد خضر حسين(2)،

---

(1) الشاطبي: (538 - 590 هـ = 1144 - 1194م) القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد: إمام القراء. كان ضريرا. ولد بشاطبة (في الأندلس) وتوفي بمصر. وهو صاحب «حرز الأماني - ط» قصيدة في القرات (بالشاطبية. وكان عالما بالحديث والتفسير واللغة، قال ابن خلكان: كان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ، تصحح النسخ من حفظه.ومن كتبه «شرح اللمع لابن جنبي» و «شرح التصريف الملوكي» و «فعلت وأفعلت» على حروف المعجم، لم يتمه، و «شرح المقامات الحريرية - خ» في مكتبة عارف حكمت كتاب خطب.وله شعر، أورد ياقوت نماذج حسنة منه في كتاب(نكت الهميان 228 والوفيات 1: 422).

(2) محمد الخضر حسين :(1293هـ/1876م ـ1377هـ/1958م) عالم جزائري (تونسي المولد)، تولى مشيخة الأزهر من 1952ـ1954.ولد في مدينة نفطة حصل على عضوية هيئة كبار العلماء برسالته "القياس في اللغة العربية" واستقال في (2 جمادى الأولى 1373 هـ /7 يناير 1954م).احتجاجاً علي إلغاء القضاء الشرعي ودمجه في القضاء المدني له رسائل الإصلاح،

والأستاذ سعيد الأفغاني(1)،

والأستاذ طه الراوي(2)، و الدكتورة خديجة الحديثي * والدكتور محمود فجال* .

هذا ما توصل إليه الباحثون في أثبات حجية الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي وبيان موقف النحاة منه مع الرد على المانعين وإبطال حججهم ودحض

وهي في ثلاثة أجزاء. ديوان شعر "خواطر الحياة".و بلاغة القرآن وأديان العرب قبل الإسلام والإسلام والهداية الإسلامية و موسوعة الأعمال الكاملة .

(1) سعيد الأفغاني: نحوي بحاثة، ولد عام 1327 هـ-1909 م بمدينة دمشق، ووالده جاء لسورية مهاجرا من كشمير وتزوج من دمشقية، نشأ بيتم الأم، وتعلم في مدارس دمشق، ثم انتسب لمدرسة الأدب العليا:(نواة كلية الآداب) وتخرج بها، فعين في سلك التعليم.

أنتدب للتدريس في المعهد العالي للمعلمين فكلية الآداب لاحقا، ثم أصبح رئيسا لقسم اللغة العربية فيها ثم أصبح عميدا لها حيث يعد من مؤسسيها. انتخب عضواً في مجمع اللغة العربية في القاهرة وفي بغداد. بعد أحالته على التقاعد درس في لبنان وليبيا والسعودية والأردن، ثم عاد إلى دمشق فأنكب على المطالعة والكتابة حتى آخر عمره حيث توفي سنة 1997م في مكة المكرمة ودفن بها.

(2) طه الراوي:1308-1366 هـ / 1890-1946م . طه بن صالح الفضيل الراوي أديب باحث، عراقي، من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق" ولد في رواة وهي قرية مشرفة على الفرات تقابل عانة وإليها نسبته تعلم الحقوق ببغداد، وعين مديراً للمطبوعات فسكرتيراً لمجلس الأعيان، فأستاذاً في دار المعلمين العالية وتوفي في بغداد ومن كتبه:(أبو العلاء المعري في بغداد-خ) ، و(وبغداد مدينة السلام-ط) ، و (تاريخ العرب قبل الإسلام-خ) . وقد جمع ابنه حارث بعض كتاباته في جزء سماه (نظرات في اللغة والأدب- ط) .

*ستأتي ترجمتهما في الفصل الثالث مفصلة إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث : فيمن أجاز الاستشهاد بالحديث في النحو مطلقاً

ـ وهو الفريق الثالث ـ وفيه مسألتان

المسالة الأولى : الاستشهاد بالحديث في النحو مطلقاً :

وهم كثيرون وعلى رأسهم ابن مالك(1). ورضي الدين الأستراباذي(2) الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم، وتابعه في ذلك ابن هشام الأنصاري(3). وكان أبرز ما بنى عليه دفاعه ما يأتي :

1/ إن القول بأن القدماء لم يستدلوا بالحديث لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجيزونه.

2/ أن القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوق بها قول باطل لأن التواتر مجزوم بأنه من كلامه صلى الله عليه وسلم.

3/ أما القول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمال نقل المعنى دون الألفاظ، فالخلاف فيه مشهور وكما أجازه قوم منعه آخرون.

بل ذهب الى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين.

4/ أما القول بتعدد رواية القصة الواحدة، فالرد عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات

---

(1) ابن مالك:ستأتي ترجمته كاملة في الفصل الثالث بالمبحث الاول في المطلب الثاني : محمد بن عبدالله الطائي الجيائي ابو عبدالله امام في علوم العربية صاحب الألفية وله كتابي(والكافية- الشافية)(600-672هـ).

(2) رضي الدين:محمد بن الحسن الاستراباذي نجم الدين عالم بالعربية من أهل استراباد من طبرستان اشتهر بكتابيه شرح الكافية لابن الحاجب في النحو وشرح الشافية في علم الصرف مات سنة(686هـ) الاعلام للزركلي ص 28/3ط15دار الملايين ايار/ مايو2002م .

(3) ابن هشام : عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، جمال الدين أبو محمد النحوي. ولد في القاهرة سنة 708هـ ومؤلفاته : 1- الإعراب عن قواعد الإعراب. في الآستانة ومصر وشرحه الشيخ خالد الأزهري. 2- الألغاز النحوية. صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل. وطبع في القاهرة سنة 1304هـ. 3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. وشرحه الشيخ خالد الأزهري. 4-التذكرة. وذكروا أنه في خمسة عشر مجلداً. 5- الجامع الصغير. ذكره، وتوجد مخطوطته. 6- رسالة في انتصاب «لغة وفضلا» وإعرابخلافاً لها وأيضاً «هلم جرا». 7- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. وهو من أشهر كتبه، وقد اشتهر في حياته 8- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب - مجلدان. 9- رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.وتوفي :761هـ .

المختلفة صحيح وموجود في كثير من الأحاديث فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعيد الكلام لمرتين وأكثر لقصد البيان وإزالة الإبهام، وقد ورد عنه أنه كان من عادته تكرار الكلام ثلاث مرات، وقد وضع الإمام البخاري باباً أسماه (باب من أعاد الأحاديث ثلاثاً ليفهم منه)(1)، وصحيح البخاري شتمل على سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً بالمكرر وكانت التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ الأربعين.

المسألة الثانية : الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو مقيداً :

لما سبق في المبحث الأول من حجية الاستشهاد بالحديث النبوي في حل المسائل النحوية ومكانة الحديث النبوي عند المسلمين وأهل الفنون والرد على شبهات المانعين وشروط المتوسطين والمجيزين يتضح لنا القيود الموضوعة لما ثبت أنه حديث أو أثر وهو من كلام العرب جاز الاستشهاد به في المسائل النحوية كما سيأتي في الفصل .

(1) صحيح البخاري الباب رقم 30، ط دار طوق النجاة، ط الأولى، 1422هـ . مع فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي , دار المعرفة - بيروت، 1379هـ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي , قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة : عبد العزيز بن عبد الله بن باز 188/1.

المبحث الثالث

أهم الكتب التي تناولت دراسة الحديث النبوي

دراسة نحوية قديماً

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول

كتاب "إعراب الحديث النبوي" لأبي البقاء للعكبري

المطلب الثاني

كتاب"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لأبي عبد الله محمد بن مالك

المطلب الثالث

عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ـ للسيوطي

المطلب الرابع

إعراب الحديث النبوي بين العكبري وابن مالك والسيوطي (عقد مقارنة بين الكتب الثلاثة ومؤلفيها

المبحث الثالث

أهم الكتب التي تناولت دراسة الحديث النبوي دراسة نحوية قديماً

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : كتاب "إعراب الحديث النبوي" لأبي البقاء للعكبري ـ وفيه مسألتان ؛

المسألة الأولي : ترجمة المؤلف ووصف الكتاب وسبب تأليفه له ومنهجه وطريقته في التأليف.

أولاً : ترجمة المؤلف؛ قبل البدء في موضوع الكتاب كان لنا أن نتناول نبذة مختصرة للمؤلف : فهو أبو البقاء عبد الله بن الحسين 538 ـ 616 هـ مات وعمره 78 عام وله في الإعراب كتاب "اللبلب في علل البناء والإعراب " وكتاب ما من به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في إعراب القراءات وكتاب إعراب الحديث النبوي , بتحقيق الأستاذ عبد الإله أحمد نبهان الذي طبع عام 1406 هـ ـ 1986م (1). وهو كتابنا هذا.

ثانياً : وصف الكتاب :

بدأ المحقق بترجمة المؤلف ، والمقدمة ثم بدء بمسانيد الرجال ثم النساء ثم ختمه بملحق أول وملحق ثاني وذكر الفهارس وهي اثنتي عشر فهرساً بالترتيب ، في ستمائة وسبعة وثمانين صفحة (687ص) ذكر فيه خمسة عشر ومائة مسنداً للرجال وعشرة مسانيد للنساء فقط أي فيه (125) .

نذكر منها على سبيل المثال عشرة مسانيد للرجال وثلاثة مسانيد للنساء ـ في الأحاديث التي أشكلت على النحاة في وجوه الإعراب والمعنى.

نستهل بترجمة أبي البقاء العكبري أولاً ، فقد ترجمت له كتب النحاة واللغويين والفقهاء وغيرها من كتب الطبقات ، وتداول النحاة من بعده كتبه قديماً وحديثاً بالشروح.

وكنيته أبو البقاء. ـ عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين العكبري الأصل، البغدادي المولد والدار صاحب الإعراب ـ وعكبرى بضم العين وسكون الكاف وفتح الباء

---

(1) إعراب الحديث النبوية ـ أملاه ابو البقاء العكبري عبدالله بن الحسين ـ على طلابه , طبع عدة طبعات, وهذه هي الطبعة الثانية بتحقيق عبدالإله نبهان ـ دمشق 1407هـ - 1986م وهي المعتمدة في في البحث .

بلده قرب بغداد، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (538هـ) وأضر ّ في صباه بالجدري، وقضى حياته كفيفاً منفلراإلى العلم متلقياً متعلماً ثم شيخاً معلماً يفتي في تسعة علوم وكان أوحد زمانه في هذه العلوم –النحو واللغة والحساب والفرائض والجبر والمقابلة والفقه وإعراب القراءات والقراءات الشاذة، وله في العلوم تصانيف كبيرة وصغيرة ومتوسطة، وكان متمسكاً بمذهبه الحنبلي، وعرف بورعه وتقه مشتغلاً بالعلم ليلاً نهاراً ، وكانت زوجته تقرأ له بالليل كتب الأدب، وله شعر ومؤلفات كثيرة. توفي ليلة الأحد ثامن من شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة (616هـ) ببغداد بباب حرب , خلف أبو البقاء مؤلفات تصل إلى خمسة وخمسين مؤلفاً .

ثالثاً : مذهبه النحوي :

بصري المذهب يتبنى آراءهم وحججهم وعللهم وذلك بما ورد في كتابه "مسائل خلافية في النحو" ومن كتبه نرى عنايته بكتب أبي علي الفارسي(2) وأبي الفتح ابن جني(3) في كتاب الإيضاح كما شرح كتاب "اللمع"، وأبو علي بصري المذهب، قال أبو حيان : أما أبو علي فأشد تفرداً بالكتاب –يعني كتاب سيبويه وأبعد من آراء الكوفيين، وعلى هذا لم يمنع العكبري من الأخذ ببعض آراء الكوفيين حين ترجح كف الحق إليهم إلا أن هذا نادر، وستجد نماذج في كتابه هذا "إعراب الحديث النبوي" في الحديث رقم 54 (3)، وإذا تأملنا قوله في كتابه "مسائل خلافية في النحو" : "الاسم مشتق من السمو عندنا، وقال الكوفيون من الوسم تأكد لدينا أن الرجل بصري المذهب، وقد نسبه للبغدادية" شوق صنيف(4) ولا حجة له في هذا.

---

(2) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي؛ ولد بمدينة فسا واشتغل ببغداد، وكان إمام وقته في علم النحو، ودار البلاد، وأقام بحلب عند سيف الدولة بن حمدان مدة, ولد سنة 517هـ ومات سنة 596هـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تحقيق: إحسان عباس: دار صادر, بيروت . ط/1, 1994م , 80/2

(3) إعراب الحديث النبوي للعكبري ص :266

(4) شوقي ضيف : . أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف أديب وعالم لغوي مصري والرئيس السابق لمجمع اللغة العربية المصري. ولد شوقي ضيف في يوم 13 يناير 1910 في قرية اولاد حمام في محافظة دمياط شمالي ّ مصر. يعد علامة من علامات الثقافة العربية. له كتاب : تاريخ الأدب العربى، العصر الجاهلى، العصر الإسلامي ....

رابعاً : طريقة تأليف الكتب :

قال الصفدي(1) : وكان إذا أراد أن يصنف شيئاً أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن وقرأت عليه، وإذا حصل ما يريد في خاطره أملاه(2) هذا يعني أنه يعتمد على ذاكرته اعتماد كلياً ، ويظهر ذلك في تداخل ألفاظ الحديث الواحد برواياته المختلفة في ذهنه فيوردها برواية واحدة ,قال القفطي(3) : إذاً كان يخل بكثير من المحتاج إليه وباعتماده على قراءة تلاميذه له، لبنى بعض مسائل كتابه على التصحيفات وقعت إما في قراءة التلاميذ، وإما في النسخ، فيقول :لا وجه لها أو لعله من تصحيفات الرواة,إثبات شهرة الكتاب:هو كتاب مشهور ،ذكره مترجمو أبي البقاء فأورد ذكره الصفدي(4) وابن خلكان(5) والقفطي وابن العماد الحنبلي(6) واليافعي(7) والسيوطي(8) وحاجي

---

(1) الصفدي:خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، صلاح الدين: أديب، مؤرخ، كثير التصانيف الممتعة.(696-764هـ /1296-1363م) ـ الأعلام للزركلي 315/2 دار العلم للملايين الطبعة:الخامسة عشر، أيار/ مايو2002م

(2) المدارس النحوية، ص:279، شوقي ضيف، ط7 ـ دارالمعارف.عام 2011 م.

(3) القفطي:صاحب انباه الرواة (2 :117). نباه الرواة على أنباه النحاة :جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى:646هـ): محمدأبوالفضل إبراهيم: دارالفكرالعربي.القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.ط/1, 1406هـ ـ1982م.

(4) الصفدي : نكث الهميان، ص 197. نكث الهميان في نكت العميان : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: 764هـ (علق عليه ووضع حواشيه :مصطفى عبد القادر عطا , دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط/1، 1428 هـ - 2007 م

(5) ابن خلكان : وفيات الأعيان، ص 268. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبر اهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) المحقق: إحسان عباس:دار صادر ـ بيروت . ط بدون

(6) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب:عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكبري الحنبلي، أبوالفلاح حققه: محمود الأرناؤوط خرج أحاديثه:عبد القادر الأرناؤوط 5 /68 : دار ابن كثير، دمشق – بيروت ط /1، 1406 هـ - 1986م.

(7) اليافعي : مرآة الجنان، 32/4. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان:أبومحمدعفيف الدين عبد الله الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: 768هـ) وضع حواشيه:خليل المنصور, دارالكتب العلمية، لبنان.ط/1 ,1417هـ-1997 م .

(8) السيوطي : بغية الوعاة، 21 : 39. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي السيوطي (المتوفى: 911هـ)المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم : المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

وحاجي خليفة(1) والزركلي(2) , وبروكلمان(3).

خامساً : وسبب تأليف الكتاب :

يقول أبو البقاء العكبري : إن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن ألهي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث وأن بعض الرواة يخطئ فيها، والني صلى الله عليه وسلم وأصحابه بريئون من اللحن، فأجبتهم إلى ذلك، واعتمدت على أن أتم المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب وهو "جامع المسانيد"(4) لابن الجوزي. وهذا الكتاب موضوع على أسماء الصحابة مرتبة على حروف، والله الموفق للصواب.

قال ابن الجوزي "من العلوم التي تلزم صاحب الحديث معرفته للإعراب لئلا يلحن وليورد الحديث على الصحة(5) فاللحن خطأ الناسخ وزلة الرواة .. كان لابد من تصحيحها(6).

إن قيمة الكتاب في أن كثير من علماء الحديث وشراحه عُنوا بإعراب ومناقشة وجوه الإعراب المحتملة في كل موضع، فلا نكاد نجد كتاباً يختص لإعراب الحديث مع أن كتب النحو تلجأ أحياناً إلى الأحاديث لإثبات قواعدهم بها، ولعل انصرافهم عن التخصيص يعود إلى اكتفاءهم بما يرد من ذلك في الشروح، كما أن كثرة الأحاديث وتعدد رواياتهم، واختلاف النحاة حول الاستشهاد بالحديث، ذلك زهدهم في تخصيص مؤلفات لإعراب الحديث على كثر كتبهم في إعراب

---

(1) حاجي خليفة : كشف الظنون، 123/1.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ): مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية):1941معدد الأجزاء: 6 (1، 2كشف الظنون، و3، 4 إيضاح المكنون، و 5، 6 هداية العارفين) .

(2) الزركلي، صاحب كتاب الأعلام، 209/4.

(3) تاريخ الأدب العربي بالترجمة العربية، 174/5. لبروكلمان ولد في مدينة روستوك، و كان مستشرق ألماني. بدأ دراسة اللغة العربية وهو في المرحلة الثانوية، كانت أشد أمانيه العيش فيما وراء البحار، إلى العمل فيما وراء البحار. ولد ١٨٦٨م روستوك، ألمانيا الوفاة :١٩٥٦، هاله، ألمانيا من كتبه : الوفا في فضائل المصطفى، وتاريخ الادب العربي - ويكيبيديا

(4) كتاب إعراب الحديث النبوي، ص 49 .

(5) الآداب الشرعية : 137/2. الآداب الشرعية والمنح المرعية :محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: 763هـ): عالم الكتب يدون تاريخ ولا طبعة

(6)إرشاد السالك ـ عبد الإله نبهان، من مقدمة محقق الكتاب ص 26.

القرآن من هنا تظهر قيمة الكتاب بتخصصه في إعراب الحديث، وهو لم يقسم الكتاب إلى بحوث، كما فعل ابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح" إنما كان يقرأ عليه في جامع المسانيد مسنداً مسنداً ، إذا مر بحديث يحتاج إلى شرح وبيان محل إعراب شرحه وطلابه يسجلون ذلك، فالكتاب كما نص على ذلك في مقدمته إذ أنه اهتم بالحديث من الناحية النحوية.

هذا قد يفيد دراسي كتب أبي البقاء في المستقبل عندما تنشر بقية آثاره لتقدير علم الرجل(1),اخترت بعض المسانيد والأحاديث للرجال والنساء كأنموذج علماً أن في بعضها أكثر من حديث. فأولها مسند أبي بن كعب الأنصاري(2) أورد فيه اثني عشر حديثاً –نورد منها حديثاً واحداً على سبيل المثال– ذكر ما في الصحيحين حديث : روى أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم "يغسل ما مس المرأة منه"(3). قال الشيخ : (ما) بمعنى الذي، وفاعل مس مضمر فيه يعود على الذي، والذي وصلتها مفعول (يغسل)؛ والمرأة مفعول (مس) ولا يجوز أن ترفع المرأة لوجهين أحدهما : أن تأنيث (المرأة) حقيقي ولم يفصل بينهما وبين الفعل فلا وجه لحذف التاء.والثاني : أن مس إلى المرأة أبعاضه حقيقة، ولذلك قال تعالى: (أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء)(4) وإضافة اللمس إليها الجماع تجوز (5).

المسألة الثانية : نماذج من الأبواب التي وردت من مسانيد للرجال والنساء ـ وفيها ثلاثة عشر فروعاً .

نذكر منها عشرة مسانيد للرجال وثلاثة مسانيد للنساء على سبيل المثال ـ من كتاب إعراب الحديث النبوي في ثلاثة عشر فرعاً .

الفرع الأول: كتاب الهمزة : مسند أبي بن كعب الأنصاري(6) ذكر ما في الصحيحين منه ما :

1/ روى أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم : (يغسل من المرأة منه)(1) قال الشيخ

---

(1) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(2) الأنصاري : صحابي جليل .

(3) كتاب إعراب الحديث النبوي.ص : 49

(4) سورة المائدة، الآية (6).

(5) اعراب الحديث النبوي للعكبري ص 49

(6) صحابي جليل.

(2): (ما) بمعنىالذي، وفاعل (مس ّ) مضمر فيه يعود على الذي، و(الذي) وصلتها مفعول (يغسل)؛ و(الفعرأة) م(مس ّ) ولا يجوز أن ترفع (المرأة) بـ(مس ّ) على معنى ما مست المرأة لوجهين :

أحدهما : أن تأنيث (المرأة) حقيقي ولم يفصل بينه وبين الفعل فلا وجه لحذف التاء.

والثاني : أن إضافة اللمس إلى الرجل وإلى أبعاضه حقيقة قال : ولذلك قال تعالى : (أَو ْ لاَمَ سد ْ تُم ُ النّ ِ سد َ اء)(3)، وإضافة اللمس إليها في الجماع تجوز(4).

الفرع الثاني: مسند أسامة(5):

من مسند أحمد رضي الله عنه في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم : "فقلت يا رسول الله : إنك تصوم لا تكاد تفكر إلا يومين فقال : (أيٌّ يومين)"(6).

قال الشيخ : تقديره أي يومين هما، فحذف الخبر للعلم به، ويجور النصب ُ على تقدير : أي يومين أصوم، وكذا أو أي يومين أديم صومهما، والرفع أقوى(7).

قال الشيخ : قوله (ذلك) إشارة إلى المذكور بعده وهو حديث الشفاعة، ويجوز أن يكون قد جرى ذكره قبل، فأشار بذلك إليه ثم ذكر بعده منه طائفة.

وأما قوله :(على ربنا) فإنه عد ّى (استشفنا) بـ(على) وهي في الأكثر تتعدى بإلى، لأن معنى (استشفعت) توسلت، فتتعدى بإلى. ومعناها أيضاً : استعنت، وهذا الفعل يتعدى بعلى، يقال استشفعت إليه، واستعنت عليه، وتحملت عليه، بمعنى واحد، ومن هذا قول الشاعر من الوافر(8)

(إذا رضيت ُ على ّ بنو قُشيرٍ ..... لعمر ُ أبيك أعجبني رضاها)

---

(1) رواه البخاري، 41/1، كتاب الغسل – الحديث: المسندة، 113/5.

(2) أبو البقاء العكبري.صاحب كتاب إعراب الحديث النبوي .

(3) سورة النساء، الآية (43).

(4) إعراب الحديث النبوي للعكبري، ط44، دار الفكر المعاصر، بيروت – دمشق، 1409هـ - 1989م.

(5) أسامة بن زيد بن ثابت، من صغار الصحابة كان حب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(6)أخرجه الامام أحمد : المسند ، 201/5 برقم :13ونص الحديث، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الأيام، يسر وحتى يقال لا يفطر، ويفطر الأيام حتى لا يكاد أن يصوم إلا يومين.

(7) إعراب الحديث النبوي للعكبري، ص 55.

(8) البيت للقحيف بن سليم العقلي .

فعداه بـ (على)، إنما ساغ ذلك لأن معناه أقبلت على، وقوله فيه : (لست هناكم) قال الشيخ : (هنا) في الأصل ظرف مكان، وقد استعملت للزمان ومعناها ههنا : عند، أي : لست عند حاجتكم أنفعكم، والكاف والميم لخطاب الجماعة، وقوله فيه (يستحي ربّه عزّ وجل من ذلك).

قال الشيخ حذف (من) للعلم بها، كقوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ...) (1)، أي من قومه ويجوز ألا يكون فيه حذف ويكون المعنى : يخشى ربه أو يخاف لأن الاستيحاء والخشية بمعنى واحد(2

الفرع الثالث : مسند أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه أسلم(3):

في سند قوله صلى الله عليه وسلم : "(إنا آل محمدٍ ولا تحلّ لنا الصدقة)"(4)، قال الشيخ : (آل) منصوب بإضمار أعني أو أخص وليس بمرفوع على أنه خبر (إنّ) لأن ذلك معلوم لا يحتاج إلى ذكر خبر إنّ قوله : (لا تحلّ لنا الصداقة) ومنه قول الشاعر : من الرجز ــ (نحن بني ضبّة أصحاب الجمل ..... ننازل الموت إذا الموت نزل)(5)

وهو كثير في الشعر(6).

الفرع الرابع : حديث أنس بن مالك :

وفي حديث أنس بن مالك(7) قال : " (يُجمع الناس يوم القيامة فيلهون ذلك فيقولون : لو استشفعنا على ربنا) "(8).

وقوله : "ولكن ائتوا موسى عبدُ " تقديره هو عبد، ولو نصب جاز على البدل أو على الحال

---

(1) سورة الأعراف، الآية (155).

(2) إعراب الحديث، العكبري، ص : 56 .

(3) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه واسمه أسلم.

(4)أخرجه الامام أحمد برقم : 23، المسند 390/6 والحديث تمامة عن أبي رافع عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة، ألا تصحبني تصيب؟ قال أقلت حتى أذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال : "إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة وإن مولى القوم من أنفسهم.

(5) البيت لعمرو بن يثرب، نحن بني ضبة اعني بني ضبة، الكامل، 112/1 - 394.

(6) إعراب الحديث النبوي، العبكري، ص 69.

(7) صحابي جليل كان خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين.

(8) الحديث 28 المسند، 116/3 والبخاري، 89/4، باب صفة الجنة والنار.

والرفع أفخم، وقوله : "ائتوا عيسى عبد الله" : الرفع فيه أجود، كما رفع فيما قبله على التعظيم، ويجوز النصب على البدل أو الصفة.

وفيه : "اعتوامحمداً عبداً غفر الله له" : فنصب ههنا على البدل أو الحال أو إضمار اعني، ولو رفع كما رفع (عبدُ كلمه الله) لجاز.

وقوله : (أتنظر أمتي تعبر الصراط)الفعل والفعل في تقدير مصدر موضعهُ نصبٌ بدلاً من (الأمة) بدل الاشتمال، ولما حذف (أن) رفع الفعل ونصبه جائز، وفيه : "فالخلق ملجمون في العرق" : يجوز أن يكون لمعنى : أنهم في العرق ملجمون بغيره، فيكون (في العرق) حبراً عن الخلق (وملجمون) خبراً آخر، ويجوز أن تكون (في) بمعنى الباء ويكون العرق ألجمهم(1).

الفرع الخامس : حديث أبي هريرة واسمه عبد شمس :

وفي حديث أبي هريرة واسمه عبد شمس(2):(فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرقٍ فيهِ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذْ هذا فتصدّق به فقال : يا رسول الله ماأحدٌ أحوج مني)(3)،(أحوج) بالنصب في لغة أهل الحجاز لأنهم يعلمون (ما) عمل ليس، وبالرفع عند بني تميم لأنهم لا يعلمون (ما)، وفيه : (فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : خذها وقد قال قبل ذلك : (خذ هذا) فإن صحت هذه الرواية فهي محمولة على (4).

الفرع السادس : حديث عثمان بن عفان :

وفي حديث عثمان بن عفان(5) رضي الله عنه : (ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يأت كبيرة وذلك الدهر كله) (6).

يجوز فيه النصب على تقدير : وذلك في الدهر كله، فحذف حرف الجر ونصبه على

---

(1) إعراب الحديث النبوي، العكبري، ص 76.

(2) وقيل عبد الرحمن بن صخر صحابي جليل من المكثرين لرواية الحديث.

(3) الحديث 249، المسند، 516/2.

(4) إعراب الحديث النبوي، العكبري، ص 252.

(5) هو ثالث الخلفاء الراشدين ذو النورين ومن العشرة المبشرين بالجنة، مات عام 36.هـ قتله الخوارج.

(6) الحديث 294، المسند، 217/4.

الظرف وموضعه رفع خبر(ذلك)، ويجوز رفعه على تقدير : وذلك حكم الدهر كله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه(1).

الفرع السابع : حديث علي بن أبي طالب :

وفي حديث علي بن أبي طالب(2) رضي الله عنه : "والناس يضربون الإبل يميناً وشمالاً"(3)، يميناً وشمالاً منصوبان على الظرف أي في يمين وشمال.

وفي حديثه : " (أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاءً لا يغادر سقماً)"(4)، (شفاء) مبني مع (لا) على الفتح والخبر محذوف أي : لا شفاء لنا و(شفاؤك) مرفوع بدلاً من موضع (لا شفاء) ومثله:لا إله إلا الله و(شفاءً) بالنصب مصدر اشف، وبالرفع : هو شفاء(5).

وفي حديثه : " (إنّ هذه أيام أكل وشرب فلا يصومها أحد)"(6).

كذا وقع في هذه الرواية، والوجه : فلا يصمها أو فلا يصومنها؛ ووجه هذه الرواية أن تضم الميم ويكون لفظه لفظ الخير ومعناه الأمر كقوله تعالى:(وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ...) (7)، وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) (8)،(9).

الفرع الثامن: حديث أبي الدرداء عويمر بن عامر :

وفي حديث أبي الدرداء عويمر بن عامر(10) : " (إذ أقبل أبو بكر أخذاً)"(11)، (آخذاً) حال والعامل فيه : أقبل وفي هذا الحديث : (هل أنتم تاركوا لي صاحبي) الوجه (تاركون) لأن

---

(1) إعراب الحديث النبوي، العكبري، ص 283.

(2) ابن عم وصهر الرسول صلى الله عليه وسلم من العشرة المبشرين بالجنة ورابع الخلفاء، مات عام 40هـ.

(3) الحديث 304، المسند، 75/1.

(4) إعراب الحديث النبوي، العكبري، ص 289.

(5) الحديث 305، المسند، 76/1.

(6) الحديث 306، المسند، 77/1.

(7) سورة البقرة، الآية (228).

(8) سورة البقرة، الآية (233).

(9) إعراب الحديث النبوي، العكبري، ص 289.

(10) مشهور بكنيته صحابي جليل له مواقف مشرفة روى كثيراً من الأحاديث،

(11) الحديث 331، المسند، البخاري، 185/2، باب فضائل أصحاب النبي.

الكلمة ليست مضافةً لأن حرف الجر منع الإضافة وإنما يجوز حذف النون في موضعين :

أحدهما الإضافة، ولا إضافة هنا، والثاني إذا كان في (تاركون) الألف واللام مثل قول الشاعر :(من المنسرح) الحافظون عورة العشيرة(1)، والأشبه أن حذفها من غلط الرواة(2).

الفرع التاسع : حديث معاذ بن جبل: وفي حديث معاذ بن جبلٍ (3) في علامات الساعة " (وأنْ يعطى الرجل ألف دينار فيتسخطها)"(4)، الجيد نصب (يتسخطها) عطفاً على (يعطي) ويجوز الرفع على تقدير فهو يتسخطُها.

وفي حديثه "(من مات يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صادقاً من قلبه)"(5)، (صادقاً) حال الضمير في يشهد.

وفي حديثه " (من لقي الله لا يشرك به شيئاً)"(6)، (شيئاً مفعول (يشرك)، ومنه قوله و َلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً)(7)، ويجوز أن يكون (شيئاً) في موضع المصدر تقديره : ك به إشراكاً كقوله تعالى : (لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ...) (8)، أي ضرر(9) .

الفرع العاشر : حديث المقدام بم معدي كرب :

وفي حديث المقدام بن معدي كرب(10) النبي كريم : " (ما أكل أحدٌ طعاماً قطّ خيراً من أن يأكل من عمل يده)"(11)، (خيراً) منصوب على الصفة لطعام و(قطّ) مبنية على الضم ويراد بها

---

(1) البيت لرجل من الأنصار وتمامه ... لا يأتيهم من ... من شرح... الكتاب لسيبويه، 95/1.

(2) إعراب الحديث النبوي، العكبري، ص 310.

(3) صحابي جليل أرسله الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن.

(4) الحديث 349 المسند، 228/5.

(5) الحديث 350، المسند، 229.

(6) الحديث 351، المسند، 232.

(7) سورة الكهف، الآية (110).

(8) سورة آل عمران، الآية (120).

(9) إعراب الحديث النبوي، العكبري، ص 333 - 334.

(10) صحابي جليل قاتل مع الرسول صلى الله عليه وسلم في غزواته.

(11) الحديث 364، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، 5/2.

الماضي(1).

الفرع الحادي عسر : مسانيد النساء ـ وفي حديث ميمونة بنت الحارث(2) زوج النبي صلى الله عليه وسلم : "فقالت لابن عباس : (مالك شعثاً رأسك)"(3)، مرفوع بـ(شعث)(4).

الفرع الثاني عشر : ذكر المعروفات بكناهن (حديث أم أيوب) : في حديث أم أيوب(5): (نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أجزاك)"(6)، يجوز النصب في (أيها) وهو الأقوى، والناصب له (قرأت) وأي هنا شرطية، والناصب لأداة الشرط هو الشرط لا الجواب، وأجاز قوم الرفع في مثل هذا، ويجعله مبدأ و(قرأت) نعتاً له و(أجزاك) الخبر(7).

الفرع الثالث عشر : مسانيد نساء لا يعرفن (حديث امرأة من غفار) : من حديث امرأة من غفار(8) قالت : " (فوالله لنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصبح فأناخ)"(9)، تقديره : لقد نزل جواب القسم، ومثله قول امرئ القيس: (من الطويل)(10).

(حلفت لها بالله حلفة فاجرٍ ..... لناموا فما إن من حديث ولا صالِ) (11)

وقولها : (إلى الصبح) أي : نزل إلى صلاة الصبح، أي : يصلي صلاة الصبح(12).

---

(1) إعراب الحديث النبوي العكبري، ص 341.

(2) من أمهات المؤمنين، من زوجات الرسول

(3) الحديث 416، المسند، 331/6.

(4) إعراب الحديث النبوي العكبري، ص 394.

(5) أُمُّ أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّةُ امْرَأَةُ أَبِي أَيُّوبَ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ امْرِئِ الْقَيْسِ الأَنْصَارِيَّةُ، ثُمَّ هِيَ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِنَّ طَلاَقَ أُمِّ أَيُّوبَ حَوْبٌ » مات مع زوجها في البحر معرفة الصحابة ـ ص6/ 3469:أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى:430هـ) تحقيق: عادل بن يوسف العزازي .الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة1419/1هـ-1998م

(6) الحديث 421، المسند، 463/6.

(7) إعراب الحديث النبوي العكبري، ص 397.

(8) لا تضر جهالة الصحابي فكلهم عدول.

(9) الحديث 424، المسند، 380/6.

(10) إعراب الحديث النبوي العكبري، ص 400.

(11) البيت لامرئ القيس، ديوانه 32، شواهد التوضيح، 183.

(12) إعراب الحديث النبوي العكبري، ص 401.

وبهذا نكون قد أخذنا تصور عام عن الكتاب مما يسهل لنا عقد المقارنة بينه وبين ابن مالك والسيوطي في مناهجهم وطرقهم في إعراب الحديث النبوي .

المطلب الثاني : كتاب"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

لأبي عبد الله محمد بن مالك ـ وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : ترجمة المؤلف ومادة الكتاب ومنهج الكتاب وأسلوبه .

أولاً : ترجمة مختصرة عن ابن مالك (1) :

بعد أن هاجر ابن مالك من الأندلس واستقر بدمشق ، اشتهر بنبوغه وتمكنه من الدراسات اللغوية والنحوية. فطلب إليه فضلاء المحدثين والحفاظ أن يوضح ويصحح لهم مشكلات ألفاظ وروايات وردت في كتاب "الجامع الصحيح" لأبي عبد الله البخاري(2)(المتوفى سنة 256هـ) فأجابهم إلى ذلك، ووضحها وصححها في أحد وسبعين مجلساً (3).

وفي ذلك يقول ابن مالك : (وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب، وضبطه على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء استوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاماً ، والبيان تاماً إن شاء الله تعالى)(4).

ومن هذا الكلام نفهم أن "شواهد التوضيح" هو الجزء الذي قام يستوفى الكلام فيه على ما يحتاج إلى شواهد ونظير.

ولكن الذي ينعم النظر في مباحث الكتاب يستطيع أن يضيف دافعاً آخر، وهو تصدي ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة، وأنه رغب في أن يسد خللاً رآه في منهج الذين لم يستقروا الكلام العربي كما يجب، أو طرحوا كثيراً من الشواهد النثرية الفصيحة، ولا سيما التي احتفظت بها كتب الحديث وكتب غريبه ، فلم يكن له بدّ من تصحيح ما ذهبوا إليه، منطلقاً من نصوص "البخاري"، لما له من احترام وإكبار في نفوس المسلمين.

والمؤلف حاول أن يقرأ مسائل نحوية لم يتسن له أن يضم أكثرها إلى أبواب كتب النحو

---

(1) وقد سبقت ترجمته مفصلة في الفصل الأول ـ المبحث الاول ـ تنظر هناك .

(2) الإمام محمد بن إسماعيل سبقت ترجمته في البحث وهو الأمام البخاري .

(3) شواهد التوضيح ـ مقدمة المحقق د. طه محسن، ط مكتبة ابن تيمية، ص 11.

(4) المرجع السابق، الصفحة نفسها .

ذات المنهج التقليدي المعروف، فأدرجها في هذا المصنف، ومنها موضوعات تتصل بعلم المعاني، مثل مسائل الاستفهام والجواب وعود الضمائر ومعاني الحروف وغيرها(5).

ثانياً : مادة الكتاب ؛

تبين مما تقدم أن ابن مالك كان يريد من وراء الكتاب في ظاهر الأمر الاحتجاج لما ورد من مشكلات في ألفاظ حديث "الجامع الصحيح" للبخاري والاستدلال على فصاحتها وموفقتها لكلام العرب ، وتوجيه إعرابها على وفق القواعد النحوية. وقد بلغ ما احتج له أو وجه إعرابه مئة وثمانين حديثاً . وهذا يعني أن مادة الكتاب تنحصر في موضوعات اللغة العربية، إذ بلغ ما ورد منها فيه حوالي مئة وستين مسألة ما عدا المكرر منها، وهو يزيد على العشر.

وتحظى مادة النحو بالنصيب الأوفر من الشرح، إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، وما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع، وما عدا ذلك فهو يختص بالموضوعات النحوية.

فالكتاب إذن من مصادر الدراسة النحوية المفيدة التي امتازت بجديتها، وتمكن أهميتها في الاستعانة بنصوص الحديث والاحتجاج به، والاعتماد عليه في بناء الأحكام اللغوية(6).

منهج الكتاب وأسلوبه :

صدر المؤلف كتابه بعبارة (هذا كتاب سميته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) من غير أن يضع له مقدمة يبين فيها منهجه وطريقته ودوافع تأليفه.

وإذا كان الكتاب يخلو من التبويب ومن تقسيم الموضوعات إلى الفصول أو ما يشبهها، فإن عدد المجالس التي أتم بها المؤلف الإشراف على مقابلة مخطوطات "الجامع الصحيح" هي التي تركت أثرها في تقسيم الكتاب على واحد وسبعين بحثاً تخلو كلها من العنوانات ومن التسلسل العددي.

ولأجل التفريق بين كل بحث والذي يليه فقد كان المؤلف يفتتح كل بحث بلفظ "ومنها" ثم يأتي بنصوص "صحيح البخاري" التي يراها مشكلة، وبعدها يوجه إعرابها مبتدئاً كلامه بلفظ

---

(5)شواهد التوضيح، تحقيق: د. طه محسن، ط2، مكتبة ابن تيمية، 1413هـ، ص11. من مقدمة محقق كتاب .

(6) المصدر السابق ، تحقيق : د. طه محسن، ص 13.

"قلت"(7).

المسألةالثانية: نماذج من المسائل التي أوردها المؤلف في كتاب شواهد التوضيح ـ

وهي إحدى وسبعون بحثاً , ذكر الباحث منها عشر مسائل منها على سبيل المثال ـ

النكتة الأولى : وفيها ثلاثة فروع ـ

الفرع الأول : في استعمال (يا ليتني) وهو المبحث الأول من الكتاب واستعمال (إذا كان إذ) والعكس. قال : في استعمال "يا ليتني" : فمنها قول ورقة بن نوفل (يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "(أو مخرجي هم)"(8).

قلت: يظن أكثر الناس أن"يا"التي تليها "ليت" حرف نداء،والمنادى محذوف.

فتقدير قول ورقة على هذا : يا محمد، ليتني كنت حيتقدير قوله تعالى : (... يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ...)(9)، يا قوم ليتني كنت معهم.

وهذا الرأي عندي ضعيف، لأن قائل "يا ليتني" قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ، كقول مريم عليها السلام : (... قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْياً مَّنسِيّاً)(10)، ولأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته، فإن الأمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمروالدعاء، واستعمل ذلك كثيراً حتى صار موضعه منبهاً عليه إذا حذف، فحسن حذفه لذلك. فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى : ... اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ...)(11).

ومن ثبوته قبل الدعاء (قَالُواْ يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ ...)(12) .

---

(7) المرجع السابق، الصفحة نفسها .

(8) رواه البخاري، 6/1 – 38/9.

(9) سورة النساء، الآية (73).

(10) سورة مريم، الآية (23).

(11) سورة البقرة، الآية (35).

(12) سورة الأعراف، الآية (134).

الُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ)(13) و(قَالَ يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ)(14) و(وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ...)(15).

ومن حذف المنادى المأمور قوله تعالى في قراءة الكسائي : (ألا يا اسجدوا.....)(16)، أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا(17).

فحسن حذف المنادى قبل الأمر والدعاء اعتياد ثبوته في محل ادعاء الحذف، بخلاف "ليت" فإن المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثباتاً ، فادعاء حذفه باطل، لخلوه من دليل.

فيتعين كون "يا" التي تقع قبلها لمجرد التنبيه مثل "ألا" في نحو(18):

(ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة ..... بوادٍ وحولي أذخر وجليل) (19) .

الفرع الثاني : في استعمال (إذ مكان إذا) و(إذا مكان إذ) :

ذكر حديث وقوله "إذ يخرجك قومك" استعمل فيه "إذ" موافقة لـ(إذا في إفادة الاستقبال. وهو التنبيه عليه أكثر النحويين ومنه قوله تعالى : (وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ ...)(20) وقوله تعالى(وَإِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ ...)(21).

وكذا يستعمل إذا استعملت إذا بمعنى "إذ" كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)(22) وكقوله تعالى : (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ)(23) وكقوله تعالى: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ...)(24). لأن لو كانوا

---

(13) سورة يوسف، الآية (97).

(14) سورة الزخرف، الآية (77).

(15) قراءة مشهورة . شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق محمد فوائد عبد الباقي، ط عالم الكتب، 1403هـ - 1983م ص:5

(16) شواهد التوضيح والتصحيح . ص:6

(17) صحيح البخاري في 29، كتاب فضائل المدينة، من شواهد كتاب ـ شواهد التوضيح، ص 7.

(18) والبيت الذي يليه وهو منسوب لبلال بن رباح.

(19) سورة مريم، الآية (39).

(20) سورة غافر، الآية (18).

(21) سورة التوبة، الآية (92).

(22) سورة آل عمران، الآية (156).

عندنا ما ماتوا وما قتلوا" "ولا أجد ما أحملكم عليه" مقولان فيما مضى. وكذا الانفضاض المشار إليه واقع أيضاً فيما مضى. فالمواضع الثلاثة صالحة لـ"إذ" وقد قامت "إذا" مقامها(24).

الفرع الثالث : في استعمال "أو مخرجي هم" :

وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم "أو مخرجي هم" فالأصل فليه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على ضمير الرفع المنفصل، وقد أكملت الاستفهام، نحو (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ)(25) ونحو (... فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ...)(26) ونحو (... فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)(27) ونحو (... فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ)(28) ونحو (... أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ...)(29) ونحو: تَذْهَبُونَ)(30).

النكتة الثانية : في اجتماع ضميرين هل الأولى انفصالها أو اتصالها؟

قال : ومنها قول سهل بن سعد (فأعطاه إياه) يعني القائل : (ما كنت لأوثر بنصيبي منك أحداً)(31).

وقول هرقل : (كيف كان قتالكم إياه)(32)، وقول المرأة(يا رسول الله، أكسنيها)(33)، وقول رجل من القوم:

(ماأحسنت، سألتها إياه)(34)، قلت : في الحديث الأول والثاني استعمال الضميرين

---

(23) سورة الجمعة ، الآية (11).

(24) شواهد التوضيح، تحقيق محمد فوائد عبد الباقي، ص 9.

(25) سورة آل عمران، الآية (101).

(26) سورة النساء، الآية (88).

(27) سورة الأنعام، الآية (81).

(28) سورة العنكبوت، الآية (61).

(29) سورة الرعد، الآية (16).

(30) سورة التكوير، الآية (26).

(31) رواه البخاري في 42، كتاب المساقاة الشرب. من شواهد التوضيح

(32) رواه البخاري في الاخلاق - حدثنا أبو اليمان والحكم بن نافع. من شواهد التوضيح

(33) رواه البخاري في 77، كتاب اللباسي 18 من شواهد التوضيح

(34) رواه البخاري مرجع سابق ص613 ذِكْرِ النَّسَّاجِ من شواهد كتاب : شواهد التوضيح

منفصلاً مع إمكان استعماله متصلاً.

والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل، كتعذره لإضمار العامل، نحو (... و َ إِيَّايَ ْهَ بُونِ)(35) .

وعند التقديم، نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(36)، وعند العطف، نَلَقَدْ وَصَّيْنَا وتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَ إِيَّاكُمْ ...)(37)، وعند وقوعه بعد "إلا" وبعد واو المصاحبة، نحو دُواْ إِلاَّ إِيَّاقولُهنتعالى :الأَمرِينَ الْقَيِّمُ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ)(38).

وإنما كان استعمال المتصل أصلاً؛ لأنه أخصر وأبين : أما كونه أخصر فظاهر، وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه لبس أصلاً، والمنفصل قد يعرض به في بعض الكلام لبس. وذلك أنه لو قال قائل : إياك أخاف لاحتمل أن يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه، ويحتمل أن يريد تحذيره من شيء وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشيء. فالكلام على القصد الأول جملة واحدة، وعلى القصد الثاني جملتان فلو قال موضع "إياك أخاف" أخافك لا من اللبس(39) .

وإذا علمت هذه القاعدة لزم أن يعتذر عن جعل منفصل في موضع لا يتعذر فيه المتصل.

فإن كان مع مباشرة العامل بضرورة الشعر ونسب إلى الضعف، وكذا المفصول بتاء التأنيث، وكذا المفصول بضمير رفع – إذا لم يكن الفعل من باب "كان" اتصاله بالضمير الذي أسند إليه الفعل، نحو :قَ ذَ اهُمْ يُنفِقُونَ)(40)، وقولهو: إِنَّمَ ا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي (...)(41).

فإن كان الفعل من باب "كان" واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال، نحو : صديقي كنته والانفصال ونحو : صديقي كنت إياه. والاتصال عندي أجود، لأنه الأصل

---

(35) سورة البقرة، الآية (40).

(36) سورة الفاتحة، الآية (5).

(37) سورة النساء، الآية (131).

(38) سورة يوسف، الآية (40).

(39) شواهد التوضيح، تحقيق محمد فوائد عبد الباقي، ص 24.

(40) سورة البقرة، الآية (3).

(41) سورة القصص، الآية (78).

وقد أمكن، ولشبه "كنته" "فعلته".

فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع "كنت إياه" كما يمتنع "فعلت إياه" فإذا لم يمتنع أقل من أن يكون مرجوحاً وجعله أكثر النحويين راجحاً ، وخالفوا القياس والسماع ، أما مخالفة القياس فقد ذكرت.

وأما مخالفة السماع فمن قبل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور، كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه : (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله)(42).

وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه لبس أصلاً.

والمنفصل قد يعرض معه اللبس(43).

والذي ينبغي أن يعلم في هذه المسألة أنه إذا تعلق بعامل واحد ضميران متواليان، واتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع. بصيغة في الإفراد والتأنيث نحو أعطاها إياها، أو في التثنية والجمع بصيغة واحدة، نحو : أعطاها إياهما، وأعطاهم إياهم، وأعطاهن إياهن أيضاً لا يجوز.

والاتصال في هذا وأمثاله ممتنع، فلو اختلفنا جاز الاتصال والانفصال، كقول بعض العرب : (هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها) رواه الكسائي. وكقول الشاعر:

(لوجهك في الإحسان بسط وبهجة ..... أنا لهماه قفو أكرم والد)(44)،(45).

النكتة الثالثة : في رفع المستثنى بعد إلا :

قال : ومنها قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنهما (احرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم)(46).

وقول أبي هريرة رضي الله عنه، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (كل أمتي

---

(42) رواه البخاري في 23، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه. من شواهد التوضيح

(43) شواهد التوضيح، ص 27.

(44) البيت لم يعرف قائله.

(45) كتاب شواهد التوضيح، ص 29.

(46) رواه البخاري في 28، كتاب جزاء الصبر، 5، باب لا يثير ..... إلا الصبر.

معافى إلا المجاهرون)(47)، قلت : حق المستثنى بـ "إلا" من كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده. فالمفرد نحو قوله تعالى :(الأَ بَخَعلاْضَّ ُيهَوُمْ مْلَ بَعْضٍ عَدُوٌّ إِلاَّ الْمُتَّقِينَ)(48) والمكمل نحو قوله تعالى: (إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ *إِلاَّ هُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ)(49).

ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب, وقد اغفلوا وردوه مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة "احرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم" فـ"إلا" بمعنى "لكن" و"أبو قتادة" مبتدأ و"لم يحرم" خبره(50).

النكتة الرابعة في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجر :

قال ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " (إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عملاً)(51)، قلت : تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار. وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس(52) وقطرباً (53) والأخفش(54).

---

(47) رواه البخاري، 78، كتاب الأدب، 60، باب ستر المؤمن، ..... يصاد الحلال.

(48) سورة الزخرف، الآية (67).

(49) سورة الحجر، الآيتان (59-60).

(50) شواهد التوضيح، ص 41 - 42.

(51) أخرجه البخاري في 37، كتاب الإجارة 92، باب الإجارة إلى صلاة العصر.

(52) لعله ابن نباتة يونس بن يحيى بن نباتة القرشي الأموى ، أبو نباتة المدنى النحوى الطبقة التاسعة من صغار أتباع التابعين :207 هـ روى لـه :(البخاري في الأدب المفرد ـ الترمذي النسائي ابن ماجه) رتبته عند ابن حج والذهبي : صدوق ـ رواة التهذيبين... الشاملة .

(53) قطرب أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي اللغوي البصري، مولى سالم بن زيادة، المعروف بقطرب؛ أخذ الأدب عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين، وكان حريصا على الاشتغال والتعلم، وكان من أئمة عصره؛ وله من التصانيف كتاب معاني القرآن وكتاب الاشتقاق وكتاب القوافي وكتاب النوادر وكتاب الأزمنة وكتاب الفرق وكتاب الأصوات وكتاب الصفات وكتاب العلل في النحو وكتاب الأضداد وكتاب خلق الفرس وكتاب خلق الإنسان وكتاب غريب الحديث وكتاب " الهمز " (2) وفعل وأفعل والرد على الملحدين في تشابه القرآن وغير ذلك. وهو أول من وضع المثلث في اللغة.

(54)علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن النحوي المعروف بالأخفش الصغير البغدادي سمع المبرد وثعلب بن يحيى والفضل اليزيدي وأبا العيناء محمد بن القاسم الضرير وأبا عبد الله محمد بن محمد الأبزاري المعروف بمنقار روى عنه علي بن هارون القرميسيني وأبو عبيد الله المرزباني والمعافى بن زكريا الجريري وأبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري وأبو عبد الله

والجواز اصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثراً ونظماً. أما احتجاجهم فبين، وذلك أن لهم حجتين : أحداهما – أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لا على التنوين.

الثانية – أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، نحو قوله تعالى: (ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)(55)، والحجتان ضعيفتان.

أما الأولى، فيدل على ضعفها أن شبه الضمير عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف عليه أسوة بهما.

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف لم يجز : (رب رجل وأخيه).

زة : (ومنه قوله تعالى: وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً)(56)،(57).

النكتة الخامسة : في جواز فتح وكسر همزة إن بعد القول : السادس عشر من الكتاب

قال : ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا زبير اسحق ثم أرسل الماء) فقال الأنصاري : (إنه ابن عمتك)(58)، قلت : يجوز في "إنه" الكسر والفتح؛ لأنها واقعة بعد كلام تام معلل بمضمون ما صدر بها. وإذا كسرت قدر قبلها الفاء. وإذا فتحت قدر قبلها اللام.

وبعضهم يقدر بعد الكلام المصدّر بالمكسورة مثل ما قبلها مقروناً بالفاء، كقولك في "أضربه

الحسين بن أحمد بن خالوية. تاريخ دمشق :أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ) المحقق: عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: 1415 هـ - 1995 م.

(55) سورة فصلت، الآية (11).

(56)سورة النساء الآية (1)

(57)شاهد التوضيح، ص 53 - 55.

(58) رواه البخاري في كتاب الشرب والمساقاة، 75، باب شرب الأعلى قبل الأسفل. من شواهد التوضيح

إنه مسيء" أضربه إنه مسيء فأضربه.

ومن شواهد الكسر: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)(59)، (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)(60)، (... وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا)(61)، (وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا)(62)، (فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى)(63)، (اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى)(64)، والفتح في هذه المواضع جائز في العربية لكن القراءة سنة متبوعة.

وقد ثبت الوجهان في قوله: (إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)(65)، فقرأ بالفتح نافع الكسائي(66)، وكسر الباقون.

فحاصل ما تقرر أن الوجهين جائزان في "أنه ابن عمتك" والكسر أجود والله أعلم(67).

النكتة السادسة: في وقوع التمييز بعد مثل وجواب لو. المبحث العشرون في الكتاب:

ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر علي ثلاث وعندي منه شيء)(68)، قلت : تضمن هذا الحديث ثلاثة أشياء :

أحدهما : وهو أسهلها، وقوع التمييز بعد "مثل" ومعنى: (لو جئنا بمثله مدداً)(69)، و(على التمرة مثلها زبداً)(70)، ومنه قول الشاعر :

---

(59) سورة البقرة، الآية (153).

(60) سورة النساء، الآية (1).

(61) سورة النساء، الآية (3).

(62) سورة الإسراء، الآية (32).

(63) سورة طه، الآية (15).

(64) سورة طه، الآية (24).

(65) سورة الطور، الآية (28).

(66)نافع والكسائي سفراء لهما قراءة متواترة.

(67) شواهد التوضيح، ص 63.

(68) رواه البخاري في 43 –كتاب الاستقراض وأداء الديون، 3، باب أداء الديون.

(69) سورة الكهف، الآية (109).

(70) مثل لا يعرف صاحبه.

(ولو مثل تراب الأرض ددراً وعسجداً ..... بذلت لوجه الله كان قليلاً) (71)

والثاني: وقوع جواب "لو" مضارعاً منفياً بـ"ما" وحقّ جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً، نحو: لوقام لم أقم.

وأما الفعل الذي يليها فيكون مضارعاً مثبتاً، ومنفياً بـ"لم" وماضياً مثبتا، نحو لو تقوم لقمت، ولو لم تقم لقمت، ولو قمت لقمت فلنا في وقوع المضارع في الحديث جوابان :

أحدهما : أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جواباً، كما وضع موضعه وهو في قوله تعالى: (... لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ...)(72)، والأصل لو أطاعكم فكما وقع "يطيع" موقع "أطاع" وهو شرط، وقع "يسرني" موقع "سرني" وهو جواب(73).

ثانيهما : أن يكون الأصل : ما كان يسرني فحذف "كان" وهو جواب "لو" وفيه ضمير هو الاسم، و"يسرني" خبر. وحذف "كان" مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه، فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم : (المرء مجزي بعلمه، إن خيراً فخير وإن شراً فشر)"(74)، أي : إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر. ومن النظم قول الشاعر :

(حدبت علي بطون ضنّة كلّها ..... إن ظالماً فيهم وإن مظلوما) (75)

أي : أن كنت ظالماً فيهم، وإن كنت مظلوماً، وأشبه شيء بحذف "كان" قبل "يسرني" حذف "جعل" قبل "يجادلنا" في قوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ)(76)، أي : جعل يجادلنا في قوم لوط لأن "لما" مساوية لـ "لو" في استحقاق جواب بلفظ الماضي، فلما وقع المضارع في موضع الماضي دعت الحاجة إلى أحد أمرين : إما تأول بماضٍ، وإما تقدير ماضٍ قبل المضارع، وهو أولى الوجهين. والله تعالى أعلم.

ثالثهما : وقوع "لا" بين "أن" و"يمر" والوجه فيه أن تكون "لا" زائدة، كما هي في قوله تعالى

---

(71) البيت لا يعرف قائله.

(72) سورة الحجرات، الآية (7).

(73) شواهد التوضيح، ص 70 - 71.

(74) رواه البخاري. من شواهد التوضيح

(75) البيت للنابغة الزبياني من أبيات كتاب الكتاب لسيبويه.

(76) سورة هود، الآية (74).

ل َ م َ ا م َ ن َ ع َ ك َ أَلاَّ تَسْ جُ دَ ...)(1)، أي : ما منعك أن تسجد، لأنه امتنع من ثبوت السجود لا من من انتفائه. وكذا "ما يسرني أن لا يمر ّ " معناه ما يسرني أن يمر، و"لا" زائدة(2).

النكتة السابعة : في وقوع خبر جعل مفرداً وجمل ـ المبحث الرابع والعشرون من الكتاب:

قال : ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر) (3)، وقول الصاحب رضي الله عنه : (فجعل الرجل إذا لم يستطيع أن يخرج أرسل رسولاً)(4).)(4).

وقول أنس رضي الله عنه (فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا تفرجت)(5)، وفي حديث آخر (وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة، فالتفت فإذا هو بالنبي صلى الله عليه وسلم وراءه)(6)، وفي حديث جبير بن مطعم : (فعلقت الأعراب يسألونه حتى اضطروه إلى سمره) ويروى : فطفقت(7)، قلت ل: تضمن هذا الكلام لوقوع خبر "جعل" إنشائية جملة فعلية مصدق بـ"كلما". وحقه أن يكون فعلاً مضارعاً كغيرها من أفعال باب المقاربة، فيقال : جعلت أفعل كذا، ولا يقال : جعل كلما شئت فعلت، ولا نحو ذلك .

قال الشاعر :

(وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني..... ثوبي فأنض نهض الشاربِ الثمل) (8)

فما جاء هكذا فهو موافق للاستعمال المطرد، وما جاء بخلافه فهو منبه على أصل متروك.

وذلك أن أفعال الإنشاء وسائر أفعال باب المقاربة مثل "كان" في الدخول على مبتدأ وخبر، فالأصل أن يكون خبرها مثل خبر "كان" في وقوعه مفرداً وجملة اسمية فعلية وظرفاً .

---

(1) سورة الأعراف، الآية (12).

(2) شواهد التوضيح، ص 71 - 72.

(3) رواه البخاري في 23 – كتاب الجنائز، 93 – باب ما قيل في أولاد المشركين.

(4) أثر لصحابي، أخرجه البخاري في – 65 – كتاب التفسير، 26، سورة الشعراء، باب.

(5) رواه البخاري في 15، كتاب الاستسقاء، 24. باب وانذر عشريتك الأقربين من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحيته.

(6) أخرجه البخاري في 53، كتاب الصلح، باب ما جاء الإصلاح بين الناس.

(7) رواه البخاري فلي 57، كتاب فرض الخمس، 195، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفة قلوبهم.

(8) البيت لعمر بن أحمد الباهلي، من شواهد الأشموني.

فترك الأصل والتزم كون الخبر فعلاً مضارعاً، ثم نبه شذوذاً على الأصل المتروك بوقوعه مفرداً (1).

وقوله إيقاع الفعل في نحو قوله تعالى : (...قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ)(2)، ومنه "وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة فالتفت".

وفي "فعلقت الإعراب يسألونه" شاهد على موافقة "علق" لـ"طفق" معنى حكماً، كقوله :

(أراك علقت تظلم من أجرنا ..... وظلم الجار إذلال المجير) (3).

النكتة الثامنة : في حذف همزة الاستفهام – المبحث الثامن والعشرون من الكتاب:

قال : ومنها أن الحسن أو الحسين أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجها من فيه وقال : (أماسعلمت) وفي بعض النسخ (ما علمت)(4). قلت : لا لإشكال في هذه الحديث إلا في رواية من روى : "ما علمت" فإن "أما" هذه مركبة من همزة الاستفهام، و"ما" النافية، وأفاد تركيبهما تقرير والتثبيت، فكأن قائل "أما فعلت" قائل : قد فعلت.

وأكثر المعاني يستفاد "ألم" كقوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)(5)، فيه معنى : شرحنا لك صدرك، ولذلك عطف عليه (وضعنا) و(رفعنا).

ومن روى "ما علمت" فأصله : أما علمت، وحذفت همزة الاستفهام، لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها.

وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها، كقوله تعالى : لْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ...)(6)، قال أبوالفتح (1) وغيره أراد : أو تلك نعمة(2)، ومن ذلك قراءة

---

(1) شواهد التوضيح، ص 77 - 78.

(2) سورة الكهف، الآية (93).

(3) البيت لا يعرف صاحبه من شواهد الاشموني.

(4) رواه البخاري في 24، كتاب الزكاة، 57، باب أخذ صدقة التمر عند ..... النخيل.

(5) سورة الشرح، الآية (1).

(6) سورة الشعراء، الآية (22).

ابن محيصن(3)
﴿وَلَا يُسْمِعُهُمُ الْأَنذَارَ تَهُمْ ...﴾(4) بهمزة واحدة(5).

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " (أتاني جبريل فبشرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت : وإن سرق وإن زنى؟ وإن سرق وإن زنى"(6)، أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو إن سرق وزنى. ومنه حديث ابن عباس أن رجلاً قال:(إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، فأقضيه)(7)، وفي بعض النسخ أفأقضيه (8).

النكتة التاسعة : في وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ المبحث الثاني والثلاثون :

قال : ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم:(غداً اليهود وعد النصارى)"(9) قلت : في هذا الحديث وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من أسماء التأهب، وبعد عد الرحيل. فلو قيل : غداً زيد، وبعد غد عمرو لم يجز فلو كان معه قرينة تدل على اسم معنى محذوف جاز، كقولك : قدوم زيد اليوم وعمرو غداً أي : وقدوم عمرو، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى. فكذلك يقدر قبل "اليهود والنصارى" مضافان من أسماء المعاني، ليكون ظرفا الزمان

---

(1) أبو الفتح : أحمد بن سليمان بن محمد بن أحمد بن أبي بكر محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الشيرجي شرف الدين مولده في المحرم سنة ثلاث وخمسين وستمائة ومات في 27 ربيع الأول سنة ثمان عشرة وسبعمائة ودفن بمقبرة الباب الصغير. ..ص 316/1 ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد محمد بن= =أحمد بن علي، تقي الدين، أبوالطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: 832هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط الأولى، 1410هـ/1990م

(2) ذكرها في كتابه.

(3) ابن محيصن : ابن مُحَيْصِن(123 هـ = 741 م) محمد بن عبد الرحمن ابن محيصن السهمي بالولاء، أبو حفص المكي : مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية. انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقرآت المشهورة. وكان لا بأس به في الحديث. روى له مسلم والترمذي والنسائي حديثا واحدا .

(4) سورة يس، الآية (10).

(5) شواهد التوضيح، ص 87 - 88.

(6) رواه البخاري في 23، كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله.

(7) رواه البخاري في كتاب الصوم، 42، باب من وعليه صوم.

(8) شواهد التوضيح، ص 89.

(9) رواه البخاري في 11، كتاب الجمعة 12، باب هل على من شهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم.

خبرين عنهما – الله أعلم – (1).

النكتةالعاشرة : في(مه..أصلها ما الاستفهامية ومهيم) المبحث الواحدوالسبعون في الكتاب

قال : ومنها قول الله تعالى للرحم (مه)(2)، وقول إبراهيم عليه الصلاة والسلام (مهيم)(3)، وقول صلى الله عليه وسلم : "(ولا أقول إن أحداً أفضل من يونس بن متى)"(4)، وقول أبو سعيد (فقسمها بين أربعة نفر : بين عيينة بن بدر وأقرع بن حابس وزيد الخليل، والرابع إما علقمة , وإما عامر بن الطفل)(5)، قلت : أصل : مه" في هذا الموضع "ما" الاستفهامية حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت، والشائع أنه لا يفعل ذلك بها إلا وهي مجرورة.

ومن استعمالها هكذا غير مجرورة قول أبي ذؤيب (قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مه فقيل لي:هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم)(6).

ومثله قول الحجاج لليلى الأخيلية : ثم مه، قالت : ثم لم يلبث أن مات وحكى الكسائي أن بعض كنانة يقولون : معندك؟ ومصنعت؟ ففيحذفون الألف دون جر، ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف, وفي الاقتصار على الميم في "معدنك" دليل على أن الهاء في قول أبي ذؤيب والحلج هاء ُ سكت لا بدل من الألف كما زعم الزمخشري، لأنها عوملت معاملة المتصلة بالمجرورة من السقوط وصلاً والثبوت وقفاً ، ولو كانت بدلاً من الألف لجاز يقال في الوصل : مه عندك، ومه صنعت. و"مهيم" اسم فعل بمعنى : أخبر(7).

وفي ": (ولا أقول إن أحداً أفضل من يونس بن متى) " استعمال "أحد" في الإيجاب، لأن

---

(1) شواهد التوضيح، ص 94 - 95.

(2) رواه البخاري في 65، كتاب التقصير، 47، سورة محمد، حديث 2045.

(3) رواه البخاري في 60، كتاب الوكالة، 8، {... و َ اتَّخ َ ذَ اللّه ُ إِبْ ر َ اهِ يم َ خ َ لِيلاً}، حديث رقم 1113.

(4) رواه البخاري في 60، كتاب الأنبياء، 35، {إِنَّ ي ُ ونُس َ لَمِ نَ الْمُ رْ سَ لِين َ }، 1608.

(5) رواه البخاري في كتاب 64، والمغازي 61، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن حجة الوداع، حديث رقم 1581.

(6) ذكره في : الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال ص :243/1 تأليف: إبراهيم بن عامر بن علي ّ الر ّ حيلي الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة الطبعة: الثالثة، 1423هـ - 2003 م.

(7) شواهد التوضيح، ص 214.

فيه معنى النفي، وذلك أنه بمعنى : لا أحد أفضل من يونس، والشيء قد يُعطي حكم ما هو في معناه(2)، وإن اختلفا في اللفظ، فأنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(1)، فأجرى في دخول الباء على الخبر مجرى : أو ليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على لأنه بمعناه، ومن إيقاع "أحد" في الإيجاب المؤول بالنفي قول الفرزدق:

(ولو سُئلت عني نوار وأهلها ..... إذا أحد لم تنطق الشفتان) (2)

فأوقع "أحد" قبل النفي، لأنه بعده بالتأويل، كأنه قال : لم ينطق منهم أحد، وفي قوله "وأقرع بن حبس" بلا ألف ولام شاهد على أن الألف واللام من الأعلام الغلبية قد ينزعان عنه في غير نداء ولا إضافة ولا ضرورة، وهو مما خفى على أكثر النحويين، ومنه ما حكى سيبويه(3) من قول بعض العرب (هذا يوم اثنين مباركاً). ومما جاء منه في الشعر قول مسكين الدرامي :

(ونابغة الجعدي في الرمل بيته.....عليه صفيح من رجام موضع) (4).

---

(1) سورة الأحقاف، الآية (33).

(2) البيت للفرزدق ـ أبو فراس همام - وقال ابن قتيبة في " طبقات الشعراء ": هميم بالتصغير, ابن غالب، وكنيته أبو الأخطل، ابن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، واسمه بحر، بن مالك، واسمه عوف سمي بذلك لجوده، ابن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مر، التميمي، المعروف بالفرزدق، الشاعر المشهور صاحب جرير.كان أبوه غالب من جلة قومه وسرواتهم، وأمه ليلى بنت حابس أخت الأقرع بن حابس. ولأبيه مناقب مشهورة ومحامد مأثورة، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ـ86/6أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبر اهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)المحقق: إحسان عباس: دارصادر, بيروت الطبعة بدون

(3) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، مولى بني الحارث بن كعب، وقيل آل الربيع بن زياد الحارثي؛ كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ يوماً فقال: لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال. طبقات المفسرين للداوودي ـ ص :99/2 لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: 945هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت بدون تاريخ .

(4) شواهد التوضيح، ص 217/1. والبيت لمسكين الدرامي.

المطلب الثالث : كتاب "عقود الزبرجد في إعراب مسند"الإمام أحمد للسيوطي ـ وفيه مسائل

مدخل المطلب : هذا الكتاب أثر من آثار جلال الدين السيوطي، فهو ثالث وآخر كتاب مخصص لإعراب الحديث النبوي في المكتبة العربية، فلم يسبقه في هذا المجال غير كتابيين هما : كتاب (إعراب الحديث النبوي) لأبي البقاء العكبري وكتاب (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك صاحب الألفية النحوية، والكتاب له صلة وثيقة بعملين عزيزين شريفين هما :(علم الحديث النبوي) و(علم النحو العربي) ومن هذا يكتسب الكتاب قيمة كبيرة ومادته تكشف عن جانب مهم من جوانب النشاط النحوي الذي اتخذ من الحديث النبوي ميداناً له (1).

التعريف بالمؤلف جلال الدين السيوطي (849 – 911) صاحب الكتاب :

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضري الأسيوطي.

نشأ في أخريات عصر المماليك حيث بلغت الحركة العلمية والفكرية مرتبة عالية من التقدم والرقي، فقد أصبحت مصر بعد انتصار المماليك على التتار في "عين جالوت" مركز جذب يستقطب أنظار العلماء والمفكرين في شرق العالم الإسلامي وغربة، ورافق ذلك إحساس المماليك مسؤوليتهم عن التراث العربي الإسلامي الذي كاد يضيع في غمرة المصائب الجليلة التي مثنى بها العالم الإسلامي في بغداد والأندلس، فعملوا على نشر الثقافة العربية الإسلامية مستعينين بالعلماء من أبناء مصر وبالعلماء الوافدين من شتى أقطار العالم الإسلامي(2).

نشأ السيوطي في بيت علم، فوالده هو العلامة كمال الدين أبو بكر بن محمد(3) من فقهاء

---

(1)عقود الزبرجد، ط دار الجيل، 1414هـ - 1994م، ج1، ص 5-7 (بتصرف). من مقدمة المحقق سلمان القضاء لكتاب

(2) نقلاً من مقدمة سلمان القضاء، كتاب عقود الزبرجد، ص 9/1.

(3) أبو بكر بن محمد من شيوخ السبكي .

الشافعية، تولى القضاء بأسيوط قبل قدومه إلى القاهرة ودرس الفقه بالجامع الشيخوني، وخطب بجامع ابن طولون، وصنف بعض الكتب في الفقه والنحو، وقد تأثر السيوطي بهذه البيئة العلمية منذ نعومة أظافره، فقد احضره أبوه مجلس الحافظ ابن حجر، وهو في سن الثالثة، وشرع في حفظ القرآن في سن ّ مبكرة فأتم حفظه وهو دون الثامنة. ولما توفي أبوه وهو لم يتم السادسة من عمره، عوضه الله إماماً جليلاً كان من بين الأوصياء عليه هو كمال الدين بن الهام صاحب فتح القدير.

أخذ السيوطي العلم عن ستمائة شيخ كما ذكر في كتابه حسن المحاضرة(1).

أشار السيوطي العمل الحكومي إلى أن أدوات الاجتهاد قد كملت لديه(2)، وتمنى أن يكون المبعوث على رأس المائة التاسعة لتجديد دين الأمة، كما كان شيخه البلقيني(3) مبعوث المائة الثامنة(4)، وأومأ السيوطي إلىذلك معتمداً على نبوغه في شتى معارف عصره، اعتزل السيوطي العمل الحكومي، واعتكف في بيته بعد أن بلغ الأربعين من عمره إثر عزله من مشيخة الخنقاه البيبرسية، ورفض أن يجرب حظه في الحياة العامة من جديد، بل إنه أغلق نوافذ بيته المطلة على النيل بالروضة، وانقطع للتأليف، والسيوطي يكن مبتدعاً لهذا المنهج الذي يصل النحو واللغة بعلوم الدين الأخرى كعلوم القرآن والحديث والفقه والأصول والسيرة والتاريخ وغيرها، لأن المنهج العلمي العام في دراسة اللغة سار في هذا الاتجاه منذ نشأته واستوائه على أصوله في القرون الأربعة الأولى، وجهودالسيوطي وأعماله تصور لنا خصائص ذلك المنهج في مراحله الأولى، مضافاً إليها ما إضافته القرون المتتالية حتى عصر السيوطي.

والسيوطي يصل اللغة والنحو بالحديث خاصة، فإذا تصفحنا كتبه المختلفة وجدناه صبغها بالصبغة الحديثية إعراباً لمشكلاتها، أو توضيحاً لمعانيها، أو حلاً في ذلك المؤلفات الكثيرة حتى إننا أحصينا له مائتين من الكتب التي تتعلق بالحديث رواية ودراية وحسبه من ذلك كتاب (تدريب الراوي) الذي يعد ّ من أهم كتب علوم الحديث(5).

---

(1) كتاب حسن المحاضرة من مؤلفات السيوطي.

(2) كما ذكره في بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط عيسى الحلبي،1384هـ -1965م، ص:460.

(3) البلقيني : سراج الدين عمر بلن رسلان أبو حفص ولد 724هـ توفى 805هـ شافعي المذهب.

(4) من مقدمة د. سلمان القضاء في تحقيقه لكتاب عقود الزبرجد، 15/10/1 بتصرف.

(5) وهو شرح للتقريب

ومن أبراز أعماله الدالة على وصله النحو بالحديث كتابه (عقود الزبرجد على مسند أحمد) الذي قام بتحقيقه ونشره، الدكتور سلمان بن محمد القضاء , وهو الكتاب الثالث في الفصل الثاني التي تناولت دراسة الحديث النبوي في النحو قديماً .

والسيوطي يصل النحوالفقه، ومن أدل ّ الأمة على ذلك كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)، فقد جعله على نسق متاب آخر من كتبه في الفقه وهو : (الأشباه والنظائر في الفقه)، وهو يشير إلى ذلك في مقدمة الكتاب فيقول : (وأعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر(1).

وهو يصل النحو بعلم الأصول، ومثال ذلك كتابه : (الاقتراح في علم أصول النحو) فهو يذكر في مقدمته أنه بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه(2)، ثم يقول : ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم(3) ولذا نراه في أولى مسائل الكتاب يحد ّ أصول النحو على طريقة الأصوليين فيقول : (أصول النحو : علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل)(4).

أما عدد مؤلفات السيوطي كلها فيدور حلها خلاف، فابن إياس يذكر أنها بلغت ستمائة كتاب(5)، وبروكلمان(6) يقول أنها تزيد على أربعمائة وأحصى له فلوجل(7)، خمسمائة وواحداً وستين كتاباً ، وقد استطاع أحمد الشرقاوي إقبال أن يحصي له سبعمائة وخمسة وعشرين كتاباً ، طبع منها ما يزيد على المائتين(8) .

---

(1)الأشباه والنظائر في النحو،4. من المقدمة

(2) الاقتراح في علم أصول النحو، 21.

(3) المرجع نفسه، 22.

(4) المرجع نفسه، ص 27.

(5) عقود الزبرجد، ص 16/1.

(6) بروكلمان هو صاحب كتاب : تاريخ الأدب العربي.

(7) فلوجل كاتب جستاف ليبرشت فلوجل Gustaf: Leberecht Flugel مستشرق ألماني

(8)عقود الزبرجد، ص 19/1. كتاب:(مكتبة الجلال السيوطي في علوم الحديث).

نجمل ذلك على النحو التالي :

في مجال الدراسات القرآنية صنف السيوطي عدداً كبيراً من الكتب شملت مباحث واسعة ووافية من شتى علوم القرآن وقراءاته وتجويده وطبقات مفسريه، إلى غير ذلك مما يتعلق بالكتاب الكريم، ومن أهم كتبه في هذا المجال(1):

1/ الإتقان في علوم القرآن، وقد تناول فيه مباحث علوم القرآن.

2/ لباب النقول في أسباب النزول.

3/ الدر المنثور في التفسير بالمأثور.

4/ تفسير الجلالين، وهو تفسير يقوم على الرأي.

وفي مجال الحديث الشريف صنف السيوطي ما يزيد على المائتين من الكتب، تناولت رواية الحديث وجمعه وشرحه وتخريجه وإعرابه، وتناول بعضها علم الحديث دراية، ومن أشهر كتبه في هذا المجال(2) :

1/ جمع الجوامع (الجامع الكبير)، ويحتوي على ثمانين ألف حديث من الكتب الستة وغيرها. ثم اختصروه في الجامع الصغير.

2/ اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.

3/ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.

4/ التوشيح على الجامع الصحيح، وهو شرح لصحيح البخاري.

5/ طبقات الحفاظ – وهو تلخيص لطبقات الذهبي.

6/ ألفية السيوطي في علوم الحديث – منظومة شعرية.

وفي مجال النحو واللغة صنف السيوطي عدداً من الكتب المهمة، تناولت في بعضها أصول النحو وتاريخ نشأته، وجمع في بعضها الآخر جهود القدماء شارحاً ومعلقاً ، ومن أهم كتبه في هذا المجال(3):

---

(1) مؤلفات في علوم القرآن، عقود الزبرجد، 19/1.

(2) مؤلفات السيوطي في علوم الحديث، عقود الزبرجد، 19/1.

(3) عقد الزبرجد، 20/1.

1/ المزهر في علوم اللغة وأنواعها.

2/ (جمع الجوامع) في النحو، وشرحه : (همع الهوامع).

3/ الاقتراح في علوم أصول النحو.

4/ ألفيته المسماة (الفريدة) وشرحها : (المطالع السعيد).

5/ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، وهو ثالث وآخر كتاب في إعراب الحديث ضمته المكتبة العربية.

أما في مجال الدراسات التاريخية فقد نهج السيوطي نهج مدرسة ابن خلدون(1) في التاريخ، فلم يكتف بسرد الحوادث والوقائع والأخبار، وإنما نظر إليها نظرة فلسفية تقوم على التعليل والتحقيق والبحث في الأسباب والنتائج، ومن أهم كتبه في التاريخ(2):

1/ الشماريخ في علم التاريخ.

2/ تاريخ الخلفاء.

3/ حسن المحاضرة في إخبار مصر والقاهرة.

وللسيوطي آثار كثيرة في مجال الكتابات الأدبية، وتتمثل هذه الآثار في مقدمات بعض كتبه التي يوضح فيها منهجه وفكرته، ومن ذلك مقدمة كتاب الأشباه والنظائر، وعقود الزبرجد على سبيل المثال، ومنها رسائله إلى الحكام والعلماء وأشهرها رسالته التي بعث بها إلى بلاد التكرور.

ولكن أهم آثار السيوطي في هذا المجال هي كتاباته التي يمكن أن تدخل تحت عنوان (المقالات) أو (المقامات) الأدبية؛ تذكر المصادر أنه كتب في هذا المجال .

---

(1) ابن خلدون هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، من ولد وائل بن حجر.الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة، أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس، رحل إلى فارس= =وغرناطة وتلمسان والأندلس، وتولى أعمالاً، واعترضته دسائس ووشايات، وعاد إلى تونس، ثم توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها الظاهر برقوق، وولي اشتهر بكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر) مجلدات، أولها (المقدمة) وهي تعد من أصول علم الاجتماع، ترجمت هي وأجزاء منه إلى الفرنسية وغيرها، وختم (العبر) بفصل عنوانه (التعريف بابن خلدون) 732 - 808 هـ / 1332 - 1406 م ذكر فيه نسبه وسيرته وما يتصل به من أحداث زمنه، ثم أفرد هذا الفصل، فتبسط فيه، وجعله ذيلاً للعبر، وسماه (التعريف بابن خلدون، مؤلف الكتاب، ورحلته غرباً وشرقاً -ط) وله شعر. معجم الشعراء العرب : تم جمعه من موقع الموسوعة الشعرية ص :139/1

(2) مؤلفات السيوطي في التاريخ، عقود الزبرجد، 21/1.

المجلد الأول – الفرع الأول : المسند التاسع من كتاب عقود الزبرجد :

مسند اسيد بن خضير رضي الله عنه(1):

"بينما هو يقرأ في الليل وفرسه مربوطة إذ جالت الفرس فسكت فسكنت، ... إلى قال : فلما أصبح حدث النبي صلى اله عليه وسلم فقال : اقرأ يا ابن خضير، اقرأ يا ابن خضير، فقال أشفقت يا رسول الله أن تطأ يحيى(2).

قوله : اقرأ ليس أمراً له القراءة في الحال، وإنما هو تصوير لتلك الحالة، فهو لحكاية الأمر في الحال الماضية.

قال النووي(3):"اقرأ" معناه كان ينبغي أن تستمر على القراءة وتغتنم ما حصل لك من نزول السكينة والملائكة فتستكثر من القراءة التي هي سببه :

وقال الطيبي(4): يريد أن اقرأ لفظة أمر طلب للقراءة في الحال ومعناه تحضيض وطلب الاستزادة في الزمان الماضي، أي هلا زدت، كأنه صلى الله عليه وسلم استحضر تلك الحالة العجيبة الشأنفأمره تحريضاً عليه، والدليل على أن المراد من الأمر استزادة وطلب دوام القراءة، والنهي عن قطعها، قوله في الجواب : أشفقت يا رسول الله، أي خفت إن دمت عليها أن تطأ الفرس ولدى يحيى (5).

الفرع الثاني : المسند السابع عشر من الكتاب :

---

(1) أسيد بن خضير بن سماك بن عنيك بن امرؤ القيس أبو يحيى وأبو عتيك صحابي جليل ، توفى سنة 20هـ.

(2) المسند، 81/3 – البخاري – فضائل القرآن – 63/9 رقم 5018 ومسلم، 548/1 - 796.

(3) أبو زكريا شرف الدين النووي – تأتي ترجمته إن شاء الله . مفصلة .

(4) الطيبي : لعله صاحب التفسير المعروف الحسين بن محمد عبد الله الطيبي ، وقد أكثر عنه المناوي في الفيض القدير ، فيض القدير" 3 : 241. الطبعة الأولى 1415 هـ 1994 م دار الكتب العلمية بيروت لبنان . وكذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري ، وإليك ترجمته كما جاءت في الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة للحافظ ابن حجر:(68/2) , وقد شرح المشكاة توفى (743هـ) .

(5) عقود الزبرجد، 112/1.

مسند البراء بن عازب رضي الله عنه(1) :

حديث : "إن ّ الأولى قد بغوا علينا"(2).

قال الكرماني : هو من الألفاظ الموصولات، لا من أسماء الإشارة.

وقال الزركشي : ليس يتزن هكذا، وإنما هو أن الأولى هم قد بغوا، هذا على روايته بالقصر، إما على إرادة مؤنث الأولى أي الجماعة السابقة، وإما على أنها موصولة بمعنى الذين، ويكون خبر إن محذوفاً تقديره : إن الذين بغوا علينا ظالمون .

وقد قيل إن صوابه أولاء ممدودة التي لإشارة الجماعة، وبه يصح المعنى والوزن(3).

الفرع الثالث : المسند السادس والعشرون من الكتاب :

مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه : حديث "ذكاة الجنين أمه"(4).

قال في "النهاية" يروي هذا الحديث بالرفع والنصب، فمن رفع جعله خبر المبتدأ الذي هو (ذكاة الجنين)، فيكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف، ومن نصب كان تقدير الكلام : ذكاة الجنين كذكاة أمه، فلما حذف الجار نصب، أو على تقدير : يذكي تذكية مثل ذكاة أمه، فلما حذف المصدر، أقام المضاف إليه مقامه، فلابد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً . ومهنم من يرويه بنصب الذكاتين، أي ذكوا الجنين ذكاة أمه(5). وقد ألف ابن جني(6) في إعراب هذا الحديث رسالة خاصة.

الفرع الرابع : المسند الثامن والثلاثون من الكتاب :

مسند حسان بن ثابت رضي الله عنه(7):

حديث : "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوارات القبور"(1).

---

(1) الخزرجي أبو عمارة صحابي قائد غزا خمسة عشرة غزوة كان والي الري، توفى 71 أو 72هـ.

(2) المسند، 282/4، 285 – 291 – 302، والبخاري، الجهاد، 36/6، 2837، ومسلم، الجهاد، 171/12.

(3) عقود الزبرجد، 223/1.

(4) المسند، 39/3، الدارمي الأضاحي، باب زكاة الجنين وابن ماجه، 84/2 وأبو داود .

(5) عقود الزبرجد، 256/1 .

(6) ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني عالم نحوي كبير ولد بالموصل 322 شيوخه أبو علي الفارسي.

(7) صحابي جليل وشاعر مخضرم عاش في الجاهلية سنين وفي الإسلام سنين، توفى 35 – 40هـ

قال الشيخ جلال الدين المحلي من شيوخ السيوطي في "شرح المنهاج" : الدائر على ألسنة الناس ضم زاي زوارات جمع زوار جمع زائرة سماعاً لا قياساً (2).

الفرع الخامس : المسند التاسع والأربعون من الكتاب :

مسند ربيعة بن كعب الأسلمي رضي الله عنه(3): حديث : "كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاري أجمع حتى يصلي العشاء الآخرة، فأجلس ببابه وأقول : لعلها أن تحدث لرسول الله صلى الله عليه وسلم حاجة"(4).

قال أبو البقاء أن هنا مع الفعل في تأويل المصدر، وخبر (لعل) محذوف تقديره : لعل القصة أو الخصلة ذات حدوث، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه، وإنما دعى إلى ذلك أن القصة ليست حدوثاً (5).

الفرع السادس : المسند السابع والثمانون من الكتاب :

مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه(6):

حديث : نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارياً بمكة : (ولا تجهر بصلاتك)"(7).

قال أبو البقاء : يجوز في حسنة وجهان : أحدهما : الرفع على أن يكون هو القائم مقام الفاعل أي : كتب له حسنة، وليس في هذا ذكر الحسنة المهتم بها، بل معناه إثابة الله على همه بالحسنة بأن كتب له حسنة، وليس المعنى كتبها له.

والثاني : النصب على معنى كتبت الخصلة التي هم بها حسنة، وانتصابها على الحال أي : أثبتت له مثاباً عليها. ويجوز أن يكون مفعولاً به، لأن المعنى كتب الله له حسنة أي اثبت له

---

(1) المسند، 388/5، 393، مسلم، الفضائل –باب في الحوض، 55/5 – 66 وابن ماجة، الحوض، 1440/2، حديث، 43/6.

(2) عقود الزبرجد، 353/1.

(3) هو أبو فراس الأسلمي من أهل الحجاز ومن أهل الصفة خدم الرسول صلى الله عليه وسلم .

(4) الحديث في المسند، 59/4 والحديث طويل في السفر والحضر، توفى 63هـ .

(5) عقود الزبرجد، 353/1 .

(6) ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبر الأمة ولد بمكة وكف ومات بالطائف 68هـ .

(7) المسند، 215/1 بالتواتر بالرفع والآية من سورة الإسراء (الآية 110) وشهد مع علي الجمل وصفين.

حسنة، أو صيرها حسنة، وهذا هو القول في (عشر) و(واحدة)(1).

المجلد الثاني : الفرع السابع : المسند التاسع والثمانون من كتاب عقود الزبرجد :

مسند أبي سعيد الزرقي رضي الله عنه(2):

حديث : "إن ما يقدر في الرحم فيسكن"(3).

قال أبو البقاء : في هذه الرواية بغير (واو) وهو خطأ، لأن الفاء جواب الشرط.

والسين تمنع مع عمل الفاء فيما بعدها، ففيه إذن شيئان مانعان من الجزم البتة(4).

الفرع الثامن : المسند الخامس والتسعون من الكتاب :

مسند أبي طلحة رضي الله عنه(5):

حديث : " (لا يدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تصاوير)"(6).

قال الطيبي: قوله : (ولا تصاوير) معطوف على قوله (كلب)، ومن حق الظاهر أن يكرر (لا) ولا تصاوير، ولكن لما وقع في سياق النفي جاز كقوله تعالى : (قُلْ مَا كُنتُ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ)(7)، وفيه من التأكيد أنه لو لم يذكر (لا) لاحتمل أن المنفي الجمع بينهما، نحو قولك : ما كلمت زيداً ولا عمراً، ولو حذفت لجاز أن تكلم أحدهما، لأن الواو للجمع وإعادة (لا) لإعادة الفعل.

حديث :(أقرئ السلام فإنهم ما علمت أعفه صبر)(8).

قال الطيبي : (أعفه) خبر (إن) و(ما علمت) معترضة، و(ما) موصولة والخبر محذوف، أي الذي علمت منهم أنهم كذلك(9).

---

(1) عقود الزبرجد، 814/12.

(2) هو أبو سعيد واختلف في اسمه وصحبته وهو من الأنصار.

(3) عقود الزبرجد، 371/2.

(4) عقود الزبرجد،372/2.

(5) واسمه زيد بن سهيل الأنصاري شهد المشاهد كلها توفى 31 – 34هـ في المدينة.

(6) رواه البخاري، بدء الخلق، 17، الأنبياء، 17، مغازي، 12، نكاح، 76، وأبو داود، 45.

(7) سورة الأحقاف، الآية (9).

(8) المسند، 150/3، الترمذي – مناقب، 65.

(9) عقود الزبرجد، 384/383/2.

الفرع التاسع : المسند الثامن والتسعون من الكتاب :

مسند أبي مالك الأشعري(1) رضي الله عنه :

حديث : " (وسبحان الله والحمد لله تملأن أو تملأ ما بين السموات والأرض)"(2).

قال النووي : ضبطناه بالتاء المثناة من فوق في (تملأن) أو (تملأ)، فالأول: ضمير مؤنثتين غائبتين، والثاني : ضمير هذه الجملة من الكلام.

وقال "صاحب التحرير" يجوز تملأن بالتأنيث والتذكير على إرادة النوعين أو الذكرين، قال : وأما تملأ فمذكر على إرادة المذكر(3).

الفرع العاشر : المسند العاشر بعد المائة من الكتاب :

مسند أبي موسى الأشعري(4) : حديث : " (إذا مرت بك جنازة يهودي أو نصراني أو مسلم فقوموا لها)"(5).

قال أبو البقاء : خاطب في الابتداء الواحد. ثم عاد إلى الجميع، إما لأنه كان وحده، أو كان المعظم من دونهم، لما وصل إلى الحكم الذي هو القيام عم، إما ليعلم من كان معه أن الحكم عام، أو ليأمر أبو موسى من يكون معه وقت مرور الجنازة به أن يفعلوا ذلك(6).

المجلد الثالث : الفرع الحادي عشر: من مسانيد النساء المسند الأول من كتاب عقود الزبرجد :

مسند أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها(7) :

---

(1) اسمه حارث بن عاجم الأشعري أسلم وله صحبة وغزا وروى أحاديث كثيرة مات في طاعون عمواس 18هـ.

(2) رواه مسلم، طهارة، 2، الترمذي، دعاء، 85، الحديث الثالث في مسند أبي مالك.

(3) عقود الزبرجد، 404/2 – 405.

(4) واسمه عبد الله بن قيس صحابي شجاع ومن الولاة ولد في زبيد ولي عليها وعدن، ولاه عمر البصرة سنة 17 توفى بالكوفة سنة 44هـ.

(5) مسندالأمام أحمد : 39/4.

(6) عقود الزبرجد، 408/2.

(7) بنت أبي بكر الصديق أم عبد الله بن الزبير وأخت أم المؤمنين عائشة أخر المهاجرات وفاة شهدت يرموك روت أحاديث.

حديث : (ما من شيء لم أكن أريته إلا رايته في منامي)(1).

قال الكرماني : فإن قلت : هذا من أي نوع من الاستثناء وكيف وقع الفعل مستثنى قلت : هذا استثناء مفرغ. وقال النحاة : كل مفرغ متصل، ومعناه : كل شيء لم أكن أريته من قبل مقامي رأيته في مقامي هذا، (ورأيته) في موضع الحال، وتقديره : ما من شيء لم أكن رأيته كائناً في حال من الأحوال إلا في حال رؤيتي إياه. قال وقوله (في منامي) يحتمل المصدر والزمان والمكان(2).

الفرع الثاني عشر : المسند السابع من مسانيد النساء من الكتاب :

مسند ميمونة رضي الله عنها(3):

حديث : "(ما لك شعثاً رأسك)"(4).

قال أبو البقاء : (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(لك) خبره. و(شعثاً) حال من الضمير في (لك)، أي ما لك استقررت شعثاً و(رأسك) مرفوع (شعث)(5).

الفرع الثالث عشر : المسند الثالث من مسانيد النساء صاحبات الكنى :

مسند أم سلمة رضي الله عنها(6):

حديث : " (أنامرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) (7).

وفي لفظ (تهراق الدم) رواهما أبو داود(8). قال ابن مالك في شرح التسهيل: هذا من زيادة (أل) في التمييز, والأصل : تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة. وصار المسند

---

(1) المسند، 345/6، والبخاري ومسلم ، 24، وحمله، 29.

(2) عقود الزبرجد، 148/3.

(3) ميمونة بنت الحارث الهلالية إحدى أمهات المؤمنين وآخر من مات من أمهات المؤمنين وكان اسمها برة عاشت وماتت سرف قرب مكة.

(4) مسند الأمام أحمد : 331/6.

(5) عقود ا لزبرجد، 258/3.

(6) اسمها بنت أسماء بنت يزيد إحدى أمهات المؤمنين متن أخطب نساء العرب.

(7) المسند، 320/6، وأبو داود، وطهارة 107 – 110، مات سنة 30هـ، والنسائي طهارة 133، قبض 3، الموطأ طهارة 105، والدرامي في وضوء 84.

(8) رواه أبو داود في طهارة 107.

إليه منصوباً على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائداً (1).

وقال الأندلسي(2) في شرح المفصل : الأصل : تهراق دماؤها، فلما جعلت المرأة هي المهراقة مبالغة ورفع ضميرها (تهراق). نصب (الدماء) على التشبيه بالمفعول به، وعلى جهة البيان، بحقيقة المهراق(3).

الفرع الرابع عشر : المسند السادس من مسانيد النساء صاحبات الكنى :

مسند أم فروة رضي الله عنها(4):

قال الطيبي: التأكيد، والإيماء كما في قوله : (قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي)(5)، أو وقت حياتي لأن الوقت مذكور .

ولا كما في قوله : (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ)(6)، أي قبل عدتهن، لذكر لفظه الأول، فيكون تأكيداً .

الفرع الخامس عشر : المسند العاشر من مسانيد النساء صاحبات الكني مسند أم هاني(7) رضي الله عنها :

حديث : " دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (عندك شيء؟ فقلت لا إلا كسر يابسة وخل)(8).

قال الطيبي : المستثنى منه محذوف، والمستثنى بدل أي: لم أقدم، ونظيره: (لَبَيْتٍ مِنْ أُدْمٍ فِيهِ خَلٌّ)، (من أدم) متعلق بـ(أقدم) وقوله : (فيه خل) صفة (بيت) وقط فصل بين (الموصوف) والصفة بأجنبي، ولا يجوز , ويمكن أن يقال إنه حال.

---

(1) عقود الزبرجد، 261/3.

(2) الأندلسي هو: إبراهيم بن موسى بن جميل الأموى مولاهم ، أبو إسحاق الأندلسى (نزيل مصر، و ربما نسب إلى جده) الطبقة :12 : صغار الآخذين عن تبع الأتباع الوفاة :300 هـ بمصر روى له سنن (النسائي) رتبته عند ابن حجر : صدوق .

(3) عقود الزبرجد، 262/3.

(4)أم فروة واسمها فاطمة بنت القاسم جدة القاسم بن غذّام أسلمت وروت أحاديث , صحابية جليلة .

(5) سورة الفجر، الآية (24).

(6) سورة الطلاق ، الآية (1).

(7) واسمها فاتنة بنت أبي طالب بن عبد المطلب أخت علي روت 46 حديثاً ماتت سنة40هـ.

(8) رواه الترمذي، طلحة 35.

المطلب الرابع : إعراب الحديث النبوي بين العكبري وابن مالك والسيوطي :

(عقد مقارنة بين الكتب الثلاثة ومؤلفيها)

وفيه ثلاث مسائل :

هذه الدراسة عن كتب إعراب الحديث النبوي قديماً ، وهي : "إعراب الحديث النبوي" للعكبري، و"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك"، و"عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد" للسيوطي، يجب أن نعقد مقارنة بين هذه الكتب الثلاثة ومؤلفيها ؛ لأن ذلك يلقي مزيداً من الضوء على هذا النوع من المصنفات.

وسوف تجرى هذه الموازنة في ثلاث اتجاهات في ثلاثة مطالب

الأول : السبق والريادة في التأليف في إعراب الحديث النبوي.

والثاني : المادة الحديثية التي تناولتها هذه الكتب الثلاثة.

والثالث : المنهج الذي سار عليه أصحابها، والطريقة التي عالجوا بها المشكلات التي وردت في هذه الكتب النحوية في حل الأحاديث.

المسألة الأولى : السبق والريادة في التأليف في إعراب الحديث النبوي.

فمن حيث الريادة والسبق، فقد حاز أبو البقاء العكبري قصب السبق في هذا الميدان، وهو أهلاً له، وتلاه في ذلك ابن مالك، ثم تلاهما السيوطي رحمهم الله جميعاً .

المسألة الثانية : المادة الحديثية التي تناولتها هذه الكتب الثلاثة.

وأما من حيث المادة الحديثية فقد اعتمد العكبري على "جامع المسانيد" لابن الجوزي، وهو كتاب ضخم يقع في سبعة مجلدات لم تصل إلينا كلها، ولكننا نعلم أن ابن الجوزي جمع في كتابه الصحيحين "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم"، و"جماع الترمذي"، و"مسند أحمد بن حنبل"، بينما اعتمد ابن مالك على "صحيح البخاري" فقط لأن فكرة كتابه كانت جانباً من عملية تحقيق "صحيح البخاري" على يد اليونيني، وأما السيوطي فقد اعتمد على "مسند أحمد" في الدرجة الأولى وضم إليه مئات الأحاديث المتكلم على إعرابها في كتب الحديث الأخرى.

المسألة الثالث : المنهج الذي سار عليه أصحاب الكتب الثلاثة ، والطرق التي عالجوا بها المشكلات التي وردت في هذه الكتب لحل المعضلات النحوية في الأحاديث.

وأما من حيث المنهج، فهنالك تغاير كبير بين المناهج التي سلكها كل واحد من المؤلفين الثلاثة في التعامل مع المشكلات الإعرابية التي وقعت في الأحاديث النبوية.

فالعكبري يبدو من خلال كتابه شديد المحافظة على القواعد النحويين السابقين، متعبداً بآرائهم، دائراً في فلكهم، ما أن يعارض رأي الكوفيين، وما لَ يضعف رأي الكوفيين حتى يلتزم رأي البصريين ولذا نراه يخضع الأحاديث للقواعد النحوية المقررة، ويقلبها على الوجوه الممكنة، والتأويلات المحتملة، فإن استقامت على أحدها، رضي به، وإن لم تستقم رمى الرواية بالخطأ، أو اتهم الراوي بالسهو، أو ألصق به تهمة اللحن.

وقد أدى الغلو في التزام قواعد النحويين وإخضاع الأحاديث لها، إلى وقوعه في عدة أخطاء استدركها عليه النحاة الآخرون، ومنها على سبيل المثال : حديث : فيأتي القبر فيراهما كلاهما .. فقد عد قوله:(كلاهما) بالألف خطأ، وأن الصحيح أن يقول:(كليهما)، مع أن إعراب (كلا) بالألف في كل أحوالها لغة ذكرها النحويين, والأمثلةعلى ذلك كثيرة،وسأذكرها في موقعها إن شاء الله.

كما أن نظق الشك التي كان يوجهها العكبري إلى روايات الأحاديث، مضافاً إليها كف بصره، واعتماده على قراءة تلاميذه، أوقعه في نوع آخر من الأخطاء سببه عدم الدقة في الضبط أو النقل أوالقراءة، فاعتمد على قراءة تلاميذه ولم يدقق في المصادر التي يستقي منها الأحاديث، وهي "جامع المسانيد" لا بن الجوزي، والكتب التي أخذ عنها ابن الجوزي وهي"الصحيحان" و"الترمذي" و"مسند أحمد" فرمى بعض الأحاديث باللحن وهي منه براء؛ لأنها في المصادر التي اعتمد عليها هو وتلاميذه تختلف عما ورد في كتابه، ومثال ذلك رواية العكبري لحديث الحارث بن حسان : "فمرت سحابات سود فنودي منها" والرواية في "جامع المسانيد" لابن الجوزي، "ومسانيد أحمد بن حنبل" (سحابات) وبذلك لا يكون في الحديث إشكال، والأمثلة على ذلك كثيرة أيضاً .

أما بن مالك فقد كان متحرراً من التبعية والتعبد بآراء السابقين، جانحاً إلى التجديد

والاجتهاد، ميالاً إلى توسيع آفاق اللغة ومصادر الاستشهاد لها، شديد الاحترام للسماع.

نظر ابن مالك في الأحاديث فاطمأن إلى رواياتها، وخاض غمار علومها رواية ودراية فخبر كنهها، واستراحت نفسه إلى هذه النصوص الحديثية التي بذلت في صونها ونقلها أعظم الجهود، فجعل القواعد النحوية خاضعة لنصوص الأحاديث، وجمع الأشباه والنظائر التي تؤيدها في القراءات القرآنية والأحاديث الأخرى والأشعار والأقوال الفصيحة المأثورة، واستنبط منها قواعده، وتجنب أمر الخوض في التأويلات البعيدة للأحاديث كما فعل العكبري، أواتهامها باللحن كما فعل غيره ممن قاسوها على قواعد النحويين.

أماالسيوطي فقد قام منهجه على جمع آراء العكبري وابن مالك وغيرهما من النحاة، واستخرج آراء شراح الحديث وأصحاب كتب الغريب وتوجيهاتهم النحوية، والغوص في كتب الرواية والفقه وغيرها، واستقصاء كل ما يدور الحديث المشكل، وتضمينه كتابه، وليس له فضل جمع هذه الآراء وحفظها وتنسيقها فحسب، وإنما له جهود طيبة في نقدها وتوضيحها، أو تضعيفها وتغليطها في كثير من الأحيان، وإيراد وجوه أقوى واقرب إلى طبيعة اللغة.

ملخص ذلك :

منهج العكبري:

لقد قام منهج العكبري على إخضاع نصوص الأحاديث للقواعد النحوية .

منهج ابن مالك :

وقام منهج ابن مالك على إخضاع القواعد النحوية لنصوص الأحاديث .

منهج السيوطي :

وقام منهج السيوطي على جمع آراء السابقين وارتضائه لها في غالب الأحيان وتضعيفه وتغليظه لها في أحيان أخرى (1).

بهذلكون قد اطّلعنا على الكتب التي تناولت دراسة الحديث النبوي في النحو العربي قديماً وعقدنا مقارنة بين مذهب كل مؤلف وطريقة تناوله للمشكلة النحوية التي واجهته وحلها ونكون قد أكملنا البحث في دراسة الحديث النبوي في النحو العربي قديماً . وبالله التوفيق .

---

(1) خاتمة كتب إعراب الحديث ، ص 285 – 288 (بتصرف).

المبحث الرابع

أهم الكتب التي تناولت دراسة الحديث النبوي دراسة نحوية حديثاً

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول

كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف د.خديجة الحديثي

المطلب الثاني

كتاب "الحديث النبوي في النحو العربي "الدكتور محمود فجال يوسف

المطلب الثالث

عقد مقارنة بين الكتابين؛كتاب(موقف النحاةمن الاحتجاج بالحديث الشريف) للدكتورة خديجة الحديثي

وكتاب(الحديث النبوي في النحو العربي)

للدكتورمحمود فجال يوسف

المبحث الرابع

أهم الكتب التي تناولت دراسة الحديثالنبوي دراسة نحوية حديثاً (1) .

المطلب الأول : كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف د. خديجة الحديثي :

وفيه وصف الكتاب ومنهج الكاتبة وطريقة عرضها للمسائل النحوية وموقفها النحوي

مدخل الكتاب : قالت د. خديجة الحديثي فيه : الحديث كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ينضم إليه من عبارات توضح أقواله وأفعاله وأخباره ، ويعد بعد الثاني كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة ، وكان من الواجب أن يأتي بعده في صحة الاحتجاج به في علوم العربية كافة بلا تمييز بينها ؛ لأنه كلام أفضل البشر. لكننا نرى علماء العربية يحتجون به في الأدب والبلاغة واللغة والتفسير ، ويترددون في الاحتجاج به في علمي الصرف والنحو ، وما ذلك إلا لأن هذين العلمين يعتمدان في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده وأن أي تغيير في أبنية الكلمات أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغير اللفظة أو تغير حكمها النحوي ومعناها الذي جاءت له في العبارة ؛ ولذا وجدنا أوائل النحاة قد احتجوا بآيات القرآن الكريم بكثرة واعتمدوا عليها في بناء قواعد النحو والصرف ، كما اعتمدوا على كلام العرب منظومه ومنثوره مؤدين ذلك بآيات الكتاب العزيز(2) .

أما الحديث فقد كان احتجاجهم به قليلاً جداً إذا ما قيس بالآخرين ، وأننا نجد سيبويه يحتج بأحاديث معدودة في كتابه الضخم ، مع أنه أول كتاب يصل إلينا يجمع بين دفتيه أكثر من علم من علوم العربية ، وهو مع احتجاجه به لا يصرح بأن هذه العبارات التي احتج بها من الحديث. وجاء من بعده نحاة آخرون احتجوا بأحاديث قليلة أيضاً كان بعضها مما ورد عند سيبويه وأضافوا

---

(1) هنالك كتاب ثالث بعنوان " السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث النبوي في النحوي العربي " لم أجعله من ضمن الكتب التي تناولت دراسة الحديث النبوي دراسة نحوية حديثاً لأن مؤلفه هو لنفس مؤلف الكتاب الثاني الذي في هذا الفصل وهو الدكتور محود فجال , حيث تناول فيه منهج رضي الدين الاسترأبادي في شرحه للكافية .

(2) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، ملخص المقدمة من كتابها ــ العراق، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1400هـ – 1980م، ص 1-12. وهو الكتاب الثاني في الفصل الأول .

هم أحاديث أخرى احتجوا بها ، وكان اللاحق منهم يأخذ عن السابق ويحتج بالأحاديث التي احتج بها ويزيد عليها ما وجده هو ، وقد تابع المبرد(3) سيبويه في الأحاديث التي احتج بها نقلاً عنه فلم ينسبها إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ولا إلى قائلها إن كان أهل البيت أو الصحابة والذي ظهر لنا من هذا أن أوائل النحاة احتجوا بالحديث على قلة في علمي النحو والصرف ، وأكثروا منه في علوم العربية الأخرى. واستمر الاحتجاج به فيهما – في ازدياد حتى جاء السهيلي4 وابن مالك فأكثرا منه هذه الكثرة التي نبهت الباحثين المتأخرين – ابن الضائع و أبا حيان ـ إلى البحث عن سبب عدم اعتماد النحاة عليه ولا سيما واضعو قواعد النحو والصرف وأصولهما من شيوخ المدرستين ، الاعتماد اللائق به في بناء قواعد هذين العلمين.

حيث نسبا إلى الأوائل ترك الاحتجاج بالحديث ـ على حسب ما تنبهاّ إليه في أثناء شرحهما كتب , ابن خروف وكتب ابن مالك حيث وجداهما يكثران من الحديث في الاحتجاج ويحتج به ابن مالك احتجاجاً مطلقاً في بناء قواعد جديدة يستدرك بها على السابقين قواعدهم وأصولهم و أحكامهم.

أما المحدثون من الباحثين ، فإننا لا نكاد نجد لهم كتاباً يبحث في موضوع نحوي ، أو في شخصية نحوية لا يتعرض لمسألة الاحتجاج بالحديث ، ويناقش تعليلي أبي حيان ، وأقوال ابن

---

(2) أَبُو الْعَبَّاس الْمُبَرِّد مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأَكْبَر بن حسان بن سُلَيم بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مَالك بن الْحَارِث بن عبد الله بن عَامر بن مَالك بن عَوْف بن أسلم، وَهُوَ ثمالة من أَزْد شنوءة، وَإِنَّمَا نبزته لطعن بعض النَّاس فِي نسبه بتوالد الزُّبَيْر" الْكتاب " على الْجرْمِي فَقَرَأَ بعضه، وكَمَّل بَاقِيه على الْمَازِنِي اشتهر أمره بِبَغْدَاد بعد خمول،ت : 285 ت : تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيره :لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: 442هـ) تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو:هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة الطبعة: الثانية 1412هـ - 1992م 53/1

(3)عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الحافظ. ضرير عالم باللغة والسير.ت سنة 581 هـ. له كتاب : الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام مطبوع.وفيه من دقائق النسب وشرحها ما يقضي ببصيرته في النسب. كتاب : طبقات النسابين : بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (المتوفى: 1429هـ) الناشر: دار الرشد، الرياض ط/ 1, 1407 هـ - 1987م ,117/1

الضائع والشاطبي والدماميني(5), وغيرهم فيرفضها أو يؤيد بعضها بلا تعصب أو تمييز(6).

وقد اهتم بعض الباحثين بهذه القضية وأفردوا لها فصولاً في كتبهم كان من أولها بحثان للشيخ محمد الخضر حسين(7) ، الأول "الحديث الشريف" والثاني "الاستشهاد بالحديث في اللغة" وقد نشر هذا في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة وكان عليه اعتماد المجمع في القرار الذي اتخذه بشأن الاحتجاج بالحديث في هذه العلوم، وبين أنواع الأحاديث التي يحتج بها. ثم نشرها مع بحوث أخرى في كتابه "دراسات في العربية وتاريخها" وضمن الأستاذ سعيد الأفغاني كتابه : "في أصول النحو العربي" بحثاً بعنوان "ما يحتج به من الحديث الشريف"، وكذا فعل الأستاذ عبد الجبار علوان الذي افرد الفصل الرابع من كتابه "الشواهد و الاستشهاد في النحو" للاستشهاد بالحديث الشريف. وأفرد الدكتور محمد عيد لموقف النحاة من مصادر الاستشهاد "الحديث" أحد موضوعات كتابه "الرواية والاستشهاد باللغة".

وتحدث الدكتور محمد خير الحلواني في سبع صفحات من كتابه "أصول النحو العربي" عن "النحاةوالحديث النبوي". ونشر الدكتور محمود حسني محمود بحثاً بعنوان "احتجاج النحويين بالحديث" فيمجلة مجمع اللغة العربية الأردني. وكنت قد كتبت بحثاً بعنوان "موقف سيبويه من القراءات والحديث"، ثم ضمنت كتابي "الشاهد وأصولالنحو في كتاب سيبويه" بحثاً أكثر تفصيلاً عن الحديث وموقف النحاة عامة منه وسيبويه خاصة، وألقيت قبل أشهر محاضرة بعنوان "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي"(8).

هذه كلها بحوث قصيرة أو محاضرات تتعلق بقضية الاحتجاج بالحديث ، أما الكتب التي

---

(1) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر الدماميني: قاض مالكي قرشي مخزومي من أهل من أهل الإسكندرية. ولي قضاءها أكثر من ثلاثين سنة. قال السخاوي: صار وجيها ضخم الرياسة مع نقص بضاعته في العلم. وقال العيني: لم يكن له اشتغال بالعلم بل ان يخدم الناس كثيرا. قلت: والناظر إلى نموذج خطه، لا يجرده من العلم، وحسبه ثلاثون سنة في القضاء ت: 845هـ, الكتاب: الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار/ مايو 2002م ـ 127/4

(6) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 3. لخديجة الحديثي، ملخص من مقدمة الكتاب .

(7) محمد الخضر حُسين" (1377هـ) شيخ الأزهر 1952 - 1954م

(8) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف خديجة الحديثي، ملخص المقدمة ، ص 5.

أُلفت في هذا الموضوع فقد كان أول ما اطلعت عليه، رسالة أعدها الدكتور محمد ضاري حمادي ونال بها درجة الماجستير من قسم اللغة العربية بكلية الآداب – بجامعة بغداد، وهي بعنوان "الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية" (9) , وقد بحث فيها جميع الأمور المتعلقة بالحديث والاحتجاج به في هذين العاملين وأوضح الظروف والملابسات التي أحاطت بالحديث والمحدثين سياسة كانت أم فكرية عقائدية، وحاول إيجاد تعليلات أو تفسيرات لمعظم المسائل الغامضة في هذهالقضية التي نتحدث عنها وفي كثير من القضايا الخاصة بالحديث وبيّن أن النحاة ابتداءً من سيبويه احتجوا بالحديث –معتمداً في ذلك على البحوث التي سبقته وما استطاع العثور عليه بنفسه من الأحاديث في الكتاب. كما اثبت أن اللغويين جميعاً – أصحاب المعجمات وغيرهم – قد احتجوا بالحديث النبوي لإثبات مواد لغوية كثيرة جداً وغالبها لم يرد فيما جمعوه من كلام العرب، ولا في ألفاظ القرآن الكريم، فكون الحديث بذلك ثروة لغوية ضخمة استفاد منها أصحاب المعاجم (10) .

وانتهى في هذا البحث إلى أنه يجوز الاحتجاج بالحديث ، لا بل يجب أن يعتمد الحديث مصدراً من مصادر الاستقراء لإقامة النحو العربي على أساس متين بضم هذه الثروة الضخمة الموجودة في أسلوب الحديث إلى القواعد التي استخلصها القدماء وبنوها على آيات القرآن الكريم وعلى ما جاء في كلام العرب شعره ونثره لأن في الحديث صوراً جديدة من التعبير لم يصادفها النحاة الواضعون للقواعد فيما بين أيديهم مما سمعوه وجمعوه من كلام العرب الفصحاء. وختم البحث بأنواع الحديث التي يرى أنه يصح الاحتجاج بها معتمداً على ما جاء فيما سبقه من بحوث في الموضوع وعلى ما جاء في قرار المجمع مناقشاً كل ذلك ومضيفاً إليه مما رآه هو مما لم يعتمد به السابقون ولم ينبهوا إليه(11).

---

(1) لم أقف علي الرسالة, فلعلها لم تطبع بعد .

(2) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف . المقدمة ص6

ولاهتمام قطرنا العراقي الحبيب ببدء القرن الخامس عشر الهجري وإعداده للاحتفال بهذه المناسبةعلى مختلف المستويات وفي معظم الوزارات وباختلاف الأساليب من إقامة مؤتمرات إلى عقد ندوات أدبية وفكرية ودينية وإعلامية ، وإصدار بحوث تتعلق بهذا الدين العظيم وما تركه الكتاب ولهذا فقد جاء البحث في أربعة فصول اقتضاها الموضوع ، وخاتمة تحدد نتائجه وتوضحها. وقد كان الفصل الأول "مذاهب الاحتجاج " تحدثت فيه عن الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف وعن أول من تنبه إلى ذلك من الباحثين ، والآراء التي ظهرت في موقف النحاة من هذا الاحتجاج ابتداء من زمن ابن الضائع وحتى يومنا هذا. وذكرت فيه علل كل فريق منهم وبراهينه وردوده على أصحاب المذاهب الأخرى.

ولما كان هذا البحث مبنياً على آراء الباحثين الذين دافعوا عن المذاهب المذكورة في الفصل الأول وذهابهم فيها إلى أن النحاة فريقان : فريق احتج بالحديث ، وفريق لم يحتج به، فقد جاء الفصل الثاني"نحاة مالقبالاحتجاج " تابعت فيه النحاة ومؤلفاتهم وموقفهم من الحديث ابتداءً بابي عمرو بن العلاء , وانتهاءً بآخر النحاة المشهورين قبل السهيلي وهو ابن الأنباري(12) (577هـ). وجعلت الفصل الثالث "النحاة المحتجون" وفيه ابتدأت بالسهيلي ثم من جاء بعده من النحاة من الذين صرّح باحتجاجهم بالحديث أولم يصرح بذلك وختمت الفصل بأبي حيان لأتبين حقيقة موقفه في تزعم فريق لمانعين للاحتجاج ، اهو من المانعين مطلقاً للعلتين اللتين ذكرهما ودافع عنهما أم

دْقِ، وَسَعَةِ العِلْمِ. وَقَدْ تَوَفِّيَ فِي أَيَّامِ الإِحْسَانِ البَصْرِيِّ .ت154هـ بـ طريق الشام, سير أعلام النبلاء 407/6 ملخص المقدمة من كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 5.

(1)أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، الملقب كمال الدين، النحوي؛ كان من الأئمةالنحو، وسكن بغداد من صباه إلى أن مات، وتفقه على مذهب الشافعي، بالمدرسة النظامية وتصدر لإقراء النحو بها، وقرأ اللغة على أبي منصور ابن الجواليقي، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجري وأخذ عنه وانتفع بصحبته، وبحر في الأدب، وصنف في النحو كتاب " أسرار العربية " وله كتاب " الميزان " في النحو ، وله كتاب في" طبقات= = الأدباء " جمع فيه المتقدمين والمتأخرين مع صغر حجمه، وانقطع في آخر عمره في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة وترك الدنيا ــ ومجالسة أهلها، ولم يزل على سيرة حميدة. وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وتوفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة:1.

أنـه احـتج بالحـديث أيضـاً ؟ وإذا كان قـد احـتج بـه فمـا السـبب فـي تعرضـه للـردّ علـى ابـن مالـك لاحتجاجه بالحديث في معظم المسائل التي يجد لابن مالك احتجاجاً بحديث فيها؟ ولماذا خالف منهجه في منع الاحتجاج بالحديث للعلل التي ذكرها؟ وهل كانت ردوده على ابن مالك تعني أنه يمنع الاحتجاج بالحديث الذي لم يوثق ولم يصح، أو الذي تثبت رواية الأعاجم إياه ووقع اللحن فيه ويجيز الاحتجاج بما صح وثبت ووثق من الأحاديث (13). وإنما كان وقوفي عند أبي حيان؛ لأنه شيخ مذهب المعارضة وزعيمها كما يبدو في الكتب التي تعرضت للحديث وموقف النحاة منه قلّيوحديثاً ولم أتعرض لمن جاء بعد ابن مالك من شُراح كتبه كابن عقيل والأشموني وابن هشام وغير هم من المتأخرين لأنهم جميعاً تابعوا ابن مالك في الاحتجاج وساروا على طريقته في الإكثار منه بلا قيد ولا شرط. ولا أرى حاجة لإطالة بذكرهم وتكرار ما احتجوا به من أحاديث ما دمنا أثبتنا ذلك عند السهيلي وابن مالك ومن جاء بينهما من النحاة.

وجاءت الخاتمة مبينة نتائج البحث التي توصلت إليها، ومن الله نستمد العون، فهو نعم المعين(14).

ففي الفصل الأول من الكتاب فيه تعريف الحديث النبوي ـ تقول الدكتورة خديجة :

الحديث الشريف :

عندما نذكر الحديث الشريف على إطلاقه فإن المفهوم منه كلام الرسول العربي الأمين محمد صلى الله عليه وسلم سواء أكان بلغة قبيلته التي ينسب إليها أم بلغات القبائل التي تكلم مع وفودها، أو من خاطبه من أفرادها.

إلا أن كتب الحديث تشتمل على أقواله صلى الله عليه وسلم، وعلى أقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله صلى الله عليه وسلم أو قولاً من أقواله، أو حالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من أمور عامة تتعلق بالناس أو أمور خاصة من أمور الدين ونحوها من أمور هذه الحياة.

وقد تشتمل كتب الحديث كذلك على أقوال صادقة عن بعض التابعين كالزهري وهشام بن

(13) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، مرجع سابق، ص 7. خديجة الحديثي، ملخص من مقدمة الكتاب

(14) المرجع السابق، ص12. خديجة الحديثي، ملخص من مقدمة الكتاب

عروة وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. كما نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظاً من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أقوال الصحابة والتابعين متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية(15).

والحديث النبوي يأتي بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة وصحة عبارة وكان ينبغي أن يعدّ المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج به في علوم اللغة، وفي الاعتماد عليه في استنباط قواعد النحو والصرف بدراسة ذلك ابن جني في "الخصائص" وابن فارس16 في "الصاحبي" والسيوطي في "المزهر" و"الاقتراح"، كما وضعوا شروطاً للغة التي يقاس عليها، بعد أن وضحوا القياس وأركانه وشروطه.

أما الحديث النبوي الشريف، فلم يلق هذا الاهتمام لا من النحاة الأوائل أنفسهم ولا من الذين كتبوا في اللغة التي تصلح للاستشهاد، فلم نجد في كتب النحاة الذين قعدوا النحو وبنوا أصوله وحرروا مصطلحاته وأبوابه ولا في كتب الصرفيين أو كتب الذين تحدثوا عن السماع والقياس واللغة التي يقاس عليها حتى زمن أبي الحسن بن الضائع :(ت 686هـ) وأبي حيان(754هـ) أية إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به. فلم يصل إلينا(17).

لقد تساءل النحاة منذ زمن ابن الضائع وأبي حيان عن السبب الذي جعل النحاة الأوائل يلوذون بالصمت حول هذه القضية.

وقد بدأ الدكتور محمود حسني محمود : ثلاثة أشياء يحتمل أن تكون هي السبب في سكوت الأوائل عن التصريح بموقفهم منه :

---

(15) دراسات في العربية وتاريخها، ص 166 – 168 وفي أصول النحو، ص 41.

(16) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي؛ كان إماماً في علوم شتى، واللغة فإنه أتقنها، وألف كتابه المجمل في اللغة وهو على اختصاره جمع شيئاً كثيراً، وله كتاب حلية الفقهاء، وله رسائل أنيقة، ومسائل في اللغة، ويعني بها الفقهاء، ومنه اقتبس الحريري صاحب المقامات ذلك الأسلوب، ووضع المسائل الفقهية في المقامة الطيبة، وهي مائة مسألة. وكان مقيماً بهمذان، وعليه اشتغل بديع الزمان الهمذاني صاحب المقامات . توفي سنة تسعين وثلثمائة بالري، = وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ابن خلكان 119/1

(17) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف خديجة الحديثي..ص : 12 وما بعدها , ملخص من مقدمة الكتاب

1/ إن النبي صلى الله عليه وسلم قال قولته المشهورة : " أنا أفصح العرب بيد أني من قريش "(18) فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث أمراً مسلماً به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

2/ إن الوضع في الحديث كثر وتزايد بحيث صعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرّون الدقة ويتشددون التشدد كله أن يميزوا ما هو للرسول صلى الله عليه وسلم، وما هو ليس له.

3/ إن الحديث روي بعضه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرجون من البتّ في هذه القضية.

لقد اتضح في الكتب المتأخرة أن مؤلفيها صنفوا مذاهب النحاة لمتاخرين عن ابن خروف وابن مالك من الذين تطرقوا للكلام على الاحتجاج بالحديث في النحو إلى ثلاثة مذاهب هي :

أولاً : مذهب الملنعين مطلقاً ، ويمثل القائلين به ابن الضائع الذي اتضح لنا من النصين المتقدمين اللذين نقلناهما عنه أنه كان يرى ثلاثة أشياء :

1/ أن الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقاً .

2/ أن سبب تركهم الاحتجاج به جواز نقله بالمعنى.

3/ أن أول من احتج به من النحاة أو أكثر من ذلك ابن خروف. وأبو حيان الذي تبين لنا من كلامه شيئان :

1/ أنه نسب إلى النحاة الأوائل من واضعي علم النحو والمتأخرين عنهم حتى زمن ابن مالك على اختلاف مذاهبهم النحوية التي ينتمون إليها، امتناعهم عن الاحتجاج بالحديث،أوسكوتهم عن الاحتجاج به.

2/ أنه حاول تعليل ما اعتقده سابقاً من عدم احتجاج النحاة المتقدمين بالحديث بأمرين استخلصهما من مناقشات مع بعض المتأخرين الأذكياء من أصحابه قال :

---

(18) لم أقف عليه بهذا اللفظ وقد ورد بلفظ " أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش " ينظر: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى:علي بن(سلطان) محمد , أبوالحسن نورالدين الملا الهروي القاري , حققه محمد الصباغ: دار الأمانة ـ مؤسسة الرسالة , بيروت 117/1.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما كذلك لأمرين : أحدهما إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فقال فيه لفظاً واحداً فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل بتلك الألفاظ نحو ما روي من قوله عليه السلام : " زوجتكها بما معك من القرآن " و"وملكتكها بما معك " وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة فنعلم قطعاً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فاقت الرواة بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ولم يأتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم، إذ المعنى هو المطلوب مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، فالضابط منهم من ضبط المعنى أما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواي إلا مرة واحدة. ولم تمل عليه. فيكتبها، وقد قال سفيان الثوري : فيما نقل عنه : "إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى". ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني :

إنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصانعة النحو ؛ فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك ، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأجزلها. وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الإعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم إنساني ولا ملقن لها من أهلها كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته ، ولله درُّ أبي عبد الله ابن الإعرابي – رحمه الله -فإنه مرَّ على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون – على زعمهم –في القرآن لحناً –فقال لهم : ويلكم، هبكم شككتم في كونه نبياً أتشكون في كونه عربياً ؟

(19) خاري كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ , بَابٌ : خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ 6 / 192 برقم :5029

ويبدو أن أبا حيان أحسن بأنه أطال في تعليل عدم احتجاج النحاة الأوائل بالحديث – في رأيه – فاعتذر عن ذلك بقوله :

"وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وإضرابهما؟ فقد طالع ما ذكرناه، وأدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث".

ثانياً : مذهب المجوزين مطلقاً :

وعلى رأسهم ابن مالك المتوفى سنة 672هـ. ورضي الدين الاسترابادي(20) المتوفى سنة 688هـ شارح الشافية والكافية لابن الحاجب(21) الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم. وكما يتضح في كتبه وتابعهما على ذلك ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري(22) المتوفى سنة 761هـ، تلميذ أبي حيان الذي سمع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه ، والذي كان شديد المخالفة لكتبهم، وعللها بعض المحدثين بعلل رواتها.

فقد أكثر ابن مالك من الاحتجاج بالحديث -كما مرَّ بنا – ورد عليه أبو حيان في "التذليل والتكميل " وفي كتبه الأخرى. كما أكثر ابن هشام من الاستشهاد به كثرة فاقت استشهاد

---

(20) الرضي ـ رضي الدين : محمد بن الحسن بن محمد بن جعفر، أبو عبد الله الجرباذقاني الأسترابادي ّ : لغوي ّ أديب من فقهاء الشافعية. نسبته إلى جرباقان (بين جرجان وأستراباذ) رحل إلى خراسان والعراق وأصبهان. وتخرج به جماعة من الفقهاء. له كتب، منها كتاب (حرف العين في الضاد والظاء من كتاب الروحة - خ) رأيته في السليمانية (الرقم 5194) وفي نهايته: (هذا الكتاب بخط المصنف) ولم يتسع وقتي لتحقيق ذلك ت (321 - 386 هـ)= الأعلام 82/6

(21) ابن الحاجب فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجباً فعرف به.من تصانيفه (الكافية- ط) في النحو، و (الشافية- ط) في الصرف، و (مختصر الفقه- خ) استخرجه من ستين كتاباً ، و (المقصد الجليل- ط) قصيدة في العروض، و (الأمالي النحوية- خ) ، و (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل- ط) في أصول الفقه، و (مختصر منتهى السول والأمل- ط) ، و (الإيضاح- خ) في شرح المفصل للزمخشري، و (جامع الأمهات- خ) في فقه المالكية. معجم الشعراء العرب المؤلف: تم جمعه من موقع الموسوعة الشعرية 64/1 . المكتبة الشاملة . الشبكة العالمية .

(22) أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف، شهاب الدين الأنصاري، المعروف كسلفه بابن هشام: نحوي، من أهل القاهرة. سكن دمشق وتوفي بها. كتب (حواشي) على (توضيح الألفية) لجده جمال الدين ابن هشام، جردت في كتاب مستقل غزير الفائدة، مخطوط في الظاهرية (كما في تعليقات عبيد) = الأعلام الزركلي 147/1

ابن مالك به.

وكان البدر الدماميني المتوفى سنة 828هـ ـ المدافع عن رأي هؤلاء، وكان البغدادي[23] صاحب خزانة الأدب من المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقاً حيث قال: "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت" [24].

وكان الطيب المغربي[25](1170هـ) وقد أورد دفاعه هذا في شرحه لاقتراح السيوطي، وكان أبرز ما بنى عليه دفاعه هذا ما يأتي :

1/ إن القول بأن القدامى لم يستدلوا بالحديث ولا اثبتوا القواعد الكلية، لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه.

2/ إن القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قول باطل، لأن المتواتر وإن كان قليلاً مجزوم بأنه من كلامه، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن.

3/ أما القول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازه قوم منعه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين، وإن بعض الأئمة شدد في الرواية بالمعنى غاية التشدد فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى وحرف على آخر، وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى.

4/ وأما القول بتعدد رواية القصة الواحدة فالرد عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات

---

(23) عبد القادر بن عمر البغدادي: علاّمة بالأدب والتاريخ والأخبار. ولد ببغداد، فرحل إلى دمشق ومصر وأدرنة. وجمع مكتبة نفيسة. وتوفي في القاهرة.كان يتقن آداب التركية والفارسية. أشهر كتبه " خزانة الأدب - ط " أربعة مجلدات، شرح به شواهد شرح الكافية للأستراباذي. ومن تصانيفه " شرح شواهد الشافية - ط " و " شرح شواهد المغني - خ " مجلدان، و" تعريب تحفة الشاهدي - خ " و " حاشية على شرح بانت سعاد ، لابن هشام - خ " و " شرح شواهد شرح التحفة الوردية - خ " في النحو .ت 1093.هـ.قال :وعبد القادر بن عمر البغدادي ـ مخطوطة في مكتبة الأستاذ السيد حسن حسني عبد الوهاب ، بتونس.الأعلام للزركلي 41/4 .

(24) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، مرجع سابق، ص14 مقدمة الكتاب .

(25) لم أجد ترجمة بهذا الاسم بنفس التاريخ . وجدت من بتاريخ 1110هـ بنفس الاسم ـ والله أعلم .

المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعيد الكلام لمرتين وأكثر لقصد ـ الافهام ـ.

5/ وهو أخر ما دافع به المغربي عن هذا الرأي وهو قوله : إن صحيح البخاري مع أنه مشتمل على سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً بالمكرر فإن التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكادتبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه وأزال النقاب عن وجوه إشكالها كابن مالك في كتبه على صحيح البخاري، بحيث لم يعد فيها إشكال ولا غرابة.

وأما الحديث النبوي فعلى قسمين :

أ/ قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

ب/ وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية. فهذا يصح الاستشهاد به في العربية.

أما النوع الثاني ففيه قولان :

1/ أنه قد يكون مما روي بمعناه.

2/ وقد يكون مما روي بلفظه.

الأول : هل احتج الأوائل بالحديث ومتى كان ذلك؟ وهل صح ما نسبه أبو حيان إلى النحاة الأوائل من أنهم لم يحتجوا به؟.

الثاني : هل يصح لنا بعد كل هذا الاحتجاج بالحديث أو لا يصح؟ وما شروط الحديث الذي يصح الاحتجاج به؟.

الفصل الثاني : نحاة قبل الاحتجاج :

ذكرت أربعة وعشرين عالماً نحوياً في هذا الفصل ـ وهم :

1/ أبو عمر بن العلاء :

وردت ثلاثة أحاديث نسب الاحتجاج فيها إلى أبي عمر بن العلاء (154هـ) وهو أستاذ الخليل بن أحمد الفراهيدي.

2/ الخليل بن أحمد(26) :

وهو الثاني من النحاة الذين روي عنهم احتجاج بالحديث في مسائل النحو والتصريف هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) تلميذ أبي عمرو بن العلاء وشيخ سيبويه.

3/ سيبويه :

أما الثالث من النحاة المحتجين بالحديث فهو سيبويه (180هـ)، وهو أول من وصلت إلينا آراؤه شيوخه بين دفتي كتاب ثابت النسبة له، جامع لمعظم قواعد النحو والصرف التي نعرفها اليوم.

لقد كان المشهور بين الباحثين – الذين ترجموا لسيبويه الو كتبوا عنه أو عن كتابه ونحوه وصرفه – من القدماء والمحدثين أنه لم يحتج في كتابه بالحديث النبوي. وذلك لأنه لم ينبه في الأحاديثالتي احتل بها إلى أنها أحاديث، إنما كان يدرجها إدراجاً ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منثور كلام العرب ويقدم لها بمثل ما يقدم به لتلك المادة من مثل قوله.

4/ الفرّاء (27) :

"لقد انتهج الفرّاء منهجاً جديداً في الاستشهاد بالحديث الشريف؛ وذلك أنه اعتمد الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجاً مباشراً، على حين كان النحويين من رجالات المدرستين يرفضون الاحتجاج بالحديث الشريف، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه يؤسس مذهباً جديداً يغادر المذهبين معاً وهو المذهب البغدادي".

5/ أبوعبيدة (28) :

---

(26) الخليل بن أحمد : أبو عبد الرحمن، من مشايخ علم العروض، البصري الأزدي، حدث عن : أيوب السختياني، وعاصم الأحول، وعبد الله بن عون، وعنه : سفيان الثوري، وشعبة، وحماد بن زيد، وهارون بن موسى النحوي، وموعيهم، وآخرون، وكان أسناً في لسان العرب، عالماً بمواضع اللغة، قانعاً بيسر الشأن. يقال : إنه أول من استخرج العروض، وحصر أبنيته، وكان مفرط الذكاء. ولد : سنة مائة، ومات سنة 175هـ علي الراجح .

(27) الفراء البغدادي الحنبلي القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: 458هـ)قدم دمشق وحدث بها , وله كتاب العدة في أصول الفقه = تاريخ دمشق :أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)المحقق: عمرو بن غرامة العمروي :دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع:1415هـ - 1995م ,350/52برقم:6263...هنالك الفراء الصغير أبو يعلى ت:621هـ .

احتج بالحديث في اللغة وفي تبيين ما ورد في آيات الكتاب العزيز من ألفاظ استعملت لمعان مجازية، إلا إنني وجدت موضعين هما اقرب ما يكون إلى البحث الصرفي منه إلى البحث اللغوي وذلك في :

أ/ "افعل" جمعاً "أفعُل" لا "فَعْل" الذي هو قياسه : قال وهو يتحدث عن قوله تعالى: (فكفرت بأنعم الله): واحدها "نعم" ومعناها:"نعمة"،هماواحد،قالوا: نادى منادي النبي عليه السلام بمنى : "أنها أيام طُعم وذُعم، فلا تصوموا".

ب/ اشتقاق "مفعولة" من "أفعل" المزيد.

6/ ابن قتيبة(29) :

لم أجد لديه باب "شواذ" التصريف من كتابه "أدب الكاتب" سوى حديث واحد احتج به الفراء وهو يتحدث عن التغيير في الكلمات بحذف أو تخفيف أو إبدال لغرض التجانس والتناسب، واحتج به ابن قتيبة على الغرض نفسه.

7/ المبرد :

احتج المبرد(285هـ) بالحديث في كتابه "الكامل" في مواضع كثيرة لكنها في الغالب احتجاجات لغوية أو بلاغية أو أدبية أو نحوها مما ليس موضع خلاف ولا موضوع بحثنا. واحتج فيه بالحديث في مواضع نحوية وصرفية معدودة.

أما في "المقتضب" فقد كانت أغلب الأحاديث التي أوردها محتجاً بها في موضوعات صرفية ونحوية.

---

(28)أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي بالولاء البصري النحوي من أئمة أهل العلم بالأدب واللغة، له مصنفات كثيرة منها: "مجاز القرآن" و"معاني القرآن" و "إعراب القرآن" وغيرها. ولد سنة عشرة ومائة للهجرة وتوفي سنة تسع ومائتين رحمه الله تعالى.= مختصراً من الأعلام للزركلي الجزء الثامن ص 191.

(29)أبومحمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل المروزي، النحوي اللغوي صاحب كتاب " المعارف " و " أدب الكاتب " كان فاضلاً ثقة، سكن بغداد وحدث عن إسحاق بن راهويه وأبي إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان حفيد زياد بن أبيه الزيادي وأبي حاتم السجستاني وروى عنه ابنه أحمد والد رُستُويه الفارسي، وتصانيفه مفيدة، منها ما تقدم ذكره، ومنها " غريب القرآن الكريم " و " غريب الحديث " و " عيون الأخبار " و " مشكل القرآن " و " مشكل الحديث " و " طبقات الشعراء "= وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أبوالعباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربيلي المحقق: إحسان عباس: دارصادر, بيروت , بدون طبعة ولا تاريخ .

8/ الزجاج(30):

احتج الزجاج (311هـ) في كتابه : "ما ينصرف وما لا ينصرف" بالحديث في موضع نحوي واحد، ولم يكن هو صاحب الاحتجاج به وإنما أورده منسوباً إلى الخليل.

9/ابن السّراج(31) :

بين يدي من كتب أبي بكر بن السّراج (316هـ) كتاب : "الأصول في النحو" وقد كانت لهذا الكتاب منزلة خاصة في نفوس النحاة وفي تاريخ النحو العربي ولآرائه أهمية كبرى كتب لها من الذيوع والانتشار بين الدارسين ما لم يكتب إلا لقلة نادرة من المصنفات النحوية مثل كتاب سيبويه والمقتضب لأبي العباس المبرد، والتصريف لأبي عثمان المازني , جمع ابن السّراج في كتابه هذا أبواب النحو والصرف ولقي إقبالاً وإعجاباً من معظم دارسي العربية حتى نسب إليه أنه أول من وضع كتاباً في أصول العربية.

10/ ابن الأنباري(32) :

---

(30) أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الزجاج النحوي؛ كان من أهل العلم بالأدب والدين، وصنف كتاباً في معاني القرآن وكتاب الأمالي، وكتاب مافسرمن جامع المنطق، وكتاب الاشتقاق، وكتاب العروض، وكتاب القوافي وكتاب الفرق، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب خلق الفرس، وكتاب مختصر في النحو، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب ما ينصرف وما لاينصرف، وكتاب شرح أبيات سيبويه، وكتاب النوادر، وكتاب الأنواء، وغير ذلك,وأخذ الأدب عن المبرد وثعلب، كان يخرط الزجاج، ثم تركه واشتغل بالأدب، فنسب إليه.= وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 339/4 .

(31) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ؛ كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب، أخذ الأدب عن أبي العباس المبرد - المقدم ذكره - وغيره، وأخذ عنه جماعة من الأعيان منهم: أبو سعيد السيرافي وعلي بن عيسى الرماني وغيرهما، ونقل عنه الجوهري في كتاب الصحاح في مواضع عديدة. وله التصانيف في النحو: منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، وكتاب جمل الأصول وكتاب الموجز صغير، وكتاب الاشتقاق وكتاب شرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج القراء وكتاب الشعر والشعراء وكتاب الرياح والهواء والنار وكتاب الجمل وكتاب " المواصلات " = وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 338/4.

(32) ابن الأنباري: النحوي أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، الملقب كمال الدين، النحوي؛ كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، وسكن بغداد من صباه إلى أن مات، وتفقه على مذهب الشافعي، بالمدرسة النظامية وتصدر لإقراء النحو بها، وقرأ اللغة على أبي منصور ابن الجواليقي، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجري - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربيلي , المحقق: إحسان عباس: دار صادر – بيروت ط/1, 139/3.

ليس بين يدي من كتب أبي بكر محمد بن القاسم الانباري (328هـ) سوى "المذكر والمؤنث" وهو كتاب لغة اقرب منه إلى أن يكون كتاباً في النحو والصرف، فإن التذكير والتأنيث وإن اشترك في بحثه النحو والصرف واللغة، إلا أن هذا المؤلف ومثله "المذكر والمؤنث" للفراء لا يتحدث عن الناحية النحوية أو الصرفية في الكلمات وإنما يثبت ما جاء من الألفاظ مذكراً وما جاء منها مؤنثاً وما جاء بالوجهين تساوياًفيله أو غُلب فيه أحدهما في كلام العرب، فهو معجم لغوي لما يؤنث ويذكر من الألفاظ.

11/ الزجاجي(33) :

كتب الدكتور مازن المبارك : "الزجاجي (337هـ) حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح" ولم يشر فليه إلى موقفه من الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف، مع أنه عرض لكتبه جميعها بالحديث عنها وتلخيص موضوعاتها. ولم يتحدث عن ذلك في أثناء كلامه على مذهبه النحوي من خلال كتابه "الإيضاح".

وقد وجدت في كتاب "اللامات" مواضع احتج فيها الزجاجي في مسائل نحوية بأحاديث معظمها كان قد احتج بها من سبقه كسيبويه والفراء والمبرّد.

1/2ابن النحّاس(34) :

لابن النحّاس(338هـ) كتابان بين يدي هما : "القطع والائتناف" وهو مبني على آيات القرآن الكريم، أقوال الفراء في مواضع انقطاع اللفظ لمعنى واستئناف ما بعده على معنى جديد، والاستدلال بما ورد من أحاديث نبوية توضح هذه المواضع، وتبين المعاني في كل قطع في الآية،

---

(33)الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ـ و الزجاجي: بفتح الزاي وتشديد الجيم وبعد الألف جيم ثانية ـ النحوي البغدادي داراً ونشأة، النهاوندي أصلاً ومولداً ؛ كان إماماً في علم النحو، وصنف فيه كتاب " الجمل الكبرى " وهو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة. أخذ النحو عن محمد بن العباس اليزيدي وأبي بكر ابن دريد وأبي بكر ابن الأنباري، وصحب أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج , فنسب إليه وعرف به، وسكن دمشق وانتفع الناس به وتخرجوا عليه. وتوفي في رجب سنة سبع وثلاثين، وقيل تسع وثلاثين وثلثمائة، بدمشق وقيل بطبرية وكتابه " الجمل " من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا وانتفع به= وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 136/3

(34) ابن النحاس: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي المصري المفسر المقرئ المؤرخ، صاحب التصانيف، سمع: الوليد بن مضر، وزيد بن أبي الزرقاء، وعدة، وعنه: أبو الطيب الطبري، والنسائي، ويحيى بن معين .= سير أعلام النبلاء52/12 .

وتوضح مغى الآيات إن كان مبهماً ، وتفصل ما كان مجملاً منهال. أو تبين أسباب نزولها كي يستطيع المتحدثون في هذا الموضوع تحديد مواقع انقطاع المعنى واستئناف غيره. وهذه الأمور لا خلاف في جواز أن يحتج عليها بالحديث، بل يجب أن يحتج به لتوضيح كل ذلك.

أما الاحتجاج به في أمور نحوية أو تصريفية في هذا الكتاب فلم اعثر له على أثر مع إنني رجعت إلى المواضع التي احتج فيها بالحديث كلها.

13/ ابن درستويه(35) :

احتج ابن درستويه (347هـ) بالحديث النبوي الشريف في كثير من الوجوه التي يراها صحيحة "وكان يستوثق حجته ويقوي مذاهبه في النقد والشرح بصحته وفصاحته".

14/ ابن خالويه (36) :

احتج ابن خالويه (370هـ) بالحديث النبوي في تصريف الكلمات واشتقاقها ليؤيد تصريفه ويرجحه على غيره مما روي في الكلمة في قراءات القرآن.

15/ أبو علي الفارسي(37) :

---

(35) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي النحوي؛ كان عالماً فاضلاً أخذ فن الأدب عن ابن قتيبة وعن المبرد وغيرهما ببغداد، وأخذ عنه جماعة من الأفاضل كالدارقطني وغيره. وكانت ولادته في سنة ثمان وخمسين ومائتين، وتوفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة ببغداد،. وكان أبوه من كبار المحدثين وأعيانهم. ودرستويه: بضم الدال المهملة والراء وسكون السين المهملة، وضم التاء المثناة من فوقها وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ساكنة، هكذا قاله السمعاني، وقال غيره: هو بفتح الدال والراء والواو، وهذا القائل هو ابن ماكولا في كتاب الاكمال. وتصانيف في غاية الجودة والإتقان، منها: " تفسير كتاب الجرمي "= وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان44/3

(36) أبوعبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي اللغوي؛ أصله من همذان ولكنه دخل بغداد وأدرك جلة العلماء بها مثل أبي بكر ابن الأنباري وابن مجاهد المقرئ وأبي عمر الزاهد وابن دريد، وقرأ على أبي سعيد السيرافي، وانتقل إلى الشام واستوطن حلب، وصار بها أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام الأدب، وكانت إليه الرحلة من الآفاق، وآل حمدان يكرمونه ويدرسون عليه ويقتبسون منه. وله الجمل " في النحو، وكتاب " القراءات "وكتاب " إعراب ثلاثين سورة من الكتاب العزيز " وكتاب " المقصور والممدود " وكتاب " المذكر والمؤنث " وكتاب " الألفات " (3) وكتاب " شرح المقصورة لابن دريد " وكتاب " الأسد "، وغيرها.. وخالويه: بفتح الخاء الموحدة وبعد الألف لام مفتوحة وواو مفتوحة أيضاً وبعدها ياء مثناة من تحتها ساكنة ثم هاء ساكنة. وكانت وفاته في سنة سبعين وثلاثمائة بحلب.= وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 179/2

(37) أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي؛ ولد بمدينة فسا واشتغل ببغداد، ودخل إليها سنة سبع وثلاثمائة، وكان إمام وقته في علم النحو، ودار البلاد، وأقام بحلب عند سيف الدولة بن حمدان مدة، وكان قدومه

فصّ ل الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه عن أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن الغفار (377هـ) الكلام على موقفه من الشواهد كآيات القرآن الكريم والقراءات وكلام العرب وعقد موضوعات وابن "أبو علي المحدّ ث والاحتجاج" نقلل في أوله عن أبي علي نفسه أنه كان قد سمع كثيراً من الحديث عن أساتذة كثيرين لكنهم لم يعدوه من المحدثين قال : "كان أبو علي يقول : "قد سمعت الكثير في أول الأمر، وكنت استحي أن أقول : اثبتوا اسمي".

فلأبي علي أساتذة محدثون سمع منهم الحديث أو شيئاً منه، وله كذلك تلاميذ محدثون اخذوا عنه. وقد تجلت هذه الدراسة الموسعة في كتابه "الحجة" بأمور :

1/ روايته الأحاديث في كتبه بأسانيدها.

2/ توثيقه متون الأحاديث أو تضعيفها.

3/ فهمه الأحاديث فهماً يتفق مع ذلك التوثيق أو التضعيف،وتصحيحه فلهم غيره لها.

4/ احتجاجه بالحديث في اللغة والنحو والصرف.

16/ العسكري (38) :

وجدت في كتاب "شرح ما يقع فيه التصحيف" للعسكري أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (382هـ) حديثين فلقط جاء الاحتجاج بهما في مسألتين من الاشتقاق والتصريف أحداهما قد سبق إليها لأن أبا عمرو بن العلاء كان أول المحتجين بها. والثانية لم يسبق إليها، وهما :

عليه في سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وجرت بينه وبين أبي الطيب المتنبي مجالس، ثم انتقل إلى بلاد فارس وصحب عضد الدولة ابن بويه وتقدم عنده وعلت منزلته حتى قال عضدالدولة: أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو، وصنف له كتاب الإيضاح، والتكملة في النحو، وقصته فيه مشهورة. ومن تصانيفه كتاب " التذكرة " وهو كبير، وكتاب " المقصور والممدود "، وكتاب " الحجة " في القراءات، وكتاب " الإغفال " فيما أغفله الزجاج من المعاني، وكتاب " العوامل المائة " وكتاب " المسائل الحلبيات " وكتاب " المسائل البغداديات " وكتاب " المسائل الشيرازيات " وكتاب " المسائل القصريات " وكتاب " المسائل العسكرية " وكتاب " المسائل البصرية " وكتاب " المسائل المجلسيات " وغيرها.= وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 81/2.

(38) العَسْكَري : الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العَسْكَري ، أبوأحمد:فقيه، أديب، انتهت إليه رياسة التحديث والإملاء والتدريس في بلاد (خوزستان) في عصره. ولد في عسكر مكرم (من كور الأهواز) وإليها نسبته، وانتقل إلى بغداد، وتجول في البصرة وأصفهان..من كتبه (الزواجر والمواعظ) و(التفضيل بين بلاغتي العرب والعجم،ط) و (الحكم والأمثال) و(راحة الأرواح) و(تصحيفات المحدّثين ,خ) لعله كتابه المطبوع باسم (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) و(تصحيح الوجوه والنظائر) و(المصون ,ط) في الأدب، و (صناعة الشعر) وهو خال أبي هلال (الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري) وأستاذه ..ت 382هـ

1/ اشتقاق "النبي" من "نبأ" المهموز.

2/ "أفعَل" مطاوع لـ"فعَّل يفعِّل". و"فعَل يفعُل" مطاوع لـ"فعَل يفعِل"

واحتج بالحديث في موضع آخر تحدث فيه عن اشتقاق "بشر" فقال : "وقال ابن الجهم عن الفراء : "بشرت الرجل فابشر، مثل "فطرته فأفطر". وقال غيره : "بشرته – مخفف – فبشر يبشر" و"بشر يبشر"، إذا استبشر.

17/ الرمّاني (39) :

تفرد الرمّاني(384هـ) بطريقة خاصة وأسلوب متميز، وذلك لأنه كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي فيه : إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء. فهذا يدل على أن الرماني كان فرداً في طريقته من جهة، وإن هذه الطريقة كانت قائمة على المنطق ممتزجة به من جهة ثانية.

ألف في العربية وأصبح من مشاهير أئمتها وصاحب الرأي فيها، وكان ما ألفه فيها كتباً كثيرة بعضها مستقل ككتاب "الحدود النحوية" و"الحروف" و"الإيجاز في النحو" و"التصريف" و"الاشتقاق" وغيرها. وكان بعضها شرحاً أو تعليقاً على كتاب لمؤلف سبقه من أئمة النحو كشرحه على كتاب سيبويه، ونكته، وتهذيب أبوابه، وكتاب "شرح مسائل الأخفش"، و"وشرح مختصر الجرمي"، و"شرح الألف واللام" للمازني و"شرح المقتضب" للمبرد و"شرح معاني الزجاج"، و"وشرح الأصول" لابن السراج .

18/ ابن جنّي(40) :

---

(39) الرُّمَّانيُّ: العَلاَّمةُ، أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عِيْسَى الرُّمَّانِيُّ النَّحْوِيُّ المُعْتَزِلِيُّ. أَخَذَ عَنِ ابْنِ السَّرَّاجِ وَابْنِ دُرَيْدٍ، وَعَنْهُ أَبُو القَاسِمِ التَّنُوْخِيُّ، وَالجَوْهَرِيُّ. وَلَهُ نَحْوٌ مِنْ مائَةِ مُصَنَّفٍ، فِي التَّفْسِيْرِ، وَاللُّغَةِ، وَالنَّحْوِ، وَالكَلاَمِ، وَشَرْحُ (سِيْبَوَيْه)، وَكِتَابُ (الجُمَلِ)، وَلَهُ فِي الاشْتِقَاقِ، وَفِي التَّصْرِيْفِ، وَالأَلِفَاتِ، وَفِي صَنْعَةِ الاسْتِدْلاَلِ، وَكِتَابُ (الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ)، وَكِتَابُ (الأَكْوَانِ)، وَكِتَابُ (المَعْلُوْمِ وَالمَجْهُوْلِ)، وَكَانَ يَتَشَيَّعُ، أَنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ عَلَى بِدْعَتِهِ. = سير أعلام النبلاء 535/16.

(40) ابْنُ جِنِّيٍّ: إِمَامُ العَرَبِيَّةِ، أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّيٍّ المَوْصِلِيُّ النَّحْوِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ. كَانَ أَبُوْهُ مَمْلُوْكاً رُوْمِيّاً. لَزِمَ أَبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيَّ دَهْراً. وَخَدَمَ عَضُدَ الدَّوْلَةِ وَابْنَهُ. وَلَهُ (سِرُّ الصِّنَاعَةِ)، وَ(اللُّمَعُ)، وَ(التَّصْرِيْفُ)، وَ(التَّلْقِيْنُ)، وَكِتَابُ (المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ)، وَشَرْحُ القَوَافِي. مَاتَ فِي صَفَرٍ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ. وُلِدَ: قَبْلَ الثَّلاَثِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، وَكَانَ أَعْوَرَ. = سير أعلام النبلاء 17/19.

لابن جني (392هـ) "الخصائص في اللغة"، استشهد فيه بالحديث في مواضع كثيرة لإثبات أبنية كثيرة وردت لمعان لم تعرف في غير الحديث أو عرفت في غيره وفسرها بالحديث، كما احتج فيه بكلام الصحابة كابي بكر الصديق – رضي الله عنه – وغيره من الصحابة في مسائل لغوية وهذا لا خلاف بين علماء العربية في جوازه، كما احتج به في مواضع كان الكلام عليها اقرب إلى التصريف، ومواضع أخرى في مسائل نحوية. وله في الصرف كتاب صغير في (92) صفحة سماه:"التصريف الملوكي".

19/ ابن فارس:

استشهد أحمد بن فارس (395هـ) بالحديث كثيراً في مسائل اللغة. قال : محقق كتابه مختصر الألفاظ" الأستاذ هلال ناجي مقارناً بينه وبين ابن السكيت : "يكشف ابن فارس في شواهده من الحديث النبوي على قدرة فقهية راوية للحديث، في حين نجد أن ابن السكيت لا يستطيع التمييز بين الحديث النبوي وبين الأقوال المشهورة", ويذكر عدداً من الأحاديث النبوية على أنها أقوال مشهورة".

20/ القيسي (41):

احتج مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) بالحديث في مسائل نحوية، في كتابه الذي بين يدي : "مشاكل إعراب القرآن" في ثلاثة مواضع : اثنان منها سبق إلى الاحتجاج بهما، والثالث كان هو أول من احتج به.

21/ ابن بابشاذ (42) :

) القَيْسِيّ(41 ﷺ إِهْ يَلْتَشْمَ الْقَيْرِيُّ بْنُ الإِمَامُ ،الْعِلْمِ الإِمَّرَةُ ،مُفْتِي مِصْرَ ،أَبُو عَمْرٍو قَالَ وَسْنُ خُرْحِمَ اللهُ ي سَأَشْهَ لَهُ عَبْحَ ،رفاً وَاكَالْخِذَا يَوَقَالَ ابْنُ عَبِيْدُ إِنَالْبَقَ وَمِ :لَمِصِيْدُ رِكَ أَطْلَشَدَّالَفِمِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ إِلاَّ أَشْهَبَ ، ت : وَأَدْرَكَ ابْنَ الفُرَاتِ ، وَسَعِيْدَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ .ت204هـ= سير أعلام النبلاء 503/9 .

(42) ابن بابشاذ النحوي:أبوالحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي؛ يقال إن أصله من الديلم، وكان بمصر إمام عصره في علم النحو وله المصنفات المفيدة، منها:المقدمة المشهورة، وشرحها، وشرح الجمل للزجاجي، و" شرح كتاب الأصول"لابن السراج، وجمع في حال انقطاعه شكة كبيرة في النحو، يقال إنها لو بيضت قاربت خمس عشرة مجلدة، مات عشية اليوم الثالث من رجب سنة تسع وستين وأربعمائة بمصر، ودفن في القرافة الكبرى , وكان سبب موته أنه لما انقطع في غرفة بجامع عمرو بن العاص خرج ليلة على سطح الجامع، فزلت رجله فسقط وأصبح ميتاً .وبابشاذ: بباءين موحدتين بينهما ألف ثم شين معجمة وبعد الألف الثانية ذال معجمة، وهي كلمة عجمية تتضمن الفرح والسرور. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 517/2.

اطلع ابن بابشاذ (469هـ) على علوم شتى منها : القراءات والتفسير والنحو ولم يكتف بها بل حرص على التزود من أحاديث رسول الله، يحدثنا ابن ثغري بردي أن ابن بابشاذ كان ممن سمع الحديث ورواه. ويبدلو أن إلمامه بهذا العلم كان قليلاً، وإنما حرص على معرفة شيء منه من باب الثقافة التي يسعى إليها كل عالم.

22/ الزمخشري(43) : كان الزمخشري(538هـ) يستشهدبالحديث النبوي كثيراً في مسائل اللغة والصرف والنحو، مع أنه قد ينسب إلى رواة الحديث الوهم في بعض الأحاديث. ولذا رأى الدكتور فاضل السامر أن من الحق أن يوضع الومخشري في أوائل الذين يستشهدون بالحديث النبوي الشريف في النحو واللغة.

23/ ابن الشجري(44) :

تحدث الدكتور عبد المنعم أحمد في كتابه "ابن الشجري (542هـ) ومنهجه في النحو" مبدياً استغرابه من إغفال الباحثين لابن الشجري وعدم ذكرهم إياه مع المحتجين بالحديث مع أنه اسبق من ذكروهم في هذا المضمار عدا أبي علي. ومثل ابن الشجري الزمخشري المعاصر له فإنه من "الذين يستشهدون بالحديث في النحو واللغة"

24/ ابن الأنباري :

---

(43) الزمخشري: العلامة، كبير المعتزلة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي، صاحب (الكشاف) و(المفصل). رحل، وسمع ببغداد من: نصر بن البطر وغيره، وجاور، وتخرج به. السمعاني: برع في الآداب، وصنف التصانيف، وورد العراق، ما دخل بلداً إلا واجتمعوا عليه، وتلمذوا له، وكان علامة نسابة، جاور مدة حتى هبت على كلامه رياح البادية، مات ليلة عرفة، سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة. وقال ابن خلكان: له (الفائق) في غريب الحديث، و(ربيع الأبرار)، و(أساس البلاغة)، و(مشتبه أسامي الرواة)، و(النصائح)، و(المنهاج) في الأصول، و(ضالة الناشد). وقيل سقطت رجله، فكان يمشي في جاون خشب، سقطت من الثلج. وكان داعية إلى الاعتزال، الله يسامحه. سير أعلام النبلاء 156/20

(44) ابن الشَّجَري : هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، الشريف، المعروف بابن الشجري: من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب. مولده ووفاته ببغداد. كان نقيب الطالبيين بالكرخ. من كتبه " الأمالي - ط " في جزأين، أملاه في 84 مجلسا، و " الحماسة ,ط " ضاهى به حماسة أبي تمام، و " ديوان مختارات الشعراء - ط " و " ديوان شعر , ط " وكتاب " ما اتفق لفظه واختلف معناه " و " شرح اللمع لابن جني " و " شرح التصريف الملوكي ". وكان حسن البيان حلو الألفاظ. نسبته إلى " شجرة " وهي قرية من أعمال المدينة ,ت:542 هالأعلام 74/8.

اهتم أبو البركات (577هـ) بالحديث وطرق روايته ونقله، وسار في كتابه "لمع الأدلة" على طريقة المحدثين. وتحدث عن اللغة فقال : أنه اشترط في نقلها ما يشترط في نقل الحديث ويتبع في كلامه على النقل طريقة المحدثين في ذلك، يقول في "لمع الأدلة" : "أعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد".

وذكرت في الفصل الثالث (النحاة المحتجون) :

مر بنا أن الباحثين والنحاة الأوائل اختلفوا في أول من احتج بالحديث في مسائل النحو والصرف، وتبعهم على هذا الاختلاف المحدثون، فقد عدّ البغدادي في خزانته : السهيلي (581هـ) سابقاً لابن مالك في الاحتجاج به. وعدّ ابن الطيب الفاسي"المغربي"45: السهيلي من أصحاب مذهب الاحتجاج بالحديث في النحو،وذهب ابن الضائع إلى أن ابن خروف(609هـ) أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث في النحو. وكان أبوحيان يرى أن ابن مالك أول من خالف المتقدمين والمتأخرين في الاحتجاج به.

"وقد ظن المتأخرون والمعاصرون أن ابن خروف أول من احتج بالحديث و الحقيقة تخالف ذلك، لأن السهيلي سبقه إلى هذا العلم، بل أن عمل السهيلي يعدّ مقدمة صالحة لعمل ابن مالك".

ورأى أن المهم في هذا الأمر، أن هؤلاء الثلاثة : السهيلي وابن خروف وابن مالك أشاعوا فيمن جاء بعدهم عادة لم يكن عليها المتقدمون منذ سيبويه حتى زمن أبي البركات الانباري وهي أن يكثروا من الاحتجاج بالحديث النبوي، وهذا واضح في تراث المرادي صاحب "الجني الداني" وابن هشام صاحب "المغني"، وابن عقيل صاحب الشرح المعروف للألفية، والسيوطي صاحب "همع الهوامع".

ذكرت منهم ثمانية عالم ضمن من احتج بالحديث النبوي في تقعيد المسائل النحوية وهم.

1/ السهيلي :

أشار السيوطي في أثناء حديثه عن ابن مالك واحتجاجه بالحديث إلى أن السهيلي عبد

---

(45) هوابن الطيب الفاسى المغربى ولد سنة (1110هـ) وتوفى سنة (1170هـ) وسمّى شرحه على الاقتراح: (فيض نشر الانشراح من روض طَى الاقتراح)، وهو أشبه بالحاشية واقتفى فيه أثر ابن علان، وإن اعترضه فى مواضع. أرشيف منتدى الألوكة – 3 تم تحميله في: المحرم 1432 هـ = ديسمبر 2010 م رابط الموقع: http://majles.alukah.net المكتبة الشاملة – النت .

الرحمن بن عبد الله الأندلسي (581هـ) كان يحتج بالحديث – ومعنى ذلك أنه سابق لابن مالك لابن خروف أيضاً – فقال : "ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث" بحديث الصحيحين : "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" وأكثر من ذلك حتى صار يسميها : "لغة يتعاقبون". وقد استدل به السهيلي ثم قال : لكني أقول إن "آلوا" علامةإضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً ، قال فيه:"إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"

2/ ابن خروف :

لقد عدّ أبو الحسن بن الضائع ابن خروف الأندلسي (609هـ) أول من أكثر الاحتجاج بالحديث، ونقل عنه من جاء بعده من النحاة والباحثين هذا القول في ابن خروف، إلا تلميذه أبا حيان فقد عدّ ابن مالك أول المكثرين الذين بنوا القواعد معتمدين عليه.

3/ ابن يعيش (46) :

اشتهر ابن يعيش(643هـ) بشرحه على كتاب : "المفصل" للزمخشري، احتج ابن يعيش بالحديث لعلى صورتين :

الأولى ورد فيها الحديث في أصل الكتاب المشروح : "المفصل" احتج به الزمخشري نفسه، فأعاد ابن يعيش نفسه بأحاديث لم ترد في الأصل وإنما رأى هو الاحتجاج بها في الموضع الذي يتحدث فيه من الشرح.

4/ ابن الحاجب :

أشهر كتب ابن الحاجب (646هـ) "الشافية" في علم التصريف و"الكافية" في علم النحو وهما بين يدي وله كتب أخرى منها:"الامالي" و"الإيضاح في شرح المفصل" ما زالا مخطوطين، وإن حقق الثاني منهما قريباً ولم يطبع.

---

(46)ابن يعيش الحسن أبو علي الموصلي المعروف بابن يعيش شاعر مجيد له شعر كبير قدم دمشق بعد الثلاثين وخمسمائة وامتدح بها جماعة من غزله ما أنشده الحسن بن سعيد. ت:(643هـ) تاريخ دمشق:أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)المحقق: عمرو بن غرامة العمروي : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع :1415 هـ - 1995م 13/14برقم:1487.

5/ الشلوبين(47) :

لأبي علي الشلوبين(645هـ) كتاب"التوطئة" وقد احتج فيه بالحديث في المواضع الآتية:

1/ اتصال الضمير المنصوب بـ"كان وإخوتها".

2/ مجيء الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى.

3/ مجيء فاعل "نعم" مضمراً بلا تفسير.

6/ ابن عصفور(48) :

بين يدي من كتب ابن عصفور (669هـ) كتابان هما : "الممتع في التصريف"، و"المقرّب"، وقد احتج فيهما بالحديث في مسائل الصرف والنحو، وذلك في :

1/ مجيء "الألف والنون" زائدتين إن وقعتا بعد ثلاثة أحرف ضعف ثانيهما أم يضعف قياساً وسماعاً.

2/ إبدال "لام" "ال التعريف" "ميماً".

---

(47) أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، المعروف بالشلوبيني، الأندلسي الإشبيلي النحوي تلميذ أبي بكر محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله ابن صافي اللخمي الإشبيلي، ما يتقاصر الشيخ أبوعلي الشلوبيني عن الشيخ أبي علي الفارسي، ويغالون فيه مغالاة زائدة، وقالوا:فيه مع هذه الفضيلة غفلة وصورة بله في الصورة الظاهرة، وشرح المقدمة الجزولية شرحين كبيراً وصغيراً، وله كتاب في النحو سماه " التوطئة ". وكانت إقامته بإشبيلية، كان خاتمة أئمة النحو.وكانت ولادته بإشبيلية في سنة اثنتين وستين وخمسمائة. وتوفي سنة خمس وأربعين وستمائة بإشبيلية، والشلوبيني: بفتح الشين المثلثة اللام وسكون الواو وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون، هذه النسبة إلى الشلوبين، وهو بلغة الأندلس الأبيض الأشقر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 451/3 .

(48) ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد بن علي، العلامة ابن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي حامل لواء العربية بالأندلس؛ أخذ عن الأستاذ أبي الحسن الدباج، ثم عن الأستاذ أبي علي الشلوبين، وتصدى للاشتغال مدة، ولازم الشلوبين عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه، وكان أصبر الناس على المطالعة لا يمل ذلك، وأقرأ بإشبيلية وشريش ومالقة ولورقة ومرسية.قال ابن الزبير: لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى العربية ولا تأهل ولد سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وتوفي سنة تسع وستين وستمائة، بتونس؛ ولم يكن بذلك الورع، ومن تصانيفه كتاب " الممتع " وكتاب " المفتاح " وكتاب " الهلال " وكتاب " الأزهار " وكتاب " إنارة الدياجي " وكتاب " مختصر الغرة " وكتاب " مختصر المحتسب " وكتاب " السالف والعذار " وكتاب " شرح الجمل " وكتاب " المقرب " في النحو، يقال: إن حدوده كلها مأخوذة من الجزولية، ــ وكتاب " البديع " شرح الجزولية و " شرح المتنبي " و " سرقات الشعراء " و " شرح الأشعار الستة " و " شرح المقرب " و " شرح الحماسة " وهذه الشروحات لم يكملها، وله غير ذلك... فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر الملقب بصلاح , المحقق: إحسان عباس: دار صادر ـ بيروت ,الطبعة:الأولى111/3 .

3/ مجيء اسم "لا" النافية للجنس معرفة.

7/ ابن مالك :

مر ّ بنا أن أبا حيان وهو المتكلم باسم فريق المانعين من الاحتجاج بالحديث عد ّ ابن مالك (672هـ) لأول من احتج بالحديث فيه وقال :

"وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب كابي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

وقد جاء في مقدمة : "صحيح البخاري للنواوي" ما نصه : "وحقيقة أصل اليونينية أن شيخ الإسلام الإمام جمال الدين محمد بن مالك لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق طلب منه فضلاء المحدثين والحفاظ أن يوضح ويصحح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخاري، فأجابهم إلى ذلكووضحها وصححها لهم في أحد وأربعين مجلساً ، وألّف لهم "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح فابن مالك إذن عالم بالحديث وبما فيه من إشكالات نحوية أو صرفية.

8/ أبو حيان :

ألّف أبو حيان الأندلسي (745هـ) كتباً كثيرة في النحو والصرف، كما ألف في غيرهما من العلوم الدينية كالقراءات والحديث والتفسير، وغير الدينية كاللغة والتاريخ والأدب واللغات. وكانت مؤلفاته في النحو والصرف على صورتين:

الأولى : شروح لكتب السابقين كابن مالك وابن عصفور وغيرهما.

الثانية : كتب ألفها لتعليم طلابه وتلاميذه كما يبدو من إيجازها وصغر حجمها.

أما البحث فقد ألف فيه جزء ً ذكره في إجازته للصفدي وهو من كتبه المفقودة ولا نستطيع أن نعرف شيئاً عن الأحاديث التي وردت فيه ولا عن أسانيدها غير أن المقري نقل في "نفح

الطيب" الأسانيد التي يروي بها أبو حيان أحاديثه والأحاديث التي رواها. وقال : "ووقع لأبي حيان سماعات كثيرة، وأغرب ما وقع له ثلاثة أحاديث بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ثمانية".

فلأبي حيان عناية بالحديث واطلاع عليه، وأسانيد خاصة به ومنها أسانيد غريبة اجتمع فيها عدد كبير من الآباء والأبناء، ذكر أحدهما المقري.

أما الفصل الرابع : أيصح الاحتجاج بالحديث النبوي لتعقيد المسائل النحوية لتقعيد المسائل النحوية؟ فقالت :

مر بنا أن النحاة والباحثين في الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف ذهبوا فيه ثلاثة مذاهب والذي يعنينا منها في هذا الفصل المذهب الأول وهو مذهب المانعين وعلى رأسهم أبو الحسن بن الضائع وتلميذه أبو حيان النحو الذي فصّل الكلام في الأسباب التي دفعت الأوائل في رأيه إلى عدم الاحتجاج بالحديث فكانت حجتهم شيئين:

الأول : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فقال فيه لفظاً واحداً فنقل بأنواع من الألفاظ.

الثاني : إنه قد وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو.

1/ أن اليقين ليس بمطلوب في هذا وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كاف.

2/ إنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل.

3/ أن التشديد في الضبط التحري في نقل الأحاديث شائع في نقل الأحاديث بين المحدثين.

4/ أن من يقول من النقلة والمحدثين بجواز النقل بالمعني فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى.

5/ إنه يغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً ،

فيلغى، ولا يقدح في صحة الاستدلال.

6/ أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى عند من أجازه إنما هو فيما لم يدون ولا كتب.

7/ أن ما دون وحصل في الكتب لا يجوز التصرف فيه ولا تبديل ألفاظه بوجه من الوجوه من غير خلاف بينهم في ذلك.

8/ إن تدوين الأحاديث وكثير من الروايات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين – على تقدير يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال. ثم دو ّن ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى – كما قال ابن الصلاح – فيبقي حجة في بابه، ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استلالهم المتأخر.

أما محمد الطيب الفاسي المغربي (1170هـ) شارح الاقتراح للسيوطي، فقد دافع عن الحديث وعن رواته، ورد ّ على من رأى أن الحديث منقول بالمعنى، وبني دفاعه هذا على أمور، أهمها:

1/ إن القول بأن القدامى لم يستدلوا بالحديث ولا اثبتوا القواعد الكلية به لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه.

2/ إن القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قول باطل؛ لأن المتواتر –وإن كان قليلاً –مجزوم بأنه من كلامه، وما صح ّ أنه من كلامه لا شك ّ في كونه في إثبات القواعد كالقرآن.

3/ أما القول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازه قوم منعه آخرون. بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين، وأنبعض الأئمة شد ّد في الرواية بالمعنى غاية التشدد فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى وحرف على آخر. وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى.

4/ أما القول بتعدد رواية القصة الواحدة فالرد ّ عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعيد الكلام لمرتين وأكثر لقصد البيان وإزالة الإبهام. وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان من عادته التكرار.

إن الدافع إلى القيام بهذا البحث ما لمسته من اضطراب الآراء والأقوال والنقول عن القدماء والمحدثين في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وما يلحق به من كلام آل البيت والصحابة، وما نسبه متاخروا الباحثين إلى النحاة الأوائل من تركهم الاحتجاج بالحديث، وما ذكروه من أن أول من احتج به ابن خروف كما يرى ابن الضائع، أو ابن مالك كما يري أبو حيان، أو السهيلي الذي كان سابقاً لهما كما يرى البغدادي.

وبعد استخراجي ما وجدته من أحاديث احتج بها النحاة على اختلاف أزمانهم من كتبهم التي ألفوها، أو مما نقله عنهم تلامذتهم من آراء ودرسها استطعت أن أتبين أموراً :

1/ إن أوائل النحاة احتجوا بالحديث الشريف وإن كان احتجاجهم به في النحو والصرف قليلاً .

2/ إن من جاء بعدهم من النحاة على اختلاف أمصارهم بصريين كانوا أم كوفيين أم بغداديين تابعوهم في الاحتجاج به على قلة أيضاً ، وإن كان متاخروهم قد زادوا من عدد الأحاديث المحتج بها إلا أنهم لم يتوسعوا فيه.

3/ إن نحاة الأندلس كالسهيلي وابن خروف وابن مالك ومن جاء بعدهم من نحاة الأمصار الأخرى قد توسعوا في الاحتجاج به واعتمدوا في وضع قواعد جديدة أو استدراك قواعد على ما وضعه الأوائل، على الحديث الذي قلموا باستقرائه من جديد، واثبتوا ما جاء منه وفيه صور من التعبير تختلف عما أثبته النحاة الأوائل.

4/ إن أول من وجدته احتج به من النحاة الأوائل –وإن كان احتجاجه محدوداً – أبو عمرو بن العلاء شيخ الخليل وسيبويه اللذين زادا عليه في الاحتجاج، واستمر الاحتجاج به في التوسع والكثرة حتى زمن الزمخشري وابن الشجري وابن الانباري حيث كثر عندهم الاحتجاج به، وإن لم يكن استقراء لما فيه من قواعد وأساليب.

5/ إن سبب قول الباحثين المتأخرين كابن الضائع وأبي حيان والبغدادي إن ابن خروف أو ابن مالك أو السهيلي أول من احتج بالحديث لا يرجع إلى الاحتجاج العارض على ما جاء من قواعد وضعها النحاة الأوائل مبنية على آيات القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء؛ فقد رأينا سابقيهم احتجوا بالحديث واستخلاص ما جاء فيها من قواعد جديدة أثبتوها أو استدركوا بها على

قواعد النحاة الأوائل مما ورد في أسلوب الأحاديث ولم يرد مثله في آيات الكتاب العزيز ولا فيما جمعه النحاة من كلام العرب الفصحاء الذي اعتمدوا عليه في بناء قواعدهم وأصولهم(49).

هذا ما توصلت إليه الدكتورة خديجة الحديثي في مكانة الحديث النبوي وحجيته في النحوي العربي وموقف النحويين منه قديماً وحديثاً .

(49) آخر كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص 427 .

المطلب الثاني : كتاب "الحديث النبوي في النحو العربي " – الدكتور محمود فجال يوسف وفيه وصف الكتاب ومنهج الكاتب وطريقة عرضه للمسائل النحوية وموقفه النحوي

مدخل الكتاب : يعتبر الكتاب سلسلة علمية في (الدراسات النحوية للأحاديث النوبية) في النحو العربي , وهذا هو الكتاب الأول , بعنوان الحديث النبوي في النحو العربي, دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي, دراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك50، والدكتور محمود فجال أستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالإحساء سابقاً بالمملكة العربية السعودية وهو سوري الجنسية.

بدأ بحثه بعد كلمة إدارة نادي ابها والتقريظ من الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله – عميد كلية اللغة العربية سابقاً بالرياض والدكتور عبد العظيم الشناوي رئيس قسم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً ، ثم ذكر التقدمة بدلاً عن المقدمة وذكر فيها:

وبعد فـ"القرآن الكريم" هو المصدر الأول لـ"النحو العربي"، و"الحديث النبوي" هو المصدر الثاني له، كما أنه في المرتبة الثانية بعد "القرآن الكريم" في البيان والفصاحة(51).

وبهما ازدهار اللغة العربية، وسر تقدمها.

فبدأ بالتقدمة بدلاً من المقدمة :

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن [illegible] عبده ورسوله. أما بعد فقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)(52) وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ

(50)السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحوي العربي . دراسة ثرة لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في شرح الكافية للرضي ـ الاسترابادي ـ في جزئين . لنفس المؤلف : د. محمود فجال يوسف . هو الكتاب الثاني له .

(51) الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فحال، وأضواء السلف،الرياض، ط2، 1417هـ-1997م، ص 5.

(52) سورة آل عمران، الآية (102).

)، وقيلا)(53) (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا * يصلح لكم أعمالكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما)(54).

وبعد فـ"القرآن الكريم" هو المصدر الأول "النحو العربي"، و"الحديث النبوي" هو المصدر الثاني له، كما أنه في المرتبة الثانية بعد " القرآن الكريم" في البيان والفصاحة. وبهما ازدهار اللغة العربية وسر تقدمها.

ولا شك مسلم، ولا يرتاب في أن فصاحة النبي - صلى الله عليه وسلم – لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في حديثه لا يقارب أسلوب، فلقد مدّت عليه الفصاحة رواقها، وشدت به البلاغة نطاقها، وهو المبعوث بالآيات الباهرة والحجيج، المنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج.

أما الصحابة والتابعون فقد كانت لغتهم العربية وصفاً غريزياً فيهم، لأنهم من العرب الخلص، لذا لم يكونوا في حاجة لقواعد يضبطون بها كلامهم. أما من جاء بعدهم فلابد لهم من قواعد تضبط لهم طريق استعمال العرب في لسانها، ومعرفة أسلوب العرب في كلامها.

ولقد تناولت في كتابي "الحديث النبوي في النحو العربي" ظاهرة "الاحتجاج بالحديث النبوي، والاستشهاد به"؛ لأن علم الحديث الشريف، رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلا كل حبر، ولا يحرمه إلا كل غُمر(55)، ولا تفني محاسنه على ممر الدهر(56).

فالحديث النبوي كما أنه المصدر الثاني للتشريع واللغة بلا منازع. فكذلك هو المصدر النحوي في قولين من ثلاثة.

وسيبقى الحديث إلى جانب القرآن في الاستدلال والاحتجاج، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فالتمسك بهما سر نجاح الأمة الإسلامية وتقدمها، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم :

---

(53) سورة النساء، الآية (1).

(54) سورة الأحزاب، الآيتان (70-71).

(55) الغُمر بضم الغين : غير المجرب.

(56) انظر مقدمة "تدريب الراوي".ص:23/1 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي :عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) حققه:أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي: دار طيبة

(تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وسنتي)(57).

وقد قسمت الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي، إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : صحة الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي.

ذهب إلى ذلك طائفة من النحاة، منهم : "ابن خروف" (609هـ) و"ابن مالك" (672هـ) و"ابن هشام" (761هـ). وهذا الاتجاه عليه المعوّل، واليه المصير.

وقد أفسح لنا "ابن مالك" دائرة الاستشهادباعتبار الحديث مصدراً من مصادرها. وليت شعري، من أولى من "ابن مالك" في عصره، بتمييز صحيح الحديث من زائفه!! وهو الذي ذُكر بين طبقات الشافعية، وروى له "السيوطي" بعض الأحاديث بسنده، وتلمذ له الإمام "اليونيني" و"ابن جماعة"، وغيرهما من كبار الأئمة، وكتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامعة الصحيح" خير دليل على أن الرجل لم يجر في غير ميدانه، ولم يتعلق بما ليس من شأنه، بل إنه الإمام الذي يطمأن إليه فيما يأخذ وما يدع من أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – حين يرى الاستشهاد بشيء من هذه الأحاديث(58).

وقال "ابن حزم" : (... والذي لا شك فيه أنه ـ عليه السلام ـ أفصح من امرئ القيس، ومن الشماخ، ومن الحسن البصري، واعلم بلغة قومه من الأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي عبيد.

فما في الضلال أبعد من أن يحتج في اللغة بألفاظ هؤلاء، ولا يحتج بلفظه فيها – عليه السلام – فكيف وقد أضاف ربه – تعالى – فيه إلى ذلك العصمة من الخطأ فيها، والتأييد الإلهي، والنبوة والصدق) (59).

الاتجاه الثاني : رفض الاستشهاد بالحديث والاحتجاج لبه صراحة.

ذهب إلى ذلك طائفة من النحاة، منهم : "أبو حيان" (745هـ)، و"أبو الحسن ابن الضائع" (680هـ) وأولع "السيوطي" (911هـ) بنقل كلامهما، والهج به في كتبه، ظاناً أنه من الفوائد

---

(57) رمز السيوطي في "الجامع الصغير" بأنه أخرجه "الحاكم" في "المستدرك" عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وانظر "فيض القدير" 3 : 241.

(58) انظر تمهيد "ابن مالك" : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ص 47 - 48.

(59) "الإحكام في أصول الأحكام"، ص 539 - 541.

الغريبة، مقبلاً له بالقبول تقليداً غافلاً عن أنه في هذا الباب لا يسمن ولا يغني. وقد تعلق من قال بهذا الاتجاه بعلتين:

- جواز الرواية بالمعنى.

- ووقوع اللحن كثيراً في الأحاديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو.

ونحن نحمِّل مسؤولية هذا الرفض "أبا حيان" و"ابن الضائع"؛ النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول، قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ، يصح الاحتجاج به، فلا فرق. وادعاء وقوع اللحن في الحديث النبوي باطل؛ لأن ذلك يمكن أن تخرج على وجه من الوجوه النحوية الصحيحة، أو يتخرج على لغة عربية غير مشهورة .

والقول بأن في رواة الحديث أعاجم قول لا يتعد به؛ لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر، اللذين يحتج بهما، فإن فيهم الكثير من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدثاً ممن يعتد به أن يوضع في صف "حمَّاد الرواية" الذي كان يكذب ويلحن، ويكسر الشعر(60).

وروى "الكوفيون"أن حماداً الرواية كان حفظ القرآن من المصحف، فكان يصحف نيفاً وثلاثين حرفاً (61).

ومع ذلك لم يتورع الكوفيون، ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته. ولكنهم تحرجوا في الاحتجاج بالحديث النبوي.

ولم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن، والاستقاء من ينبوعه الفياض، العذب الزلال، فأصبح ربع اللغة به خصيباً بقدر ما صار ربع النحو جديباً ؟!.

ومن اطلع على منهج المحدثين في النقد، وطريقتهم في التعديل، ومبالغتهم في حقيقة الراوي، والأخذبالظنة والتهمة في ردّ مروياته، يكاد يجزم بأن تجويز الكذب على الراوي المستجمع للشروط أمر لا يصدقه عقل، ولا يتفق عليه اثنان.

---

(60) مراتب النحويين، ص 118.انظر الحديث النبوي في النحوي العربي . المقدمة ص :10

(61) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص 12، وحماد، هذا هو حماد بن سابور بن المبارك أبو القاسم (95- 155هـ)، وانظر ترجمته في الأعلام، ج2، ص 271.

ونحن لا نعذر القدامى في عدم احتجاجهم بالحديث، ولكن عدم ممارستهم لهذا الفن الجليل صرفهم عن الاحتجاج به؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

الاتجاه الثالث : التوسط بين المنع والجواز.

ومن ابرز من نهج هذا المنهج "أبو إسحاق الشاطبي" (790هـ) قسم الحديث إلى قسمين:

القسم الأول : ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني عُرف اعتناء ناقله بمعناه دون لفظه، لمقصود خاص، كالأحاديث التي قُصد بها فصاحته – صلى الله عليه وسلم – والأمثال النبوية. وهذا يصح الاستشهاد به في النحو.

ثم أضاف "محمد الخضر حُسين" (1377هـ) قسماً ثالثاً ، هو في الواقع تفصيل لما أجمل "الشاطبي" وقد عالج هذا الموضوع في "مجلة مجمع اللغة العربية" على خير ما يعالجه عالم ثبت(62). وانتهى من بحثه إلى النتيجة الآتية :

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة والقواعد وهي ستة أنواع :

أولها : ما يورى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، ومحاسن بيانه.

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها.

ثالثها : ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها سواء أكان ذلك من لفظ النبي – صلى الله عليه وسلم –أم الصحابة، أم التابعين، الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كـ"مالك بن انس"، و"عبد الملك بن جريج"، و"الشافعي".

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى. مثل : "ابن سيرين" و"علي بن المديني"، و"رجاء بن حيوة" ... إلى غير ذلك من النتائج، وقد ذكرت في مكانها من هذا المؤلف.

---

(62) يقال رجل ثبت بسكون الباء مثبت في أموره ورجل ثبت بفتحتين إذا كان عدلاً ضابطاً والجمع أثبات مثل وأسباب مصباح (ثبت).الجديث النبوي في النحوي العربي .

وأخواً فلقد تعرضت لكثير من الشبهات والآراء، وناقشها، ووردت على الساقط منها، وبينت وجه الحق مدعوماً بالأدلة والبراهين.

واشتمل هذا التأليف بعد هذه "التقدمة" على "تمهيد" ذكرت فيه "فصاحة النبي – صلى الله عليه وسلم – وبلاغةقوله"، وإنما ذكرت هذا التمهيد بساطاً وتوطئة لما سأبسطه من الاحتجاج بالحديث النبوي. لا لأبين فصاحته، وبلاغة قوله، فهو أفصح من نطق بالضاد.لا ينازع في ذلك أحد.

وقد قسمت هذا التأليف إلى قسمين :

القسم الأول : (دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي). وفيه ثلاثة أبواب :

الباب الأول : مدخل إلى علم النحو العربي وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : معرفة اللغة والأعراب أصل لمعرفة الحديث النبوي.

الفصل الثاني : فائدة تعلّم النحو.

الفصل الثالث : آراء علماء الشريعة في تعلم النحو.

الباب الثاني : مدخل إلى علم الحديث النبوي، وفيه فصلان :

الفصل الأول : تعريف الحديث، والفرق بينه وبين الخبر والأثر.

الفصل الثاني : تدوين الحديث النبوي.

***تصحيح خطأ.**

الباب الثالث : المحدثون يتمتعون بدقة منقطعة النظير. وفيه فصلان :

الفصل الأول : صفة رواية الحديث، وشرط أدائه.

*آراء العلماء في رواية المعنى. وفيه مسائل :

المسألة الأولى : بيان ما يقوله من يروي حديثاً بالمعنى.

المسألة الثانية : حكم اختصار الحديث الواحد. ورواية بعضه دون والزيادة فيه.

المسألة الثالثة : حكم تقطيع متن الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب.

المسألة الرابعة : طريق السلامة من اللحن والتصحيف في الحديث.

المسألة الخامسة : اللحن والتصحيف.

المسألة السادسة : تقويم اللحن بإصلاح الخطأ.

المسألة السادسة : تقويم اللحن بإصلاح الخطأ.

المسألة السابعة : إتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة.

الفصل الثاني : الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به.

مطلب : معنى الاستشهاد، والاحتجاج، والتمثيل.

وهذه الفصول والمسائل التي درستها شديدة المساس بظاهرة "الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي".

وحين ابحث ذلك فأنني لم أخرج عن إطار البحث النحوي الجاد الذي فيه أوفى الموضوع حقه من البحث والتنقيب، معتصماً بالصبر، ومستعيناً بالله.

وخلصنا من دراستنا هذه إلى أنه من المسلمات الأولية أن الخطأ واللحن لم يقله النبي – النبي صلى الله عليه وسلم – ولا أصحابه، ولا التابعون.

القسم الثاني : دراسة نحوية للأحاديث النبوية الواردة في أكثر شروح ألفية "ابن مالك".

وفيه ثمانية وثلاثون باباً، وهذه الأبواب مشتملة على مسائل، وعددها : عشر ومائة مسألة.

وقد اقتصرت على الأحاديث الواردة في شروح الألفية التالية :

1/ "شرح ألفية ابن مالك" ومؤلفه :"محمد بن محمد بن مالك، بدرالدين، ابن جمال الدين" (680هـ).

2/ "توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك" ومؤلفه : "الحسن ابن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المعروف بابن أم قاسم" (749هـ).

3/ "أوضح المالك إلى ألفية ابن مالك" ومؤلفه : "عبد الله، جمال الدين، أبو محمد، ابن هشام الأنصاري" (761هـ).

4/ "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" ومؤلفه : "عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهاشمي" (769هـ).

5/ "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" ومؤلفه : "إبراهيم بن موسى اللخمي

الغرناطي، أبو إسحاق الشاطبي" (790هـ).

6/ "شرح الاشموني على ألفية ابن مالك" ومؤلفه "نور الدين، علي بن محمد، أبو الحسن الاشموني" نحو 900هـ وقيل في وفاته غير ذلك.

وبنهاية المطاف عقدت"خاتمة"بينت فيها النتائج وصلت إليها من بحثي, ثم يجيء دورالمحتوى العام.

بهذا أكون قد استوعبت في هذا الكتاب دراسة ظاهرة الاستشهاد بالحديث عند النحاة، وما يتصل بهذه الظاهرة، مع المناقشات السديدة، والآراء المفيدة، كما درست طائفة كبيرة من الأحاديث التي استشهد بتا شراح الألفية وعُنيت بتخريجها عناية تامة من المصنفات الحديثية(63).

وفي الختام : استغفر الله العظيم مما طغى به القلم، أو زل به الفكر، على أنه قد قيل : ليس من الدخل أن يطغى قلم الإنسان، فإنه لا يكاد يسلم منه أحد. قال "ابن الأثير" في "المثل السائر" :

(ليس الفاضل من لا يغلط ..... بل الفاضل من يُعد غلطهُ) .

هذا ما توصل إليه الدكتور محمود فجال في مكانة الحديث النبوي وحجيته في النحوي العربي قديماً وحديثاً في كتابه .

المطلب الثالث : عقد مقارنة بين الكتابين ؛ كتاب (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) للدكتورة خديجة الحديثي وكتاب (الحديث النبوي في النحو العربي) للدكتور محمود فجال يوسف : تناولت هذه المقارنة ثلاثة جوانب في ثلاثة مسائل :

1ـ السبق والتقدم الزمني .

2 ـ طريقة عرض المسائل وطرحها ومنهج كل واحد منهما .

3 ـ طريقة الترجيح والمقارنة بين الآراء المتباينة .

---

(63) وعدد الأحاديث الواردة في أهم شروح الألفية: كشرح ابن عقيل 20وشرح ابن الناظم 30وشرح ابن ابن القيم 45 . حصر الباحث .

المسألة الاولى : السبق والتقدم الزمني ؛

فقد سبقت الدكتورة خديجة الحديثي الدكتور محمود فجال , إذ أن بحثها كان في بداية القرن الخامس عشر الهجري حيث قدمته كمشاركة منها لاستقبال القرن الجديد في احتفالات العراق بذلك وأما الدكتور محمود فجال , فكان بحثه مشاركة منه لنيل درجة الاستانية في كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ــ بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ــ أبها بالمملكة العربية السعودية عام(1)1402هـ وذلك بعدها .

المسألة الثانية : طريقة عرض المسائل وطرحها ومنهج كل واحد منهما؛

فخديجة الحديثي قسمت بحثها إلى أربعة فصول ــ الأول : مذاهب الاحتجاج , والثاني : نحاة قبل الاحتجاجوذكرت فيه أربعة وعشرين نحوياً ,والثالث : النحاة المحتجون ــ وذكرت ثمانية نحويٍ , والرابع : أيصح الاحتجاج بالحديث ؟ ثم ذكرت الخاتمة.

وأما الدكتور محمود فجال : فقسم بحثه إلى قسمين ـ الأول : دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي ـ وفيه ثلاثة أبواب في كل باب فصول كما مربنا.

الثاني : دراسة نحوية للأحاديث النبوية الواردة في الشروح السية لألفية "ابن مالك". وفيه ثمانية وثلاثون باباً ، في كل باب من الأبواب مسائل، وعددها : عشر ومائة مسألة .

المسالة الثالثة : طريقة الترجيح والمقارنة بين الآراء المتباينة وعرض مذاهبهم ؛ ـ

ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي : رأي كل نحوي من السابقين واللاحقين من بصريين أو كوفيين أو بغداديين أو حجازيين أو أندلُسيين أو غيرهم من المذاهب النحوية وعقدت مقارنة بينها وذكرت أدلة كل مذهب مع اختيارها لمن تقوى أدلته في الاستدلال والاستشهاد .

وأما الدكتور محمود فجال : فذكر طريقة كل شارح من شر ّاح الألفية الستة الذين ذكرهم وأورد الاحاديث التي جاءت في شروحهم ومذهب كل واحد منهم مع ذكر رأيه الشخصي .علماً أنه أفرد للرضي كتاباً في منهجه بعنوان :(السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي).

وبهذا نكون قد أكملنا البحث في دراسة الحديث النبوي في النحو العربي حديثاً .

الفصل الثالث

الشواهد الحديثية الواردة في كتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ـ لابن ابن القيم ـ المجلد الأول

وفيه أربعون مبحثاً

الفصل الثالث

الشواهد الحديثية الواردة في كتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ـ لابن ابن القيم

المبحث الأول

في مقدمة الكتاب ـ"إرشاد السالك إلى حـ َل ّ ِ ألفية ابن مالك"ـ المجلد الأول

قال الشارح : وبالله أستعين على إتمامه ، وجعله سبيلاً لفهم كلامه , فبدأ بأول بيت في الألفية :

(قال محمد هو ابن مـــــــالك ... أحمد ربي الله خير مالك)

(مصليا على النبي المصطفى ... وآلـــــه المستكملين الشـرفا)

والناظم لها هو : أبو عبدالله جمال الدين ـ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبدالله ـ ابن مالك، الطائي، الجياني - مدينة بالمغرب – العلامة ، إمام الأدب في وقته، وحامل لوائه، ذوالتصانيف المفيدة، ولد ـبْجيـ ّان" سنة ستمائة، أوإحدى وستمائة. وأتقن النحو واللغة القراءات، وسمع الحديث، وتردد في البلاد إلى أن سكن دمشق حتى توفي بها سنة اثنين وسبعين وستمائة، رحمه الله، وقد نشر علماً جماً ، وآخر من روي عنه : الشيخ الإمام شهاب الدين : أحمد بن سليمان الكاتب، كتاب الخلاصة عرضاً ، وعرضته عليه في سنة ست وثلاثين وسبعمائة، وأجازني ما أجازه المصنف من رواية مسموعاته، ومؤلفاته. ومحمد : علم منقول من اسم مفعول. حمدته: بوزن علمته، إذا أكثرت من صفات الحمد فيه. و "مصلياً ": حال من المستكين في: "أحمد ُ " و"النبي ّ " فعيل من النبوة وهو المحل المرتفع، وقيل هو من النبأ، وعلى هذا فهل هو بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول، على قولين، و"آل"أنكر كثيرمن النحاة إضافته إلى الضمير ،والصواب جوازه(64) .

(وأستعين الله في ألفيـــــة... مقاصد النحـــو بها محوي ّ ــــــه)

تُقرِّ(ّ ب الأقصى بلفظ موجز ... وتبســـــط البذل بوعد منـــــجز)

"استعين الله": أطلب منه العون، و "ألفية ": مؤنث منسوب إلى ألف، كـ"سـ َعدية" في إمرأة منسوبة إلى سعد، و"مقاصد النحو": جمع مقصد، وهو هنا مصدر بمعنى اسم المفعول، أي:

---

(64) إرشاد السالك إلي حل ألفية ابن مالك لابن ابن القيم ص : 73/1 .

المطلوب من علم النحو، والنحو: علم مدرك بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، دال على مالها من الأحكام التركيبية.

والمشهور أن أول من وضعه علي ّ بن أبي طالب رضي الله عنه، و"الأقصى": البعيد، والموجز من الألفاظ: الخفيف المؤدي معناه، و"البذل": العطاء، و"المنجز": ما أسرع الوفاء به(65).

(وتقتضى رضا بغير سخط ... فائقة ألفية ابن معطى)

"تقتضى": أي تطلب رضى الله أو من قارئها، و "السَّخَط" و"السُّخْط" ضد الرضا، و"فائقة" حال من المستكن في "تقتضى"، و"ابن معطى" هو الإمام

أبو زكريا : يحيي بن معط ـ وقيل: ابن عبد المعطى، وإنما قال هو في ألفيته: "ابن معط" لأجل النظم ـ ابن عبدالنور، صاحب الألفية، والفصول، مولده ببلاد المغرب، وتوفي بالقاهرة، سنة ثمان وعشرين وستمائة(66).

(وهو بسبق حائز تفضيلاً .... مستوجب ثنائي الجميلا)

(والله يقضي بهبات وافره ُ ... لي وله في درجات ِ الآخره)

الباء في "بسبق" باء السببية، أي: هو حائز للفضيلة بسبب سبقه، والظاهر أنه إنما أراد السبق في الزمن لا السبق في التقدم في العلم، والسّبق في الزمان مقتضٍ للتفضيل، بدليل قوله صلَّ الله عليه وسلم: "(يذهب الصالحون الأول فالأول)*"، وقوله: "(خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)" على قول من حمله على إرادة التكرار، دون التخصيص بالقرون الثلاثة . (67)

فذكر حديثين لشرح الأبيات الثلاثة ، ليبين فضل ابن معطي عليه بالسبق لنظم ألفية قوية كألفيته.

الحديث الأول : قول الرسول صلى الله عليه وسلم (يذهب الصالحون الأول

---

(65) إرشاد السالك 73/1

(66) المصدر السابق :الصفحة نفسها .

(67) إرشاد السالك ص : 1/ 76 .

فالأول)"(68)*. فالشاهد الأول فالأول للأسبقية في التأليف .

والحديث الثاني : قوله (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) (69)، دليل على خيرية وأسبقية القرون الثلاثة على غيرها من القرون اللاحقة .

وليس فيهما شاهد نحوي ، بل أوردهما لإثبات فضل ابن معط عليه , بعد الله ، والسبق له ، ولم يذكر آيات قرآنية ولا أبيات شعرية في شرح الباب .

(68) * أخرجه البخاري، كتاب الرقائق، 174/7، و 262/5، وسنن الدارمي، كتاب الرقائق، ص697، ط1, سنة 1968م , دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(69) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، 151/3. والترمذي، كتاب المناقب، 665/5. وابن ماجة، كتاب الأحكام، 797/2

المبحث الثاني

باب الكلام وما يتألف منه

"المراد ذكرأحكام الكلام وأحكام ما يتألف منه الكلام من الكلمات المنقسمة إلى الاسم والفعل والحرف".

(كلامنا لفظٌ مفيدٌواسكـ"اسمتقٌم"وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الْكَلِمْ)

دُهُ كَلِمَةٌ والقولُ عَمّ ..... وكَلْمَةٌ بها كَلامٌ قد يُؤَمّ)

أي: كلام النحاة الذين اصطلحوا على تسميته كلاماً : ما جمع اللفظ والإفادة، والمراد بـ"اللفظ": صوت اللافظ المتضمن لحروف الهجاء، وبـ"الإفادة": الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه، وبذلك استغنى عن ذكر التركيب، لأن ذلك إنما يكون في المركبات دون المفردات، أو استغنى عنه بالتمثيل، فإن "استقم" كلام مركب من فعل ظاهر، وفاعل مستتر تقديره: أنت، ولاشك أن الكلام إنما يتألف من اسمين أو من اسم وفعل، وأن جزأيه تارة يكون ملفوظاً بهما، كـ"قام زيد" وتارة يكون أحدهما مقدّراً كـ"استقم" فمثُل بالاسم والفعل تنبيهاً على أن المركب من ملفوظ بهما أولى بذلك.

وانقسام الكلم إلى اسم وفعل وحرف مجمع عليه عند أهل الفن، ولهم طرق في بيان الحصر في ذلك أشهرها أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها لا في نفسها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها لازمة الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي، أو الحال، أو المستقبل، فهي الفعل، وإن دلت على معنى في نفسها غير لازمة الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الاسم؛ والكلم اسم جنس جمعي كـ"لَبِنٍ " و "نَبِقٍ " ولهذا صح أن يقال : واحدة : كلمة ، بخلاف أسماء الأجناس غير الجمعية كـ"ماءٍ " و "لَبَنٍ " فإنه لا واحد لها، وإذا تقرر ذلك فأقلّ الكلم ثلاثة، وبهذا الاعتبار هو أخص من الكلام، وباعتبار صدقه على المفيد وغيره هو أعم منه، وفي الكلمة ثلاث لغات ثنتان شملهما النظم والثالثة كلمة "كلفظة" و "القول" عام لجميع ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة، بل يزيد على ذلك بإطلاقه على ما ليس لفظاً نحو :

(وقالت له العينان سمعاً وطاعة .....)

وتطلق الكلمة على الكلام المفيد كإطلاقها على ما قبلها في قوله : (كلاّ إنها كلمة هو

مابعدهافي قولـقائلها:((70)، والعلى: إلى كلمة سواء بيننا وبينكم)(71), ونحوه كثير.

لم يورد الشارح أحاديث لإثبات القواعد النحوية لأقسام الكلام المكون من اسم وفعل وحرف وصفاتها، ولكنه أورد آيات قرآنية وأبيات شعرية(72).

فيمكن لنا أن نستشهد بحديث عمر بن الخطاب: " (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)"(73). فالشواهد فيه على إثبات الاسم "الأعمال والنيات" وعلى إثبات الفعل "ما نوى" وعلى إثبات الحرف "إنما" والباء في "بالنيات"، واللام في "لكل امرئ".

وأما الآيات، فأورد ست آيات، منها قوله تعالى في معنى الكلام: (كلا إنها كلمة هو قائلها)(74)،

في معنى إستعمال الكلمة مكان الكلام، فالكلمة هنا في الآية السابقة منها الكلام في : (لعلي أعمل صالحا فيما تركت)(75)، وذكر بيتاً للفرزدق من البحر البسيط وصدره .

(ومأأنت بالحكم الترضى حكومته..... ولا لأصيل ولا ذي الرأي والجدل) (76).

لإثبات دخول "أل"على الفعل المضارع في "الترضى حكومته" بمعنى الذي، أي: اسم موصول. ولم يزد على ذلك .

---

(70) سورة المؤمنون الآية 100

(71) سورة آل عمران الآية : 64

(72) إرشاد السالك، مصدر سابق، ص77- 86

(73) أخرجه البخاري1/6, 1 (1/ 3) وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة بقوله قوله : إنما الأعمال بالنية رقم 1907

(74) سورة المؤمنون، جزء من الآية 100

(75) سورة المؤمنون، الآية 100/99

(76) إرشاد السالك ، ص: 82

المبحث الثالث

باب المعرب والمبني

الإعراب لغة: البيان، يقال أعرب عما في نفسه، إذا أبان عنه. وهو في اصطلاح النحاة: اختلاف آخر الكلمة أو ما يجري مجرى آخرها لفظاً أو تقديراً ، بعامل يقتضي ذلك، والمعرب ما دخله الإعراب، والمبني عكسه (77) .

(والاسم منه معرب ومبني ..... لشبه من الحرف مدنى)

(كالشبه الوضعي في اسمي "جئتنا" .... والمعنوي في "متى" وفي "هنا)

(وكنيابة عن الفعل بلا ..... تأثر وكافتقار أُصلا)

(ومعرب الأسماء ما قد سلما ..... من شبه الحرف كـ "أرض" و "سما")

كل واحد من الاسم والفعل ينقسم إلى معرب ومبني، لكن يختلفان بالأصالة، فالأصل في الاسم الإعراب، وبناؤه عارض، والفعل عكسه، ولهذا معنى الإشارة، والعرب لم تضع للإشارة حرفاً ، لكن لما كانت الإشارة من جملة المعاني كان حقها أن يعبّر عنها بالحرف كالتمني والترجي والتشبيه والخطاب وغيرها فإذا عبر عنها [بالأسماء كانت تلك الأسماء شبيهة بذلك الحرف لتضمنها معناه. واستعمالي : ومعناه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحرف، وقد قسمه المصنف إلى قسمين:

الأول: أن يقع نائباً عن الفعل في تأدية معناه، غير متأثر بالعوامل، وهذا هو المقتضى، لبناء أسماء الأفعال نحو: "هيهات" و "أفٍ "، و "صه" إذ هي نائبة عن "بعد" و "أتضجر" و "سوْاكُت" فأشبهت في ذلك حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام، مثلا فأنهما نائبان عن "أنفي" و "استفهم" وقيد ذلك بعدم التأثر بالعوامل، ليخرج المصدر النائب عن فعله في نحو:"ضرباً زيداً " فإنه وإن أدى معنى "اضْرِبْ "، فقد فارق نحو "صَهْ " في قبوله للعوامل، وتأثره بها، ألا ترى أنك تقول: "رأيت ضرب زيد فأعجبني ضربهُ ".

الثاني: وقوعه مفتقراً إلى غيره افتقاراً أصليّاً ، كبناء الموصولات كلها لافتقارها إلى صِلاتها، وكبناء "إذ" و "إذا" و "حيث" لافتقارها إلى جُمل تضاف إليها، وإنما

(77) إرشاد السالك 86/1.

يؤثر الافتقار إلى الجُمل، كما مثّلنا، أما الافتقار إلى المفرد كـ "سبحان" و "عند" ونحوهما مما يلزم إضافته إلى المفرد فلا يخرجه ذلك عن الإعراب، وقيد الافتقار بكونه أصليّاً، ليخرج الافتقار العارض فيما أضيف من أسماء الزمان إلى الجُمل، نحو: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)(78), فإن ذلك لا يمنع الإعراب.

تنبيه: لم يؤثر الشبه الوضعي في: "يد" و "دم" و "أب" ونحوها

الأصل في الفعل البناء، ولذلك جاء الماضي والأمر منه مبنيين، فأما

في شرح الأسماء السوفقي إعراب "هنٍ وأبٍ " قال:أنه يجوز إعرابهما بالحروف وبالحركات، ويندر في أبٍ وأخٍ وحمٍ. أما "ذو" فبالحروف فقط (79) .

والأبيات هي :

(وارفع بواو وانصبنَّ بالألف... واجرر بياء ما من الأسما أصف)

(من ذاك "ذو" إنْ صدُ حْبةَ أَبَانا ..... "والفمُ " حيث الميم منه بانا)

(أَبٌ ، أَخٌ ، حَمٌ ـ كذاك وهنُ ... والنقص في هذا الأخيرأحسنُ)

(وفي"أبٍ " وتاليه ..... وقصرها من نقصهن أشهر) (80)

أورد حديث "(من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه)"(81). والشاهد "بهن" من غير الياء، أي: حركته بالكسرة، وهو من الأسماء الستة.

أورد حديثاً واحداً في شرح الباب وأكثر من ذكر الآيات و الأبيات الشعرية في الاستدلال على شرح الباب .

---

(78) سورة المائدة اللآية : 119 .

(79)إرشاد السالك 93/1.

(80) إرشاد السالك 94/1

(81) مسند الإمام أحمد، 136/5: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر: دار الحديث – القاهرة ط1، 1416هـ - 1995م ولفظه "إذا رايتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعصوه بهن أبيه ولا تكنوا"، أي: لا تستعملوا الكناية، بل صرحوا له بذلك.

المبحث الرابع

باب النكرة والمعرفة

المعرفة هي الاسم المعرف بالالف واللام أو بالإضافة أوكان علماً وعكسه النكرة , وهذا التقسيم مختص بالاسم ، وتنكيره هو الأصل ، ولهذا بدأ به.

فالنكرة :

(نكرة قابل "أل" مؤثرا ..... أو واقع موقع ما قد ذكرا) .

جعل النكرة نوعين: أحدهما: ما يقبل الألف واللام متأثرا بها، كـ"رجل" و"كتاب"، فخرج عن ذلك ما لا يقل "أل" كالمعارف كلها، وما يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفاً ، كـ"فضل" و"حارث" ونحوهما.

والثاني من نوعي النكرة: ماوقع موقع ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف، نحو: "ذو مال" فإنه واقع موقع "صاحب"، ومررت بمن معجب لك، فإنه واقع موقع "إنسان" ورأيت ما معجبا لك، فإنه واقع موقع "شيء" وكل من الثلاثة تقبل "أل" مؤثرة . وهنا ذكر نماذج لها. فقال: في المعرفة :

(وغيره معرفة كـ"هم"و " "ذى " ... و" هند " وابني " و" الغلام " و" الذي ")

إذا عُرف ضابط النكرة, فغيرها المعرفة, وهي مالا يقبل " أل " مؤثرة,

ولا يقع موقع ما يقبلها, ثم أشار إلى أقسام المعارف الستة وهي: المضمر

كـ"هم"و "أنت " واسم الإشارة كـ"ذى " و"ذا " والعلم كـ"هند" و" زيد "

ومادخلت عليه أداة التعريف كـ"الغلام " و" الدار " والموصول كـ"الذى "

و" التى " وما أضيف ألى واحد من هذه كـ"ابني " و" غلام زيد " ومنها قسم سابع وهو " المنادى المقصود " نحو: "يارجل ".

لم يورد الشارح أحاديث في شرح الباب , والأحاديث في الباب كثيرة منها : (المؤمن القوي خير وأجب إلى الله من المؤمن الضعيف) (82) , والشاهد فيه " المؤمن " على المعرفة " و خير وأحب " على النكرة .

---

(82) أخرجه ابن ماجه في سننه 57/1 برقم : 78, وأحمد في المسند 395/14 برقم: 8791 .

المبحث الخامس

باب الضمير

وهو من المعارف أيضاً ـ فقال :

(فما لذى غيبة أو حضور ..... كـ" أنت " وهو " سمّ بالضمير)

أى: الضمير ما وضع لمتكلم نحو: " أنا "و "نحن " , أو مخاطب [نحو:

" أنت " و" أنتما " أو غائب نحو: " هو " و"هما " إذا لحضور شمل المتكلم والمخاطب .

فينقسم البارز من الضمير إلى متصل, ومنفصل, والمتصل منه: مالا يُبتدى به الكلام, ولا يقع بعد " إلاّ " في الاختيار, وذلك كالأمثلة المذكورة, وقيد عدم وقوعه بعد " إلاّ " بالاختيار, لأنه قد يقع بعدها في ضرورة الشعر,

(وغيره معرفة كـ"هم"و " "ذى " ... و" هند " وابني " و" الغلام " و" الذي ")

إذا عرف ضابط النكرة, فغيرها المعرفة, وهي مالا يقبل " أل " مؤثرة, ولا يقع موقع ما يقبلها, ثم أشار إلى أقسام المعارف الستة وهي: المضمر

(كـ"هم"و "أنت " واسم الإشارة كـ"ذى..... " و"ذا " والعلم كـ"هند" و" زيد ")

(ومادخلت عليه أداة التعريف كـ"الغلام "... و" الدار " والموصول كـ"الذى ")

و" التى " وما أضيف ألى واحد من هذه كـ"ابني " و" غلام زيد " ومنها قسم سابع وهو " المنادى المقصود " نحو: "يارجل ".

(فما لذى غيبة أو حضور ..... كـ" أنت " وهو " سمّ بالضمير)

أى: الضمير ما وضع لمتكلم نحو: " أنا "و "نحن " , أو مخاطب نحو:

" أنت " و" أنتما " أو غائب نحو:"هو"و"هما " إذا لحضور شمل المتكلم والمخاطب (83).

فينقسم البارز من الضمير إلى متصل, ومنفصل, والمتصل منه: مالا يُبتدى به الكلام, ولا يقع بعد" إلاّ " في الاختيار, وذلك كالأمثلة المذكورة, وقيد عدم وقوعه بعد " إلاّ" بالاختيار,لأنه قد يقع بعدها في ضرورة الشعر.

(83) إرشاد السالك 112/1.

والمعرفة : هي الاسم العرف بالألف واللام أوبالإضافة أوكان علماً وعكسه النكرة.

ففي جواز اتصال وانفصال الضميرين المتفقين في الدرجة ، ولو استحق أولهما التقديم على الآخر لكونه أخص منه ، والعامل فيها ليس من نواسخ الابتداء ، نحو "سلنيه , وأعطيتكه"، ويجوز فيها الانفصال نحو "سلني إياه ، وأعطيتك إياه"، والحديث منه "(إن الله ملككم إياهم)"(84). إلا أن ورود الاتصال أكثر، نحو قوله تعالى : (فسيكفيكهم الله)(85)، وقوله : (أنلزمكموها)(86)، في شرح أبيات الباب (87) .

فاختار المصنف الاتصال موافقة للروماني(88) بكونه الأصل كما في هذا الحديث، الذي أورده في الشرح: "إن يكنه، فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله"(89)، وقد أورد أبيات وأمثال على إثبات ذلك(90) .

والنكرة عكس المعرفة لم يعرَّف بالألف واللام، أوبالإضافة ولم يكن عَلَماً . وهذا من تمام الكلام السابق في تقديم الضمائر المجتمعة، بجواز الفصل والوصل، وفي اتحاد الرتبة والاختصاص، فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب – واستدل بقوله في الحديث "إلا أعطيتهموها"(91)، والرواية الصحيحة الواردة في خطبة حجة الوداع، الواردة في البخاري "إلا أعطيتهم إياها"(92). لعله وهم في نقل الرواية، فليست فيها شاهد له بهذه الرواية(93).

---

(84) جزء من خطبة الوداع، الترمذي "وصاياه" وابن ماجة "وصايا"، ص6 .

(85) سورة البقرة، جزء من الآية 127 .

(86) سورة هود، جزء من الآية 28 .

(87) إرشاد السالك شرح لبيتين في النكرة والمعرفة :120/1 .

(88) هو أبو الحسن: علي بن عيني بن علي بن عبد الله الروماني من بلاد واسط نحوي، جمع بين علم الكلام والعربية، ولد ببغداد سنة 296هـ، له تفسير في شرح كتاب سيبويه، مات سنة 384هـ , وقد مرت ترجمته مفصلة .

(89) أخرجه البخاري، باب: الجنائز،972بعبارة "إن لم يكن بدلاً إلا يكنه. وأخرجه مسلم، باب: الغش، 95والترمزي، مَتَن، 63. ومسند الإمام أحمد، 148/2والحديث لعمر بن الخطاب

(90) إرشاد السالك، ص121

(91) المصدر السابق، نفس الصفحة

(92) أخرجه البخاري، كتاب الشروط في صلح الحديبية، 178/3-181

(93) إرشاد السالك، ص128.

وفي شرح البيت الذي بعدهما :

(وفي لدنّي "لدني" قل وفي"قدني" ..... و "قطني" الحذف - أيضاً - قد يفي)

تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المضافة إلى "ياء المتكلم" كـ" لدن، وقد، وقط" بمعنى: حسب، كقوله تعالى: (قد بلغت من لدني عذرا)(94). وفي الحديث: "(فتقول قطني "قطني)". وهذه الرواية وهم منه أيضاًفي الرواية. الواردة في صحيح البخاري " قطِ قطِ "(95)، وفي صحيح مسلم بالكسر والسكون، ليس فيها شاهد له أيضاً .

(94) سورة الكهف، جزء من الآية 76

(95) أخرجه البخاري، كتاب القومير، 166/8، 187. وتفسير سورة "ق"، 47/5. ومسلم وسنن الدارمي "قطِ قطِ قطِ "، ص737. ومسند الإمام "قري قري"، 13/3

المبحث السادس

باب العَلم

قيل إنه مشتق من العلم، إما لأن غالب مسمياته أولو العلم, وإما لأنه يعلم به مسماه, وقيل من العلامة, لأنه علامة على مسماه (96) .

(اسم يعين المسمى مطلقا ..... علمُه كجعفرٍ وخرنقا)

(وقَرَنٍ, وعَدَنٍ، ولا حق ..... وشدقَمٍ, وهيلة، وواشقِ)

خرج باسم قسيماه إذ لا علمية في واحد منهما، بـ"يعين مسماه": النكرات إذ لا تعيين فيها، وبقيد الإطلاق: بقية المعارف, لأن تعيينها لمسماها إما بقيد التكلّم, أو الخطاب، أو الغيبة، كالضمير, وإما

بقيد الإضافة، وإما بقيد الصلة, كالموصول, وإما بقيد الأداة,

إمابقيد الإضافة, وإما بقيد النداء، ألا ترى أنه إذا زال القيد: زال التعيين,

كـ"غلام" في الغلام, أو "غلام زيد " أو " يا غلام ". وأما العلم: فيعين مسماه بغير قيد.

وقيل: من العلامة؛ لأنه علامة على مسماه(97).

لم يورد الشارح في هذا الباب أي حديثاً لشرح الأبيات ، ولا آيات قرءانية، إلا أنه أورد أبيات شعر، وأسماء قبائل وبلدان، ففي شرح البيتين:

(واسماً أتى وكنيةً ولقبا ..... وأخرن ذا إن سواه صحبا)

أورد بيتاً من الوافر لأوس بن الصامت الأنصاري والخزرجي:

(أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي ..... أبوه عامر ماء السماء)

ذاكر قبيلة دوس وقرْن من مراد باليمن وكذاك عدن وأيلة(98)والعَلم في القرءآن كثير جداً من أسماء الأنبياء والملوك والدول ، وهكذا في السنة النبوية والسيرة والتاريخ .

---

(96) إرشاد السالك 130/1

(97) المصدر السابق نفس الصفحة

(98) المصدر السابق، ص131/1

فيمكن لنا أن نورد حديث " (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده)"(99)، استشهاداً على العلمية بـ"كسرى". وحديث أويس القرني من مراد من قرن وهو حديث في صحيح البخاري ومسلم (100).

(99) مسند الامام أحمد 108/12 مسند الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ): شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون إشراف: د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي:مؤسسة الرسالة , ط/1، 1421 هـ -2001م

(100) أخرجه البخاري، 38/4، وأخرجه مسلم 1968/4 , مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)المحقق: محمد فؤاد عبد الباقيالناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت .

المبحث السابع

باب اسم الإشارة

اسم الإشارة هو ما وضع لتعيين مسماه بقيد الإشارة إليه، والمراد بذلك حضوره , وإلا فالإشارة ببعض الجوارح ليست لازمة(101).

("بذا لمفردٍ مذكرٍ أشِر ْ ... "بذي، وذه، تي، تا" على الأنثى اقتصِر)

كذلك لم يورد الشارح شواهد حديثية في هذا الباب ، إلا أنه أورد آيات قرآنية وشواهد شعرية، منها قوله تعالى: (إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين)(102)، قول شعيب لموسى عليهما السلام، وقوله تعالى: (إن هذان لساحران) لموسى وهرون عليهما السلام – في عدم إعمال إن على قراءة أو لغة من يثبت الألف للمثنى في كل الأحوال، هذا في شرحه للبيت(103).

و"ذان" "تان للمعنى المرتفع – وفي سواه "ذين" تين أذكر تطع.

وذكر بيتاً واحداً في شرح البيتين(104):

(وبـ "أولى" أشر لجمع مطلقا ..... والمدُ أولى، ولدى البُعد انطقا)

(بـ"الكاف" حرفا دون "لامٍ" أو معه ... و"اللام ُ " إن قدمت َ "ها" ممتنعه)

"أُولى": يشيرإلى جمع الذكور، وإلى جمع الإناث، وهذا مراده بالإطلاق، لكنّه يختص العقلاء، نحو: (هؤلاء قومنا)(105) وقوله : (هؤلاء بناتي) (106) .

وأما نحو :

(ذُمَّ المنازل بعد منزلة اللوا ..... والعيش بعد أولئك الأيام)

فنادر، للدلالة على جواز دخول "أوليك" على "غير العاقل". والبيت لجرير بن عطية، وهو

---

(101) إرشاد السالك، 136/1

(102) سورة القصص، جزء من الآية 27

(103) إرشاد السالك، 137/1

(104) إرشاد السالك، 139/1

(105) سورة الكهف:15

(106) سورة هود:78

من بحر الكامل(107) . أورده الشارح هنا شاهداً على ذلك.

ولنا أن نستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم:(التقوى هاهنا التقوى هاهنا)(108)، لدخول هاء التنبيه على اسم الإشارة القريب وبغيره من الأحاديث الكثيرة .

(107) إرشاد السالك 139/1

(108) مسند الامام أحمد 339/14 وكتاب الإيمان 18/1 ـأبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)المحقق: محمد ناصر الدين الألبان:المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، 1983م

المبحث الثامن

باب الموصول

وينسقم إلى اسمي وحرفي. فالاسمي معروف ، أما الحرفي فهو ما أوّل مع صلته بالمصدر : "إنّ ، أنْ ، وما، وكي، ولو، والذي على رأى(109).

لم يذكر الشارح شواهد حديثية في هذا الباب، غير أنه أكثر من ذكر الآيات ، ذكر أكثر من أربعين آية، وذكر حوالي أربعة أبيات. فمن الآيات قوله تعالى: (وقال الذي آمن)(110)، وقوله: (فذانك برهانان)(111)، في شرح البيت الأول. وهو:

(موصول الأسماء "الذي " "الأنثى".... التي و"اليا" إذا ما ثنيا لا تثبت)

(بل ما تليه أوله العلامة ..... و "النون" إن تشدد فلا ملامة)

(والنون من "ذين، وتين" شددا ..... –أيضاً – وتعويض بذاك قصدا)

فائدة الاتيان بالموصول الاسمي التوصل إلى وصف المعارف بالجمل، وهو "الذي" للمفرد المذكر عاقلاً كان، نحو: (وقال الذي آمن)(112) أو غير عاقل، نحو: (هذا يومكم الذي كنتم توعدون)(113) و"التي" للمؤنثة كذلك، نحو: (والتي أحصن فرجها)(114) و(عن قبلتهم التي كانوا عليها)(115) ، فإذا ثنيا حذفت ياؤهما للرق بين تثنية المعرب والمبني، كما حذفت الألف من دواتا، وتتصل علامة التثنية بما قبل الياء والألف، وهو: الذال، والتاء، فيقال في الرفع: "اللذان" و "ذان" وفي الجر، وفي النصب "اللتين" و "تين" نحو: (واللذان يأتيانها منكم) (116) .

و(إحدى ابنتي هاتين) (117) ثم بني تميم يشددون ثم أورد بيتاً شاهداً ، وشارح به جواز

---

(109) إرشاد السالك، 142/1

(110) سورة غافر، جزء من الآية 3، ومن سورة الأنبياء، جزء من الآية 103

(111) سورة القصص، جزء من الآية 32

(112) سورة المؤمنون:30ـ 38

(113) سورة الأنبياء:103

(114) سورة الأنبياء:91

(115) سورة البقرة:142

(116) سورة النساء:16

(117) سورة القصص : 27

"اللائي" بدل "اللاتي": في شرح البيت:

(فما آباؤنا بأمنَّ منه ..... ولا اللاءِ قد مهدوا الجحورا)

علــى رجــوع الــلاء موضــع الــذين والبيــت مــن الــوافر وهــو لرجــل مــن ســليم(118)، ولنا أن نورد حديث "(والذي نفسي بيده)"(119) على تصدير اسم الموصول في الكلام .

(118) إرشاد السالك ، 145/1 من الهامش

(119) أخرجه البخاري ، 38/4،مسند الأمام أحمد 207/3

المبحث التاسع

باب المعرف بأداة التعريف

("أل" حرف تعريف أو اللام فقط ... فنمط عرفت قل فيه النمط)

الذي ذهب إليه المحققون إن مجموع "ال" هو المفيد للتعريف، وهو مذهب خليل وسيبويه، إلا أن الهمزة عند سيبويه زائدة، وأكثر المتأخرين على أن التعريف باللام وحدها، ولدلالتها على التعريف ثلاثة أقسام(120):

عهدية لما يسبقها من ذكر، كقوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ)(121).

جنسية للعموم: وهي ما تصح أن تلحقه "كل"، كقوله تعالى: (والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا...)(122).

جنسية لمجرد بيان الحقيقة، وهي ما لا يصلح أن تلحقها "كل" نحو قوله تعالى: (وجعلنا من الماء كل شيء حي)(123).

(وقد تزاد لازما كـ "اللات" ..... و"الآن" و "الذين" ثم "اللات")

(ولاضطرارٍ كبنات الأوبر ... كذا وطبت النفس يا قيس السرى)

تجيء الألف واللام زائدة غير مقصود بها التعريف، لكون ما هي فيه معرفة بدونها، كالأعلام والموصولات، أو لكونه غير قابل للتعريف "كالتمييز والحال" ثم إذا زيدت انقسمت إلى لازمة، وذلك في ثلاثة مواضع، أحدها: ما قارنت نقله من الأعلام "كاللات والعزى" أو ارتجاله كـ "السمو أل واليسع"، والثاني: ما دخلت عليه من الموصلات، كـ"الذي" و"الذين" و"التي" و"اللاتي"، والثالث: ما دخلت عليه من أسماء الإشارة كـ"الآن".

وإلى عارضة للضرورة كـ"بنات الأوبر"- علم لنوع من الكمأة رديءوكدخولهاعلى التمييز .

(وبعض الأعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا)

---

(120) إرشاد السالك، ص157

(121) سورة البقرة، جزء من الآية 87. وسورة هود، جزء من الآية 110. وسورة المؤمنون، جزء من الآية 49. وسورة الفرقان، جزء من الآية 35. وسورة السجدة، جزء من الآية 23. وسورة فصلت، جزء من الآية 45

(122) سورة العصر، الآية الأولى والثانية

(123) سورة الأنبياء، جزء من الآية 30

(كالحارث والفضل والنعمان ..... فذكر ذا وحذفه سيان)

هذا ـ أيضاً ـ من أقسام الزائدة، وهي: التي يعبر عنها بأنها دخلت للمحافظة على الصفة ، فإن العلم المنقول مما يقبل "أل" يكثر دخول "أل" عليه إن كان صفة كحارث، وضحاك، وعباس، وحسن، وحسين، ويقل إن كان مصدراً كالفضل، وأقل منه: ما كان اسم عين، كـ"النعمان والليث" وقد أشار إلى الأنواع الثلاثة.ثم حذف هذه الألف واللام وذكرها جائزان على السواء، فتقول: جاء عباس والعباس، ورأيت فضلا والفضل، وحدثني الليث وليث(124) .

أيضاً لم يورد الشارح شواهد حديثية في هذا الباب، غير أنه أكثر من ذكر الآيات القرآنية، وكذلك الأبيات الشعرية .

ولنا أن نورد حديث:(طلب العلم فريضة على كل مسلم)(125)؛ فالألف واللام في "العلم" جنسية لعموم العلم.

(124) إرشاد السالك 1/ 156- 160

(125) سنن ابن ماجه 81/1 ـ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ) تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي , دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي .

المبحث العاشر

باب الابتداء

هو تجريد ما يصح الإسناد إليه من العوامل اللفظية غير الزائدة للإسناد إليه، وهو ذلك المجرد(126).

بدأ شرح الأبيات إلى البيت الثالث عشر، وذكر فيه ـ

حديث : (خمس صلوات كتبهن الله)(127) في جواز البدء بالنكرة للفائدة ، فقال: الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر؛ لأن المبتدأ معلوم عند المخاطب، والخبر مجهول. ولذلك لم يسغ الابتداء بالنكرة إلا عند حصول الفائدة – بأن يتقدم الخبر كالظرف المختص أو جار ومجرور، أو يقع بعد استفهام أو بعد نفي أو تخصيص بوصف ظاهر نحو "رجل من الكرام عندنا". والأبيات هي :

(لايجوز الأبتداء بالنـــكرة .... ما لم تفد لعند زيد نمـره)

(وهل فتى فيكم فما خِ لٌ لنا ... ورجل من الكرام عنـــدنا)

(ورغبة في الخير وعمـل .... بر يزين وليقس ما لم يقلْ)

وكذلك الحديث: (وأمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة)(128) في نفس الباب. ويقال على ذلك كله ما حصلت به الفائدة، مثل أن يكون المبتدأ وصف لموصوف محذوف، أو كالموصوف نحو: "ضعيف عاذ بقرملة"، ورجل في الدار، أو معطوف عليه ما فيه مسوغ،

أو وقع المبتدأ بعد لولا(129).

والقرمل: نوع من الشجر ضعيف الساق.وذكر

حديثاً ثالثاًفي باب الابتداء في حكم تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً وجوازاً ؛ قوله صلى

---

(126) أرشاد السالك، ص161

(127) الموطأ، 123/1، باب الأمر بالوتر. ومسند الإمام أحمد، 315/5. وأبوداود، 131/2. والنسائي، 230/1. والدارمي، 270/1

(128) مسند الإمام أحمد، 167/5. أخرجه مسلم، 197/1، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، والشاهد فيه صحة الابتداء بالنكرة، فالجار والمجرور في محل نصب مفعول المصدر

(129) إرشاد السالك، ص174

الله عليه وسلم : (لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة...)(130).

فمن المسائل التي يجب فيها تقدم الخبر على المبتدأ أربع:

ـ إذا كان تقدمه مصححاً للابتداء بالنكرة، وكان هنالك مسوغ، نحو: "عندي درهم".

ـ أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ، نحو قوله تعالى: (أم على قلوب أقفالها)(131).

ـ أن يكون الخبر مستوجباً للتصدير، كالاستفهام أو أضيف الخبر إلى المبتدأ، نحو: "ابن من علمته نصيراً " و" صبيحة أي يوم سفرك" .

ـ أن يكون المبتدأ محصوراً بـ"إلاّ" نحو: ما لنا إلا اتباع أحمد، أو مسبوق بـ"إنّما" نحو: إنما عندك زيد(132).

أما جواز حذف الخبر، ففيه أربع مسائل أيضاً :

ـ أن يسند إلى مبتدأ واقع بعد "لولا" مطلقا،

نحو قوله تعالى:(لولا أنتم لكنا مؤمنين)(133). والتقدير: لولا أنتم موجودون(134) لكنا مؤمنين – فيحذف حتماً، أما لو وقع مقيداً بعد "لولا" تعين إثباته إن لم يدل عليه دليل، جاز مع الدليل عليه الوجهان. وذكر الحديث لما فيه من تقيد قوله "لولا قومك حديثو عهد بكفر" – وحديثو عهد بكفر هو القيد- أن يسند إلى مبتدأ واقع في نص عين بأن يكون صريحاً في القسم، نحو قوله تعالى: (لعمرك إنهم لفي...)(135).

ـ أن يكون المبتدأواقعاً بعده أو صريح في المصاحبة (واو المعية)، أما لو لم تكن الواو العاطفة نصاً في المعية، نحو: زيد وعمرو قائمان، لم يلزم الحذف.

ـ أن تقع بعد المبتدأ حال لا يصح الإخبار عنه بها، والمبتدأ مصدر عامل في صاحب

---

(130) أخرجه البخاري، كتاب العلم، 126/48. ومسلم، الحج، 398. والنسائي، مناسح، 31. والترمذي، الحج، 224/3. الموطأ، حج، 104

(131) سورة محمد، جزء من الآية 24

(132) إرشاد السالك، ص181

(133) سورة سبأ، جزء من الآية 31

(134) إرشاد السالك، ص182

(135) سورة الحجر، جزء من الآية 72

الحال أو مضاف إلى مصدر عامل في صاحبها(136).

أورد ثلاثة أحاديث في شرح الباب : الأول والثاني : في جواز البدء بالنكرة بدلاً من المعرفة في الإبتداء , والحديث الثالث : في جواز تقدم الخبر علي المبتدأ .

(136) إرشاد السالك، ص184

المبحث الحادي عاشر

باب كان وأخواتها

إن نواسخ الابتداء ثلاثة: ما ينسخ الجزءين كـ"ظن" وأخواتها، وما ينسخ الأول دون الثاني كـ"إن" وأخواتها، وما ينسخ الثاني، أي الخبر دون الأول (المبتدأ) كـ"كان" وأخواتها فبتدأ بها لبقاء شيء من الابتداء فيه(137)، ثم بدأ في شرح الأبيات واستخراج الأحكام، مستهشداً بالآيات والأبيات الشعرية، إلى أن وصل البيت الثاني عشر، وهو:

(ويحذفونها ويبقى الخبر .... وبعد " أن" و " لو " كثيراً ذا اشتهر)

فقال: مما اختصت به "كان" من بين أخواتها، جواز حذفها مع اسمها، وإبقاء الخبر على حاله منصوباً بعد "إن" الشرطية، كقوله(138):

(لا تقربن الدهر أبن مطرِّف ..... إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً) (139)

أي: إن كنت ظالماً أو مظلوماً.

أو " لو" بمعناها أي الشرطية، فذكر الحديث (التمس ولو خاتماً من حديد)(140). أي: ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، فإن حذفت كان بعد إن الشرطية لم يعوض عنها بشيء، وإن حذفت بعد لو المصدرية عوض عنها بـ"ما"، نحو: "أما أنت براً"، أصله: أن كنت براً، ثم حذفت "كان" وعوِّض عنها "ما" وانفصل الضمير لعدم ما يصل به(141).

وفي شرح البيت الرابع عشر قال :

(ومن مضارع لـ"كان" منجزم ..... تحذف نون وهو حذف ما التزم)

يجوز حذف نون "كان" المضارعة إن دخل عليها جازم، وخاصة إن كان بعدها متحرك

---

(137) إرشاد السالك، 188/1مختصراً

(138) المصدر السابق، 203/1

(139) البيت من الكامل للشاعرة ليلى الأخيلية

(140) أخرجه البخاري، باب: النكاح. وأبو داود، 30، والترمذي، 23. والنسائي، 69 كلها في النكاح. وأحمد، 336/5. وابن ماجة، 608/1

(141) إرشاد السالك، ص205

ير، كقوله تعالى: (وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ)(1). أما لو كان المتحرك الذي بعدها بعدها ضميراً لم يجز الحذف نحو: "إن يكنه فلن تسلط عليه"(2) ، ويقل إذا كان بعدها ساكن نحو(3) :

(إذا لم تكن الحاجات من همة الفتى ..... فكل الذي يلقاه فيه محبب) (4)

أورد حديثين الأول : في " لو" الشرطية، فذكر الحديث (التمس ولو خاتماً من حديد) , والحديث الثاني : (إن يكنه فلن تسلط عليه") في عدم جواز حذف "نون" يكن التي بعدها ضمير .

(1) سورة النحل، جزء من الآية 127

(2) سبق تخريجه ص :115

(3) إرشاد السالك، ص : 206

(4) البيت من الطويل من شواهد إرشاد السالك ، وعجزه: فليس بمغن عنه عقد السحائم ـ المصدر السالق نفس الصفحة

المبحث الثاني عشر

في فصل "ما، ولا، ولات، وإنّ" المشبهات بليس

كان مقتضى القاعدة في هذه الحروف أن لا تعمل لعدم اختصاصها، فإنها تدخل على الأسماء نحو قوله تعالى:(وما محمد إلا رسول)(1)، وقوله:(إن أنت إلا نذير)(2). لكنها قويت لشبهها بـ"ليس" في الدلالة على النفي والدخول على المبتدأ والخبر، وتخليص المضارع إلى الحال عند الحجازيين الذين نزل القرآن بلغتهم، عكس بني تميم. فوضعوا لها ثلاثة شروط في عملها عمل "ليس" في رفع الاسم ونصب الخبر، وهي : بقاء نفيها كما ذكر، فلو انتقص بـ"إلا" بطل الإعمال، كقوله تعالى: (وما محمد إلا رسول) كما سبق.

أن لا تزاد بعدها "إن" وإن زيدت بطل الإعمال، كقوله تعالى: (فيما إن مكناكم فيه)(3).

أن يترتب خبرها على اسمها، فلو تقدم عليه، هو أو معموله، بطل العمل، كقولهم: "ما مسيء من أعنت"(4).

فلم يورد أحاديث في شرح الباب، ولكنه أورد آيات وأبيات شعرية في شرح آخر بيت في الباب ، وهو:

(وما للات في سوى حين ٍ عمل .وحذف ذي الر ّ فع فشاو العكس قل)

أورد هذا البيت:

(ذ َدوِم َلاَلْلبُ ُغلقُ َاع َةَ م َذ ْد َم. ..... والبغي مرتع مبتغيه وخيم)(5).

---

(1) سورة آل عمران، جزء من الآية 144

(2) سورة فاطر، جزء من الآية 23

(3) سورة الأحقاف، جزء من الآية 26

(4) إرشاد السالك، ص: 208

(5) إرشاد السالك، ص216

إلا أن هنالك أحاديث كثيرة جداً نورد منها: (ما نقص مال من صدقة)(1) وقوله:(ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته)(2)،وقوله:(إن أوثق عرى الإسلام الحب في الله ..)(3).

(6) مسند البزار 243/3 باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ): مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة:الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)

(2) مسند الإمام احمد 517/15

(3) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد371/1:ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين اليمني (المتوفى: 840هـ)الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، 1987م

المبحث الثالث عشر

باب أفعال المقاربة

لما كانت أفعال هذا الباب منقسمة إلى ما يدل على الشروع في الفعل كـ"أخذ" وإلى ما يدل على رجائه كـ"عسى" وإلى ما يدل على مقاربته كـ"كاد"، وكانت المقاربة مرتبة متوسطة بين الشروع في الفعل ومجرد رجائه، جعلوها ترجمة الباب(1).

فشرع في شرح الأبيات، وذكر القواعد في ترتيب أفعال المقارنة ؛ ففي شرحه للبيت الثالث والرابع، وهما(2):

لا (كعسى "حَرَى" ولكن جعلا ....خبرها حتماً بـ"إن" متصلا)

وألزموا "خلولق" أن مثل حَرَ ..وبعد أوشك انتقاء "أنْ " نزرا)

يشترط في أفعالالمقاربة "عسى وحرى واخلولق وأوشك" دخول أنْ بعدها، وأورد أمثلة على ذلك إلا النادر منها في عدم دخول أن بعدها وأورد حديثاً "(يوشك الرجل متكئاً على أريكته يأتيه الحديث من أمري..."(3) دليل على استعمال " أوشك " بدون " أن" ، بعكس "كاد" فإن خبرها يأتي مع اقترانهبأنْ (4).

---

(1) إرشاد السالك، ص217

(2) المصدر السابق، ص221

(3) أبو داود، السنة والإمارة، 33. والترمذي، باب العلم، 10

(4) إرشاد السالك، ص222

المبحث الرابع عشر

باب إنَّ وأخواتها

عملت هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء ، وعملت الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما في بناء ألفاظها على الفتح، وقُدِّم منصوبها على مرفوعها إشعاراً بالفرعية(1).

(لـ "إن، أن، ليت، لكن، لعل ... كأن" عكس ما لـ"كان" من عمل)

(كـ"إن زيداً عالم بأني ..... كفء ولكن ابنه ذو ضغن")

هذه الأحرف الستة تعمل عكس عمل كان فتقتضي منصوبا مقدما يسمى اسمها، ومرفوعا مؤخرا يسمى خبرها، وهي: "إن": للتوكيد، نحو: "إن زيدا عالم، ومثله في القرآن كثير، و"أن" للتوكيد - أيضا - وتزيد بدلالتها على المصدر، و"ليت" للتمني، نحو: "ليت زيدا حاضر"، و"لكن" للاستدراك، نحو: "زيد غني لكن ابنه ذو ضغن على" و"لعل" للترجي، نحو: (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)2

وبعضهم قال: للتوقع نحو: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) (3) إذ هو غير مترجي، والأكثرون عبروا عن الثاني، بالإشفاق، و"كأن" للتشبيه المؤكد، نحو: "كأن زيدا أسد"، بخلاف التشبيه بالكاف(4).

(وراع ذا الترتيب إلا في الذي ... كـ"ليت" فيها - أو هنا - غير البذى)

تجب في هذه الأحرف مراعاة الترتيب الذي مثل به المصنف من تقديم الاسم على الخبر، إلا إذا كان الخبر جارا ومجرورا، كـ"ليت فيها غير البذى"، أو ظرفا كـ"ليت هنا غير البذى" قال تعالى: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)5 (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا)(1).(2).

---

(1) إرشاد السالك، 1 /230

(2) المصدر السابق 230/1

(3) سورة الشعراء الأية : 3

(4) إرشاد السالك، 1 /232

(5) النازعات : 26

(وهمز "إن" افتح لسد مصدرٍ ... مسدها وفي سوى ذاك اكسر)

تتعين "أن" -المفتوحة الهمزة- إذا صح تأولها مع معموليها بالمصدر وذلك إذا وقعت في موضع الاسم المفرد، كوقوعها معمولة لما يطلب مفردا، إما فاعلا

بدأ بشرح الأبيات وإخراج القواعد النحوية الخاصة بأن وأخواتها، وأورد أمثلة من القرآن والأبيات الشعرية، إلى أن وصل البيت الرابع عشر في الباب، وهو: (3) .

(ووصل "ما" بذي الحروف مبطل ..... إعمالها وقد يبقى العملُ)

إذا زيدت "ما" بعد شيء من هذه الحروف الستة (إن وأخواتها) أبطلت عملها – ولهذا تسمى "الكافة"، واختصاصها بالاسم. ولهذا تسمى "المهيئة" لأنها هيأته للدخول على الفعل(4). فذكر الحديث " (إن ما تذكرون من جلال الله وتسبيحه لهن حول العرش دوي كدوي النحل)"(5)شاهد على دخول "ما " وفصلها لـ " إنّ " من اسمها , في قوله :(إن ما تذكرون .....) , ولم يورد حديثاً آخر شرح في الباب .

---

(1) المزمل : 12

(2) إرشاد السالك 232/1

(3) المصدر السابق 242/1

(4) المصدر السابق، ص242

(5) مسند الإمام أحمد في موضعين، 268/4، 271 من غير أن ما، وأخرجه ابن ماجة في سننه، ج2، باب: 56، حديث رقم 3809، وأوله "أن مما تذكرون" وليس فيه شاهد

المبحث الخامس عشر

باب لا التي لنفي الجنس

ذإا استعملت "لا" في النفي، فتارة يراد بها نفي الفرد، وتارة يراد بها نفي الجنس، ظاهراً على سبيل التنصيص، وفي هذين الوجهين تعمل "لا" عمل ليس، وتارة يراد بها نفي الجنس، لا على سبيل التنصيص في العموم، فتعمل عمل "إن ّ "(1).

بدأ شرح الأبيات والأحكام الخاصة بـ"لا" النافية للجنس، وشروط عملها والإضافة إلى أن وصل إلى آخر بيت، وهو البيت التساع في الباب:

(وشاع في ذا الباب إسقاط .... إذا المراد مع سقوطه ظهر)

فقال: يكثر حذف خبر "لا" هذه إذا كان معلوماً كقوله تعالى: (قَالُوا لاَ ضَيْرَ)(2)، وهو عند بني تميم لازم، أما إذا جهل ولم يظهر المراد مع سقوطه، تعين إثباته نحو قوله في الحديث: (لا أحد أغير من الله)(3)، فأورد الحديث دليلاً على ذلك(4), ولم يورد حديثاً آخر في شرح الباب .

---

(1) إرشاد السالك، ص257

(2) سورة الشعراء ، جزء من الآية 50

(3) البخاري في النكاح، 107. ومسلم في التوبة، 32-36. والترمذي في الدعوات، 95. والنسائي في الكسوف، 11. وأبوداود في النكاح، 37. والموطأ في الكسوف .

(4) إرشاد السالك، ص267

المبحث السادس عشر

باب ظن وأخواتها

وتسمى الأفعال القلبية، وليست كلها قلبية؛ لأن أفعال التصيير كـ"جعل" و"اتخذ" ونحوهما من جملتها، ليسكل قلبي ينصب فعلين، بل منه لازم كـ"فكّر" و"نظر" إذا كان بمعناه، و"فطن" ومنه متعد إلى واحد كـ"فهم"، و"ركن"(1) , وهي : ظن ؛

(انصب بفعل القلب جزأي ابتدا ... أعني: "راي، خال، علمت، وجدا)

(ظن، حسبت وزعمت مع عــد ... "حجا، درى، وجعل" اللذ كاعتقد)

(و"هب، تعلم" والتي كـ"صيرا ... . ـ أيضا ـ بها انصب مبتدأ وخبرا)

هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فتنصبهما بعد استيفاء فاعلها، والقلبي منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام، أحدها: أن يفيد في الخبر يقينا، الثاني: أن يفيد فيه ظنا، الثالث: أن يرد بهما فمن هذه الأفعال: "رأى" وهي من القسم الثالث، إلا أن الغالب عليها إفادة اليقين، وقد اجتمعا في ﴿ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾(2) , ومنها "خال" وهو من هذا القسم -أيضا- إلا أن الغالب عليه إفادة الظن ومن مجيئها لليقين قوله :

ومنها "علم" وهي بمنزلة "راى" ومن ورودها لليقين ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾(3) .

ومن ورودها للظن ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ (4) ومنها: "وجد" وهي من القسم الأول، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾(5) ومنها: "ظن" وهي بمنزلة: "خال" ومن ورودها لليقين: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا﴾ (6) ، ومنها: "حسب" وهي: بمنزلتها

---

(1) إرشاد السالك، ص267

(2) سورة : المعارج: 6 ، 7

(3) سورة محمد : 19

(4) سورة : الممتحنة :10

(5) سورة : المزمل:20

(6) سورة : الكهف:53

عم" وهي من القسم الثاني" نحو: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)(1) ومنها: "عد" و"حجا" وهما مثلها.

ومنها: "درى" وهي من القسم الأول، ومن استعماله

منها نحو: (وَهَجَرَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ الثَّلاثَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا)(2) أي: اعتقدوهم، وقيدها بالتي بمعنى: "اعتقد" يخرج: "جعل" التي بمعنى: خلق، إنما ى إلى واحد، نحو: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)(3) والتي بمعنى: "صير" فإنها ليست من القلبيات، كما يأتي. ومنها "هب" وهي من هذا القسم أيضا

ومنها "تعلم" بمعنى: "اعلم" وهي من القسم الأول :

وما جاء من الأفعال بمعنى "صير" فإنه يعمل عمل الأفعال القلبية - أيضا - في نصب المبتدأ والخبر، كـ"جعل" و"رد" و"ترك" و"تخذ" و"اتخذ" و"وهب"، نحو: (فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا) (4)

ثم هذا الإلغاء جائز، لا واجب، كما ذكر المصنف، إلا أنه مع التأخر أرجح، ومع التوسط بالعكس، أما إن ابتدئ بها قبل الجزأين لم يجز الإلغاء، فإن ورد ما يوهم إلغاؤها، مع التقدم، قدر فيها ضمير الشأن يكون مفعولا أولا، والجملة بعده في محل المفعول الثاني، أو أن الفعل علق بلام الابتداء، والأصل: "لملاك الشيمة"، ثم حذفت اللام وبقي التعليق على حاله، وأما التعليق فملتزم إذا اقترن بالمعمول ما له صدر الكلام، وهو ستة أشياء :

حدهما: "ما النافية" نحو:(لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ)(5)

الثاني: "إن النافية" نحو: (وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً)(6).

الثالث: "لا النافية" نحو: "حسبت لا زيد عندك ولا عمرو".

الرابع: "لام الابتداء" نحو: "علمت لزيد قائم".

---

(1) سورة التغابن:7

(2) سورة الزخرف:19

(3) سورة الأنعام:1

(4) سورة الأنبياء:58

(5) سورة الأنبياء:65

(6) سورة الإسراء:52.

القسم" نحو: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ)(1)،

إذ اللام الأولى هي الموطئة للقسم والثانية جوابه.

سادس: أداة الاستفهام السواء كانت حرفا، نحو: (وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ تُوعَدُونَ)(2)

(لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) (3) .

(لعلم عرفان وظن تهمه ..... تعديةٌ لواحدٍ ملتزمه)

ترد بعض هذه الأفعال لغير المعاني المتقدمة من الدلالة على اليقين أو الرجحان، فتعمل عمل ما هي بمعناه، من لزوم أو تعد إلى مفعول واحد، فمن ذلك: ورود "علم" بمعنى "عرف" كقوله:

جَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)(4)، وورود "ظن" بمعنى "اتهم" نحو: اهُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)(5) أي: بمتهم.

فيلتزم تعديتها إلى مفعول واحد، ومثلهما "رأى" من الرأي، الذي هو المذهب نحو: "رأى الشافعي حل الضبع" و"حجا" بمعنى: "قصد" نحو: "حجوت بيت الله" ومما جاء بمعنى اللازم فلم يتعد، "وجد" بمعنى: "حزن" أو "حقد" ويفترقان بالمصدر، فمصدر التي بمعنى: حزن، "وجدا" ومصدر الأخرى "موجدة"(6).

وليس في الباب شاهد حديثي، بل أورد آيات منها قوله تعالى: (إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً)(7)، استشهد بها على أن "رأى" من أفعال القلوب التي تفيد اليقين والظن معاً ، ثم أورد أبياتاً في شرح الأفعال القائمة منها.

(قد كنت أحجو أبا عمروٍ أخا ثقةٍ ... حتى ألمت بنا يوما ملمات)

---

(1) سورة البقرة:102

(2) سورة الأنبياء:109

(3) سورة الكهف : 12

(4) سورة النحل:78

(5) سورة التكوير:24

(6) إرشاد السالك، ص :267- 280

(7) سورة المعارج: 6، 7

وفي شرحه خال، وعلم بمنزلة رأي، ووجد وظن وحسب وزعم وعدا وحجا، وهي الشاهد ، وجعل وتعلم بمعنى أعلم(1) وذكر كثير من السائل.

لكن ثمـّة أحاديث جمة في الباب , نذكر منها قول:(رأيتكن أكثر أهل النار) (2) , ورأى هنا بمعنى علم علم اليقني .

(1) إرشاد السالك، ص271

(2) أخرجه البخاري في صحيحه 120/2, ومسلم 86/1, وأحمد245/9ـ246

المبحث السابع عشر

باب أعلم وأرى

ذه الهمزة الداخلة على هذين الفعلين تسمى " همزة النقل " لأنها تنقل الفعل من لازم إلى متعدي ومن تعدي إلمفعول واحد إلى مفعول لين ومنه إلى ثلاثة نحو: " أعلمت ُ زيداً عمرواً منطقاً "(1).

فأورد آيات وأبيات في شرح القواعد والمعاني إلى آخر بيت فمن الآيات قوله تعالى: إِذْ مَ نَامِكَ قَلِيلاً وَ لَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا) (2).

ثم أورد بيتين في شرح نبأ وأنبأ منها:

ُ زُرعَةَ وَ السَفاهَةُ كَاسمِها ..... يُهدي إِلَيَّ غَرائِبَ الأَشعارِ) (3).

لم يورد أحاديث في شرح الباب, و لنا أن نورد حديث : (لوتعلمون ما أعلم) (4).

وحديث: (إني أراكم من خلفي كما أراكم من أمامي) (5) في إثبات عمل أعلم وأرى في معنى اليقين.

---

(1) إرشاد السالك – ص 289.

(2) سورة الأنفال جزء من الآية 43 .

(3) البيت من الكامل للنابغة الذبياني يهجو به زرعةبن عمرو بن خويلدمن شواهدإرشادالسالك1/ 294

(4) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي حسين سليم أسد الدّاراني - عبده علي الكوشك : دار الثقافة العربية، دمشق ط/8،1/164 , (1411- 1412 هـ) (1990 م -1992 م)

(5) مسند الإمام أحمد 295/19

المبحث الثامن عشر

باب الفاعل

هو ما صدر عنه حدث، أو قام به، أو أسند إليه من اسم أو ما في تأويله، مقدم عليه، فارغ باق على أصله صيغته(1) فأورد آيات في إثبات الفاعل وفاعليته وتقدمه وتأخره وأبياتاً كذلك إلى أن أصل البيت السادس عشر في الباب والبيت هو:

وما بـ "لا" أو بـ "إنما" انحصر – أخر وقد يسبق إن قصد ظهر فقال: يجب تأخير المحصور من الفاعل وأ المفعول سواء كان الحصر بـ "إلا" أو ب "إنما" سواء كان ضميراً أو ظاهراً – فمن ذلك في الفاعل قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾(2).

ومنه في المفعول: قوله في الحديث:"(وإنما يرحم الله من عباده الرحماء)"(3) و"الرحماء" والرحماء مفعول فتأخر المفعول على الفاعل المحصور، وقد سبق المحصور من الفاعل أو المفعول إذا ظهر الحصر فيه مع التنسيق بأن يكون الحصر بـ "إلا" والمسألة فيه خلاف على ثلاثة أقوال: بالجواز أو المنع أو الجواز في حالة المفعول والمنع في حق الفاعل(4).

أورد حديثاً واحداً : (الحديث:" إنما يرحم الله..) علي الفاعلية .

---

(1) إرشاد السالك ص 295

(2) سورة الجاثية جزء من الآية 24.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب التوحجيد 186/8، وأخرجه مسلم، كتاب الجنائز، ص 636، وسنن أبي داود: كتاب الجنائز، والنسائي وابن ماجة كلها كتاب الجنائز ومسند أحمد 204/5.

(4) إرشاد السالك – ص 164/1 من الهامش بتصرف.

المبحث التاسع عشر

باب نائب الفاعل

يحذف الفاعل لسبب معنوي كالعلم به أو الجهل به، وتعظيمه أو الخوف منه أو الخوف عليه وعدم تعلق الغرض بذكره كقوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الإنسان من عَجَل ﴾(1).

وذكر حديثين أولهما قوله: " ومن بُلي منكم بشيء من هذه القاذورات"(2) والآخر قوله:" ما أوذي أحد ما أوذيت"(3) فالضمير في "بُلي" وفي "أوذي" هما نائبا الفاعل والغرض ليس مطلقاً بذكرهما لأن الغرض في الحديث الأول ذكر خلق الإنسان من عجل فالمقصود الخلق لا الإنسان، وفي الحديث الثاني الابتلاء بالقاذورات ليس الناس، ثم ذكر آيات أخرى وأبيات منها عجز البيت(4) :

(ولو ولدت قفيزة جرو كلب ..... لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا)

والشاهد الضمير فليبُبَّ " راجع للجرو ـ بتثليث الجيم(5) والمقصود الكلاب وجاءت منصوبة للضرورة الشعرية .

---

(1) سورة الأنبياء جزء من الآية 37.

(2) سبق تخريجه في ص :33

(3) أخرجه الترمذي بلفظ " ولقد أوذيت في الله وما يؤذى أحد" في كتاب صفة القيامة 645/4، وابن ماجة المقدمة 54/1، مسند الإمام أحمد 286/3.

(4) البيت من الوافر لجرير بن عطية يهجو به الفرزدق، وقفيرة والدته.

(5) إرشاد السالك ص 324.

المبحث العشرون

باب اشتغال العامل عن المعمول

شرط هذا الباب، أن يكون المعمول السابق صالحاً لعمل ما بعده فيه، مع تقدمه عليه، فلو لم يصلح لذلك، كالواقع قبل "أفعل التفضيل" أو " فعيلي التعجب " أو أسماء الأفعال" لم يكن من هذا الباب، وإن ورد ما يوهم ذلك(1) كقوله تعالى: (اللَّهِ يَحْكُمُ)(2).

لم يورد شاهداً حديثياً ولا شعرياً ، ولكنه أكثر من ذكر الآيات القرآنية قريباً من العشرة منها قوله تعالى: (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) (3) وقوله: (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا)(4) فالقمر منصوب والشمس مرفوع، لأن الفعل الواقع بعد القمر متعد، والفعل الواقع بعد الشمس لازم، لذلك عمل الفعل في لفظ القمر.

فلم يورد أحاديث في شرح الباب , ولنا أن نورد حديث أبي ذر:"(أتق الله حيث ما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها ...)" (5) فالسيئة منصوبة بما قبلها وما بعدها من الفعلين أتبع وتمحها.

---

(1) إرشاد السالك ص 328.

(2) سورة النساء جزء من الآية 24.

(3) سورة يس جزء من الآية 39.

(4) سورة يس جزء من الآية 38.

(5) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار 416/9 ـ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1إلى 9) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10إلى 17) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18):مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورةط /1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)

المبحث الحادي والعشرون

باب تعدي الفعل ولزومه

لا تنحصر الأفعال في القسمين المذكورين، بل منها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهي الأفعال الناقصة كـ "كان" و"كاد" وأخواتها ثم اللازم لا انقسام فيه، والمتعدي ينقسم إلى متعد بحرف الجر نحو "مررت بزيد، وفي الاصطلاح أكثرهم معدود في قسم اللازم وإل متعد بنفسه إلى واحد، نحو: "ضربت زيداً" وإلى متعد بنفسه مرة. وبالحرف أخرى، نحو: "نصحته، ونصحت له" وإلى متعد إلى واحد بنفسه، وإلى أخرى بحرف الجر، نحو: أمرت زيداً بالخير" وإلى متعد بنفسه إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، كـ "أعطيت زيداً درهماً" وإلى مقعد إلى أثنين أصلهما المبتدأ والخبر كـ "ظننت زيداً قائماً، وإلى متعد إلى ثلاثة، كـ "أنبأت زيداً عمراً قائماً"(1) وحكم الفعل المتعدي أن ينصب مفعولاً إلا أن ينوب المفعول عن الفاعل فيرفع المفعول، فعلامته: لا يصح أن يتصل به وهاء الضمير" لغير المصدر ولا يصح صوغ اسم مفعول تام منه كقولك في ذهب – مذهوب كمضروب – بل تقول مذهوب به أو فيه أو إليه فلا يتهم إلا بمتعلق(2).

ويتعين اللزوم في الأفعال بالمعنى أو اللفظ(3) ولم يورد الشارح أحاديث في شرح الباب بل ات قوله تعالى: (وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَا إِنَّ اللّهَ كَانَ تَوَّاباً رَّحِيماً)(4) على الأصل وذكر بيتين وهما :

الأول لجرير بن عطية وهو من الوافر والشاهد في صدر البيت:

(تَمَرَّقَ الدِّيار ولم تكوَّلوا عَلَيَّ إذاً حَرامُ)

والآخر للفرزدق وهو من الطويل – والشاهد في عجز البيت :

(إذا قيلَ للئيمِ اشترِ أتقاريلَتَ كُلَيبٌ بالأكُفِّ الأصابِعُ)

---

(1) إرشاد السالك ص 338.

(2) المصدر السابق ص 339.

(3) المصدر السابق ص 339 بتصرف

(4) سورة النساء جزء من الآية 4.

وهذا شاذ والنصب في ذلك يختصر على النقل الوارد(1) وفي البيتين ـ تمرون الديار أي بالديار، والبيت الثاني، بالأكف الأصابع ـ أي بالأصابع .

فلنا أن نورد حديث فتح مكة قوله : (من دخل دار أبي سفيان فهو آمن) (2) , أي في دار، للفعل المتعدي , وحديث : (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) (3), للفعل اللازم ـ قاتل بنفسه.

(1) إرشاد السالك ص341/1.

(2) مسند أبي داود الطيالسي4/ 188: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت:204هـ)المحقق: د. محمد بن عبد المحسن التركي: دار هجر- مصر ط/1-1419 هـ -1999م

(3) مسند أبي داود الطيالسي ص393/1ومسند أحمد 243/32 وسنن سعيد بن منصور 250/2 : أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت:227هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي الدار السلفية – الهند ..ط/1 1403هـ -1982م

المبحث الثاني والعشرون

باب التنازع في العمل

هو مقابل لباب الاشتغال، لأن ذلك معمولان لم يظهر معهما إلا عامل واحد، وهذا العاملان لا يظهر معهما إلا معمول واحد(1) وإطلاق المصنف العاملين يشمل الفعلين والاسمين – فالفعلان كقوله تعالى ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾(2) , والاسمان المتضمان معنى الفعل قول الشاعر في صدر هذا البيت وهو من الطويل ولا يعرف قائله :

(عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته ..... فلم اتخذ إلا فناءك موئلا)

فكل من مغيث ومغني صالح في العمل في " من أجرته" وهو متأخر عنهما(3) وكما مرّ بنا في حديث أبي ذر في باب الاشتغال (أتبع السيئة الحسنة تمحوها ...) (4).

---

(1) إرشاد السالك ص 345.

(2) سورة الكهف جزء من الآية 96.

(3) إرشاد السالك ص 345.

(4) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار 416/9

المبحث الثالث والعشرون

باب المفعول المطلق

المصدر سمي مفعولاً مطلقاً لوجهين أحدهما أنه لا يقيد بشيء من حروف الجر كما يقيد المفعول به، أوله، أو معه أو فيه.

والثاني: أن جميع الأفعال المتصرفة تتعدى إليه لازمها ومتعديها وتامها وناقصها(1).

أي المصدر اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل، فإن الفعل يدل على كل واحد من الحدث والزمان، أما المصدر اسم ذلك الحدث، لأنه صادر عن فاعله وقد يكون اسم مصدر لعدم ارتباطه بزمان ولا مكان(2).

ففي شرح الأبيات من الباب أورد لنا حديثاً في استعمال المصدر في التعجب كالدعاء والأمن فالأبيات هي:

حذف وجوباً الفعل ..بعد لا الذي كاندا لا)
لدى سدا يلٍ كإمَّا منًّا عالمٌ له..يحذف حتماً عندا)
امكرراً وذا حصر..وبعد فعلٍ لاسمِ عينٍ استندا)

فقال : يجب حذف عامل المصدر في هذه المسائل الأربع :

الأولى: أن يؤتى به بدلاً من اللفظ بفعله، إما لكونه فعله مهملاً لم يستعمل "ويله" و "ويحه" ويكثر بعد الاستفهام .

ففي التعجب أورد هذا الحديث (عجباً للمؤمن)(3) وقد يأتي من غير خبر مجرد عن ذلك كقولهم شكراً لا كفراً .

---

(1) إرشاد السالك ص 353.

(2) المصدر السابق ص 354.

(3) أخرجه مسلم، الزهد ص 2295بلفظ "عجباً لأمر المؤمن ..." ، وسنن الدارمي كتاب الرقائق ص 714بلفظ " عجباً من أمر المؤمن " ومسند أحمد 24/5 وهو موافق لرواية الشارح وفي رواية أخرى له "عجبت لأمر المؤمن .." 332/4، 333.

كالثانية فتكون بدلاً لعاقبة فعل متقدم كقوله تعالى:(فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)(1).

الثالثة: أن يكون مكرراً وعامله خبر عن اسم عين. نحو:" أنت سيراً سيراً " فلو لم يكرر كان الحذف جائزاً لا واجباً إلا أن يكون المبتدأ مسبوقاً بأدلة استفهام نحو: هل أنت سيراً ؟ فيكون الحذف واجباً .

الرابعة: أن يكون محصوراً وعامله خبر عن اسم عين أيضاً سواء كان الحصر بإلا أو بإنما ويكون المصدر لمجرد توكيد عامله ليرفع عنه الوهم وتارة يكون لتبيان نوعه كصفة أو إضافة ويكون لبيان العدد: " سيرت سيرتين(2) .

فلم يورد حديثاً في شرح الباب , ولنا أن نورد حديث : (من صام رمضان أيماناً واحتساباً .....)(3).

---

(1) سورة محمد جزء من الآية 4 .

(2) إرشاد السالك ص 363.

(3)أخرجه البخاري في كتاب .. الإيمان. باب صوم رمضان احتسابا من الإيمان. 16/1 برقم : 36

المبحث الرابع والعشرون

باب المفعول له

ويسمى مفعول من أجله، وهو العلة التي لأجلها صدر الفعل عن فاعله، وسواء كان سجية كـ "قعد عن الحرب جُبناً"، أو عرضاً كـ " ضنى فلان حُبّاً" – وينصب المفعول له بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون مصدراً من غير لفظ الفعل السابق فإن كان لفظ الفعل السابق نصب على المصدرية، وأن يكون من الأفعال القلبية كالرغبة والإكرام. فلا يجوز " جئت ضرباً لزيد".

الثاني: أن يراد به التعليل بأن يكون غرضاً للفاعل نحو:" جُدْ شكراً".

الثالث: أن يتحد بعامله في الوقت، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم وجود المنافاة.

الرابع: أن يتحد به في الفاعل إذ هو علة فلا تصدر إلا عنه.

وقد تقرر أنه إذا اكتملت شروط نصب المفعول له، لم يمتنع(1) جره بالحرف وقليل ما يقع كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (2)(3).

لم يورد حديثاً في شرح الباب ولنا أن نورد حديث :(من سأل الناس تكثّراً فإنما يسأل جمراً ..)" (4)فالشاهد فيه تكثّراً منصوب لأجل الفعل سأل، أو حديث:" (من قال لا إله إلا الله خالصاً من نفسه..) "(5) فالشاهد خالصاً ... لأجل " (من قال لا إله إلا الله)... ".

---

(1) إرشاد السالك ص 364/1.

(2) سورة الإسراء جزء من الآية 31.

(3) إرشاد السالك ص 368/1.

(4) الدر المنثور:عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) دارالفكر بيروت

(5) أخرجه البخاري: ك:فضل العلم , ب :الحرص على الحديث31/1 رقم 99 و ب : صفة الجنة والنار, رقم6570

المبحث الخامس والعشرون

باب المفعول فيه المسمى ظرفاً

دخل بقوله وقت أو مكان تسمى الظرف الزماني والمكاني وخرج بتضمين معنى "في" ما عول به نحو: (من ونفلون أو بلكأن رنصوب اليمفخ افون ي و ْ م ً ا كَ ان َ شَ رُّه ُ م ُ س ْ تَ طِ ير ًا)(1) وخرج أيضاً عنه: ما ضمن حتى وفي مما ليس زماناً أو مكاناً .

فلم يورد أحاديث في شرح الباب بل أورد آيات كعادته وبيّن منهما قول في صدر البيت من الطويل للشاعر عائذ بن المنذر القشيري في دخول الاستفهام على الظرف:

أَنّ (أَفي الغرق َ م ٌ بِك ِ وهائِ أَمَّكٌ ..لا.خ ِ لٌّ هواك و َ لا خ َ مر ُ)(2)

فهمزة الاستفهام دخلت على "ف" الظرفية على قول أنها "أحقاً"

فلنا أن نستشهد بحديث ابن عمر : (.. كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل)(3) فقوله في الدنيا ظرف مكان أي حالة كونه في الدنيا غريباً أو عابر سبيل. ويمكن لنا ذكر حديث التبكير بالجمعة : (... من جاء في الساعة الأولى)(4). شاهداً على ظرف الزمان أي جاء الساعة الأولى.

---

(1) سورة الإنسان جزء من الآية 7.

(2) إرشاد السالك ص 374.

(3) أخرجه البخاري. مسند الإمام أحمد بن حنبل243/6

(4) شرح السنة :محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 516هـ) ت235/4حقيق: شعيب الأرنؤوط ـ محمد زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت ط/2، 1403هـ - 1983م

المبحث السادس والعشرون

باب المفعول معه

وهو اسم فضلة قال لواو تجعله بنفسها كبالٍ "مع" مسبوق بجملة متضمنة لفعل أو ما في معناه، فالاسم نخرج لنحو :لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، وفضلة ليخرج نحو اختصم زيد وعمرو، وقال لواو يخرج الاسم الواقع بعد "مع" نحو: "سرت مع القمر"، وتجعله "بنفسها" احتراز من نحو:" قرنت زيداًوعمراً " ، إذ المعية مستفادة من لافعل لا من الواو و"كمجرور مع" احتراز من نحو أنت ورأيك" متضمنة لفعل" احتراز من نحو:" كل رجل وضيفه" أما ما في معناه مدخل لنمو "أنا سائر والنيل" وكيف أنت وقصعة من تريد"(1).

فلم يرود آيات ولا أحاديث شواهد في الباب بل أورد أربعة أبيات شعرية منها: آخر البيات لذي الرمة وصدره وهو من الرجز:

(عَلَفتُها تِبناً وَ ماءً بارِدا ..... حتى شتتْ همّالَةً عَيناها)

علّلي إعراب: ماءً بارداً على المفعولية لا على المعية لسبب أن الماء لا يعلف(2).

ولنا أن نورد حديث: (بعثت أنا وِالساعة كهاتين ...) (3) فالساعة منصوب على المعية لا على المفعولية بفعل بعثت.

---

(1) إرشاد السالك ص 375.

(2) المصدر السابق ص 381 بتصرف.

(3) مسند الإمام أحمد 271/19,ومثله في مسند ابن أبي شيبة: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي بتحقيق:عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي: دار الوطن, الرياض ط/1، 1997م

المبحث السابع والعشرون

باب الاستثناء

هو إخراج ما تضمنه الكلام السابق، أو أدى إلى توهمه تحقيقاً أو تقديراً من حكمه، بإحدى أدواته، بشرط الفائدة في الإخراج أخرج ما سيقت فيه "غير" أو "لا" للوصف للاستثناء كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾(1) وقولنا: ﴿لَفَسَدَتَا﴾(2) وما تضمنه الكلام أعم من أن يكون تضمنه لفظاً، وهو الاستثناء التام، نحو:" قام القوم إلاَّ زيداً" أو تقديراً، وهو الاستثناء المفرغ، نحو: "ما قام إلا زيداً" إذ معناه " ما قام أحد إلا زيد" وقولنا: " أو أدى إلى توهمه" ليدخل الاستثناء المنقطع، نحو:" ما فيها أحد إلاَّ حماراً" ووصف المستثنى منه بالسبق تحقيقاً أو تقديراً مدخل لنوعي الاستثناء المؤخر عن المستثنى منه، وهو الأكثر، والمتقدم عليه نحو:

(فيارب هل إلاَّ بك النَّصر يُرتجى.....عليهم ولي إلاَّ عليهم يُعوَّل) (3)

مما لا فائدة فيه كقوله: " قام القوم إلاَّ رجلاً"(4).

فأدوات الاستثناء كثيرة منها "إلاَّ" وهي أم الباب، وله أحوال معها:

الأول : أن تكون بعد تمام الكلام أي لا يكون ما قبلها طلباً لما بعدها إعراباً، فيجب النصب بعدها على الاستثناء نحو قوله تعالى: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (5).

الثاني: إن كان المستثنى منه منفياً أو شبيهاً بالمنفي وهو ما دخل عليه حرف نهي، أو أداة استفهام، انتخب فيه أي اختير إتباع ما بعد "إلاَّ" للمستثنى منه في الإعراب رفعاً أو نصباً أو جراً، على أنه بدل إن كان الاستثناء متصلاً أي المستثنى داخل في المستثنى منه نحو : (ولَوْ أَنَّا

---

(1) سورة الفاتحة الآية 7.

(2) سورة الأنبياء جزء من الآية 22.

(3) الشاعر الكميت بن زيد الأسدي.

(4) إرشاد السالك ص 383/1.

(5) سورة الأعراف جزء من الآية 83.

كُم ْ أَوِ اكْتَبْرُنُجَ عُوامِلِن ْ دِيَارِكُم ْ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُ)(1).

الثالث: إن كان الاستثناء منقطعاً، وهو ما لم يكن المستثنى داخلاً في المستثنى منه، والمستثنى منه غير موجب، فأكثر العرب يوجبون نصب المستثنى كقوله تعالى : (لاَ يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَةَ الأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ)(3) أما لو لم يمكن تسليط العامل على المستثنى منه نحو:" ما خضع إلاَّ ما ضر"، فإن بني تميم يوجبون النصب أيضاً (4).

وأما الاستثناء المفرغ، هو أن لا يذكر المستثنى منه، ويكون العامل السابق لـ "إلاَّ" طالباً لما بعدها، إما خبراً أو فاعلاً أو نائباً عنه أو مفعولاً أو متعلق أو حالاً،وحكمه أن يجعل إلاَّ ... بمنزلة المعدوم ولا يقع إلاَّ في الإيجاب(5).

وفي شرح البيت الثالث عشر من الباب ـ وهو:

(واستثن ناصباً بـ " ليس" و"خلا" وبـ "عداه" و"يكون" بعد لا)

هذه الأفعال الأربعة تقع أدوات استثناء، فينصب المستثنى لزوماً بعد اثنتين منها وهما "ليس" و"خلا" فأورد حديثين دليلاً على ذلك :

الأول:قوله:"(يطبع المؤمن على كل خلق، ليس الخيانةَ والكذب) "(6) "ويكون" الواقعة بعدلا" نحو:" جاء القوم" "لا يكون زيداً " وينصب جوازاً بعد الآخرين، وهي: "خلا" "وعلا" فأورد صدر بيت من الطويل للشاعر لبيد بن ربيعة العامري، وقال: النبي صلى الله عليه وسلم : فيه أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

(ألَا كُلُّ شَيْءٍ خَلا اللَهَ باطِلُ كُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ) (7)

---

(1) سورة النساء جزء من الآية 66.

(2) إرشاد السالك ص 385.

(3) سورة الدخان جزء من الآية 56.

(4) إرشاد السالك ص 386.

(5) المصدر السابق ص 390.

(6) مسند الإمام أحمد 252/5،للذي فيه "إلاَّ" موضع "ليس" وليس فيه شاهد.أخرجه البخاري، كتاب الأدب 107/7، وأخرجه مسلم كتاب الشعر ص 1768، وسنن الترمذي كتاب الأدب 140/5، وسنن ابن ماجة كتاب الأدب، وسند أحمد 248/2.

(7) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ): السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974مثم صورتها عدة دور منها ـ دار الكتاب العربي -

على جواز نصب الاسم الواقع بعد "خلا وعدا" كما يجوز الجر بها على ما ذكر في شرح البيت التالي وهو :

(وأجرر بسابقي "يكون" إن ترد وبعد..... "ما" النصب، وانجرار قد يرد)

فجر بها المستثنى إذا لم يسبقا بـ "ما" فإن سبقا بها وجب النصب(1).

فالبيت يعتبر حيثاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله استشهاداً بشعر لبيد على جواز نصب الاسم الواقع بعد خلا .

بيروت -دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت- دار الكتب العلمية- بيروت (طبعة 1409هـ بدون تحقيق)البيت للشاعر لبيد بن ربيعة العامري.

(1) إرشاد السالك ص 398

المبحث الثامن والعشرون

باب الحال

عبارة أن المعنى عما أبان هيئة لما علمت حقيقته، من صادر عنه الفعل، أو واقع عليه، وجدّه اللفظي عُرف بأربعة قيود:

أحدهما: أن يكون وصفاً فخرج بذلك نحو: "رجع القهقرى".

الثاني: أن يكون فضلة، ليخرج نحو "زيد قائم".

الثالث: أن يكون لازم النصب ليخرج نحو "مررت بالرجل القائم".

الرابع: أن يراد به بيان الهيئة ليخرج التمييز فإنه مبين لذات المميز لا لهيئة – فالمثال عليه " أذهب فرداً "(1).

وهو وصف متنقل بتصور الذهن تجدده وزواله كالضحك والركوب، أو يشتق من المصدر وقد يجئ وصفاً لازماً ... فأخذ يشرح في وصف الحال كونه جامداً بأن يدل على السعر أو تأويله بالمشتق "يدبّ"أو التشبيه نحو " كرَّ زيد على العدو أسراً " إلى أن وصل إلى البيت الثامن: فذكر حديث "وصل خلقه قوم قياماً "(2).

من أوصاف الحال أن تكون نكرة فإن وقعت بلفظ المعرفة أدلت وهي شبيه بالنعت والخبر، فلذلك يجب أن تكون نفس صاحبها في المعنى نحو " جاء زيد ضاحكاً " – وجاء الزيدان ضاحكين ـ و" جاء الزيدون ضاحكين" وأصل صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه بمنزلة المبتدأ، ولا يقع في الغالب نكرة إلا لمسوغ من المسوغات الأربعة وهي:

الأول: أن تتقدم عليه.

الثاني: أن يتخصص بوصف أو إضافة.

الثالث: أن يتقدمه نفي.

الرابع: أن يقع بعد مضاهي النفي، وهو النهي والاستفهام.

---

(1) إرشاد السالك ص: 402-403.

(2) البخاري كتاب تقصير الصلاة 40/2، والرواية فيه "وداء" بدل: "خلفه"، ومسند أحمد 148/6 ورواية موافقة لرواية البخاري. أما رواية "خلفه".

أما تنكيره بلا شيء من هذه المسوغات هي فقليل كما جاء في الحديث المذكور "وصل خلفه قوم قياماً " أورده دليلاً على الجواز، في شرح البيتينولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين.

ومن بعد نفي أو مضاهيه كـ "لا" ـ يبغ أمرؤ على أمرئ مستهلاً كما يجوز الحال لصاحبها المرفوع والمنصوب نحو " ضاحكاً جاء زيد" ومسرجاً ركبت الفرس(1).

أورد حديثاً واحداً في شرح الباب ـ حديث : (..... وصلخلقه قوم قياماً) "قياماً" على الحال.

(1) إرشاد السالك ص: 406/1 – 409.

المبحث التاسع والعشرون

باب التمييز

ذُكر في التمييز أربعة أوصاف في شرح البيت الأول من الباب وهو "اسم بمعنى" مِنْ مُبينٌ نكره يُنصب تمييزاً بما قد فسره:

الوصف الأول: كونه اسماً، فلا تمييز بفعل ولا حرف.

الوصف الثاني: كونه نكره، فلا تمييز بمعرفة.

الوصف الثالث: كونه بمعنى "مِنْ" فخرجت الحال لأنها بمعنى "في".

الوصف الرابع: كونه مبين لما أبهم من اسم –رطل زيت، أو جملة، كـ "زيد نفساً" والتمييز منصوب، والعامل فيه ما فسره من المبهم قبله(1) فأورد حديثاً في شرح البيت السادس ـ وهو :" (ويل أمه مسعر حرب)"(2) دليلاً مفسراً للمبهم قبله .

(وبعد كل ما اقتضى تعجباً ..... ميّز كـ " أكرم بأبي بكر أباً)".

يأتي التمييز لمبين الاسم المبهم الدال على المقدار لأربعة أنواع:

الأول: ما دلَّ على مساحة.

الثاني: ما دلَّ على كيل.

الثالث: مل دلَّ على وزن.

الرابع: ما دلَّ على العدد.

قدار ماأشبهه من قوله وتعالى:(فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ)(3) ولك في غير العدد أن تميز بالإضافة فيميز الاسم فيه مضافاً قبل تمييزه كقوله تعالى:(فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدَى به)(4) وكذلك إذا جاء التمييز بعد أفضل التفضيل ينصب إن كان هو الفاعل في المعنى "أنت أزهد عالم" وستثنى من ذلك ما كان أفعل التفضيل" فيه

---

(1) إرشاد السالك ص 429 – 432.

(2) أخرجه البخاري، كتاب الشروط 183/3، مسند أحمد 331/4، وسنن أبي داود كتاب الجهاد 209/3 – الحديث في أبي بصيلة– سُعَرُ : ما تحرك به النار.

(3) سورة الزلزلة جزء من الآية 7.

(4) سورة آل عمران جزء من الآية 91.

مضافاً، فإنه ينتصب تمييزه وإن لم يكن فاعلاً في المعنى نحو:هو أكرم الناس رجالاً" (1).

أما التمييز بعد ما دل على التعجب من أقسام تمييز الجملة لا من تمييز الاسم سواء أفعل أو بما فأورد الحديث ليدلل به والحديث "ويل أمه مِسْعَر حرب" لأن عبارة "ويل أمه" تدل على التعجب -كما يجوز التميز بمنّ – إن كان التمييز للاسم مثل: " عندي رطل من زيت"(2)

فأورد حديثاً واحداً في شرح البيت السادس كدليل مفسر للتمييز المبهم لما قبله.

(1) إرشاد السالك ص 433.

(2) المرجع السابق ص ص 434.

المبحث الثلاثون

باب حروف الجر

لا يقع حرف الجر إلاَّ متعلقاً بفعل أو في معناه، أما ظاهراً، وإما مقدراً تقديراً جائزاً كما في نحو "بسم الله" ويستثنى من ذلك الزائد الذي لا يتعلق بشيء، ولعل على لغة من جربها وكان التشبيه ورب(1) وحروف الجر التي ذكرها في الشرح عشرون حرفاً منها ثلاثة سبق الكلام عليها في الاستثناء، وهر نحلا، وحاشا، وعدا، وذكرها مفصلاً إلاَّ ثلاثة لندرة الجر بها وهي: "كي، ولعل، وحتى، كلها بشروط والحروف هي في هذين البيتين وكلها لها معانٍ وحدود – هاك حروف الجر وهي: من، إلى حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، من، منذ، ربَّ ، واللام، كي، واو، وتا – والكاف، والباء، ولعل، ومتى(2) ففي شرح معاني الحروف – قال الشارح: ولم يتعرض لمعنى رب وأشهر معنييها التكثير كقوله :"(رُبَّ كاسية في الدنيا عاريةٍ يوم القيامة)"(3) وقد يأتي لهذه –أي "التقليل. كقوله في الطويل لرجل من آزد السراة "في عيسى وآدم عليهما السلام :

(ألا ربَّ مولد وليس له أب ..... وذي ولد لم يلْده أبوان)

فجاء بربَّ للتكثير في الحديث , وللتقليل في البيت الذي يلي الحديث(4) .

---

(1) إرشاد السالك ص 438.

(2) المصدر السابق ص 439.

(3) أخرجه البخاري، كتاب الأدب 123/7 وفي عدة مواضع، وسنن الترمذي بحرف النداء 488/4، والموطأ، بلفظ "كم من كاسية" 913.

(4) إرشاد السالك ص 470 – 471.

المبحث الحادي الثلاثون

باب الإضافة

وهي نسبة تقديرية بين اسمين أو ما في تأويلهما، مقتضية لجر الثاني منهما لزوماً ، فذلك خرج المبتدأ والخبر ، والاسم والفعل، النعت والمنعوت تابعاً ومتبوعه. فإذا أضيف الاسم خفف بحذف التنوين منه وبحذف النون: إن كان مثنى أو ملحقاته أو جمع المذكر السالم وملحق به.

فالأول هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه، فالأول لا يتأثر بالإضافة في إعرابه شيئاً ، وأما الثاني: فحكمه الجر بالمضاف نفسه.

والإضافة ثلاثة أنواع:

الأول: أن تكون بمعنى "من" وضابطها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ويصح الإخبار عنه به نحو: "خاتم حديد" ولا يأتي ذلك في مثل "يوم الخميس".

الثاني:أن يكون بمعنى "في" وضابطها أن الثاني ظرفاً للأول نحو: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)(1).

الثالث: أن يكون بمعنى "اللام" وهي: أكثرها، وضابطها ما لا يصح فيه ما ذكر من "لام" نحو: (فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)(2)(3).

وينقسم المضاف إلى ما يتخصص بالثاني: وهو ما أضيف إلى نكرة كـ غلام ، رجل".

وإلى ما يتعرف به وهو المضاف إلى معرفة – كـ "قوم نوح".

وهنالك ما لا يفيد ذلك وهو ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة(4).

فأخذ في شرح الأبيات وإخراج الأحكام إلى البيت الخامس والثلاثين وكما بعده وهما:

(مُضَافٌ شِبْهُ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ..... مَفْعُولاً أو ظَرْفاً أجِزْ وَلَمْ يُعَبْ)

(فَصْلٌ وَرَا وَرَا وَجِلْهَا .... بِأجْنَبِيٍّ أو بِنَعْت أو نِدَا)

---

(1) سورة سبأ جزء من الآية 33.

(2) سورة الشمس جزء من الآية 13.

(3)إرشاد السالك – ص 510 – 511.

(4)مصدر سابق. الصفحة نفسها

(فصل يمين واضطراراً وجـــلا ..... بأجنبي أو ينعت أو ندا)

اتصل المضاف بالمضاف إليه هو الأصل، وفصله منه واقع، وهو قسمان:

* جائز في السعة: وهو شيئان:

1- أن يكون المضاف شبيهاً بالفعل في العمل فيفصل بينه وبين المضاف إليه ما نصبه من مفعول أو ظرف – ومثاله في عجز البيت وهو من الطويل.

(فَرِشني بِخَيرٍ لا أكونن ومِدحَتي ..... كناحِتِ يوماً صخرة بعسيلِ)

والشاهد: وقوع "يوماً" بين المضاف والمضاف إليه ...

وشبه الظرف كالظرف ــ وهو الجار والمجرور ــ ومنه قوله :"(هل أنتم تاركو لي صاحبي)"(1) فالشاهد وقوع "لي" بين الجار والمجرور في الحديث.

وأما الفعل بالمفعول فله صورتان:

إحداهما أن يكون مضافاً إلى الفاعل لقراء عامر: (وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ)(2) فأضاف المصدر "قتل" إلى الفاعل وهو "شركاؤهم" وأضافة إلى المفعول والفاصل الفاعل نحو: "ولا عَدِمنا قهر وَجْدُ صَبٍّ" هذا البيت من مشطور الرجز–فصل بين المضاف وهو "قهر" والمضاف إليه وهو "صَبٍّ" بفاعل المصدر "قهر" وهو وجْدُ" والمصدر هنا مضاف إلى مفعوله وهو من المخصوص بالضرورة – وهو القسم الثاني.

القسم الثاني المخصوص بالضرورة :

1- الأول : أن يكون العامل وصفاً أضيف إلى مفعول الأول، وفصل بينهما بالمفعول الثاني.

2- والثاني : من الجائز في السعة الفصل بالقسم نحو: هذا غلام – والله – زيد".

والمخصوص بالضرورة ثلاثة أشياء:

الشيء الأول : الفصل بمعمول غير المضاف –سواء كان مفعولاً أو فاعلاً أو ظرفاً .

---

(1) أخرجه البخاري، تفسير سورة الأعراف 197/5.

(2) سورة الأنعام جزء من الآية 137.

الشيء الثاني: الفصل بنعت المضاف.

الشيء الثالث: الفصل بالنداء (1).

أورد حديثاً واحاً في شرح الباب : (هل أنتم تاركو لي ....) وقوع "لي" بين الجار والمجرور .

(1) إرشاد السالك ص 512 – 515.

المبحث الثاني والثلاثون

باب المضاف إلى ياء المتكلم

ياء المتكلم من جملة الضمائر التي تضاف إليها الأسماء، ولكن أفردت بالذكؤ لخفاء إعراب(1) المضاف فيها، ولزوم كسره، ولغير آخره بسببها، بخلاف المضاف إلى غيرها من الضمائر والظواهر.

فيجب كسر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مما يعرب بحركات ظاهرة، سَ لْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ)(2).

وحكم "الياء" فيه السكون ويجوز فتحها، ويمتنع الكسر من أخره في ثلاثة مواضع:

1- أن يكون معتلاً، إنا بالياء، كر رامٍ، وإما بالألف، كـ "قذي".

2- أن يكون مثنى، كـ "ابنين".

3- أن يكون مجموعاً كـ "زيدين".

فهذه كلها آخرها ساكن عند الإضافة إلى الياء، ويلزم فتح الياءفمثالها قوله تعالى(فَمَنِ دَايَ فَلاَ)(وَضَ قَالُ وَيَلاَيَ شْتَقِّى)(3 تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَ)(مِدًا)م(4 نَعَكَ أَنْ جُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) (5، وتقول: "مررت بقاضٍ "(6).

لم يورد أحاديث كشاهد في الباب ولا أبيات شعرية غير أنه أورد آيات قرآنية منها ما ذكرناه .

ولنا أن نورد حديث سؤال القبر:(من ربك" فيقول: ربي الله ...) (7)، كشاهد على نصب ياء المتكلم في قوله: "ربيَّ " .

---

(1) الجمهور على أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة في الأحوال الإعرابية الثلاثة وخالفهم ابن مالك فجعل إعرابه في حال الجر بالكسرة الظاهر,إرشاد السالك 516/1 من الهامش.

(2) سورة يوسف جزء من الآية 108.

(3) سورة طه جزء من الآية 123.

(4) سورة يوسف جزء من الآية 67.

(5) سورة ص جزء من الآية 75.

(6) إرشاد السالك ص 516 – 520.

(7) السنة 603/2-604:أبعبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ّ البغدادي المتوفى: 290هـ ت: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني: دار ابن القيم,الدمام ط/1 1406هـ- 1986 م

المبحث الثالث والثلاثون

باب إعمال المصدر

والمصدر هو الاسم الصادر عن فاعله أي اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل اللذان هما الحدث والزمان أو على الفاعل والمكان بالالتزام.

أما اسم المصدر فيكون جارياً على الفعل قياساً، فإن لم يجر عليه قياساً نحو " اغتسل غسلاً" و "توضأ وضوءاً" فهو اسم مصدر.

إذ المصدر منها اغتسالاً" و "توضئاً "(1).

وأما إعمال المصدر بطريق الأصالة، لا بالنيابة عن الفعل لما تقرر من كونه أصل الفعل، ولذلك عمل مراداً به الحال والاستقبال والمضيء(2) فحكم المصدر في العمل حكم فعله فيرفع فاعلاً، إلا كان فعله مبنياً من قيام زيد" وينصب معه مفعولاً نحو:(وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ)(3) ومنكراً مجرد من ال، والإضافة نحو: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ)(4) وعمله شروط بأن يقبل الفك مع " أن المصدرية في الماضي أو المضارع.

واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء:

أحدها: ما لم يجر على فعله قياس، بأن يكون فعله غير ثلاثي وجار على وزن الثلاثي كـ " وضوء من توضأ"، وغسل من اغتسل، ونبات من أنبت.

الثاني: ما بدئ بميم ـ وهو المصدر الميمي ـ زائدة على دالة على المفاعلة كـ :مضرب" و"مقتل"، و"مدخل"، و"مخرج".

الثالث: ما استعمل علماً، كـ "فجار، يسار"، ولا يعمل اتفاقاً(5).

فلم يورد حديثاً في شرح الباب أي حديث , غير أنه أورد آيات وأبيات .

---

(1) إرشاد السالك ص 353 – باب المفعول المطلق بتصرف.

(2) المرجع السابق ص 520.

(3) سورة البقرة جزء من الآية 251.

(4) سورة البلد جزء من الآية 14والآية 15.

(5) إرشاد السالك ص 522.

و لنا أن نورد حديث عمر الوراد عند الإمام مسلم ـ سبق تخريجه :(من توضأ فأسبغ الوضوء ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له) (1) فالشاهد فيه "الوضوء " بالنصب علي المفعولية .

(1) مسند الإمام أحمد 510/1

المبحث الرابع والثلاثون

باب إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله، جارياً على فعله بإطراد فيخرج من المصدر ما اشتق منه، والفعل واسم المفعول والصفة المشبه، وله أوزان من الثلاثي والرباعي، "فاعل، ومفعول".

يعمل على فعله الملاقي له في المصدر، فإن كان الفعل لازماً، اقتصر اسم الفاعل على رفع فاعله، وإن كان متعدياً إلى واحد أو ثنين أو إلى ثلاثة أجرى اسم الفاعل مجراه(1).

ويعمل بشرطين:

1- أن يكون بمعزل عن المضي – بخلاف المصدر – أي الحال والاستقبال.

2- أن يعتمد على شيء واحد من الأشياء الخمسة – وهي الاستفهام، أو النفي، أو حرف نداء، أو نعتاً، أو مسنداً إلى مبتدأ.

إلاَّ أنه يعمل إذا كان صلة "ال" بغير الشروط السابقة، وله أوزان كثيرة كأبنية المبالغة – كـ فعَّال، ومِفعال، وفعُول وباثنين منها بقلتك–"فَعيل، وفُعِل" وهذا إن كان اسم الفاعل مفرداً أو مثنى أو جمع لا يؤثر في عمله على مفعوله(2).

فلم يرد شرح الباب أحاديث إلاَّ أنه أورد آيات وأبيات شعرية كعادته, منها قوله تعالى: (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)(3) جاء ماض إلا أنه علل حكاية الحال ـ بدليل الآية(4) وقوله: وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ)(5).

ثم ذكر أن كل ما قرر لاسم الفاعل يعطي اسم المفعول بلا تفاضل واسم المفعول هو ما دلّ على الحدث ومفعوله، فيغير الدلالة على المفعول، خرج المصدر، وكل ما اشتق منه، سوى اسم المفعول ،

---

(1) إرشاد السالك ص 528.

(2) المصدر السابق ص 533.

(3) سورة الكهف جزء من الآية 18.

(4) إرشاد السالك ص 29.

(5) سورة الأحزاب جزء من الآية 35.

لاسم الفاعل وكقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ ﴾(1).

ويختص اسم المفعول بجواز إضافته إلى اسم هو مرتفع به في المعنى وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع إلى الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به، نحو: "زيد محمود المقاصد، ومروعُ القلب"والأصل فيها "محمود مقاصده، ومروع قلبه"(2).

ولنا أن نورد حديث مر بنا في باب الإضافة , وهو قوله :" (هل أنتم تاركو لي صاحبي)." (3),

والشاهد فيه " تاركو " على وزن "فاعلو" لاسم الفاعل وعمله في مفعوله.

---

(1) سورة هود جزء من الآية 103.

(2) المصدر السابق ص 539.

(3) سبق تخريجه في باب الاضافة المبحث 31 . من شوهد الشارح .

المبحث الخامس والثلاثون

باب أبنية المصادر

باب أبنية المصادر هي أصل الباب، لما تقرر من أن المصدر أصل للفعل وقوعه وهو المفعول المطلق ـ ذكر لها من الثلاثي والرباعي القياسي والسماعي ـ عشرة أوزان أساسية وأخرى فرعية. منها ـ قال: الفعل الثلاثي مصادره كثيرة، ولم يطرد منها شيء ولكن غلب في بعضها أبنية أشار الناظم إليها لقياس الغلبة لا قياس لاطراد:

1- فَعْل؛ يغلب فيه التعدي سواء كان على وزن فَعَل وهو الأكثر كـ "أكل أكلاً" و "ضرب ضرباً" أو على وزن فعْل كـ "ذكر" وعلى وزن "فُعْل"، كـ "شُكر" وعلى وزن فعلان بتثليث فائه كـ "شُكران، وعِرفان" و"لَيان".

2- فِعْل كـ "عِلم، وبضم الفاء كـ "شُرْب" وفَعُول، كـ "قَبُول" وبضم الفاء كـ "رُكوب".

3- يغلب مجيء الثلاثي المفتوح الفاء والعين على "فَعَل" بفتحهما كـ "فرِح فَرَحاً" وشلِل شَلَلا وجاء من مصدر على غير ذلك.

4- إذا كان اللازم مفتوح الفاء والعين غلب على مصدر الفُعُول كـ "قُعُود، والفُرو، والجُلُوس، والدُخُول، والخُروج، وخرج عن سقف "الفُعُول" أربعة مصادر:

ولالأما استحق فِعالاً، وهو ما دلَّ فعله على امتناع كـ "أبى إباءً" وأبق نفر وليس هذا الوزن بلازم إذ جاء مصدر "النُفُور".

الثاني: ما استحق لأنا، وهو ما دلّ فعله على التقلب، كـ "على" غلياناً، و"جال جولاناً" وليس بلازم فيه أيضاً لمجيء العَدْو و"الهُيام".

الثالث: ما اسحق فُعَالا وهو شيئان.

ماأدلّ على داء كـ "السُعال، والزُكام".

مادلّ على صوت كـ "البُكاء"، والنِباح".

وليس بلازم لمجيء "الفعيل" منه.

الرابع: ما استحق "فَعِيلاً" وهو أيضاً شيئان:

أ-ما دلَّ على السير، كـ "الرحيل" و"الزميل" وليس بلازم المجيء الرَّكل.

ا دلَّ-على صوت، كـ "العجيج والضجيج" مما غلب من مصادر "فَعَلَ" "اللازم "فعْل" لما كان فعله من العين نحو: "صام صوماً" و"سار سيراً"، وليس بلازم لمجيء "الغيبة" و"القيام" و"عور العين".

5ما كان من ثلاثي على "فَعُل" بفتح الفاء وضم العن فالطالب في مصدره "الفعولة" كالسهولة و"الفعالى" كـ "البلاغة" وعلى غير ذلك(1).

ولنا أن نورد حديث:" (إياكم والدخول على النساء)"(2 الْحُكَمَاءِ : الطُّمَأْنِينَةُ صَائِبِ ، وَالْحَذَرُ مَقْرُونٌ بِالنَّجَاةِ (3).

فلم يورد الشارح أحاديث في شرح الباب , والباب تابع للأبواب التي قبله في المعني .

(1) إرشاد السالك – من ص 540 – 543.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه 37/7ك :النكاح, ب : لايخلو رجل بامرأة إلا ذو محرم رقم5232, ومسلم أخرجه مسلم في السلام باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها رقم 2172

(3) اعتلال القلوب للخرائطي المؤلف: أبو بكر محمدبن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: 327هـ)تحقيق: حمدي الدمرداش128/1الناشر: نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض الطبعة: الثانية، 1421هـ2000م

المبحث السادس والثلاثون

باب أبنية الفاعلين والصفات المشبهة بها

وهي أبنية اسم الفاعل واسم المفعول باختلاف عدد حروف الفعل، وقد تختلف صيغته، أو معناه، نحو: "حسن وسعيد وفرح"، مما دل على الفاعل، وقتيل نهب وقنص مما دل على المفعول فتكون صفة مشبهة – بهما.

بدأ الشارح في شرح البيات واستخراج الأحكام – فقال في البيت الأول وهو:

كفاعل صيغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة يكون، كـ "غذا"

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد المفتوح العين على وزن "فاعل" سواء كان لازماً كـ "قعد" أو متعدياً كـ "ضرب" ومثل المصنف بـ "غذى عليهما" وجعل مجيء اسم الوصف الدال على الفاعل، بوزن فاعل من فَعُل المضموم العين ولا يكون إلا لازماً، وفي وزن فعل المنكسر العين، إن كان لازماً، فمن الأول "ظاهر وناعم" ومن الثاني: "سالم ونادم" وقياس "فعل" اللازم ثلاثة أبنية

أحدها : "فعل" نحو:" فرح زنهم وجشع".

الثاني : "أفْعَل" ويغلب في العاهات، كأجهر وأعور وأخرس وقد يخالف كأكحل.

الثالث: "فعلان" مثلث الفاء كـ صديان جوعان وعُريان.

أما المتعدي منه فالوصف منه على وزن "فاعل" كمفتوح العين كعالم وشارب والأكثر في وصف "فعُل" المضموم العين: "فعْل" كضخم وعَذْب وسَهْل وصَعْب أو "فعيل" كجميل وشريف.

وصفة "فعُل" المضموم العين وزن أفعْل نحو:" عَلُم فهو أعلم وخَطِب فهو أخطب – إذا حمر لونه في كرة ويقال فيه فَعَل كحسن، وبطل: ومما منه "فعال" نحو: سيد وشيخ وخفيف، وأشيب وكل هذه الصفات مشبهة(4).

لم يورد حديثاً في شرح الباب , ويمكن لنا أن نستشهد بحديث: "(من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت)"(5)والشاهد: حالفاً ... على وزن "فاعلاً "، أو حديث "(النائحة الثكلى ليست

---

(4) إرشاد والسالك ص 549.

(5) أخرجه أخرجه البخاري في صحيحه 180/3 ـ ك : الأيمان والنذور , ب : كيف يستحلف

كالمستأجرة)(6) والشاهد في الحديث النائحة ... والمستأجرة على وزن فاعلة ومستفعلة دليل على اسم الفاعل, وأما اسم المفعول فيمكن أيضاً ذكر حديث : "(معلون من أتى امرأة في دبرها) أو قوله (ملعون من جامع امرأته في محيضها) "(7) والشاهد فيه قوله : (فاقتلوا الفاعل والمفعول به)(8) والدليل فيهما ن وهو قوله : (ملعون ...) , فاقتلوا الفاعل والمفعول ".

(6) المجالسة وجواهر العلم 110/3: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي: تحقيق أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان:جمعية التربية الإسلامية (البحرين, أم الحصم) دار ابن حزم (بيروت لبنان) : 1419هـ

(7) مسند الإمام أحمد 157/16 برقم :10206.

(8) رسالة الشرك ومظاهره :مبارك بن محمد الميلي الجزائري (المتوفى: 1364هـ) تحقيق وتعليق : أبي عبد الرحمن محمود ـ دار الراية للنشر والتوزيع ط/1 (1422هـ - 2001م) صحيح خرجه متتبعاً طرقه وشواهده، مبيناً من صححه من الأئمة الحفاظ- الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى المفلوجة خطبة الرسول صلى الله عليه وسلم "، المطبوعة ضمن كتابه " الحاوي للفتاوى " (3/ 110-115)؛ فلتنظر تعليقاتنا، والله الموفق.

المبحث السابع والثلاثون

باب الصفة المشبهة

تعريف الصفة المشبهة بأن يحسن إلى ما هو فاعل في المعنى بعد تقدير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها والأصل في "حسن الوجه" "حس ٌ وجهه" ثم قدر تحويل الإسناد إلى الموصوف، فقيل:" زيد حسن الوجه" "بإسناد" "الحسن" إلى ضمير زيد، ونصب "الوجه" على التشبيه بالمفعول به ثم أضيف – لأمرين:

أهدهما: الفرار من إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الموصوف والصفة شيء واحد.

الثاني: أن العرب تؤنث الصفة: هند كريمة الأب، وصيغة هذه الصفة مفارق لصيغة اسم الفاعل في حكمين:

ا: أنها لاتصاغ إلاَّ من اللازم، كـ "طاهر" من "طهر ُ " و<جميل" من جـ َ م ُ ل، "حـ َ سـ َ ن" من حـ َ سـ ُ ن فأما رحيم وعليم" فمقصور على السماع.

ثانيهما: أنها لا تكون إلاَّ للزمان الحاضر، الدائم، دون الماضي الذي انقطع والمستقبل الذي لم يأت، وتفارقه في عدم الجريان على لفظ المضارع. تعمل هذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي إلىواحد، فترفع فاعلاً وتنصب اسماً على التشبيه بالمفعلو به مع كون أصلها لا يكون إلاَّ لازماً وتخالف اسم الفاعل في حكمين:

أحدهما: لا يجوز تقديم معمولها عليها كـ "رأيت رجلاً الوجه حسناً .

ثانيهما: يكون معمولها سبباً ومعناه: سبباً ومعناه: أن يتصل به رابط بربطه بالموصوف، إما ضمير ظاهر، نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه"، إما مقدر نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه"(9).

لم يورد أحاديث في شرح الأبيات السبعة التي في الباب بل لم يورد آيات ولا أبيات شعرية كشاهد للباب اكتفى بالشرح والبيان.

لكن في الحديث النبوي كثير من هذا النوع والصفة المشبهة نورد منها قوله: "(خيركم من

(9) إرشاد السالك من ص 554-557 باختصار.

طال عمره وحسن عمله، وشركم من طال عمره وساء عمله) "(10) وقوله:"(من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)"(11) والشواهد ظاهرة.

"ما أفعل" ومجرور بعد "أفعل" نحو: ما أشد انطلاقه" و"أشد بالطلاقة" و"ما أسرع فناءه" و"أسرع بفنائه"، و "ما أكثر كونه منطلقاً" ما عُنِيتَ بحاجتي" و"ما أكثر أن كاد زيد يقوم".

فلا يجوز فصل الاسم عن فعل التعجب، ووصله به لازم، فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور.

وأعلم أن الخلاف فيما إذا كان الظرف أو الجار والمجرور معمولين لفعل التعجب، فإن كانا متعلقين بمعمول الفعل امتنع الفعل بينهما اتفاقاً فلا يقال: " ما أحسن في المسجد المتكافل" ولا "أحسن عند زيد بجلوسك"(12) .

(10) مسند الإمام أحمد 13/3

(11) المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى 121/1: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي،تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي الجفان والجابي ,قبرص ط / ,1 1407 – 1987, وهو من أحاديث الأربعين النووية

(12) إرشاد السالك من ص 568 – 570.

المبحث الثامن والثلاثون

باب التعجب

للتعجب صيغ كثيرة تدل عليه، نحو ("لله دره" "ويل أمة مسعر حرب")(1) و" يا له وجلا" فـ"سبحانك اللهم" "(وإن المبذرين كانوا إخوان الشياطين)"(2) (كيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)(3)"ومثلك يفعل ذلك" "وأي رجل فلان" و"(ما رأيت كاليوم" ولا جلد مخبأة مخبأة) (4) ولم أحسن زيداً " و"أكرم بعمرو" والأخيران هما المبوب عليهما الباب ما أفعل وأفعل به.

فلم يورد غير هذه الأحاديث الثلاثة كشاهد حديثي إلا أنه أكثر من ذكر الأبيات والأبيات الشعرية لشهرتها لدى أهل الأدب. (كيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)(5) فـ "ها" نكرة تامة ومحلها رفع بالابتداء، وما بعدها في محل الخير وضوغ الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب و"أفعل" فعل للزوم نون الوقاية إياه، قبل ياء المتكلم نحو: " ما أحوجني إلى عفو الله" والهمزة فيه للتعدي.

ومن أمثلة الثاني (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (6) ولا خلاف في فعليته ففي جواز حذف التعجب منه إذا علم وأورد بيتين ومثل بالآية السابقة وهي (وَأَبْصِرْ) مثّل في " ما أفعل". بالبيت الأول:

(جزى الله عنا بختريا ورهطه ..... بني عبد عمروٍ ما أعف وأكرما) (7)

والبيت الثاني:

---

(1)أخرجه أخرجه البخاري في صحيحه 3/ 193ك:المغازي،ب الشروط في الجهاد رقم 2731

(2) اخرجه مسلم في صحيحه 282/1 المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

(3) سورة البقرة جزء من الآية 28.

(4) الموطأ: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني 1373/5المحقق: محمد مصطفى الأعظمي:مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي –الإمارات , ط /1، 1425 هـ - 2004 م

(5) سورة البقرة : جزء من الآية 28.

(6) سورة مريم: 38

(7)إرشاد السالك 563/1

(فذلك أن يلق المنية يلقها ..... حميد ًا وإن يستغن يوماً فأجدر)(1)

يعني أجدر به بحذف "به".

وفعل التعجب ممنوع التصرف: فالأول، في الماضي "كتبارك" والثاني في الأمر –كمتعلم-، بمعنى: أعلم، لتضمنها معنى الحرف الذي وضع للتعجب ويبنى فعل التعجب مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

1- أن يكون فعلاً فلا يبنى من اسم ولا حرف.

2- أن يكون ثلاثياً وأما الرباعي فر يسمع له سماع.

3- أن يكون منصرف فلا يبنى من جامد لنعم وبئس وما شابهما.

4- أن يكون معناه قابل للتفاضل فلا يبنى من نحو ذهب ومات.

5- أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص كـ "كان" و"صار" و"كاد".

6- أن يكون غير منفي –أي مثبت ولو كان لازم الاستعمال في النفي.

7- أن لا يكون الوصف منه على وزن "أفعل" كعرج وعود وشهل.

8- أن لا يكون مبني للمفعول أصلاً "كعنى وزهى وزهل.

وقد سمع من العرب أشياء لم تستوف الشروط(2) .

أما إدخال أشدد به وأشد ما وأكثر وأحسن وأعجب ثم يؤتى بمصدر الفعل الذي امتنع بناء فعل التعجب منه مضافاً إلى العجب منه منصوباً بعد.

فأورد في الباب ثلاثة أحاديث , كشاهد في التعجب , وآيات قرآنية وأبيات شعرية في تأصل الباب وبيان صيغ التعجب المتعددة .

---

(1)المصدر السابق : نفس الصفحة

2) المصدر السابق 569/1

المبحث التاسع والثلاثون

باب نعم وبئس

الأصل في "نعم" و"بئس" نعم وبئس – بفتح الفاء وكسر العين، ثم نقلت حركة العين إل الفاء وتترك حركة الفاء على حالها.

وقد تتبع حركة الفاء لحركة العين واللغات الأربع جاءت جارية في كل ثلاث أدلة مفتوح وثانية حلقي مكسور، كـ "شهر" في الفعال و"فخذ" في الأسى(1) شرع في شرح الأبيات وأبدى رأيه كبصرى بفعليه نعم وبئس لدخول تاء التأنيث عليها – فأورد حديث :(فبها ونعمت)(2) ولا دليل للنحويين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر – نحو: "بئس السير على نعم العير" – لتأويله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف، تقديره على عير بئس العير"(3).

ويعمل كل منهما الرفع في اسم يكون فاعلاً لهما، وشرطه إن كان ظاهراً :

1- أن يكون للاقتران بالجنس بالألف واللام ـ نحو: (نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)(4).

2- أن يكون مضافاً إلى المقترن بالألف واللام ـ نحو: (فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)(5)، وقديقع مضافاً إلى مضاف إلى المقترن بالألف واللام كقوله: في صدر البيت من بحر الطويل لأبي طالب:

أُختِ القَومِ غَيرَ (مُكَذَّبٍ ..... زُهَيرٌ حُساماً مُفرَداً مِن حَمائِلِ) (6)

وقوله: "حُسامٌ مفرَداً" خبران لمبتدأ محذوف، تقديره هو، لا نعتان لزهير لأن المعرفة لا

---

(1) إرشاد السالك ص 571.

(2) سنن الترمذي : كتاب الصلاة 369/2 , و سنن أبي داود ـ كتاب الطهارة 251/1وسنن النسائي، كتاب الجمعة 94/2.

(3) إرشاد السالك ص 572.

(4) سورة ص جزء من الآية :30.

(5) سورة الزمر جزء من الآية 72 وسورة غافر جزء من ألاية 76.

(6) إرشاد السالك ص 573.

تنعت بالنكرة ويروى حساماً مفرداً بالنصب على الحال(1).

ويكون فاعلهما اسماً ظاهراً ويكون ضميراً مستتراً وواجب الاستتار يفسره اسم بعده منصوباً على التميز كقوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً)(2) وتقديره بئس هو، أي البدل وتتصل "ما" بهذين الفعلين نحو: (فَنِعِمَّا هِيَ)(3) وفي الحديث : "(بئس لما لأحدكم أن يقول نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسى)"(4) وحل "ما" هنا النصب على التميز والفاعل مستتر ،والتقدير :نعم الشيء شيئا، وقيل: بل هي معرفة تامة في محل رفع، لأنها فاعل(5) .

فنعمتخص الا سم بالمدح وبئس الذم مرفوعاً نحو "نعم الرجل زيد" و"بئس الرجل عمرو" ويجوز تقدم الاسم عليهما وحذفه وتأتي أفعال على وزن وشرف وفهم وفقه وخبث في المدح والذم وقد تخل عليهما "باء" كـ "مررت برجل فَهُمَ رجلا".

ومنها حبذا غير منصرفة على أن حب فعل وذا فاعل في المفرد والمثنى والجمع على المدح أما الذم فتقول "لا حبذا " وقد تدخل عليها إذا فصل بينها وبين ذا "حب الرجل زيد" بدون ذا فالرجل مرفوع لأنه فاعل أو يجز، بـ "با" كـ "حب بالرجل" فليس لها اختصاص(6).

أورد حديثين في شرح الباب كشاهد لاستعمال بئس ونعم ولم يزيد عليهما .

---

(1) إرشاد السالك ص 573 من الهامش.

(2) سورة الكهف جزء من الآية 50.

(3) سورة البقرة جزء من الآية 271.

(4) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن 109/6 ــ110، وأخرجه مسلم كتاب صلاة المسافرين ص 544 وفيه للرجل موضع لأحدكم وسورة موضع آية.

(5) إرشاد السالك ص575 اثبت الرواية الصحيحة للحديث الذي أورده الشارح، "بئس ما لأحدكم .. آية كذا والأخرجه لأحدكم.آية كيت وكيت عند البخاري وللرجل .. سورة كيت وكيت" من الهامش.

(6) إرشاد السالك ص 576 – 580.

المبحث الأربعون

أفعل التفضيل

وهو اسم، لدخول علامات الأسماء عليه، من الجر، والإضافة، و"أل" وهو ممتنع الصرف، للزوم الوصفية، ووزن الفعل، ولا يتصرف عن صيغة "أفعل" إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من "خير" و"شر" لكثرة الاستعمال، وقد يعامل معاملتها في ذلك "أحب" كقوله:

(وزادني كلفاً بالحب أن منعت ْ ..... وحبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما منعا)(1)

الشاهد وحبُّ

وقولهم: "هو أفضل من ذات النّ ِحيين" إذ الأول لا فعل له، والثاني: فعله زائد على الثلاثي، والثالث: فعله لازم البناء للمفعول.

وفي بنائه من "أفعل" ما سبق من الخلاف في بناء فعل التعجب منه.(2)

(وما به إلى تعجب وصل ... لمانع به، إلى التفضيل صل)

أي: ما وصل به إلى التعجب مما لا يصح بناء فعله منه، يتوصل به إلى التفضيل مما لا يسوغ بناء "أفعل" التفضيل منه، فيقال: هذا أكثر لصوصية .

وأشد انطلاقا، وأعظم كونا في الدار، ونحو ذلك.(3)

(وأفعل التفضيل صله أبدا ... تقديرا، أو لفظًا بـ"من" إن جردا)

لا يستقيم معنى التفضيل إلا من مفضل ومفضل عليه، ولفظ دال على التفضيل، ولذلك وجب أن يوصل "أفعل" التفضيل إذا جرد من "أل" والإضافة باسم مجرور بـ"من" يكون هو المفضل

---

(1) البيت من شواهد إرشاد السالك :581/1

(2) إرشاد السالك 582/1

(3) المصدر السابق 584/1

عليه، فإن ظهر في اللفظ نحو: (أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا)(1) أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً)(2) وإلا قدر نحو: قَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا)(3).

و(هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا)(4) تقدير الأول "منكم" وتقدير الثاني "منهم".

وأكثر ما يحذف إذا كان "أفعل" خبرا، كما مثل، ويقل إذا كان صفةً أو حالا، ولا تدخل "مِن" بعد مضاف، ولا ملتبس بـ"أل"، فأما قوله:

(ولست بالأكثر منهم حصى..... وإنما العــــزة للكاثـر)(5)

فقيل "أل" زائدة، وقيل: "من" متعلقة بـ"أكثر" مجردًا دل عليه المذكور.(6)

(وإن لمنكورٍ يضف أو جردا ..... ألزم تذكيرا وأن يوحدا)

("وتلو" أل" طبقٌ وما لمعرفه ... أضيف ذو وجهين، عن ذي معرفه)

(هذا إذا نويت معنى "من" وإن .... لم تنو فهو طبق ما به قرن)(7)

فبدأ في شرح الأبيات واخراج القواعد منها فقال لأفعل التفضيل ثلاثة أحوال :

1- أن يضاف إلى نكرة أو يجرّد عن الإضافة ويؤتى بالمفضل عليه مجرور بـ "من" إما في اللفظ وإما في التقدير وإما في الإفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال المفصل نحو: (أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا)(8) (رَجَةً مِنَ الَّذِينَ)(6) .

وفي الحديث "(هن أغلب) "(9) فأورد هذا الحديث دليلاً على أن اسم التفضيل

---

(1) سورة الزخرف : 8

(2) سورة فصلت : 15

(3) سورة سبأ : 35

(4) سورة مريم : 74

(5) البيت للأعمش وهو من شواهد إرشاد السالك : 584/1

(6) إرشاد السالك 1/ 584

(7) المصدر السابق :581/1 ـ585

(8) سورة الكهف من الآية : 34.

(9) سبب الحديث: كان النبي ρ يصل في حجرة أم سلمة فمربين يديه عبدالله أوعمربن أبي سلمة، فقال بيده، فرجع، فمرت زينب بنت أم سلمة فقال بيده هكذا فمضت، فلما صل قال:هن أغلب" سنن ابن ماجة كتاب الإقامة ص305، ومسند أحمد 294/6.قال الهيثمي في الزوائدضعيف.

يخالف مفضله فما قال هن غلبات جمع غلبى. إن صح الحديث إلا أن المضاف إلى نكرة يجب فيه وقوع المطابقة بالمضاف إليه نحو: "هند أفضل امرأة" و"الزيدان أفضل رجلين" و"الزيدون أفضل رجال" فأما قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ (2) في جمع أحرص، والمطابقة نحو : ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾(3) ,إنما يجوز الوجهان إذا كان "أفعل" باقياً على معنى المفاضلة بتقدير "من" وإلا وجبت المطابقة(4).

وإذا كان المفصل عليه مجروراً بـ "من" وجب تقديمه على "أفعل" التفضيل، إن كان اسم استفهام أو مضافاً نحو "فمن أنت خير" و"من الغلام من أنت أفضل" وقد يتقدم.

وإذا "أفعل" التفضيل لا يكون إلا ضميراً مستتراً ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً منفصلاً إلا قليل، كـ "مررت برجل أفضل منه أبوه"(5).الحديث الذي أورده في الباب ضعيف كان له أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ إِلاَّ آتَاهُ اللهُ مَا سَأَلَ، أَوْ كَفَّ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا " قَالُوا: إِذًا نُكْثِرُ ، قَالَ اللهُ أَكْثَرُ "(6) والشاهد فيه (الله أكثر) , والله أعلم . هذا آخر الفصل الرابع للجزء الأول من كتاب" إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك " .

---

(1) سورة البقرة من الآية : 41.

(2) سورة البقرة من الآية : 96.

(3) سورة الأنعام من الآية : 123.

(4) إرشاد السالك ص 585 – 587.

(5) المصدر السابق ص 588 - 589.

(6) مسند الإمام أحمد214/17 قوله:"الله أكثر"، أي: فضله وعطاؤه أكثرمن دعائكم،والله تعالى أعلم.

الفصل الرابـــــع

الشواهد الحديثية الواردة في كتاب "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"

ـ لابن ابن القيم ـ

ـ المجلد الثاني ـ

وفيـــــه أربعون مبحثاً

الفصل الرابـــــع

الشواهد الحديثية الواردة في كتاب "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك" .

لابن ابن القيم ـ المجلد الثاني ـ وفيه أربعون مبحثاً

المبحث الأول

باب النـعت

والنعت تابع من التوابع ـ والتابع هو التالي لما قبله في إعرابه , وعامله .

وأصـول التوابـع أربعـة , إلا أنهـا باعتبـار انقسـام العطـف إلـى بيـان ونسـق,والتوكيد إلـى لفظـي ومعنوي تصير ستة , ثم هذه التوابع إنما تتبع ما قبلها , فلا تتقدمه .

وتجب موافقة النعت لمنعوته في التعريف أو التنكير مطلقاً ، كما تجب تبعيته له في أحد ألقاب الإعراب الثلاثة مطلقا ، نحو : بسم الله الرحمن الرحيم(1).

وأصل النعت أن يكون بالمشتق ، وهو : ما دل على الحدث وصاحبه كاسم الفاعل ، واسم الصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل،نحو:(هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ)(2),

وينعت بشبه المشتق ـ وهو أُلحِق به، ك"ذا"، وغيره من أسماء الإشارة ـ نحو: "مررت بأخيك هذا ، وبأختك تلك" و"ذي" بمعنى صاحب، نحو: (مر راكبٌ ذو شارة)(3), والمنسوب ،

---

(1) إرشاد السالك الى حل الفية ابن مالك ص : 590/2

(2) سورة الحشر الأية : 24

(3) أخرجه البخاري , كتاب الأنبياء 140/4, ومسند أحمد 2/ 307

نحو:(وإن تأمَّر عليكم عبد حبشي)(1) إذ الأول في تأويل: [الحاضر، والثاني في تأويل: صاحب، والثالث في تأويل منسوب إلى الحبشة ، إلى غير ذلك مما يؤول بالمشتق.(2) فأورد هذين الحديثين للتدليل بهما على حالات النعت المشتقة الصريحة والمؤولة كما مر, ويجوز نعت النكرات بالجمل عامة وبشبه جملة بشرط مطابقة المنعوت حيث لاتكون الجملة طلبية , كذا النعت بالمصدر في نعت الذوات , وإذا كان المنعوت متعددا ونعوته مختلفة وجب تفريقها بالعطف، سواء كان تعدده من حيث اللفظ، نحو: "جاءني زيد وعمرو الكاتب والشاعر"، أو من حيث المعنى نحو: "مررت برجلين كاتبٍ وشاعر"(3) .

أورد حديثين في شرح الباب كما مر, وآيات قرآنية شاهداً على معنى الباب .

(1) أخرجه البخاري,كتاب الاحكام 305/8 بلفظ استعمل,ومسلم,كتاب الأمارة 148/8,وأصله في أبي داودوالترمزي والنسائي وابن ماجة والمسند

(2) إرشاد السالك ص : 593/2

(3) المصدر السابق ص:596/2

المبحث الثاني

باب التوكيد

وهو تقوية المعنى في النفس, وقصد رفع الشك عن الحديث, أو المحدثعنه, فتقوية المعنى في النفس يشمل: التوكيد بالقسم, و"إن" و "اللام"وغيرها, وقصد رفع الشك عن الحديث يشمل: توكيد الفعل بالمصدر,وتأكيد عامل الحال بها, وقصد رفع عن المحدث عنه: هو المقصود بالتبويب هنا, وهو التابع الرافع توهم النسبة إلى غير المتبوع, أو إلى بعضه,فالتابع جنس يشمل التوابع, وما بعده فصل مخرج لسائرها, وتقسيم رفع التوهم يشمل: "جاء زيد نفسه" و"جاء القوم كلهم".(1)

فالبيت الأول في الباب هو الأصل وهو :

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا)

بدأ الكلام عن التأكيد المعنوي, وقدم ما سبق لرفع توهم المجاز عن ذاتالمسند إليه, وهو لفظ "النفس" ولفظ "العين" ويؤكد بهما مفردينومجتمعين, تقول: "جاء الأمير" فيحتمل مجيء خبره أو ثقله, أو الإخبار بقرب مجيئه, فإذا أكدت بأحدهما أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال. ويؤكد بهما الاسم المفرد, ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكير والتأنيث, نحو: "جاء زيد نفسه" و "رأيت هنداً عينها" وإن كان المؤكد ضميرا طابقه في التكلم, أو الخطاب, أو الغيبة,(2)

---

(1) إرشاد السالك 601/2

(2) المصدر السابق الصفحة نفسها

والبيت الثاني :

(واجمعهما بـ "أفعل" إن تبعا .. ما ليس واحداً تكن متب)

أي إذا أكدت بالنفس أو العين ما زاد على الواحد من مثنى, أو جمع ذكور, أو إناث, أتيت بهما بصيغة الجمع على "أفعل" مضافين إلى ضمير مطابق المؤكد, فتقول: "جاء الزيدان, أو ألهندان أنفسهما, والزيدون أنفسهم, والهندات أنفسهن" وكذلك يطابقه في التكلم أو الخطاب, كماسبق(1)

والبيت الثالث :

(و"كلا" اذكر في الشمول و"كلا".. كلتا جميعا بالضمير موصلا)

هذا النوع الثاني من التوكيد المعنوي, وهو ما سبق لرفع توهم المجاز ,عن جملة المسند إليه, وهو "كل" ويؤكد به الجمع مذكرا كان أو مؤنثا, نحو: "قام الزيدان كلاهما" و"كلتا" ويؤكد بها المثنى المؤنث نحو: "جاء الهندان كلتاهما", ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد, واستعملوا كلمة (عامة) في التوكيد استعمال "كل"في تأكيد الجمعين, وإضافته إلى الضمير المطابق, فقالوا: "جاء القوم عامتهم" وجميعاً ومشتقاتها- اجمع وأجمعين وجمعاء وجمعاً , وكذا كلتا وكلا في المثنى . ولا تؤكد النكرة لعدم الفائدة ويأتي التوكيد للضمائر المتصلة والمنفصلة بتكرار اللفظ(2).

لم يورد حديثاً في شرح الباب , ويمكن لنا أن نورد (حديث وأنَسإنْ صَلَّى قَاعِدًا صَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ) 3 , والشاهد فيه قوله :(أجمعين) وهي توكيد.

(1إرشاد السالك 602/2

(2) المصدر السابق 614/2 بتصرف

(3) موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني71/1برقم:157, تعليق وتحقيق:عبدالوهاب عبداللطيف:المكتبةالعلمية ط/2 بدون تاريخ .

المبحث الثالث

باب العطف

يراد به في اللغة شيئان: أحدهما: لي الشيء, والثاني: الالتفات إليه, ومن الأول: عطف الرجل, ومن الثاني: عطف النساء على أولادهن, ومنه اشتق عطف البيان, إذ هو التفات إلى الأول بالتبيين, ومن الأول: اشتق عطف النسق, لأنه لي الثاني على الأول.(1) فالبيت الأول والثاني هما:

(العطف إما ذو بيان أو نسق .... والغرض الآن بيان ما سبق)

(فذو البيان تابع شبه الصفة ..... حقيقة القصد به منكشفة)

أي ينقسم العطف إلى عطف البيان, وعطف نسق, والغرض من هذا التبويب بيان أحكام السابق , وهو عطف البيان , وحده بأنه التابع المشبه للصفة في الكشف عن حقيقة متبوعة, فالتابع: جنس يشمل التوابع كلها, وشبه الصفة : فصل مخرج لما سوى التوكيد, وخرج التوكيد بالفصل الثاني, لأن التوكيد مقو للمتبوع, لا كاشف لحقيقته.(2)

وفيه أيضاً :

(فقد يكونان منكرين ..... كما يكونان معرفين)

عطف البيان ـ في موافقته لمتبوعه ـ بمنزلة النعت الجاري على من هوله - في موافقته لمنعوته- فيجب موافقته له في أربعة من عشرة, واحد من أنواع الإعراب الثلاثة وواحد من الإفراد وضديه, وواحد من التنكير وضده, وواحد من التأنيث وضده, وقد علم بذلك أنهما قد يتوافقان في التنكير, أما تخالفهما في التعريف والتنكير فممتنع اتفاقا.

ولذلك وهم الزمخشري في جعل: (مَّقَامِ إِبْرَ) اهطيفَ)(3) ن (آيَ اتٌ بَيِّ نَاتٌ) وأكثر ما يستعمل في الأعلام . حيث ورد عطف البيان جاز أن يعرب بدلآ, إذا امتنع وقوعه في محل الأول, وذلك في موضوعين, أحدهما: أن يكون المتبوع واقعا بعد حرف النداء, والتابع لا يصح

---

(1) ارشاد السالك 615/2

(2) المصدر السابق الصفحة نفسها .

(3) سورة البقرة الأية : 125.

وقوعه بعده, نحو: "يا أخانا الحارث" أو يصح وقوعه بعده لكن يتغير إعرابه, نحو: "يا أخانا زيدا" فإن الحارث لا يصلح لمباشرة النداء, و"زيد" وإن صلح لمباشرة حرف النداء فإنه يبنى على الضم. والواقع أنه يتبع منصوبا, وإلى هذا القسم أشار المصنف بنحو: "يا غلام " (1).

شرح البيت ويحتمل أن نورد حديث صفوان بن سليم: أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أنا وكافل اليتيم له أو لغيره في الجنة كهاتين إذا اتقى، وأشار مالك بالوسطى والتي تلي الإبهام)(2) والشاهد فيه " الواو " و " أو " للعطف .

(1) إرشاد السالك :2/ 616 .

(2) موطأ الإمام مالك : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان: 1406هـ /1985م2/948 برقم : 5

المبحث الرابع

باب عطف النسق

وفيه قال :

(تال بحرف متبع "عطف النسق".. كاخصص بود وثناء من صدق)

هذا حد للمعطوف عطف النسق, بأنه "التالي" أي: التابع: وذلك جنس يشمل جميع التوابع, وكونه بحرف متبع: فصل يخرج ما عداه من التوابع, ثم العطف تارة الإتباع فيه مطلقا, أي: في اللفظ والمعنى, تارة يكون في اللفظ خاصة.(1)

ثم قال:

(فالعطف مطلقا بـ "واو" ثم فا .. حتى, أم , أو ق "فيك صدق ووفا)

هذه الحرف الستة هي المتبعة في اللفظ والمعنى, وإلى ذلك أشار المصنف بالإطلاق, وينبغي أن يستثني من ذلك "أم المنقطعة" فإنها للإضراب, و"أو" إذا استعملت للإضراب, إنما هو في اللفظ دون المعنى.(2)

وقال :

(وأتبعت لفظا فحسب "بل" و"لا" ... "لكن" كلم يبد امرؤ لكن طلا)

هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الإتباع بها في اللفظ دون المعنى, إذا هي في المعنى منقسمة إلى ما يثبت لما بعدها ما نفي عما قبلها, ق"بل"و"لكن" وإلى عكس ذلك, ق"لا" ومثلها "ليس" على قول من عدها عاطفة.

(فاعطف بـ"واو" لاحقا أو سابقا ... ــ في الحكم ـ أو مصاحبا موافقا)

الواو لمطلق الجمع, لا تقتضي ترتيبا, ولا معية, بل يكون متبوعا لاحقا لتابعه, أي: متأخرا عنه في الحكم المنسوب إليها, وهو الأكثر, نحو:

و َصَّ ي ْ ذَ ا بِهِ إِبْ ر َ اهِ يمَ و َ مُوسَ ى و َ عِيسَ ى) (3) , وقد يكون سابقا له في الحكم.

---

(1) ارشاد السالك : 620/2

(2) المصدر السابق 2/ 621

(3) سورة الشورى اللآية : 13

ذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)(1) ويكون مصاحبا, والحمل عليه عند عدم الدليل أرجح, نحو: (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ)(2). الواو اختصت بعطف مالا يستغنى بمتنوعه عنه, كالفرد الذي أسند إليه فعل يلزم فاعله التعدد, ق "اصطف زيد وابني" يشترك "الفاء" و"ثم" في الدلالة على الترتيب, إلا أن ترتيب الفاء يكون معه اتصال, وهو المعبر عنه بالتعقيب, ويكون ترتيبه "ثم" بالتفصال وهو المعبر عنه بالمهلة, نحو: (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ)(3) ولا يرد على الترتيب بالفاء نحو: (أَجَاءهَا بَأْسُنَا)(4) ونحو: (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ)(5) .

لأن المراد بالأول: أردنا إهلاكها.

وبالثاني: خلقنا أصلكم, وهو آدم, ولا على التعقيب والترتيب تعاقبهما تختص "الفاء" بأنها تعطف على صلة الموصول ما لا يصح جعله صلة, لخلوه من العائد, لا يعطف ب "حتى" إلا ما كان بعضا مما قبلها ونحو: "قدم الجيش حتى أمراؤهم" أو كبعضه, نحو: "وصل الأمراء حتى ثقلهم" , ويمتحن ذلك بصحة استثنائه مما قبلها بإلا, ولا يكون إلا غاية لما قبله, إما في القوة, وإما في الضعف, نحو: قوله: تنقسم "أم" إلى متصلة وإلى منقطعة, وبدأ بالكلام على المتصلة, وتعرف بوقوعها بعد همزة بمعنى "أي" في أنه يطلب بتا وب"أم" التعيين, إلا أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تعطف إلا الجمل, وأكثر , ما تكون فعلية, نحو: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)(6) وقد تكون اسميه وتكون متغايرة, نحو: سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)(7).

وأما الواقعة بعد الهمزة بمعنى "أي" فأكثر ما يعطف بها المفردات, ويكون المسئول عنه

---

(1) سورة الشورى الآية : 1

(2) سورة القصص الآية : 81

(3) سورة عبس : 22,21

(4) سورة الأعراف : 4

(5) سورة الأعراف :11

(6) سورة البقرة الاية : 6

(7) سورة الأعراف الأية :193

أخراعن المتعاطفين نحو:(متى إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)(1) متوسطا بينهما, و: (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا) (2) , وقد يعطف بها الجمل وقد تحذف الهمزة إذا أمن خفاء المعنى بحذفهاإذا خلت "أم" من القيد المذكور في المتصلة, وهو كونها واقعة بين الهمزة ملفوظ بها أو مقدرة, دالة على ما ذكر فهي المنقطعة, ويكون معناها الإضراب كمعنى "بل", ولا يطرد قول من جعلها مقدرة بـ"بل والهمزة"(3) وذكر لـ"أو" ستة معان:

ل: التخيير, نحو: (فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)(4) .

: الإباحة, نحو: (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ)(5), ولا يكونان إلا طلب ملفوظ به أو مقدر :

الث: التقسيم, ونحو: (فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)(6) .

رابع: الإبهام, نحو:(وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)(7) .

خامس: الشك, نحو: (لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)(8).

السادس: الإضراب, ك "بل " ومن معاني "أو" وقوعها موقع الواو الدالة على الجمع(9).

بهذايكون ملخص الباب غير أنه لم يورد حديثاً في شرح الباب ولكن أكثر من ذكر الآيات وبعض الأبيات الشعرية, لم أورد منها شئخشية الإطالة علماً أن أبياته نفس أبيات شروح الألفية الأخرى .

له أن نورد حديث أنس رولظأنِي الله عَنهُ قَالَ : صعد النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم عَلَيْهِ أَبُو بكرأحدا أَوحراء وعُثْمَان رَضِي الله عَنْهُم فرجت الْجَبَل فَقَالَ : (أثبت أحد

(1) سورة الأنبياء الاية :112

(2) سورة النازعات اللآية : 27

(3) ارشاد السالك : 628/2

(4) سورة البقرة الأية :196

(5) سورة النور الآية : 31

(6) سورة الأعراف الآية :4

(7) سورة سبأ الآية :24

(8) سورة البقرة الآية: 259

(9) ارشاد السالك ص : 620 – 644 بتصرف .

فَإِن عَلَيْك ذَبِي وصديق وشهيدا)(1) والشاهد ال " واو" لعطف النسق.. وقوله :(كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَقُلْتُ : أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)(2).

(1) الإمامة والرد على الرافضة 336/1: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي : مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة / السعودية ط/2, 1415هـ - 1994م .

(2) السنة : أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي الحنبلي (المتوفى: 311هـ) تحقيق د. عطية الزهراني , دار الراية – الرياض الطبعة: الأولى، 1410هـ -1989م -292/1 .

المبحث الخامس

باب البدل

(التابع المقصود بالحكم بلا ..... واسطة هو: المسمى "بدلا")

هذا حد البدل، فالتابع: جنس يشمل الكل، والمقصود بالحكم: مخرج للنعت، والتوكيد، وعطف البيان، إذ هي تكملة للمقصود، [وللمسبوق بالحرف المشترك لفظا ومعنا، إذ هو بعض المقصود] ولا كله، وللمسبوق "بلا" و"لكن" و"بل" في غير الإيجاب، [نحو:" ما جاء زيد بل عمرو "إذ هو غير مقصود بالحكم، وكونه بلا واسطة: مخرج للمسبوق "بل" بعد الإيجاب، نحو: "جاء زيد بل عمرو" فإنه تابع مقصود بالحكم، لكن بواسطة حرف العطف.(1)

(مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل ... عليه يلفى، أو كمعطوف "ببل")

(وذاللاضراب اعز أن قصدا صحب ... ودون قصد غلط به سلب)

(كزره خالدا، وقبله اليدا ..... واعرفه حقه، وخذ نبلا مدى)

قسم البدل إلى خمسة أقسام:

الأول :بدل المطابقة، وهو: المسمى بدل الكل من الكل، وبدل الشيء من الشيء، وهو: أن يكون الثاني هو الأول في المعنى. ومثله، تقول:" زره خالدا "فإن "خالدا" و"الضمير" ا واحد، ومثله: (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ)(2) وسماه بدل مطابقة ليحسن طلاقه على نحو: (صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ)(3) على قراءة من جر اسم "الله".

الثاني: بدل البعض من الكل، وهو: ما كان البدل فيه جزءا من المبدل منه، قل ذلك ه المصنف بقوله: "وقبله والبعضا "ومثله: (قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً * نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً) (4) ولابد من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه، إما ظاهراً - كما مثل- أو لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)(5) أي: منهم.

---

(1) إرشاد السالك 645/2

(2) سورة العلق الآيتان : 15ـ 16

(3) سورة إبراهيم: 1 - 2

(4) سورة المزمل: 2

(5) سورة آل عمران: 97

الثالث: بدل الاشتمال، وهو أن يبدل شيء من شيء مشتمل عليه لا بطريق البعضية، ولكن بطريق الإجمال، نحو:" أعجبني زيد علمه "وقد مثله المصنف بقول:" أعرفه حقه "ومنه:" حكمه سفيق النديم شربه حكوم بدل البعض، قال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (1).

الرابع:البدل المبين لما قبله، وهو مراده بقوله: أو كمعطوف "ببل" وهو منقسم إلى قسمين:

أحدهما: بدل الإضراب، وهو ما كان كل منهما مقصودا للمتكلم إلا أنه أضرب عن الأول، ويسمى بدل البداء.

وثانيهما: بدل الغلط، وهو: ما لم يكن الأول فيه مقصوداً للمتكلم .

الخامس : بدل الغلط بعضهم يطلق عليه بدل النسيان، وبعضهم يفرق بينهما، فيجعل بدل النسيان قسما سادسا، ويفرق بينه وبين الغلط، بأن الغلط ما سبق إليه اللسان ولم يقصد، والنسيان: ما قصد ذكره إلا أنه تبين له بعد ذلك فساد ذكره؛ فالنسيان متعلق بالقلب، والغلط باللسان، لكن إذا سلم هذا عسر الفرق بين بدل النسيان وبين بدل الإضراب.(2)

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ... تبدله إلا ما إحاطه جلا)

(أو اقتضى بعضا أو اشتمالا ..... كإنك ابتهاجك استمالا)

قد سبق من التمثيل ما عرف به إبدال الظاهر من الظاهر، ولم يسمع إبدال المضمر من الظاهر، وفي إبدال المضمر من المضمر خلاف بين البصريين والكوفيين، في نحو:" رايك إياك "فعند البصريين أنه بدل وعند الكوفيين أنه تأكيد، كما سبق، و أما مسألة الكتاب وهي إبدال الظاهر من المضمر، فجائز في ضمير الغائب مطلقا كما هو مفهوم كلام المصنف، نحو: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)(3) ولا يجوز في ضمير الحاضر المتكلم. ويقع البدل في الجمل - أو الأكثر- ما يبدل من جملة مثلها: نحو: (أَلَمْ تَعِدْكُمْ أَنَّهُ , أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ

(1) سورة البقرة : 217

(2) إرشاد السالك 648/2

(3) سورة المائدة:71

بِأَذْعَامٍ وَبَذِينَ) (1) وقد تبدل من المفرد.(2) .

لم يورد حديثاً في شرح الباب ولكن أكثر من ذكر الآيات وكان له أن يورد حديث البراء بن عازب : (أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب)(3 , تكرار لفظ " أنا" و " ابن" شاهداً على البدلية .

(1) سورة الشعراء: 132

(2) إرشاد السالك 652/2

(3) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير باب من قاد دابة غيره في الحرب 30/4 برقم2864 , ومسلم : كتاب الجهاد والسير بَابٌ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ 28/3 بلرقم 1776, وجامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري , المحقق: أحمد محمد شاكر: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000 م ـ185/14

المبحث السادس

باب النداء

مدخل الباب :

والنداء فيه ثمانية أقسام خاصة بالنداء جعلتها من ضمن مباحث البحث :

أولها المنادي : وهو من النداء مشتق من ندي الصوت , أي بعد ، وله سبعة أحرف منها ستة تخص المنادي البعيد حساً , وواحد للقريب - وهي "ياء" و"أي" و" آ" و" آيا" و "هيا" و "وا" و" أ ", و" الياء" أصل الباب والباقي تبع لها(1).

فيه ثلاث لغات، أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد، واشتقاقه من ندى الصوت وهو: بعده.

(وللمنادى الناء أو كالناء "يا" ..... و"أي" و"آ" كذا "أيا ثم "هيا")

(والهمز للداني و"وا" لمن ندب ... أو "يا" و"غير" وا "لدى اللبس اجتنب)

ذكر النداء سبعة أحرف، منها ستة تختص بالمنادى البعيد حسا، وهي مراده بـ"لنائي" أو حكما، وهو المنزل منزلة البعيد لارتفاع محله، أو لانخفاضه، ولذلك استعملت في نداء العبد ربه، وعكسه (2).

الأول: "يا" وهي أم الباب، ولذلك لم ينـاد اسم اللـه- تعالى- بغيرها، وتتعين في الاستغاثة.

و"أي" كما ورد في الحديث: (أي: قل هلم)(3) وقد تمد همزتها.

"آ" قيل إن أصلها الهمزة مدت، وقيل أصلها "أي" قلبت ياؤها ألفا، و"أيا" (4)

(وغير مندوب ومضمر وما ..... جا مستغاثا قد يعرى فاعلما)

يعرىقدالمنادى من حرف النداء، وأكثر ما يستعمل ذلك في الأعلام، نحو: (يـُوسـُف ُ

---

(1) إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك ص 652/2

(2) المصدر السابق الصفحة التالية

(3) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك75/3 رقم 1021: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري تحقيق: طه عبد الرءوف سعد مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ط/2 ـ1424هـ - 2003م

(4) إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك ص 658/2

أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)(1) وما يجري مجراها، ويمتنع ذلك في ثلاثة أشياء:

الأول: المندوب، لأن المقصود من الندبة إطالة الصوت، والحذف ينافيه.

الثاني: المضمر، ونداؤه قليل، ولذلك لم يتصرف فيه بالحذف،

الثالث: المستغاث به، وامتناع الحذف معه للعلة التي لأجلها امتنع الحذف مع المندوب.(2).

(وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ومن يمنعه فانصر عاذله)

"ذاك" إشارة إلى "إن" تعرى المنادى من حرف النداء - يقل في اسم الجنس، وفي اسم الإشارة، ومن وروده في اسم الجنس قولهم: "أصبح ليل"،(3)

(وأبن المعرف المنادي المفردا ... على الذي في رفعه قد عهدا)

يبني المعرف في النداء، سواء كان تعريفه سابقا على النداء - نحو: "يا زيد" أو حاصلا بالنداء نحو: "يا رجل" و (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)(4) وإنما يبني إذا كان مفردا، أي: غير مضاف ولا شبيها بالمضاف فيشمل ذلك يا زيد" و"يا معدي كرب" و "يا زيدان" و"يا زيدون" ولذلك قال:" على الذي في رفعه قد عهدا "فيبني المفرد الصحيح الآخر، وما أعرب إعرابه من جميع تكسر أو جمع مؤنث سالك، أو مركب تركيب مزج على ضمة ظاهرة، ويبني المنقوص والمقصور على ضمة مقدرة، ويبني المثنى على الألف، وجمع المذكر السالم على الواو.(5)

(وأنو انضمام ما بنوا قبل الندا ... وليجر مجرى ذي بناء جددا)

إذا كان المنادى المعرفة مبينا قبل النداء على غير الضم: نويت فيه ضمة للنداء، (سواء كان علماً ك"سيبويه) على أشهر لغاته-وحذام- على لغة أهل الحجاز و"تأبط شرا" أو غير علم، ق "هذا" ونحوه من أسماء الإشارة، ويظهر أثر تقديم الضم في تابعه، فتقول: "يا سيبويه العالم"(6) .

---

(1) سورة يوسف: 29

(2) إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك ص 658/2

(3) المصدر السابق نفس الصفحة

(4) سورة البقرة: 186

(5) إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك ص 662/2

(6) المصدر السابق نفس الصفحة

(والمفرد المنكور والمضافا ..... وشبهه انصب عادما خلافا)

هذه الثلاثة أشياء يجب نصبها في النداء وهي: النكرة المفردة، غير المقصودة، نحو:

(فيا راكبا إما عرضت فبلغن..... نداماي من نجران ألا تلاقيا)(1)

(ونحو زيد ضم وافتحن من ..... نحو: أزيد بن سعيد لا تهن)

هذا نوع من أنواع المنادى المبني على الضم يجوز فتح آخره، وهو ما وصف من العلم بـ"ابن" متصل به مضاف إلى علم نحو: "يا زيد ابن سعيد" وأكثر البصريين يختار الفتح، ومثله ما أتبع بـ "ابنة" مضافة إلى علم نحو: "(يا فاطمة ابنة محمد)" ولا يجوز الفتح مع الوصف بـ"بنت" إذ الفتح إنما جاز اتباعاً للهمزة ولا همزة فيها إذا دعت ضرورة الشعر إلى تنوين المنادى المبني على الضم، جاز إبقاؤه على ضمه، لا يباشر حرف النداء ما فيه " أل" إلا في موضعين:

الأول: اسم "الله"، ثم لك فيه إثبات الألفين، وحذفهما، وحذف إحداهما.

لثاني: ما سمي به من الجمل المبدوءة ب"أل" كما لوسميت رجلاب "المنطق زيد" فإنك تقول في ندائه: يا المنطلق زيد" ومثله ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ "ال" نحو: "ياالذي قام"- إذا كان اسم رجل فمخصوص بالضرورة , نحو

(والأكثر "اللهم بالتعويض..... وشذ "يا اللهم" في قريض)"(2)

والأكثر في دعاء اسم "الله" تعالى أن يحذف حرف النداء، وتعوض "الميم المشددة" في آخره، فتقول: "اللهم اغفر لنا" وجاء في الشعر(3) الجمع بين حرف النداء والميم، نحو:

(إني إذا ما حدث ألما ..... أقول: "يا اللهم يا اللهما)(4) .

وهو شاذ لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه.

فرع من المنادى : (5)

(تابع ذي الضم المضاف دون " أل" ... ألزمه نصبا ق "أزيد ذا الحيل")

---

(1)المصدر السابق الصفحة نفسها 664/2

(2) المصدر السابق 671/2

(3) إرشاد السالك بتصرف من ص2/ 652-672

(4) من شواهد إرشاد السالك 2/ 672

(5) جاء هكذا , كان للناظم أو الشارح ان يجعلاه فصلاً أي مبحثاً منفصلاً

المنادى المستحق للنصب لا يكون تابعه إلا منصوبا، نحو:" يا عبدا الله الكريم "إلا إذا صلح لمباشرة حرف النداء، فيستحق- حينئذ- ما يستحقه لو باشر حرف النداء- كما يأتي- وأما تابع المنادى المضموم فإن كان مضافا مجردا من " أل " تعين نصبه، سواء كان صفة نحو:" يا زيد صاحب الرجل "، أو توكيداً نحو:" يا تميم كلهم "، أو عطف بيان نحو:" يا زيد أبا عبدا الله "،أو عطف نسق نحو:" يا زيد وغلام عمرو "أو بدلا نحو:" يا زيد أخانا "، ولا دليل مع الأخفش على جواز رفعه.

(وما سواه ارفع أو انصب واجعلا ..... كمستقل نسقا وبدلا)

(وإن يكن مصحوب "أل" ما نسقا ... ففيه وجهان ورفع ينتقي)

ما سوى التابع المضاف- مع تجرده من "أل"- يجوز فيه الرفع والنصب،

(وأيها مصحوب "أل" بعد صفة ... يلزم بالرفع، لدى ذي المعرفة)

(وأيهذا أيها الذي ورد ..... ووصف "أي" بسوى هذا يرد)

هذه المسألة مستثناة من التابع الذي يجوز نصبه مع بناء متبوعه على الضم وهو تابع "أي" نحو: (يَا أَيُّهَا الْمُطْمَئِنَّةُ)(1) وما للتابع "أيها" نحو: (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ)(2) وإنما لزم رفعه لأنه المقصود بالنداء، وإنما أتي بـ"أي" وصلة إلى ندائه، لتعذر مباشرة حرف النداء له، ولذلك كان وصف "أي" به لازما، بخلاف: "يا زيد الظريف"،(3) وما حكاه.

---

(1) سورة النساء : الآية 1

(2) سورة الفجر: 37

(3) إرشاد السالك 680/2

فرع من المنادى : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم (1)

وحكمه في الإعراب النصب، كالمضاف إلى غيرها من ظاهر أو ضمير، والتبويب ليس لما يتعلق بإعرابه، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء، أو ما أبدل منها، وذلك من أحكام اللغة، لا من أحكام النحو(2) .

(واجعل منادى صح إن يضف ليا ... كعبد عبدي عبد عبداً عبديا)

المنادى الصحيح الآخر إذا أضيف إلى ياء المتكلم، ففيه خمس لغات: إثبات الياء و: (يَا عِبَادِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ)(3) وهي أشهر لغاته، إثباتها مع التحريك بالفتح، وهي التي عبأشيا"وإليها الإشارة بقوله: إشباع، وبها قرئ (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ)(4) وحذف الياء وبقاء آخره على الكسر، نحو: "يا غلام" وقلب الياء ألفا، فيفتح ما قبلها، نحو: (يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ)(5) وحذف الألف وإبقاء آخره.

أما المعتل نحو: "فتى" وقاضي: فليس في يائه إلا التحريك بالفتح، نحو: "يا فتاي" "يا باري"(6) .

(وفتح أو كسر وحذف اليا استمر .. في "يا ابن أم" "يا ابن عم" لا مفر)

وإذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم تعين إثبات يائه، ونحو:" يا أخا صاحبي "و" يا ابن أخي "و" يا زوجة غلامي "إلا إذا كان المضاف إلي الياء "الأم" أو "العم" والمنادى "ابن" فإن الياء تحذف لزوما، ويجوز في ما قبلها إبقاؤه على الكسر، وفتحه إما تخفيفا، وإما للتركيب "كخمسة عشر" وبهما قري: (قَالَ ابْنَ أُمَّ)(7) وإثبات الياء.

إذا نودي "الأب" و"الأم" المضافين إلى ياء المتكلم، ففيهما من اللغات الست ما سبق

---

(1) جاء هكذا كان للناظم أو الشارح ان يجعلاه فصلا أي مبحثاً منفصلاً.

(2) إرشاد السالك 682/2

(3) سورة الزخرف: 68

(4) سورة المزمر: 53

(5).سورة الزمر: 56

(6) إرشاد السالك 682/2

(7) .سورة الأعراف: 150

في غيرهما من الصحيح المضاف إلى الياء، ويزيدان على ذلك بجواز تعويض "تاء التأنيث" من ياء المتكلم، ثم الأكثر كسرها، كما قرأ به الأكثرون: (يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ) (1) .

فرع من المنادى : أسماء لازمة النداء (2)

من الأسماء ما يختص بالنداء، فلا يستعمل في غيره، منها "فل" ومؤنثه "فلة" وليسا ترخيم "فلان" و"فلانة" لأن "فلانا" و"فلانة" كناية عن نحو: "زيد" و"هند" من المعارف، ولا يختصان بالنداء، وأما "فل" و"فلة" فكناية عن نحو: "رجل" و"امرأة" على الأصح، ومجيؤه دون النداء مختص بضرورة ومنها: "لؤمان" - بضم أوله مع الهمزة - وهو الكثير اللؤم لا اللوم، و"نومان" و"مكرمان" - للكثير الكرم واطرد من الأسماء اللازمة للنداء: ما جاء على "فعال" مقصودا به سب الإناث - سواء كان مشتقا من الفعل، نحو: "يا خباث" و"يا فساق" و"يا فجار" أو غير مشتق منه نحو: "يا لكاع ضرورة، وإنما ينقاس هذا في ما كان من فعل ثلاثي، كما ينقاس منه، مجيء"فعال" بمعنى الأمر، نحو: "نزال" و"تراك" فأما "دراك" فغير مقيس، ولابد في الثلاثي الذي ينقاس فيه ذلك أن يكون تاما متصرفا , وشاع في سب المذكر وزن"فُعل"بضم الفاء ,لازم للنداء ،نحو:"ياعُذر"و"يا فُسق" وليس بمقيس(3).

أورد حديثاً واحداً , وهنالك أحاديث كثيرة منها حديث (يامعشر قريش ....)(4) فيه عدة نداءات ظاهرة .

---

(1) سورة يوسف: 4

(2) جاء هكذا كان للناظم أو الشارح ان يجعلاه فصلا أي مبحثاً

(3) إرشاد السالك بتصرف من ص 673-688

(4) مسند الإمام أحمد 388/7 برقم4380, وتفسير القرآن : أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: 489هـ) المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم: دار الوطن، الرياض – السعودية الطبعة:الأولى، 1418هـ - 1997م 187/5.

المبحث السابع

باب الاستغاثة

وهي نوع من أنواع النداء، فإنها نداء من يخلص من شدة، أو يعين على مشقة ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا "يا" ولا يحذف معها - كما سبق - ويقال: "مستغيث" "ومستغاث" ولا يحتاج إلى أن يقول "به" لأن الفعل متعد بنفسه.(1)

(إذا استغيث اسم منادى خفضا ... باللام مفتوحا، كيا للمرتضى)

إذا قصد بالنداء الاستغاثة لزم - غالبا - خفض المنادى بلام الجر، وتفتح معه الفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله فإنها لا تكون معه إلا مكسوة، نحو: "يا للمرتضى للبائس" و "ياالله للمسلمين".

وإذا عطفت على المستغاث اسما مجرورا باللام فإن كررت "يا" مع الثاني فتحت اللام أيضاً , إن لم تكرر "يا" كسرتها

ومثل المستغاث في الجر باللام المفتوحة ما دخل عليه حرف النداء لقصد التعجب منه،(2).

لم يورد الشارح أحاديثاً في شرح الباب ولا آيات قرآنية, ولم يقف الباحث أيضاً على حديث يوافق شرح الباب والله أعلم .

---

(1) إرشاد السالك ص : 688/2

(2) المصدر السابق الصفحة نفسها

المبحث الثامن

باب الندبة

هي تعبير المنادى المتفجع على فقده، نحو: "وامحمداه" أو لتنزيله منزلة المفقود، كقوله عمر - وقد أخبر بحدب أصاب بعض العرب - "واعمراه" أو للمتوجع له أو منه، نحو"وامصبيتاه"، ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا "وا" و"يا"

يستحق المندوب من الإعراب ما يستحقه المنادى العاري عن الندبة، فيضم في نحو: "وازيد" وينصب في نحو "وأمير المؤمنين"، ولا يندب نكرة "كرجل" و"امرأة" ولا مبهم كأسماء الإشارة، "وأي" لأن المقصود إنما هو عظم الفجيعة بفقد المندوب، واشتهار حاله، بالندبة له، وذلك لا يجعل إلا مع التعيين.(1)

(ويندب الموصول بالذي اشتهر ... كـ "بئر زمزم" يلي "وامن حفر")

الموصول من قسم المبهم، فلا يندب إلا إذا كانت صلته مشهورة، نحو:" وا من حفر بئر زمزماه "إذ قد علم أن حافرها عبد المطلب، فصار بمنزلة:" واعبدا المطلباه ".

يتصل آخر المندوب - غالبا - بألف، سواء كان مفردا، أو مضافا.

قد تقدم أن ما يليه ألف الندبة إن كان ضمة أو كسرة حذفت، وأبدل مكانها فتحة، لكن لا يفعل ذلك إلا عند أمن اللبس، كما سبق تمثيله - فإن خيف بفتح الآخر حصول اللبس، أتى بألف الندبة مجانسة لحركة الآخر، فتصير واوا بعد الضمة، نحو: "واغلامهوه" و"واغلامكموه" خوفا من التباس الأول بالمضاف إلى ضمير المؤنث، والثاني بالمضاف إلى ضمير المثنى، وياء بعد الكسرة نحو: "واغلامكيه" خوف اللبس بالمضاف إلى ضمير المخاطب.

وإذا وصلت المندوب بما بعده نحو: "وا عمرا الكريم" لم تلحقه الهاء، وإن وقفت عليه فلك أن تزيد في آخره هاء السكت ساكنة، وقد تضم للضرورة (2) .

(وقائل: "واعبد يا، واعبدا" ... من - في النداء - اليا ذا سكون أبدى)

إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أقر الياء فيه ساكنة، فقال: "يا عبدي" جاز حذف يائه لملاقاتها ساكنة لألف الندبة، فيقال: "واعبدا" وهو اختيار المبرد وجاز تحريكها

---

(1)أرشاد السالك ص : 691-692

(2) أرساد السالك ص : 692/2 .

بالفتح لمجانسة الألف، فيقال: "واعبدا يا: وهو اختيار سيبويه ويتعين الأول على لغة من قلب الياء ألف، أو حذفها واجتزأ عنها بالفتحة أو الكسرة ، أو عامله معاملة المفرد، ويتعين الثاني على لغة من أقر بالياء، وحركها بالفتح (1) .

لم يوردالشارح حديثاً في شرح الباب ولكنه أكثر من ذكر الآيات , ولنا أن نورد حديثاً في صحيح البخاري : أنَّ عائشة رضي الله عنها لما اشتكت وقالت:(وا رأساه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بل أنا وا رأساه)(2). والشاهد فيه وا رأساه على الندبة.

(1) المصدر السابق :2/691-695 .

2.أخرجه البخاري في كتاب المرضى باب قول المريض إني وجع 7/119 رقم 5666

البحث التاسع

باب الترخيم

هو عبارة عن حذف آخر الكلمة ، واشتقاقه من الصوت الرخيم ، وهو الرقيق، ولا يستعمل في غير النداء إلا ضرورة ولا يرخم فيه معرب سواء كان نكرة أو مضافاً .

إذا رخم المنادى حذف الحرف الأخير، أو الكلمة الأخيرة منه، كقولك: "يا سعا"ـ في ندبة سعاد ـ وكقراءة الأعمش: (و َ ن َاد َو ْ ا ي َ ا م َ ال) ـ أي (يامالك ليقض علينا ربك ....)(1) الآية.

وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء، والترخيم تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير.(2)

الترخيم جائز ـ مطلقا ـ في كل ما أنث بالهاء، سواء كان علما لمذكر "كطلحة" أو لمؤنث "كعائشة"، زائدا على ثلاثة أحرف- كما مثل- أو على ثلاثة، "كهبة أو "ثبة" علمين- أو غير علم، "كجارية".

يمنع ترخيم ما خلا من هاء التأنيث إلا إذا كان علما زائدا على ثلاثة أحرف، خاليا من تركيبي الإضافة والإسناد، "كجعفر" من أعلام المذكر، و"زينب" من أعلام المؤنث، فلا يرخم نحو: "إنسان"- لفقده العلمية- ولا نحو: "زيد" لانتقاء الزيادة على الثلاثة، ولا تأثير لحركة وسطه، "ككتف" ولا نحو: "عبد الله" -لأنه مضاف- ولا نحو: "برق نحره" لأن فيه إسناد.

هذا القسم الثاني من قسمي الترخيم، وهو ما تحذف منه الكلمة الأخيرة، وهو المركب تركيب مزج، فإنك تحذف عجزه، فتقول في "معدي كرب"، و"سيبويه" ـ مرخمين ـ"يا معدي" و "يا سيب".

وقل ترخيم الجملة المنقولة إلى العملية بحذف عجزها، وهذا نقله عمرو، أبو بشر إمام النجاة، الملقب "سيبويه" في باب النسب من كتابه: لا في باب الترخيم.

---

(1) سورة الزخرف : 77

(2) إرشاد السالك ص : 697/2

ما رُخّم بحذف تاء التأنيث فلك في آخره من مراعاة المحذوف، وعدم مراعاته وجهان كغيره سواء بسواء على الأول: "يا مَسْلَمَ " ـ بالفتح ـ وعلى الثاني: "يا مَسلَمُ " - بالضم - وكذلك: "يا فاطمَ "، و "يا فاطمُ " إلا أن يعرض بسبب عدم مراعاة المحذوف لبس، كما في نحو: "مسلمة" و"قائمة" ونحوهما من صفات المؤنث، وكـ"حارثة" و "حصفة" وغيرهما من أعلامه، فإنه يجب إبقاء أواخرها كلها على الفتح، لما يعرض مع الضم من التباسها بصفة المذكر أو علمه.

يرخم غير المنادى في ضرورة الشعر، لكن بشرط صلاحيته للنداء، نحو: "أحمد" وغيره من الأعلام، فلو لم يصلح لمباشرة حرف النداء له كالغلام لم يرخم (1) .

لم يورد حديث في شرح الباب إلا آية واحدة , ولنا أن نورد حديث عائشة رضي الله عنها أنه كان يناديها رسول الله قائلاً : (يَا عَائِشَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلَامَ وَالسَّلَامُ مِنْهُ وَتَرَى مَا لَا أَرَى...)(2) والشاهد "ياعائش" على الترخيم بحذف التاء .

(1) إرشاد السالك ص :697- 705

(2) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: 1188هـ) الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها ـــ دمشق الطبعة: الثانية - 1402 هـ - 1982 م 375/2

المبحث العاشر

باب الاختصاص

الباعث على الاختصاص إما فخر، نحو: "بي أيها الشجاع فدافع" وإما تواضع، نحو: "إني أنا العبد الفقير إلى عفو ربي"، وأما تأكيد، كقوله: -صلى الله عليه وسلم- (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)(1) ولا يقع إلا بعد ضمير المتكلم، إما متصلاً، وإما منفصلاً (2) .

(الاختصاص كنداءٍ دون يا ... كـ "أيها الفتى" بإثر ارجونيا)

يعامل الاسم في الاختصاص بما يعامل به في النداء، وأكثر ما يكون الاختصاص بـ "أي" أو تأنيثها، فيبنيان على الضم، لشبههما بالمنادى، مردفان بـ "هاء" مقحمة للتنبيه" متبعان بصفة لازمة واجبة الرفع، متصلة بـ "أل الجنسية"، نحو: "أنا أيها الرجل أولى بالجميل" و (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) ويفارق النداء في أنه لا يستعمل معه حرف النداء ولا يقع في ابتداء الكلام، وإنما يقع في أثنائه، أو بعد تمامه - كما مثل - وينتصب مع الإفراد، ويدخل عليه الألف واللام قياساً، ولا يأتي علما(3) .

(وقد يرى ذا دون "أي" تلو "أل ... كمثل: "نحن العرب أسخى من بذل)

أي قد يرى الاختصاص دون "أي" فيكون اسماً مفرداً تالياً لـ "أل" كمثل: "نحن العرب أسخى من بذل"، وقد يأتي مضافاً إلى ملتبس بـ "أل" كمثل: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، ويجب نصبه .

---

(1) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى بلفظ (إنا لا نورث ما تركناه صدقة) السنن الكبرى ل: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثالثة، 1424هـ - 2003 م , باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة 44/2 رقم : 2329, وأما بلفظ (نحن معاشر الأنبياء) أورده ابن كثير في تفسيره:أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي المحقق: سامي بن محمد سلامة: دار طيبة للنشر والتوزيع ط/2 -1420هـ -1999م- 213/5

(2) إرشاد السالك 2/ 708

(3) المصدر السابق 2/ 709

في المثالين بفعل محذوف، لا يظهر تقديره: أخص، وليس نصبه بحرف النداء مقدراً ، لامتناع تقدير الحرف مع "أل" في مثل: "نحن العرب" (1) .

أورد حديثاً واحداً في شرح الباب ولم يزد عليه , وشاهده " (معاشر الأنبياء)"على الاختصاص.

(1) المصدر السابق :2/ 708-709

المبحث الحادي عشر

باب التحذير .... والإغراء

والفرق بينهما أن التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، والإغراء: تنبيه على أمر محبوب ليرتكبه (1) .

فالتحذير :

(إياك والشر ونحوه نصب ..... محذر بما استتاره وجب)

إذا ذكر المحذر بلفظ "أيا" وجب استتار الناصب له، والمحذر منه، سواء كان المحذر منه معطوفاً بالواو، نحو: "إياك والشر" أو غير معطوف، نحو: "إياك الأسد" و "إياك من الأسد" أو مكرر.

التقدير الاول : أن تقدير العامل يختلف في ذلك، فتقدير الأول: احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف المضاف الأول وهو "تلاقي" وأقيم الثاني مقامه، ثم حذف الثاني وأقيم الثالث - وهو الضمير - مقامه، فانفصل، فعطف عليه بالنصب، ثم حذف الفعل لظهور المعنى.

وتقدير الثاني: أحذرك الأسد، ثم حذف الفعل، فانفصل الضمير، وكذلك تقدير الثالث، والرابع، إلا أنه كرر فيه الضمير تأكيداً، ونحو: "إياك أن تقوم" من النوع الثالث، لأنه في تقدير: من أن تقوم.(2)

(وشذَّ "إيّاي" و "إيّاه" أشذّ ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) (3)

"إيّا" المتعملة في التحذير مختصة بالمردفة بكاف الخطاب المفرعة نحو: إياك، وإياكِ ، وإياكما،وإياكم، وإياكن، وشذ استعماله مردفاً بما يدل على المتكلم، كقول عمر -رضي الله عنه-: "وإياي ونعم ابن عفان" وأشذ منه اتصاله بما دل على الغائب، وأشذ منه اتصاله باسم ظاهر [وقد اجتمعا في قول بعضهم: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب" ولا ينقاس شيء

---

(1) إرشاد السالك ص710/2 .

(2) المصدر السابق 2/ 713.

(3) وفي المطبوع (وشد) بالدال المهملة وهو غلط , والصحيح ما اثبتناه بالذال المعجمة .

من ذلك مع الخطاب.(1)

وأما الغراء :

(وكمحذر بلا "إيا" اجعلا ... مغرى به، في كل ما قد فصلا)

أي: حكم المغرى به حكم المحذر منه إذا لم يكن معه "إيا" فيلزم ستر العامل فيه مع العطف، نحو: "السلاح والخيل" ومع التكرار، نحو:

(أخاك أخاك إن من لا أخاً له ..... كساع إلى الهيجا بغير سلاح)

وتقدير العامل: "الزم" ولا يلزم ستر العامل دونهما، نحو: "الصلاة جامعة" فإنتقديره: "احضروا" ولو ظهر جاز، و"جامعةً " منصور على الحال من الصلاة، ولو رفعا على الابتداء والخبر لجاز.(2)

لم يورد حديثاً في شرح الباب, ولنا أن نورد حديث:(عليكم بالصدق...وإياكم والكذب...)(3). والشاهد في لفظي: عليكم ....وإياكم .. فالأول للإغراء والثاني للتحذير.

---

(1) إرشاد السالك ص710/2

(2) المصدر السابق 710/2-714

(3) أخرجه مسلم في صحيحه كتابلطلْبِرّ ِلَقوِ وَاَ الآ ْ د َاب ِ , باب : قبح الكذب وحسن الصدق 2013/4 رقم :2607

المبحث الثاني عشر
باب أسماء الأفعال والأصوات

هذا النوع المبوّب عليه داخل في قسم الأسماء عند البصريين، لدخول التنوين عليها في غير ضرورة، وأفعال عند الكوفيين للزومها الإسناد، وقيل: ما سبق استعماله في ظرفيةٍ أو مصدريةٍ باقٍ على اسميته، كـ "دونك زيد" و "فرطك زيداً" وما عداه فعل، كـ "نزال"، وقيل: بل قسم مستقل يسمى خالفة الفعل(1) .

(ما ناب عن فعل كـ"شتان" و"صه" ... هو اسم فعل، وكذا: "أوه" و "ومه")

اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، والمراد بالاستعمال جريانه كالفعل في عدم التأثر بالعوامل، وبذلك خرجت المصادر والصفات العاملة، فإنها تتأثر بالعوامل، وتنقسم إلى نائب عن الماضي، كـ "شتان" - بمعنى: افترق - ولذلك لا يسند إلا إلى متعدد، إما بعطف، نحو: "شتان زيد وعمر" أو بضم، كـ "شتان القوم" ومنه: شتان ما بين زيد وعمرو" أو بضم، كـ"شتان القوم" ومنه: شتان ما بين زيد وعمرو.(2) .

(وما بمعنى: "افعل" كـ "آمين" كثر ... وغيره كـ "وي" و " يهات" نزر)

أكثر ما يستعمل أسماء الأفعال نائبة عن فعل الأمر، كـ "آمين" بمعنى: استجب، وقد تحذف المدة منه، وقد تشدد الميم مع حذفها، ومثله في الدلالة على الأمر "هيت" بمعنى: أسرع، و "حيهل" قربت منه.

و"هلم" - بمعنى: أقبل - و"نزل" وبابه، وقد تقدم في باب الأسماء اللازمة للنداء أنه ينقاس من كل فعل ثلاثي، تام، متصرف، ويقل استعمالها نائبة عن المضارع كـ "كوي" للمعنى: يا أتعجب كقوله تعالى: (وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)(3) ويقال فيها : أو نائبة عن الماضي، كـ "هيهات" - بمعنى: بعد - وهي مفتوحة التاء عند

(1) إرشاد السالك 714/2

(2) المصدر السابق 715/2

(3) سورة القصص :82

الحجازيين، وبنو تميم يكسرونها، وعقيل تضمها، وأكثر ما تستعمل مكررة.

واسم الفعل ينقسم إلى موضوع له بالأصالة كالأمثلة السابقة، وإلى منقول إليه بعد الاستعمال في غيره، ثم النقل إما من جار ٍ ومجرو، كـ"عليك زيدا" - بمعنى: الزم - قال تعالى: (عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ)(1)، و"إليك عن زيد" - بمعنى: تنح - وإما من ظرف، كـ"دونك" -بمعنى: خذ- ومثله: "مكانك" - بمعنى: اثبت - و "وراءك" - بمعنى: تأخر - و"أمامك" - بمعنى: تقدم - وإما من مصدر استعمل فعله، كـ"رويد" -بمعنى: امهل- فإنه تصغير: "إرواد" مصدر: أورده -بمعنى: أمهله- ثم صغر تصغير ترخيم، فقيل: "رويدا" ثم نقل عن المصدرية، فاستعمل اسم فعل، فنصبوا به ما بعده، من غير تنوين، وإما من مصدر لم يستعمل فعله، كـ"بله زيداً " - بمعنى: دع- فإنه "بله" في الأصل: مصدر فعل مهمل مرادف لـ"دع"، وإن أريد بهما المصدرية خفض ما بعدهمابإضافتهما إليه، فقيل: "رويد زيدٍ " و "بله عمروٍ " كما يضاف المصدر إلى مفعوله، وينفرد "رويداً " بأنه يعمل النصب في مصدريته أيضاً - فيفرق بينه وبين اسم الفعل التنوين، نحو: "رويداً زيداً ".أي: تعمل أسماء الأفعال عمل الأفعال التي نابت عنها، فما ناب منها عن لازم كـ"صه" و"نزال" و"هيهات" اقتصر على رفع فاعل، وحكمه في وجوب استتار الفاعل وظهوره حكم ما ناب عنه، ـ كما سبق ـ وما ناب منها عن متعد كـ"دونك" و "عليك" نصب مفعولا، وإن استعمل شيء منها بمعاني أفعال متعددة اختلفت أحواله، كـ"حيهل" فإنهم قالوا: "حيهل الثريد" -بمعنى: ائت و"حيهل على الخير" ـ بمعنى: اقبل ـ و"حيهلا بلدا" - بمعنى: حي به- ولم يسمع بعد "آمين" مفعول، مع كونه بمعنى: استجب.(2) ويفارق اسم الفعل مسماه في كونه لا يجوز تقدم معمول عليه.

تنقسم أسماء الأفعال بالنسبة إلى لزوم التنوين، ولزوم التجرد منه، وجوازهما ثلاثة أقسام:

فالأول: كـ"واها" و "ويها" -بمعنى: أتعجب- فهما في الأسماء بمنزلة "أحد" و "ديار" وغيرهما مما يلزم التنكير.

والثاني: كـ"شتان" و"نزال" وبابه، فهي بمنزلة ما لزم التعريف كالمضمرات وأسماء

---

(1) سورة المائدة:105

(2) إرشاد السالك 719/2

الإشارة.

والثالث: كـ"صه" و "مه" و "إيه" -بمعنى: زد- فإنك إذا نونتها كانت بمنزلة النكرة في دلالتها على مطلق المسمى، وإن ترك تنوينها، فهي بمنزلة المعارف إما على معين، وإما على الجنس، فهي بمنزلة: "رجل" و "ثوب" ونحوهما مما يقبل التعريف والتنكير.

والنوع الثاني: أسماء الأصوات . وهي ما وضع لحكاية الصوت (1)

(وما به خوطب ما لا يعقل ... من مشبه اسم الفعل صوتاً يجعل)

الأصوات نوعان:

أحدهما: ما وضع لخطاب ما لا يعقل من الحيوانات، وهو شبيه باسم الفعل، فلا يدخل في ذلك مخاطبتهم الدرر، والمنازل،

بخلاف قولهم في زجر البغل: "عدس" وقولهم في حث الإبل على الشرب: "جأجأ" -بالهمز- وفي دعاء الضأن "جاجا" -غير مهموز- وفي دعاء الماعز "عاعا" -غير مهموزين أيضاً - فإنها كلها شبهة باسم الفعل(2)

(كذا الذي أجدى حكايةً كـ "قب" ... والزم بنا النوعين فهو قد وجب)

هذا النوع الثاني من الأصوات، وهو ما وضع لحكاية صوت، إما صوت حيوان، وإما صوت جسم ملاق لآخر، فمن الأول قولهم في حكاية صوت الغراب: "غاق"

ومن الثاني : (3) قولهم في حكاية صوت الضرب: "طاق" وفي حكاية صوت وقع الحجر: "طق" وفي حكاية وقع ضربة السيف" "قب" وكل من نوعي أسماء الأفعال شبهها بالحرف في النيابة عن الفعل مع عدم التأثر بالعوامل، وعلة بناء أسماء الأصوات شبهها بالحرف المهمل في وقوعها غير عاملة ولا معمولة.(4) .

لم يورد الشارح حديثاً في شرح الباب لكنه أورد آيات فقط , ولنا أن نورد حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما عندما كان في المسجد في صغره وأدخل تمرة في فيه فقال له : (

---

(1) المصدر السابق 721/2

(2)المصدر السابق 722/2

(3) المصدر السابق 722/2

(4) المصدر السابق الصفحة نفسها

كخ .. وأدخل أصبعه في فيه وأخرجها منه وقال : ألا تعلم أنّا لانأكل الصدقة) , والوارد في رواية تأبي رواية من تقدم أن الحسن أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "(كخ كخ ،وألقى ما في فمه ثم قال: أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة)"(1) فالشاهد كخ كخ ... وهي من أفعال الأصوات.

(1) مسند الإمام أحمد بن حنبل: 15 /177و453 رقم : 9308

المبحث الثالث عشر

باب نون التوكيد

نونا التوكيد هل كل منهما أصل بنفسها؟ أو الثقيلة هي الأصل، ثم اختصرت منها الخفيفة؟ أو العكس ثم ثقلت لقصد زيادة التوكيد؟ فيه ثلاثة أقوال:

(للفعل توكيدٌ بـ"نونين" هما ... كنوني اذهبن واقصدنهما)

إذا قصد تأكيد معنى الفعل ألحق في آخره نون ثقيلة، كـ"اذهبن" أو خفيفة، كـ"قاصدنهما" وقد اجتمع التأكيد بهما في قوله تعلى: (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ)(1) ويفترقان في اللفظ والمعنى والاستعمال، أما الأول فظاهر، وأما في المعنى: فلأن التوكيد بالثقيلة أبلغ منه بالخفيفة، وأما الثالث فلأن الخفيفة ترسم بالألف، ويوقف عليها بالألف كالتنوين، إلا أنها تفارقه في ثبوتها مع التركيب، كـ"قصدنهما"(2) .

(يؤكدان "افعل" و "يفعل" آتيا ... ذا طلب أو شرطاً اما تاليا)

(أو مثبتا في قسمٍ مستقبلا ... وقل بعد "ما" و "لم" وبعد "لا")

(وغير "إما" من طوالب الجزا .... وآخر المؤكد افتح كـ"ابرزا")

التأكيد بالنونين يختص بفعلي الأمر والمضارع .

ولا يدخلان على الماضي، فأما الأمر: فيؤكد إنه بلا قيد، وأما المضارع فينقسم توكيده بهما إلى مطرد، وإلى قليل، فالمطرد منه ثلاثة مواضع.

على الأول: أن يكون الطلب بإما أمراً نحو: "ليقومن زيدٌ" وإما نهاً نهو: (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا)(3) وإما دعاءً نحو: "لتسقينا الغيث يا إلهنا" ويلتحق بالطلب ما أشبهه من التحضيض، والتمني، والاستفهام .

---

(1) سورة يوسف:32

(2) إرشاد السالك 723/2

(3) سورة إبراهيم:42

الثاني: أن يقع بعد "إن" الشرطية المؤكدة بـ"ما" نحو: (فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)(1) و (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً)(2).

الثالث: أن يقع في جواب القسم وهو مثبت مستقبل نحو: (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ)(3) (وَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا)(4) أو منفي نحو: (تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)(5) .

ولا حال , والتأكيد في هذا القسم الثالث واجب، فإن عري عن التوكيد بالنون قدر قبله حرف النفي، فإذا قلت: "والله يقوم زيد" كان المعنى نفي القيام عنه، ويجب في المثبت دخول اللام على فعل النبيين، وفي إن اللام امتنعت النون، نحو: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ)(6)

وأما الثاني فليس توكيده واجباً ، إلا أن تجرده من التوكيد لا يكاد يوجد إلا في الشعر

وأما الأول فالتأكيد فيه وتركه شائعان، والقليل منه أربعة مواضع:

الأول: إذا وقع بعد "ما" والمراد بها "ما الزائدة" نحو: لا النافية، فإنه لم يسمع تأكيد الفعل بعدها.

الثاني : إذا وقع بعد "لم" كقوله :(يحسبه الجاهل ما لم يعلما ...شيخاً على كرسيه معمما..)

الثالث: قوله تعالى: (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)(7)

الرابع: أن يقع شرطاً لغير إن المؤكدة بـ"ما", وهو في الأول والثالث أكثر منه في

---

(1) سورة مريم:26

(2) سورة الأنفال:58

(3) سورة الأنبياء:57

(4) سورة مريم:68

(5) سورة يوسف:85

(6) سورة الضحى:5

(7) سورة الأنفال:25.

الآخرين، ويجب بناء آخر الفعل المؤكد على الفتح، ما لم يتصل به ضمير(1)

(واشكل مضمرٍ لينٍ بما ... جانس من تحركٍ قد علما)

هذه المسألة مستثناة من وجوب فتح آخر الفعل المؤكد، وهو ما إذا أسند الفعل إلى مضمرٍ ذي لين - وهو الألف والواو والياء - فإنك تجعل آخر الفعل حينئذ محركاً بحركة تجانس الضمير، فتضمه قبل الواو، نحو: (لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ)(2) وتكسره قبل الياء، نحو: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)(3) وتفتحه قبل الألف نحو: (وَلَا تَتَّبِعَانِّ)(4)

أي إذا كان في آخر الفعل المؤكد بالنون ذمير ذولين حذفته إن كان غير ألف، فيشمل ذلك الواو، نحو: "هم يضربن" والياء، نحو: "أنت تضربن" أصلهما: "تضربون" و "تضربين" حذفت الواو والياء لالتقاءهما ساكنين مع أول نوني التوكيد الساكنة للإدغام فيما بعدها، وسواء كان آخر الفعل صحيحاً أو معتلاً بالواو والياء، نحو: (لَتُبْلَوُنَّ) , و(فَإِمَّا تَرَيِنَّ) فإن كان الضمير ألفا أقر على حاله، سواء كان الفعل صحيحاً أو معتلاً، نحو: "هما يضربان، ويعدوان، ويرميان، ويخشيان" وأما حكم آخر الفعل المعتل فقد سبق أن المعتل بالواو، والياء لا يحذف حرف العلة منه، وأما المعتل بالألف فإن رفع غير الواو والياء من ألف أو ضمير مستتر قلبت ألفه ياء، نحو: "أحشين يا زيد" ومثله: "اسعين سعيا" و "اخشيان" و "أنتما تسعيان" وإن رفع الواو والياء حذف ألفه، وحرك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه(5) ,

وأما النون الخفيفة :

(ولم تقع خفيفة بعد الألف ... لكن شديدة وكسرها ألف)

أخذ في بيان الأحكام المختصة بالنون الخفيفة، وهي أربعة:

أولها: هذا وهو عدم وقوعها بعد ألف الضمير، وإنما يقع بعدها الثقيلة، نحو: (وَلَا تَتَّبِعَانِّ) [يونس:89] ويجب كسرها لشبهها بنون التثنية، ثم المانع من وقوع الخفيفة بعد الألف

---

(1) إرشاد السالك 723/2

(2) سورةآل عمران:186

(3) سورة مريم :26

(4) سورة يونس:89

(5) إرشاد السالك 723/2

الفرار من التقاء الساكنين(1).

(وألفاً زد قبلها مؤكدا ... فعلا إلى نون الإناث أسندا)

والحكم الثاني من أحكام الخفيفة، وهو أنه لا يؤكد بها الفعل المسند إلى نون الإناث، لأنه إذا أكد بالنون الثقيلة لزم أن يفصل بينها وبين نون الإناث بألف فيقال: "هن يضربنان" كراهية لتوالي النونات، والخفيفة لا تقع بعد الألف.

وهذا الثالث من الأحكام المختصة بالخفيفة، أنها تحذف لملاقاة الساكن بعدها.

والرابع : أنها تعامل بما يعامل به التنوين، فتقف بحذفها إن وقفت بعد غير فتحة، من كسر أو ضم، ولا يتصور ذلك إلا في الفعل المسند إلى الواو، والياء - كما سبق - وحينئذ فلا يبقى آخر الفعل على حاله معها، لكن يجب أن يرد إليه ما كان قد حذف من أجلها للوصل، فتقول في نحو: "القوم يكرمن أضيافهم" و "أنت تكرمن بعلك" إذا وقفت على الفعل "يكرموا" و "تكرمي" بحذف النون لشبهها بالتنوين، ورد الواو والياء لزوال ما حذفا من أجله من ملاقاة الساكن بعدهما،وإن كانت النون وبعد الفتحة فقط بالذاصية)(2) وقف عليها بإبدالها ألفا(3) .

لم يورد الشارح أي حديث في شرح الباب ويمكن أن نورد هذه الطائفة من الأحاديث , ل الزُّورِ .. قَالالأَ: فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ)(4) .

والثاني : (لتتبعن سنن من كان قبلكم..)(5), والثالث : (لتسوون صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم)(6) , والشاهد في الأول التكرار في قول الراوي : "(فمازال يكررها" , و" اللام والنون" في الحديثين الآخرين : لتتبعن , لتسوون , ليخالفن)".

---

(1) ارشاد السالك 732/2

2 سورة العلق:15

3 ارشاد السالك ص : 723-734

4 صحيح البخاري ـ كتاب الشهادات, باب ماقيل في شهادة الزور 172/3 برقم : 2654

5 المصدر السابق .كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة , باب قوله لتتبعن سنن من كان قبلكم ,103/9 برقم :7320

6 المصدر السابق , كتاب الآذان , باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها , 145/1 برقم: 717

المبحث الرابع عشر

باب مالا ينصرف

يعرض للاسم نقصان، نقص يوجب شبهة بالحرف، فيوجب بناءه كما سبق، ويسمى غير متمكن، ونقص يوجب شبهه بالفعل فيوجب منع الصرف ويسمى غير أمكن، فإذاً الأسماء بالنسبة إلى التمكن والأمكنية، وعدمها وعدم الأمكنية دون التمكن

ثلاثة أقسام: فالأول: كـ "زيد"، والثاني: كـ "كيف" والثالث: كـ "أحمد" وليس فيها عكسه.(1)

فقال :

(الصرف تنوين أى مبينا ... معنى به يكون الاسم أمكنا)

أي الصرف عبارة عن تنوين جيئ به لبيان معنى يقتضي أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل، ق "زيد" - في المعارف- و "رجل" - في النكرات- وما لم يدخله هذا التنوين فهو غير منصرف، إلا أن يخلفه(2).

ما يشبهه كـ "مسلمات"، والمانع لدخول هذا التنوين إما علتان من علل عشر، وإما علة تقوم مقلمهما، ولابد أن تكون إحدى العلتين راجعة إلى اللفظ، والأخرى راجعة إلى المعنى لأن الفعل فيه فرعية من حيث اللفظ، و هو اشتقاقه من المصدر، وفرعية من حيث المعنى، وهو اقتران دلالته بالزمان، فالعلة القائمة مقام علتين شيئان:

---

(1) إرشاد السالك 723/2

(2) ارشاد السالك ص : 735/2

أحدهما: ألف التأنيث، والثاني: صيغة منتهى الجموع.

وأما العلتان: فلابد أن تكون إحداهما إما الوصفية وإما العلمية، لأنهما العلتان المعنويتان، وما عداهما فعلل لفظية.(1).

فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء:

العدل،كـ "مثنى" و "ثلاث"، ووزن الفعل، كـ "أحمر" وزيادة الألف والنون، كـ" سكران", ويمنع مع العلمية هذه الثلاث كـ "عمر" و "يزيد" و "مروان" وأربعة أخر، وهي :

العجمية، كـ "إبراهيم"، والتأنيث، كـ "طلحة"، و "زينب"، والتركيب كـ "معدي كرب"، وألف الإلحاق، وكـ "أرطى" وسترى ذلك كله مفصلا (2).

ثم قال :

(فألف التأنيث مطلقا منع ... صرف الذي حواه كيفما وقع)

أي: ألف التأنيث تستقل بالمانع مطلقا، سواء كانت مقصورة، أو ممدودة، وسواء كان ما وقعا فيه علما كـ "سلمى" و "أسماء"، أو صفة كـ "حبلى" و "حمراء"، أو اسم جنس كـ "ذكرى" و "صحراء"، مفردا كما مثل أو جمعا كـ "جرحى" و "كرماء" (3).

(وزائدا "فعلان" في وصف سلم ... من أن يرى بتاء تأنيث ختم)

بدأ بذكر العلل المانعة مع الوصف، وهي ثلاثة أشياء:

هذا أولها، وهو زيادة الألف والنون مع الوصف، وهو مختص بوزن "فعلان" بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث، عند الإطلاق على المؤنث، إما لأن مؤنثه على "فعلى" كـ "سكران" و "غضبان" و "ندمان"(4).

---

(1) إرشاد السالك737/2

(2) إرشاد السالك 737/2

(3)المصدر السابق الصفحة نفسها

(4) المصدر السابق نفس الصفحة

(ووصف أصلي، ووزن "أفعلا" ... ممنوع تأنيث بتا كـ "أشهلا")

هذا الثاني مما يمنع مع الوصف، وهو زنة "أفعل" من أبنية المضارع في لفظ وضع للوصف أصلا كـ "أشهل" و "أحمر" ونحوهما من الصفات.

وشرطه أن يمتنع ختمه بتاء التأنيث عند قصد إطلاقه على المؤنث، إما لأن مؤنثه "فعلاء"

قد سبق أن شرط منع الوصف مع وزن الفعل أن يكون أصليا، فنحو: "أربع" في قولك: "مررت بنسوة أربع" لا يمتنع صرفه، لأنه في الأصل اسم لهذا العدد المخصوص، ولكن عرض الوصف به(1).

(ومنع عدلٍ مع وصفٍ معتبر ... في لفظ "مثنى" و "ثلاث" و "أخر")

هذا الثالث مما يمنع مع الوصف، وهو: العدل، ومعناه: التحويل من مثال إلى غيره، وذلك في موضعين:

أحدهما: الأعداد المعدولة، كـ "مثنى" قال تعالى: (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ)(2)وهما معدولان عن لفظي العدد إذا كررا، فـ "مثنى" قائمٌ مقام: "اثنين" - مكررا - و "ثلاث" قائم مقام: "ثلاثة ثلاثة" - مكررا ولا يقع هذا النوع إلا نعتا، كما مثل أو حالا نحو: (أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى)(3) أو خبرا، كقوله - صلى الله عليه وسلم:(صلاة الليل مثنى مثنى)(4).

الثاني: "أخر" جمع أخرى، مؤنثة "آخر" - المراد به الدلالة على المغايرة - كقولك: "مررتبامرأةٍ ونسوة أخر" وهو معدول عن "آخر"لأنه من باب أفعل التفضيل،وأفعل التفضيل إذاتجرد من"أل"والإضافة جرى مفردا في الأحوال كلها.

وهذه الأقسام الثلاثة صرفها ممتنع مع النكرة، فلو سمي بها وصارت معارف فمنع

---

(1) إرشاد السالك 1/ 741

(2) سورة فاطر:1

(3) سورة سبأ:46

(4) موطأ الإمام مالك : مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني, صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان عام النشر: 1406 هـ - 1985 م 123/1 رقم :13باب صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى،وقَبْلَ الصُّبْحِ ، صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى)

الصرف باق لأنه قد خلف الوصف علة أخرى وهي العلمية(1).

(ووزن "مثنى" و "ثلاث" كهما ... من واحدٍ لأربعٍ فليعلما)

وزن "فعال" و "مفعل" المعدول عن الأعداد مسموع من واحد إلى الأربعة، قالوا: "آحاد" و "موحد" و"مثنى" و "ثلاث" و "مثلث" و "رباع" و "مربع". قال تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)(2). قد سمعا -أيضاً - في "خماس" و "عشار" وذهب بعض النحاة إلى قياسهما في الجميع، وبعضهم [إلى قياس] "فعال" دون "مفعل"(3).

وقال : (وكن لجمعٍ مشبهٍ "مفاعلا" ... أو "المفاعيل" بمنعٍ كافلا)

هذه العلة الثانية من العلتين المستقلتين بالمنع، وهو ما أشبه في اللفظ "مفاعل" أو "مفاعيل" من الجموع، سواء كانت الميم في أوله كـ "مساجد" و "مصابيح" أو لم تكن كـ "دراهم" و "دنانير" ومنه "دواب" و "صواب" لأن أصله "دوابب" و "صوافف" ويسمى الجمع الذي لا نظير له في الآحاد وصيغة منتهى الجموع .

ما كان من هذا الجمع معتلا بالياء، ولا يتصور ذلك إلا في موازن "مفاعل" كـ "الجواري" و"العلالي" و "الصحاري" فمع خلوه من "أل" والإضافة تجريه في الرفع والجر مجرى " قاضٍ " و "سارٍ " ونحوهما من المنقوص المنكر، فتحذف ياؤه ويعوض عنها بالتنوين، نحو: (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ)(4) بِعَذَابٍ لَذَيَّالٍ) (5) , وأما في النصب فتجريه مجرى "مفاعل" فتفتح ياءه غير منونة، نحو: (يُفَدِّيهِ بِأَبْنَائِهَا لَدَيَّالِي)(6) أما المضاف منه والمعرف بـ "أل" فتعاملهما معاملة المنقوص فتكسر ياؤه في الرفع والجر،"سراويل" يمتنع صرفه مع كونه مفردا غير علم لمشابهته هذا الجمع لفظا، وقيل: بل "منع صرفه للعجمة مع شبه الجمع" وقيل: بل لأنه في الأصل جمع "سراولة".

العلل المانعة مع العلمية، وهي سبع :

---

(1) إرشاد السالك 743/2

(2) سورة النساء:3

(3) إرشاد السالك744/2

(4) سورة الأعراف:41

(5) سورة الحاقة : 7

(6) سورة سبأ : 18

الأولى: التركيب، ويختص ذلك بتركيب المزج، دون تركيب الإضافة ودون تركيب الإسناد، ولا يتناول منه - في الأصح- إلا ما لم يختم بـ "ويه" كـ "بعلبك" و "معدي كرب" و "حضر موت"- في أفصح لغاتها- فإن بعض العرب يبنيهما - معا- على الفتح، وبعضهم يضيف أول الجزأين إلى الثاني .

العلة الثانية مما يمنع مع العلمية، وهو ما اتصل به زائدا "فعلان" - وهما الألف والنون- سواء طابقه وزنا كـ "مروان" و "سلمان" أو لم يطابقه .

العلة الثالثة مما يمنع مع العلمية، وهي التأنيث، فإن كان بزيادة التاء منع الصرف مطلقا، سواء زاد على ثلاثة أحرف كـ "طلحة" و "عائشة" أو لم يزد كـ "هبة" و "ثبة"، وسواء كان علم مذكر أو علم مؤنث كما مثل ، وإن كان التأنيث بالمنى لم يؤثر إلا في أربع صور جمعها كلامه.

الأولى : أن يكون على ثلاثة أحرف "كـ "سعاد" و "زينب".

الثانية : أن يكون على ثلاثة إلا أنه محرك الوسط كـ "سقر" و "لظى".

الثالثة : أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الوسط إلا أنه أعجمي كـ "ماه" و "جور" - اسمي بلدتين- و "مصر" على قول من جعلها أعجمية.

الرابعة: أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الوسط إلا أنه منقول من المذكر إلى المؤنث كـ "زيد" إن سمت به امرأة.

إذا كان المؤنث بالمعنى على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، ولم يبق استعماله في التذكير كـ "زيد"، ولا هو أعجمي كـ "جور" جاز فيه وجهان الصرف وتركه وذلك كـ "هند" و "دعد" و "جمل" إلا أن ترك صرفه أولى.

العلة الرابعة "مما يمنع" مع العلمية، وهي العجمية، ومعناه: أن تكون العجم - والمراد بهم من عدا العرب- قد وضعت الاسم في لغتها علما- وهو المراد بصدر البيت - وشرطه الزيادة على ثلاثة أحرف كـ "يوسف" و "يونس" و "إبراهيم" و " ثمود"

العلة الخامسة مما يمنع مع العلمية وهي وزن الفعل, ولا يختص ذلك بوزن "أفعل" كما في الصفات, ولا بما يخص الفعل من الأوزان بل يؤثر في المنع ما يخص الفعل كـ"شمر" و"دئل" - اسم قبيلة – وغالب كـ"أحمد" ويعلى" و"يزيد" و"يشكر" ونحوها مما جاء على وزن

مبدوء بحرف يدل الابتداء به على معنى في الفعل, ولايدل على معنى في الاسم, كحروف المضارعة.

العلة السادسة مما يمنع مع العلمية, وهي "ألف الإلحاق" المقصورة كـ"علقى" و"أرطى" - علمين -لشبهها بألف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثل ما هي فيه كـ"سكري" أما ألف الإلحاق الممدودة كـ"علباء" فلا يمتنع صرف ما سمي به مما هي فيه لعدم تمام الشبه فإنها لا توافق وزن مافيه ألف التأنيث الممدودة .

العلة السابعة مما يمنع مع العلمية وهي "العدل" من مثال إلى غيره, ويمنع مع العلمية كـ"فعل" ويعرف عدله بأن يسمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية, نحو: "عمر" و"زفر" و"زحل" و"جمح" و"ثعل" قدر ذلك كله معدولاً, لأن العلمية لا تستقل بالمنع مع شهرة العدل في هذا الوزن كـ"غدر" و"فسق" و"أخر" ويمنع -أيضا- مع شبه العلمية كـ"جمع" وما يتبعها من ألفاظ التوكيد كـ"كتع" و "بتع" و"بصع" فإنها معدولة عن "فعلاوات" لأن مفرداتها "فعلاء" وقياسها الجمع على: "فعلاوات"كـ"صحراوات" وهي معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد.

* مما يمنع صرفه للعدل وشبه العلمية: "سحر" 'ذا كان ظرفا, وقصد به تعيين سحر يوم بعينه, ولم يتعرف بـ"أل" ولا بالإضافة, نحو: "آتيك يوم الخميس سحر",أما شبه العلمية فيه فظاهر لا قتضائه تعيين مسماه بغير قيد,

وأما العدل: فإنه معدول عن: "السحر" لأن النكرات إذا قصد تعيينها بدون إضافة أدخلت عليها "أل" ونظيره في ذلك: "أمس" - إذا أريد به اليوم الذي يلي يومك قبله- على لغة من يعربه, وهم بنو تميم, فإنهم لا يصرفونه, لشبه العلمية والعدل عن "الأمس",

وأما على لغة أهل الحجاز في بنائه على الكسر فلا يدخل في هذا الباب, ما جاء من الأعلام على "فعال" كـ"حذام" و"قطام" فإن أهل الحجاز يبنونه على الكسر لشبهه بـ"نزال" وبابها من أسماء الأفعال, وعليه جاء:

(إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام) (1)

فقيل إنه استعمال للغتين, فإن آخره مرفوع, لأنه قبله :

(1) إرشاد السالك ص 756/1

(ألم تروا إرماً وعاداً ..... أودى بها الليل والنهار)

ثم هذه الأقسام السبعة التي أحد المانعين من صرفها التعريف بالعلمية, إذا نكرت صرف لزوال العلتين, فتقول: "رب معدي كربٍ , وعمرانٍ , وفاطمةٍ , وزينبٍ , وإبراهيمٍ, وأحمدٍ , وأرطى, وعمرٍ لقيتهم" بخلاف ما لم تكن العلمية سببا في منعه كـ"سكران" وغيره من الصفات الممنوعة الصرف, إذا سميت بها فإنها إذا نكرت لم تصرف لبقاء مانعين, ومما يعود إلى الصرف لزوال إحدى العلتين ما صغر من نحو: "حميد" و"عمير", و"سميع" و"بريه" - تصغير: إسماعيل وإبراهيم- لزوال وزن الفعل في الأول, وزوال لفظ العدل في الثاني, وزوال اللفظ الأعجمي في الآخرين.

إذا كان الممتنع صرفه للعملية علة أخرى منقوصا كـ"قاضي" إذا سميت به امرأة, وكـ"يرمي- مسمى به- فإنك تعربه إعراب "جوار" بأنك تحذف ياءه رفعا وجرا معوضا عنها بالتنوين, فتقول: "هذه قاض" و"مررت بقاض"و"هذا يرم" و"مررت بير م"(2)

(ولاضطرار أو تنسب صرف ... ذو المنع, والمصروف قد لا ينصرف)

ينصرف الممتنع صرفه مع قيام المانع من الصرف في موضعين:

أحدهما: ضرورة الشعر, وهو كثير لا اختلاف بين النحاة فيه, وإنما الخلاف في عكسه, وهو: منع صرف المصروف للضرورة, والصحيح جوازه كما ذهب إليه الكوفيون .

الثاني: طلب التناسب لما بعده, كقراءة نافع: (سَلاَسِلاَ وَأَغْلاَلاً)(3)

إءة الأعمش: (وَلاَ تَذَرُنَّ وَدًّا وَلاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغُوثَاوَيَعُوقَا)(4)

وأرد الشارح حديثاً واحداً في شرح الباب وشاهده فيه "مثنى مثنى " علي منع المنقوص من الصرف , والأحاديث في الباب كثيرة لما في السنة من أسماء عجمية وعلي وزن الفعل والمنقصور والألف الممدودة والمقصورة والعدل وغيرها من الموانع مع العلمية أوالعلة القائمة مقام العلتين كمساجد وفاطمة .

---

(2) إرشاد السالك : 759/2

(3) سورة الإنسان الآية: 4

(4) سورة نوح:2

المبحث الخامس عشر

باب إعراب الفعل

لما فرغ من ذكر إعراب الاسم وأحكامه, وعوارضه, أخذ في ذكر إعراب الفعل وقد سبق أن الإعراب مختص بالمضارع منه.. قال :

(ارفع مضارعا إذا يجرد ..... من ناصب وجازم كـ"تسعد")

اختار المصنف أن الرافع للفعل المضارع تجرده من الجازم والناصب

موافقة للكوفيين, ورد قول البصريين: إن الرافع له وقوعه موقع الاسم بثبوت الرفع بعد أدوات التحضيض, وفي خبر أفعال المقاربة المجردة .

(وبـ"لن" انصبه و"كي" كذا بـ"أن" ..... لا بعد علم, والتي من بعد ظن)

(فانصب بها, والرفع صحح واعتقد .. تخفيف "أن" من"أن" فهو مطرد)

الذي ينتصب بعده المضارع ينقسم إلى ما هو ناصب بنفسه, وإلى ما ينصب بـ"أن" مضمرة بعده, فبدأ بالقسم الأول وهو أربعة أحرف :

أحدها "لن":وهي ناصبة بنفسها اتفاقاً , والرفع بعدها نادر كندور الجزم بها

وتقتضي نفي ما أثبت بحرف التنفيس, من غير دلالة على التأبيد,ولامنافاة له .

الثاني: "كي" أنها ناصبة بنفسها مطلقا, والصواب ما قسمه في غير هذا الموضع من أن المصدرية ناصبة بنفسها, والتعليلية التي بمعنى اللام النصب بعدها بإضمار"أن" وتعرف المصدرية بدخول لام التعليل عليها, نحو: (لِكَيْلا تَأْسَوا)(5) والتعليلة بدخولها على اللام, لامتناع الفصل بين المصدر وصلته بحرف الجر, ودخول موصول حرفي على مثله, وتقدر اللام مؤكدة لتعليل "كي", ومع التجرد عن اللام نحو:

---

(5) سورة الحديد : 23

(كَي لاَ يَكُونَ دُولَةً)(6) يجوز الوجهان, ولم يسمع من كلامهم: "كي أن يقوم زيد"

الثالث: "أن" المصدرية نحو: (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي)(7) وتعرف بصحة تأويلها وما بعدها بالمصدر, بخلاف المخففة من الثقيلة, وهي الواقعة بعد فعل دال على العلم, نحو: (عَلِمَ أَن سَيَكُونُ)(8) فإنه يتعين رفع الفعل بعدها, وأكثر ما يقع مفصولا منها بحرف تنفيس أو نفي أو "قد" أو"لو"- كما سبق- وقد يأتي بلا فصل والنصب بعدها في قراءة بعضهم (أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ)(9) نادر,

فإن وقعت بعد فعل دال على الظن كـ"حسب" و"زعم" و"ظن" ونحوها جاز أن تجعل مصدرية ناصبة, وأن تجعل مخففة من الثقيلة فلا تعمل, ويكون الفعل بعدها مرفوعا, وبهما قرئ (وَفِي الْمَسْوَاتِيرُوا أَلا تَكُونَ فِتْنَةً)(10) وتترجح المصدرية عند عدم الفصل بينها وبين الفعل, ولذلك أجمعوا علىالنصب في (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)(11). بعض العرب "أن" مطلقا حملا لها على "ما" المصدرية فيأتي بالفعل بعدها مرفوعا كما يأتي به بعد "ما" المصدرية في نحو: (وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ)(12) وتقع "أن" التفسيرية وزائدة فلا تعمل شيئا, تعرف بتقدم أو عليها جملة متضمنة القول دون حروفه, وأكثر ما يليها الأمر (فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا)(13) وتأكيد ما تقع بعد "لما" نحو: (فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ)(14) .

الرابع : مما ينصب الفعل بنفسه, وهو "إذن" قال سيبويه: "وهي حرف جزاء وجواب" وذكر المصنف لعملها ثلاثة شروط:

1/ أن يكون الفعل الذي دخلت عليه مستقبلا, فلا يجوز النصب .

في نحو: "إذن تصدق" جوابا لمن قال: "أحب زيدا".

---

(6) سورة الحشر: 7

(7) سورة إبراهيم الآية : 82

(8) سورة المزمل:20

(9) سورة طه: 89

(10) سورة المائدة الآية : 71

(11) سورة العنكبوت: 2

(12) سورة سبأ الآية :25

(13) سورة مريم:11

(14) سورة يوسف الآية :96

2/ أن تكون مصدرة , فلو وقعت حشواً لم تعمل , إلا ضرورة أو مؤول , فإن تقدمها عاطف كـ"الواو" و"الفاء" فالأكثر أن تقدر خارجة عن التصدر بذلك, فيرفع الفعل بعدها, وبه قرأ السبعة:(لاَ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً)(15) (لاَ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)(16) .

3/ أن يتصل بها الفعل, فلو فصل بينهما نحو: "إذن زيداً أكرمه"

لم تعمل إلا أن يكون الفصل بالقسم فلا يبطل العمل.

والمواضع التي ينتصب فيها الفعل بـ"أن" مضمرة, وهي منقسمة إلى ما إضمارها فيه جائز وإلى ما إضمارها فيه واجب, فالإضمار الجائز في موضعين ذكرهما المصنف.

أحدهما: بعد "لام التعليل" إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ"لا", ومن إظهار قوله تعالى: (وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ)(17) (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)(18) فإن اقترن الفعل بعدها بـ"لا" التزم إظهار "أن" كما أشار إليه البيت الأول, وسواء كانت "لا" نافية كقوله تعالى: (لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ)(19) ونحوه كثير, أو زائدة موكدة.

والموضع الثاني: ما إذا عطف المضارع على اسم ليس في تأويل الفعل, كما يأتي, والإضمار الواجب في خمسة مواضع .

أحدها: بعد لام الجر المتوقعة بعد "كان" المنفية الدالة على المضي إما بلفظه نحو: (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)(20) وإما بالاقتران بـ"لا" نحو: (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ)(21) وتسمى لام الجحود.

الموضع الثاني: مما ينتصب فيه الفعل بـ"أن" واجبة الإضمار, وهو بعد "أو" المقدرة بـ"حتى" أو بـ"إلا".

(لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى..... فاقادت الإمال إلا لصابر)

---

(15) سورة الإسراء:76

(16) سورة النساء:53

(17) سورة الأنعام:12

(18) سورة الأنعام:71

(19) سورة النساء: 165

(20) سورة أل عمران:179

(21) سورة النساء:168

وقد يتعين الثاني, نحو: "لأطلقنك أو تحسني صحبتي" , وقد يجوز الأمران نحو: "لألزمنك أو تقتضيني حقي".

هذا الموضع الثالث: مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد "حتى" الجارة, سواء كانت لانتهاء الغاية نحو(حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)(22) أو للتعليل (لا تُنفِقوا عَلى مَن عِندَ رَسولِ اللَّهِ حَتّى يَنفَضّوا)(23)أومحتملة لهما نحو: (فَقاتِلوا التي تَبْغِي حَتّى تَفيءَ إلى أَمْرِ الله)(24) وشرط النصب بعدها أن يكون الفعل مستقبلا كما مثل, فأما إن كان حالا أو مؤولا بالحال تعين رفعه فمن الحال قولهم: "مرض حتى لا يرجونه" ومن المؤول به قراءة نافع (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)(25) إذ هو في تأويل: حتى حال الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك: وشرط الرفع أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبله, فلا يجوز الرفع في نحو: "سيري حتى الجبال" لانتفاء الفضيلة, ولا في نحو:

"لأسيرن حتى تطلع الشمس" لانتفاء لسببية. هذا الموضع الرابع مما يجب فيه إضمار "أن" وهو جواب الطلب [نحو: (لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)(26) أو طلب محض سواء كان أمرا أو نهيا نحو(ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ)(27) أو دعاءويلتحق بذلك جواب الاستفهام والتمني والعرض نحو: (فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا)(28) (يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)(29) (وَلَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)(30) فلو كان النفي والطلب غير محضين, كالنفي الداخلة عليه همزة الاستفهام لقصد التقرير نحو: "ألم تأتني فأحسن إليك" والنفي الداخل على النفي نحو: "ما يزال يأتينا فيحدثنا" والنفي المنتقض بـ"إلا" نحو: "ما يأتينا إلا فيحدثنا" لم يجز النصب وكذلك إن كان الطلب غير محض بأن يكون أمرا بغير "افعل".

---

(22) سورة البقرة:214

(23) سورة المنافقون:7

(24) سورة الحجرات : 9

(25) سورة البقرة:214

(26) سورة فاطر:36

(27) سورة طه:81

(28) سورة الأعراف:53

(29) سورة النساء:73

(30) سورة المنافقون :10

الموضع الخامس مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد الواو الدالة على المعية, وتسمى "واو الجمع" و"واو الصرف" وشرط بعدها أن يتقدم "الفاء" من نفي نحو: (و َ لَمَّا يَعْلَمِ) َ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَ يَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)(1) أو طلب من أمر أو نهي نحو: "لا تكن جلدا وتظهر الجزع"ويلتحق بهما التمني, والمسألة مبنية على كون الجزم بعد الطلب جوابا لشرط مقدرا أوجوابا للطلب نفسه(2).

(والأمر إن كان بغير "افعل" فلا ..... تنصب جوابه وجزمه أقبلا)

(وإن على اسم خالص فعل عطف ... ينصبه "أن" ثابتا أو منحذف)

لاينتصب جواب الفعل المضارع إذا كان بغير افعل بل يجزم . وكذلك مما ينتصب فيه المضارع بـ"أن" جائزة الإضمار .

والإظهار, وهو ما إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص ليس في تأويل الفعل, ولا يستعمل في ذلك من حروف العطف إلا "الواو"أو"الفاء" أو"ثم"أو"أو".

أجازه الفراء ووافقته المصنف النصب بعد "الفاء" في جواب الترجي لقربه من معنى التمني, منه قراءة حفص: ("لعلي أبلغ الأسباب, أسباب السموات فأطلع)"(3). لا ينصب بـ"أن" مضمرة في غير المواضع المذكورة إلا شذوذاً , فيقتصر على المنقول منه, ولا يقاس عليه.(4) .

لم يوردحديثاً في شرح الباب لكنه أكثر من ذكر الآيات , وفي تأصيل الباب أحاديث كثير جداً, لأن حال النبي صلى الله عليه وسلم إما أمر أو نهي أو اخبار ولا يكون ذلك إلا بالفعل, أمركان أو مضارعاً أو ماضياً , ومن ذلك في الأمر :(مرو أولادكم بالصلاة لسبع ...) (5) , وفي النهي قوله :(لاترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)(6), وفي

---

(1) سورة أل عمران:142

(2) إرشاد السالك 780/2-782

(3) سورة غافر 26-27

(4) إرشاد السالك 789/2

(5) أخرجه ابو داود133/1و أحمد 180/2 , 187

(6) متفق عليه من حديث جرير بن عبد الله البجلي,أخرجه البخاري (121) من حديث ابن عمر, وابن عباس وأبي بكر رضي الله عنهم أجمعين ومسلم (65).

وفي الاخبار قوله :(كان فيمن كان قبلكم ملك وكان له ساحر...)(1) فالشواهد ظاهرة فيها.

المبحث السادس عشر

باب عوامل الجزم

وتنقسم إلى ما يجزم فعلا واحدا, وهي الأربعة التي بدأ المصنف بذكرها, وإلى ما يجزم فعلين, وهي بقيتها.

(بـ"لا" و"لام" طالبا ضع جزما ..... في الفعل, هكذا بـ"لم" و"لما")

هذا القسم الأول من جوازم الفعل, وهو ما يجزم فعلا واحدا, وهو أربعة "لا" و"اللام" لبيتان, سواء أريط بهما النهي والأمر, نحو: (فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ)(2) و(لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ)(3) أو التعجب نحو: (رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا)(4) ونحو: (بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ)(5) ودخول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك ما دام مبنيا. وكَذَلِكَ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)(6) وقوله: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ

للفاعل قليل, نحو: "(قوموا فلأصل لكم) وكقوله: (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ)(6) ودخول "لا" عليه أقل, نحو:

(إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ..... لها أبداً مادام فيها الجراضم) (7)

ومثله في القلة دخول اللام على فعل المخاطب (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)(1) لأنهم

---

(1) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر: مؤسسة الرسالة , ط/1 1420 هـ -2000 م باب /1 ـ 24/ 339

(2) سورة لقمان : 2

(3) سورة البقرة : 282

(4) سورة آل عمران : 8

(5) سورة الأنعام : 14

(6) سورة العنكبوت :12

(7) أرشاد السالك 2/ 792 البيت منشواهد إرشاد السالك .

استغنوا فيه بفعل الأمر, أما إذا بني فعل المتكلم للمفعول كثر دخول "اللام" و "لا" عليه, نحو: "لتنظروا إلينا ولا نظلم". و"لم" و"لما" وهما حرفا نفي, يجزمان المضارع, ويقلبان معناه إلى ي وتنلوا"لم نظلم" بجواز دخول أداة الشرط عليها, نحو: (وَ إِن لَّمْ تَفْعَلُواْ)(2) و"لما" باتصال نفي ما دخلت عليه بالحال.

(واجزم بـ"إن" و"من" و"ما" و"مهما ... "أي "متى" أيان" "أين" "كذ ما")

(و"حيثما" "أنى" وحرف "إذ ما" ..... كـ"إن" وباقي الأدوات أسما)

(فعلين يقتضين, شرط قدما ..... يتلو الجزاء وجوابا وسيما)

هذا القسم الثاني, هو ما يجزم فعلين يقتضيهما, يسمى المقدم منهما شرطا, والثاني له جزاء ً وجوابا, وهي إحدى عشرة أداة, منها أداتان حرفان وهما "إن" بالاتفاق, وهي أم الباب, والجزم بها كثير. و"إذ ما" - عند الأكثرين- ومن استعمالها وباقي الأدوات أسماء بلا خلاف "مهما". ومن الجزم بـ"من": (وَ مَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا)(3) و"ما":(وَ مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ)(4) , ومنه بـ"مهما":

(ومهما يكن عند امرئ من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم)

ومنه بـ"أي": (أَيًّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)(5) .

ومنه بـ"متى": (ولست بحلال التلاع سفاهة..... ولكن متى يسترفد القوم أرفد)

ومنه بـ"أيان": (أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا... لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا)

ومنه بـ"أين": (أين تضرب بنا العداة تجدنا.... يصرف العيس نحوها لتلاقي)

وأكثر ما يستعمل بعدها "ما" نحو: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ)(6)

---

(1) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش: دار الكتب المصرية ,القاهرة ط/2 ، 1384هـ - 1964م354/8 تفسيرسورة يونس (فبذلك فليفرحوا) لم يرد في كتب الحديث بهذا اللفظ .

(2) سورة البقرة : 24

(3) سورة الفرقان :68

(4) سورة البقرة :197

(5) سورة الإسراء :110

(6) سورة النساء :78

ومنه بـ"حيثما":(حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان)

ومنه بـ"أنى".(خليلي أني تأتياني تأتيا ... أخا غير ما يرضيكما لا يحاول)

وأكثر ما يستعمل ظرف زمان بمعنى: "أين" وقد يستعمل للدلالة على الأحوال كـ"كيف" نحو: (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)(1) ولعموم الأزمان بمعنى"متى" .

(وماضين أو مضارعين ..... تلفيهما أو متخالفين)

كون فعل الشيرط وجوابه ماضيين, نحو: (وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا)(2) فيكون الجزم في محلهما, ومضارعين, فيظهر الجزم فيهما, نحو: (وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ)(3).

ومتخالفين بأن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا, فيكون حكم كل منهما ما سبق, نحو: (مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)(4) وعكسه, على الصحيح, كقوله صلى الله عليه وسلم: (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه)(5) .(6)

(وبعد ماض رفعك الجزا حسن ... ورفعه بعد مضارع وهن)

يجوز في المضارع الواقع جوابا للشرط الماضي الرفع, سواء كان ماضي اللفظ, أو ماضي المعنى لاقترانه بـ"لم" نحو: "إن لم يقم أقوم " أما رفعه إذا كان الشرط مضارعا غير ماضي المعنى فضعيف(7) .

(واقرن بـ"فا" -حتما- جوابا لو جعل ... شرطا لـ"ان" أو غيرها لم ينجعل)

دخول "الفاء" في جواب الشرط جائز، وواجب، وممتنع، فالواجب دخول الفاء عليه ما لا يصلح وقوعه شرطا لـ"إن" أو غيرها من أدوات الشرط، وليس ذلك بتقسيم وإنما هو تأكيد، فإن ما لا يصلح وقوعه شرطا لـ"إن" لا يصلح وقوعه شرطا لغيرها ثم ذلك قد يكون المانع فيه مثل

---

(1) سورة البقرة :224

(2) سورة الإسراء : 8

(3) سورة الأنفال : 19

(4) سورة الشورى :20

(5) أخرجه البخاري , كتاب الإيمان , باب قيام ليلة القدر من الإيمان 16/1 رقم : 35

(6) إرشاد السالك 800/2

(7) المصدرالسابق 802/2

اسميه، نحو: (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(1) أو طلبيه، نحو (إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا)(2) أو دعائيه، نحو: (إِنْ كُنْتَ أَخْرَجْتَهُ فَلَا تُصَاحِبْنِي)(3) أو فعلا ماضيا لفظا ومعنى، نحو: (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ)(4) وقد يكون لفظه، بتقليل كونه مقرونا بـ"قد" أو حرف تنفيس، أو "لن" أو "ما" نحو: (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)(5) (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ)(6) (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ)(7) (وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ)(8).

(واحذف لدي اجتماع شرطٍ وقَسَمٍ ... جواب ما أخرت فهو مُلْتَزَمُ)

(وإن توالي أيمانٌ بنا قسمُ ... فالشرط رجعٌ مطلقا بلا حَذَرِ)

(وربما رُجِّح بعد قَسَمٍ .....شرطٌ بلا ذي خبرٍ مُقَدَّمُ)

إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم حذفت جواب المتأخر منهما, واستغنيت عنه بجواب السابق, سواء كان الشرط السابق، نحو: "إن يقم والله زيد أكرمْه"، أو القسم، نحو: "والله إن يقم زيدٌ لأقومنَّ معه" وسواء كان القسم مصرحا به -كما مثل- أو مدلولا عليه باللام الموطئة، نحو: (لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ)(9) أو بالواو مع حذف اللام، نحو: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)(10) فإن تقدمهما ما يطلب خبرا من مبتدأ باق علي ابتدائيته أو منسوخ الابتدائية بأحد النواسخ، رُجِّح الشرط علي القسم فإتي بالجواب له تقدّم أو تأخّر، نحو: "زيد إن والله تكرمْه يكرمْك" و "إن زيدا والله إن تسألْه يعطيك" وهذا الترجيح واجب عند المصنف ليس واجبا عند ابن عصفور، وأجاز الفراء الاستغناء بجواب الشرط

---

(1) سورة الأنعام:17

(2) سورة آل عمران:31

(3) سورة الكهف:76

(4) سورة الكهف:39 - 40

(5) سورة يوسف:77

(6) سورة التوبة:28

(7) سورة آل عمران:115

(8) سورة يونس:72

(9) سورة الحشر:12

(10) سورة المائدة:73

المتأخر عن القسم مطلقا وإن لم يتقدمها ذو خبر، والمصنف جعله قليلا، ولذلك قال: "ربما ... البيت"(1) .

أورد الشارح حديثاً واحداً, وهو حديث : (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ...) كما مر في شرح الباب , والشاهد فيه مجيئ جواب الشرط في الفعل المضارع "من يقم " فعل ماض "غفر له" بدلاً من أن يكون فعلاً مضارعاً مثله .

المبحث السابع عشر

باب ـ فصل" لو"

وهي من جمله أدوات الشرط في المعني لا في العمل، وتختص بأحكام فلهذا أُفردت بفصل، ولهما معنيان غير الشرط.

أحداهما: أن تكون مصدريه. بمنزلة "أن" فتخلص المضارع للاستقبال، ويبقي بعدها الماضي علي مضيه، إلا أنها تفارقا "أن" في أنها لا تقع إلا بعد-فعل دالٌ على تَمَنٍّ ، ودٌّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)(2) وقد تقع دونه، نحو:

(ما كان ضرَّك لو مَنَنْتَ وربَّما ... منَّ الفتي وهو المَغيظُ المُحنق)

الثاني: أن يراد بهما التقليل، نحو: (التمس ولو خاتما من حديد).

ولا يليها حينئذٍ إلاّ الاسم ـ كما مثل ّ ـ أو ما في تأويله، نحو: (ولو أن تفرغ من دلوك في إناء المستسقي)(3).

أكثر ما تستعمل "لو" الشرطيه عكس "إن" في كون ما بعدها مرادا به المضي إمّا بلفظه نحو: (لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً)(4) (وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا)(5) وهو الأكثر- وإمّا

(1) إرشاد السالك 810/2

(2) سورة البقرة:96

(3) مسند الامام أحمد483/3 . برواية (ولو أن تنزع)

(4) سورة التوبة:47

(5) سورة آل عمران:168

بقرينه تصرفه إليه، نحو: (لو لم يَخَف الله لم يعصه)(1) فإن وقع بعدها مضارع صرف معناه إلي المضي، كما أشار إليه المصنف بالبيت الثالث، نحو: (لَوْ يُطِيعُكُمْ كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)(2), واستعملها مرادفه لـ"إن" في كونها شرطا في المستقبل قليل، وحينئذ فتخلّص في المضارع للاستقبال،

دها الماضي انقلب مستقبلا وإن وقع (نحو: وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ)(3) وهي في أحوالها كلمه مختصة بالفعل، مثل "إن" الشرطية، إلا أنها تفترق (بهذا "أن" المفتوحة، إذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ)(4) (لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)(5).

وقوله صلي الله عليه وسلم: "(التمس ولو خاتماً من حديد)"(6) إذا الأول معمول لفعل مفسر بلفظ ما بعده، تقديره: "لو أصابكم".

والثاني معمول لفعل مفسر بمعني ما بعده تقديره: "لو شَرِق".

والثالث معمول لفعل مدلول عليه بالمعني، تقديره: "ولو كان الملتمس خاتما" هذا حكم ما تدخل عليه من حيث اللفظ، وأما من جهة المعنى فإنها تقتضي امتناع شرطها دائم وامتناع الجواب معه إن لم يكن له سبب آخر(7).

أورد حديثين وقولاً لعمر بن الخطاب, وأكثر من ذكر الآيات في شرح الباب, الحديث

---

(1) قول عمر رضي الله عنه في صهيب بن سنان الرومي : نعم العبد صهيب ...أخرجه ابن كثير في مسند الفاروق ـ كتاب المعجزات والمناقب والفضائل 681/2. : مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي المحقق: عبد المعطي قلعجي دار النشر: دار الوفاء – المنصورة ط/1، 1411هـ - 1991م

(2) سورة الحجرات:7

(3) سورة النساء : 9

(4) سورة النساء : 64

(5) سورة الحجرات: 5

(6) أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب السلطان ولي من لا ولي له 17/7, رقم 5135, وأحمد 498/37, ومسند الشافعي كتاب الصداق والإيلاء 247/1, والشافعي هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي , الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان صححت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند عام : 1400 هـ

(7) إرشاد السالك 815/2

الأول هو: (التمس ولو خاتما من حديد) في المعنى الثاني : ل " لو" غير الشرط والتصدير ,أي : يراد بها التقليل , والثاني: (ولو أن تفرغ من دلوك.....) لعمل " لو" في جواز الفصل بينها وبين واسمها أو فعلها .

المبحث الثامن عشر

باب ـ " أمـّا , و لولا , ولوما "

هذه الحروف الثلاثة تقتضي ملازمة بين جملتين، كأدوات الشرط، فلذلك عقبت بها، إلاّ أن "أما" أدخل في معني الشرط من أختيها.

أما المفتوحة حرف شرط تقتضي التفصيل -غالبا- بأن يعطف عليها(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ)(1) ونحوه كثير، وقد تكون لمجرد التوكيد الخالي عن التفصيل، كقولك: أما زيد فمنطلق" قال الزمخشيري: "أما" حرف يعطي الكلام فضل توكيد، تقول: "زيد ذاهب" فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب. قلت: "أما زيد فذاهب" وفي الحالين هي مؤؤلة بأداة شرط وجملته، كما ذكر المصنف، فإذا قلت: "أما زيد فمنطلق" فتأويله: "مهما يكن من شيء فزيد منطلق" وتلزم هذه الفاء لتلو تلوها، سواء كان مبتدأ مخبرا عنه بتلوه، نحو: (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ)(2) أو فعلا وتلوه هو العامل فيه، نحو: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ)(3) وتحذف هذه الفاء كثيرا إذا كان معها قول قد نبذ، أي: طرح، واستغني عنه

(1)سورة الضحى:9 - 10

(2) سورة آل عمران:107

(3) سورة الضحى:9

(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ)(1) لأن تقديره فيقال لهم: "كفرتم ؟ " أما دون ذلك فلا تحذف إلا في الضرورة، وحذفها في النثر شاذ, ومنه في الحديث : (أما بعد : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله)(2) .

إذا أريد بـ"لولا" و"لوما" الملازمه فهما حرفا امتناع لوجود، لأنهما يقتضيان امتناع جوابهما لوجود شرطهما، نحو: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)(3) وتقول: (لوما زيد لأكرمتك) ويلزمان حينئذالمبتدأ، كما مثل، وخبره لازم الحذف غالبا- وجوابهما -حينئذ- إما ماضي اللفظ، وإما ماضي المعني، نحو: "لولا زيد لم آتك" ثم الماضي اللفظ إن كان مثبتا فالأكثر اقترانه باللام, نحو: (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا)(4), والمنفي بـ"ما" عكسه، نحو: (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا)(5) وقد يحذف للعلم به، نحو: (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ)(6). من معاني "لولا" و"لوما" التخضيض، ومعناه: الحث علي الفعل، ومن الحروف الدالة علي التحصيص"هلا" و"ألا" - مشددة ومخففة - وتختص أدوات التخصيص بالأفعال، ولا يليها إلا الماضي، نحو: (لَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ)(7) أو المضارع, نحو: (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ)(8) وقد يفصل بينهما جملة اعتراضية نحو: (فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا)(9) , وقد يليها اسم متعلق بفعل مضمر قبله, نحو:

---

(1) سورة آل عمران:106

(2) أخرجه البخاري في كتاب الإذان باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة ذهب فصلى وفي البيع لا تحل ,73/3, رقم : 2168. والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ) ترتيب : الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)167/10 برقم:4325حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى , 1408 هـ - 1988 م

(3) سورة سبأ:31

(4) سورة النساء:83

(5) سورة النور:21

(6) سور النور:10

(7) سورة التوبة:122

(8) سورة الحجر : 7

(9) سورة الواقع:86 - 87

(أتيتَ بعبد اللهِ في القيدِ مُوثقا .... فهلاَّ سعيداً ذا الخيانةِ والغدْرِ)

فعلا أسرت سعيدا تقديره: بفعل مؤخر عنه, نحو: (وَلَوْلاإِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ)(1) لأن "إذ" ظرف لـ"قلتم" فإن وقع بعدها الجملة الاسمية.

أورد حديثاً واحداً في شرح الباب وهو حديث : (أما بعد : ما بالُ رجال....) , والشاهد فيه " أما بعد.. " في استعمال " أما " , ولم يورد أحاديث أخرى في شرح " لولا ولوما ", وأكثر من ذكر الآيات , وفي الباب أحاديث كثيرة .

المبحث التاسع عشر

باب الاخبار بـ " الذي والألف ولام "

هذا الباب وضعه النحاة للتدريب في الأحكام النحوية, واختيار المبتدئ في كيفية تركيب الكلام, كما وضع أهل التصريف مسائل للتمرين في الأحكام التصريفية, وإن لم تنطق العرب بمثلها, ويصار إلى هذا الإخبار إما لقصد الاختصاص, وإما لتقوية الحكم, وإما لتشويق السامع, وإما لإجابة الممتحن.

هذا بيان صفة الإخبار, فما قيل لك: أخبر عنه بـ"الذي" جعلته خبرا مؤخرا عن الموصول الذي استقر "في أول الكلام", وما سوى المخبر به والمخبر عنه يتوسط صلة بينهما, تكون مشتملة على ضمير عائد على الموصول, واقع في مكان الاسم المخبر عنه بـ"الذي" وخلفوهو مراد المصنف بقوله: "خَلَفُ معطٍ في التكملة" لأن الاسم المخبر عنه هو الذي حصلت التكملة به, لمجيئه خبرا, فإذا قيل لك: "أخبر عن زيد" -من قوله: "ضربت زيدا"- بـ"الذي", قلت: "الذي ضربته زيد" فتجعل "زيدا" مؤخرا, وترفعه على أنه خبر, وتبتدئ الكلام بموصول مطابق له, وتجعل ما بقي من الجملة صلته, وتجعل في محل "زيد" ضميرا عائدا على الموصول, فهذه خمسة أعمال في هذا التركيب, لا يجوز الإخلال بشيء منها, وقد عملت

(1) سورة النور:16

-بهذا- أن تعالى الحاجة في هذا المحل فيها تَجَوُّز. فإن "الذي" مخبر عنه لا مخبر به, و"زيد" بالعكس, وذلك خلاف الظاهر من قولهم: "أخبر عن كذا بـ"الذي"" وتأويل كلامهم: "أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بـ"الذي"" ولنذكر مسألتين غير مسألة الكتاب يتضح بهما المعنى.

* إقليل: أخبر عن "زيد" من قولنا: "زيد منطلق" بـ"الذي" قلتَ : "الذي هو منطلق زيد" فـ"الذي" مبتدأ, و"هو" ضمير خلَف عن "زيد" وهو العائد, وأتي به منفصلا لعدم ما يتصل به, و"هو" و"منطلق" الصلة, و"زيد" الخبر(1) .

* فإن قيل: أخبر عن "التاء" من قولك: "ضربت زيدا" علمتَ ما تقدم من الأعمال الخمسة, واحتجت إلى عمل سادس وهو أن تأتي بضمير المخبر عنه منفصلا, فتقول: "الذي ضرب زيدا أنا" والعائد الذي هو خالف عن الضمير هو فاعل: "ضرب" مستترا, فاعرف المأخذ وقس عليه.

يخبر برفع "الذي" من تأنيثه, وتثنية كلّ منهما, وجمعه, كما يخبر بـ"الذي" مراعي في ذلك كله مطابقة المخبر عنه في الموصول المخبر به, وفي العائد عليه, ويشمل ذلك خمس مسائل تتظاهر واحد, وهو: "ابلُغْ امرأتَاكَ رسالةً من أخوْيك إلى أمهاتك بحضور قومك" , فإن أخبرت عن "الرسالة" من هذا التركيب. قلت: "التي بلْغها امرأتَاكَ من أخوْيك إلى أمهاتك بحضور قومك رسالةٌ" فتقدم الضمير عن محله, وتصله بالفعل, لأنه أمكن الإتيان به متصلا فلا يعدل إلى الفصل, ولا مانع من حذفه, لأنه عائد متصل منصوب بفعل فيحذف, كما في غير هذا, وإن أخبرت عن "الأخوين" قلت: "اللذان بَلَّغَ امرأتاك رسالةً منهما إلى أمهاتك بحضور قومك أخواك" , وإن أخبرت عن: "امرأتاك" قلت: "اللتانِ بَلَّغا رسالة من أخوْيك(2).

ذَكر للمخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط.

أحدها: أن يكون قابلا للتأخير, فما لم يقبل التأخير لاستحقاقه لتصدر كأسماء لاستفهام, والشرط, و"كم" الخبرية, و"ما" التعجبية,

الثاني: أن يكون قابلا للتعريف, فلا يخبر عن الحال والتمييز,

---

(1) إرشاد السالك 822/2

(2) المصدر السابق 82/2

الثالث:أن يصح الاستغناء عنه بأجنبي, فلا يخبرعن"الهاء"من قولك:"زيد ضربته"

الرابع: أن يصح الاستغناء عنه بمضمر, فلا يجوز الإخبار عن شيء من الأسماء المجرورة بحروف الجر التي لا تدخل على المضمر,

لا يخبر -هنا- بشيء من الموصولات غير "الذي" وفروعه, كما تقدم إلاّ "أل" فإن الإخبار بها جائز, لكن بالشروط الستة المتقدمة في الإخبار بـ"الذي" وتزيد عليها بثلاثة شروط(1).

أحدها: أن يكون المخبر عنه واقعا في جملة فعلية.

الثاني: أن يكون الفعل فيها متقدما.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفا بحيث يصح أن يصاغ منه وصف يكون صلة لـ"أَل" فتقول في الإخبار عن الفاعل من قولك: "الواقي البطل الله" والضمير الواقع في محل المخبر عنه مستتر في الوصف وهو العائد على "أل", وفي الإخبار عن المفعول: "الواقية الله البطل" فتقدم الضمير على الفاعل المتصل, ولا يجوز حذفه وإن كان منصوبا بوصف, لأن عائد(2).

لم يورد حديثاً في شرح الباب , ولا آيات قرآنية , وهكذا لم يقف الباحث على حديث يصلح في شرح الباب, إلا أن استعمال "الذي وأل" في الحديث كثير, ليس علي سبيل الإخبار, بل البدلية والتعريف , والعلم عند الله تعالى .

---

(1) المصدر السابق 2/ 827

2 المصدر السابق الصفحة نفسها

المبحث العشـــرون

باب العـــدد

هذا الباب عقده المصنف لبيان حكم العدد الذي له مميز, فذكر كيفية التلفظ به, وكيفية إعراب مميزه, لذلك لم يذكر فيه الواحد ولا اثنين وإن كانا من جملة العدد لأنه لا مميز لهما, ولا نكير معهما المعدود, فلا يقل: "واحدُ درهمٍ" ولا "اثنا درهم" لأن كل واحد من المعدودين يفيد ما أريد به من الجنسية, والدلالة على الوحدة أو شفع الواحد بمثله, فذِكر العدد معهما تكرير, بخلاف "ثلاثة دراهم" فإن المميز إنما يفيد مطلق الجمع لا التقييد بعدد خاص فاحتج معه إلى ذكر العدد, وحكمهما في التلفظ بهما التذكير مع المذكر, والتأنيث مع المؤنث كسائر الألفاظ(1).

(ثلاثةَ بـ"التاء" قل للعشره ..... في عد ما آحادُه مذكره)

(في الضدِّ جرِّد, والمميزَ أجررِ ... جمعا بلفظ قلةِ في الأكثر)

كان قياس العدد المميز بجمع, وهو ثمانية ألفاظ: الثلاثة والعشرة وما بينهما أن يستعمل بالتاء مطلقا, لأن مسمياتها جموع, والجموع الغالب عليها التأنيث, إلاّ أنهم أرادوا التفريق بين المذكر والمؤنث فلجوا بالتاء التي هي الأصل مع المذكر, لأن لأصل, وجرّدوه منها مع

(1) إرشاد السالك 829/2

والمؤنث الثلاثة "الفرقة" و"الأربعة" فما فوقها "رجال" قال تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)(1) ثم الاعتبار في التذكير والتأنيث بالآحاد, لا بصورة الجمع, فتقول: "ثلاثةُ اصطبلات" و"ثلاثةُ حمَّامات" لأن آحادها: "أصطبل" و"حمام" وهما مذكران, وتقول: "ثلاث إوِزَّ" لأن واحدها: "إوَزَّة" وليس الاعتبار في ذلك بلفظ الواحد دون معناه, حتى يقال: "ثلاث طلحات" ولا بمعناه دون لفظه, حتى يقال: "ثلاث شخوص" مراداً به نسوة- ولكن ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار نعته وضميره, فيعكس ذلك في العدد, فكما يقال: "حمزة صالح" و"زينب شخص يُحْسِنُ إلى أهله" تقول في عددهما: "ثلاثة حمزات" "وثلاثة أشخص" ولذلك عدّه النحاة شاذاً ولولا ذلك لدخلت التاء في "العشر" لأن "المثل" مذكر(2) .

وميّز هذا النوع من العدد مجرور – مطلقا - ثم أكثر ما يكون جمعا مكسرا, بلفظ القلة, نحو: (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ)(3) و(بِسُرُرٍ)(4) و(ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)(5) , وقد يأتي جمع تصحيح, لكن أكثر ما يكون ذلك فيمنا أهمل تكسيره, كـ (سَبْعَ سَمَوَاتٍ)(6) و "خمس صلوات" أو جاور ما أهمل تكسيره, كـ (وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ)(7) لمجاورته (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)(8) أو أشبه المكسر لعدم سلامة الواحد فيه, أما لنقص, كـ (سَبْعَ سِنِينَ)(9) أو لتغيّر حركة: كـ "سبع أرَضين"(10) ويأتي جمع كثرة إما لأن جمع القلة فيه مهمل [كـ"ثلاثة دراهم" و"خمسة رجال" وإما لقلته كـ"ثلاثُ ثُلُثِ" لندور "أشساع" وإما لضعفه قياسا, كقوله تعالى: (ثَلاثَةَ

---

(1) سورة الحاقة :7

(2) إرشاد السالك 832/2

(3) سورة التوبة:2

(4) سورة لقمان : 27

(5) سورة الحاقة : 7

(6) سورة البقرة:29

(7) سورة يوسف:43

(8) سورة يوسف:43

(9) سورة يوسف:47

(10) ظَلَمَنِي أَبِي وَلَدَ الطِّيلَسِيِّ أَرْضٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ : سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي: دار هجر مصر ط/1، 1419 هـ - 1999 م 193/1 وتمامه

قُرُوءٍ)(1) إن جمع "فَعْلٍ" -صحيح العين- على "أفعال" شاذ قياسا, ويأتي مفردا, نحو: "ثلاث مائة" واسم جنس كـ"شَجَرٍ" واسم جمع كـ"رَهْطٍ" لكن الأكثر على هذين الآخرين إذا ميّز بهما- أن يجرّا بـ"من" فيقال: "ثلاث شجرات" و"أربعة من القوم" قال تعالى: (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)(2) والقليل إضافة, نحو: (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)(3) وفي الحديث: ("ليس في ما دون خمس ذَودٍ") وهما في التذكير والتأنيث عكس الجمع, فيعتبر ذلك فيهما بحالهما لا بحال مفرديهما, فتقول: "ثلاثة من الغنم" و"ثلاث من البط" لأنك تقول: "غنم كثير" و"بط كثيرة" وتقول: "ثلاث من البقر - وإن شئت- ثلاثة" لتأني قراءة بعضهم: (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ)(4),(5) .

(ومائةً والألفَ للفرد أضف ..... ومائةٌ بالجمع ذَرْ قد ردف)

المائة والألف يشاركان الأعداد الثمانية المذكورة في كون مميزهما مجرورا بإضافتها إليه, لكن حق مميزهما أن يكون مفردا كما نطق به (فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ)(6) و(فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ)(7) وكذلك كل ما يتركب منهما, نحو: "مائتي عام" و"ثلاثة آلاف سنة".

وقد جاء المائة بلفظ الجمع إلاّ أنه: ذَزْر, أي: قليل, ومنه قراءة بعضهم (ثَلاثَمِائَةٍ سِنِينَ)(8) بالإضافة

إذا جاوزت العشرة في العدد ركبت النيف وهو الواحد والتسعة وما بينهما مع العقد وهو العشرة والتسعون وما بينهما إلاّ أنك في العشرين وما فوقها تركبه بالعطف, كما يأتي, ومع العشرة تركبه دون عطف.

---

(1) سورة البقرة:228

(2) سورة البقرة :260

(3) سورة النمل:48

(4) سورة البقرة:70

(5) إرشاد السالك 834/2

(6) سورة البقرة:259

(7) سورة العنكبوت:14

(8) سورة الكهف:25

ومعناه أنك إذا ركبت الواحدة مع العشرة أبدلت لفظه في التذكير بـ"أحد" وفي التأنيث بـ"إحدى" معتبرا فيهما تمن المركبتين وتأنيثه حال المعدود, فتقول: "أحد عشر رجلا" و"إحدى عشرة امرأة" بفتح الشين مع التجرد من التاء عند الكل , وبسكونها مع "التاء" عند الحجازيين, وكسرها عند التميميين, وبعضهم يفتحها أيضا(1).

حكم العشرة مع غير "أحد" و"إحدى" من النيف المركب معها أو المضاف إليها حكمها معهما, فتأتي بها على الأصل من التجريد إن كان المعدود مذكرا, والاتصال بالتاء إن كان المعدود مؤنثا نحو: "ثلاثة عشر رجلا" و"ثلاث عشرة امرأة" وكذا سائرها, وفي "شِ ينٍ ها" مع التاء ما سبق من اللغات الثلاث(2).

(ولثلاثةٍ " و"تسعةٍ " وما ..... بينهما إن ْ ر ُكبا ما قُد ّ ِما)

الثلاثة والتسعة وما بينهما إذا ركبا مع العشرة كان حكمهما في التذكير والتأنيث ما تقدم عند عدم التركيب, فتتجرد من التاء إن كان من التاء إن كان لمعدود مؤنثا وتتصل بها إن كان مذكرا, فلذلك لا يتصور اجتماع التجريد ولا التّلبّس فيها وفي العشرة, إذ المعتبر في تذكير العشرة وتأنيثها مطابقة حال المعدود, كما سبق, وفي تذكير الثلاثة وباقي النيف وتأنيثها عكس حال المعدود, فلذلك قال تعالى: (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ))(3) أي واحد المعدود مَلَكٌ , فاعتبر مطابقته في العشرة فتجردت, وعكس ذلك في التسعة فاتصلت بالهاء وعكسه: "أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة"(4) , أي في مكة

(وأولِ "عَشرَةَ " اثنتي و"عَشَرا" ..... اثنَي ْ إذا أُنثي تشا أو ذَكَرا)

إذا ركبت الاثنين أو الاثنتين مع العشرة أضفتهما إليها, معتبرا -في حالهما مع ما ركبا معه- مطابقة حال المعدود تذكيرا وتأنيثا كالواحد, فتقول: "عندي اثنا عشر رجلا واثنتا عشرة امرأة" وإلى هذا المثال الأول أشار الناظم المصنف بقوله: "وأو ْ ل ِ عَشْرَة اثنتْي" وإلى الأول أشار بقوله: "وعَشَرا اثْنَي" فتقول "رأيت اثني رْجلاً و "مررت باثْنَي ْ عَشَرة امرأة" ويرفع بالألف, نحو:

---

(1) إرشاد السالك 836/2

(2) المصدر السابق 836/2

(3) سورة المدثر:30

(4) إرشاد السالك 837/2

"جاءني اثنا عشر رجلا, واثنتا عشرة امرأة" وأما سواهما من الأعداد فالمألوف فيها بناء الجزأين(1) .

وهما: الذّيّف والعشرة على الفتح نكرت نحو: "عندي ثلاثة عشر رجلا" أو عرفت كـ"مررت بالخمسة عشر رجلا", ويستثنى من ذلك لفظتان الأولى: "إحدى" فإنها تُبنى على السكون حال تركيبها لعدم قبول الألف للحركة.

الثانية: "ثماني" فإن من العرب من يسكن ياؤه كما يسكن "ياء" معدي كرب -عند التركيب- ومنهم من يفتحها على القاعدة, ومنهم من يحذفها إما مع كسر النون للدلالة عليها, وإما مع فتحها على قاعدة التركيب (2) .

(وميز العشرين للتسعينا ..... بواحدٍ كـ"أربعين" حينا)

مميز العشرين والتسعين وما بينهما من العقود مفرد منصوب, سواء كانت مفردة كـ"خمسين عاماً" أو معطوفا عليها نيف كـ"ثلاثة وثلاثين رجلا" و"تسعة وتسعين درهما" ثم لفظ ّر معدوده أو أنت, نحو: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)(3) وَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً)(4) وأما النيف فحكمه معه حكمه إذا انفرد, فيطابق بالواحد والاثنين حال معدودهما, فتقول: "عندي واحد وثلاثون رجلا" -وإن شئت: أحد وثلاثون- و "واحدة وثلاثون امرأة" -والأكثر: إحدى وثلاثون- و "اثنان وثلاثون رجلا" و "اثنتان وثلاثون امرأة" ويخالف بالثلاثة والتسعين وما بينهما حال معدودهما, فتقول "ثلاث وثلاثون جارية" و "تسعة وأربعون عبدا" قال تعالى: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)(5) .

وفي الحديث: "(إن للهِ تسعةً وتسعين اسما)"(6).

(ومَّيزُوا مركَّبا بمثل ما ..... مُيِّز "عشرون" فسِّينهُ ما)

---

(1) إرشاد السالك 838/2

(2) المصدر السابق الصفحة التالية 839

(3) سورة الأعراف:155

(4) سورة الأعراف:142

(5) سورة ص:23

(6) أخرجه البخاري في كتاب الشروط باب مايجوزفيه الاشتراط 189/3برقم: 2736 ومسلم كتاب الذكر باب في أسماء الله 4/ 2063 برقم:7392واخرجه أيضاً الترمزي وابن ماجة وأحمدوالبزاروالحميدي في سننه والحاكم في المستدرك وغيرهم.

المركب من الأعداد بغير عطف, وهو: "أحد عشر" و "تسعة عشر" وما بينهما يميز ما يميز به "عشرون" وأخواتها, إن من مفرد أنحو (رأيت أحد عشر كوكبا)(1) و (إنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا)(2) فأما قوله تعالى: (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا)(3) فالوجه أن المميز محذوف, تقديره: "فرقة", و"أسباطا" بدل من: "اثنتي عشرة" إذ لو كان تمييزا لقيل: "اثنا عشر" لأن واحده: "سبط" وهو مذكّر(4).

(وإن أضيف عدد مركَّب ..... يبقى البنا وعجزٌ قد يعرب)

تختص الأعداد المركبة بغير إضافة بجواز إضافتها إلى مستحق المعدود, ثم فيها لغتان, أشهرهما بقاء البناء, نحو: "مررت بأحد عشر زيدٍ" وجعل أكثر البصريين هذا واجبا. واللغة الثنية حكاها سيبويه وهو إعراب العجز بما يقتضيه العامل مع بقاء فتح الصدر(5) .

(وصغ من اثنين فما فوق إلى ..... عشرة كـ"فاعل من فعلا)

(واختمه في التأنيث بالتا ومتى ... ذكّرت فاذكر "فاعلا" بغير تا)

"واحد"و"واحدة" من أسماء العدد موضوعان على وزن "فاعل" و"فاعلة" فلذلك أضرب المصنف عن ذكرهما, ومتى استُعملا مع "العشرة أو ما فوقها من العقود فإنك تنقل "الفاء" منها إلى موضع: "اللام" وتقلبهما ياء, فتقول: "حادي" -في التذكير- و"حادية" -في التأنيث- فأما ما زاد عليهما فـ"الاثنان" فما فوقها إلى "العشرة" لك أن تصوغها على وزن "واحد" و"واحدة" فتبني منهما اسم فاعل كما تبنيه من الفعل الثلاثي, وتأتي به على وزن "فاعل" -بغير تاء- مع المذكر, وعلى وزن "فاعلة" -بالتاء- مع المؤنثة, فتقول: "هذا ثالث القوم" و "هذه رابعة النَّسوة"(6) .

(وإن تُرد بعض الذي منه بُني .... تُضف إليه مثل بعض يبيّن)

(وإن تُرد جعل الأقلّ مثل ما ..... فوق فحُكم "جاعل" له احكُما)

---

(1)سورة يوسف:4

(2)سورة التوبة:36

(3)سورة البقرة:160

(4) إرشاد السالك 840/2

(5) المصدر السابق الصفحة التالية 841

(6) إرشاد السالك 842/2

لهذا العدد المحول إلى بناء "فاعل" في الاستعمال مع غيره خمسة أحوال:

أحدها: أن تستعمله مع أصله الذي بني منه للدلالة على أن الموصوف به بعض تلك العدة المضيفة الأول إلى الثاني, فتقول: "خامس خمسة" و "رابع أربعة" كما تقول: "بعض أربعة" و "بعض خمسة" قال تعالى: (ثَانِي اثْنَيْنِ)(1) و (ثَالِثُ ثَلاثَةٍ)(2) و لا يتأتى هذا الاستعمال في "الواحد" لفقد البعضية.

الحال الثاني: أن يستعمل مع عدد دون أصله الذي بني منه, مقصودا به جعل الأقل من العدد المستعمل معه مثل الأكثر, وهو العدد الذي هو أصله, نحو: "هذا رابع ثلاثة" أي: "جاعلهم بنفسه أربعةً" فيكون حكمه حكم "جاعل" ونحوه من اسم الفاعل الذي يجوز أن ينصب ما بعده, وأن يجره بالإضافة, ويحتملها قوله: (سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ)(3) ولا يتأتى هذا الاستعمال في "ثان" فلا يقال: "ثاني واحد" بإضافةٍ ولا نصبٍ - وأجازه بعضهم بالنصب, نحو: "ثاني واحدا" دون الإضافة, وبعضهم مطلقا(4) .

(وإن أردت مثل ثاني اثنين ..... مركبا فجيء بتركيبين)

(أو فاعلا بحالتَيْه أضِفْ ..... إلى مركَّبٍ بما تَذْوي يَفي)

(وشاع الاستغنا بحادي عَشَرا .. ونحوه, قبل عشرين اذكُرا)

(وبابه الفاعل من لفظِ العَدد ..... بحالتيه قبل واوٍ يُعتَمَد)

هذه الثلاثة الأحوال الباقي من أحوال العدد المصوغ إلى بناء "فاعل".

فالأول منها: أن تستعمله مع العشرة ليفيد معنى "ثاني اثنين" ففي صوغه ثلاثة أوجه, أقيسها ما ذكره المصنف أولا, وهو أنك تأتي بتركيبين مشتملين على أربعة ألفاظ:

الأول: الوصف مركبا مع العَشَرة. والثالث العدد المشتق منه الوصف مركبا مع العشرة تقول: "هذا ثاني حادي عَشَرَ اثني عشر" و "رابع عَشَرَ أربعةَ عَشَرَ" بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني.

---

(1) سورة التوبة:40

(2) سورة المائدة:73

(3) سورة الكهف:22

(4) إرشاد السالك 844/2

الوجه الثاني: أن تحذف العقد, وهو "العَشْر" من المركب الأول وتأتي بـ"فاعل" بحالتيه من التذكير والتأنيث مضافا إلى المركب الثاني, وعلى هذا فيعرب الأول لزوال التركيب المقتضي لبنائه, فتقول: "هذا ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ" و "هذه رابعةٌ أربَعَ عَشْرَة".

الوجه الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول باقيا على بناء صدره, فتقول: "ثالثَ عَشَرَ" وإليه أشار المصنف بقوله: "وشاع الاستغناء بحادي عشرا ونحوه" وبعض العرب فيقول: "حادِي عَشَر"(1).

أوردي لحواحداً : (إن للهِ تسعةً وتسعينا اسما...) شاهداً علي مخالفة المعدود لعدده في التذكير والتأنيث ـ من ثلاثة إلى عشرة ـ, لم يقل تسع موافقة لتذكير الاسم بل أنثه, وأكثر من ذكر الآيات , وفي الباب أحاديث كثيرة لم أوردها منها: (بُنِيَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ مَوَاعَهُ وَفَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَمْنَعُ الْوِدَّ اهِ. لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ فَإِنَّهُ مَا الشَّيْطَانُ ....)(2) ووردت أحاديث في عدد ركعات صلاة الليل في باب التوكيد آنفاً .

(1)المصدر السابق 845/2

(2)أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ـ مسند أبي داود الطيالسي : أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: 204هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر – مصر الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999م ,4/1 برقم: 31

المبحث الحادي والعشرون

باب ـ " كم , و كأين , وكذا "

عقبت هذه باب العدد, لأنها كنايات عن العدد المبهم, وكلها أسماء مبنية, أما "كم" فقيل لشبهها بالحرف وضعا, وقيل لشبه الاستفهامية به معنى, وحملت الخبرية عليها لموافقة لفظها(1)

وأما "كأين" فلأنها استعملت استفهامية في قول أبي ّ بن كعب لابن مسعود (كأيَّن ْ تقرأُ سورةَ الأحزابِ)(2) متضمنة معنى الهمزة, والخبرية لموافقة لفظها.

وأما "كذ" فبنيت لشبهها بـ"كم" الخبرية في الدلالة على العدد المبهم, والافتقار إلى مميز(3).

---

(1) االمصدر السابق 848/2

(2)أخرجهأحمد:134/35 برقم:21207, وأبوداودالطيالسي في مسنده:1/ 436 برقم:542 , والبيهقي في سننه الكبرى:367/8 برقم:16911, ومثله عند الحاكم في الستدرك.

(3) إرشاد السالك : 849/2

(مَ يَّزْ في الاستفهام "كم" بمثل "ما" ... مَ يَّزْتَ عشرين كـ"كم شَخْصاً سَما؟ ")

تنقسم "كم" إلى استفهامية وإلى خبرية, ويشتركان في البناء كما سبق, وفي لزوم التصدير, وفي كونهما كنايتين عن عدد مبهم, وفي الافتقار إلى مميز, ويفترقان في إعراب المميز, وصفته -كما نشرحه- وفي جواز حذف الخبرية, وفي جواز حذف مميز الاستفهامية نحو: (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ) (1): "كم صُمْتَ ؟ " أي: كم يوما, بخلاف الخبرية, وفي جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها, نحو: (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ سِنِينَ)(2) , ولا يجوز ذلكفي الخبرية, بل متى فُصل بينها وبين مميزها بغير الظرف والجار والمجرور تعين نصبه, وإن كان بواحد منهما, فالأرجح نصبه, وقد يجر في الشعر, وفي أن الخبرية تختص بالماضي كاختصاص "رُبَّ " به, إذ هي نقيضتها.

فتقول: كم عبدٍ ملكتُ " ولا تقول: "كم عبد سأملكه" بخلاف الاستفهامية, فإنك تقول: "كم فرسخاً سرت؟ " و "كم فرسخت تسير غدا؟ " وفي أن المتكلم بالاستفهامية يستدعي جوابا من مخاطبه, بخلاف الخبرية, وفي أن المتكلم بالاستفهام لا يتوجه إليه التصديق والتكذيب, بخلاف الخبرية, وفي أن البدل من الاستفهامية يجب أن يقترن بهمزة الاستفهام بخلاف الخبرية. ومراده: أن مميز "كم" الاستفهامية مفرد منصوب, كمميز عشرين, فتقول: "كم شخصا سما" كما تقول: "عندي عشرون رجلا" يجوز في مميز "كم" الاستفهامية أن يجر ب "مِن" مضمرة, نحو: "بكم درهم اشتريت ثوبك؟ " على تقدير: بكم من درهم, لا بإضافة "كم".

و"كم" الخبرية مميزها مجرور بإضافتها إليه, ثم لما كانت لتكثير العدد جاز أن يكون مميزها منفردا كمميز المائة, والألف, وهو الأكثر, وأن يكون جمعا كمميز العشرة.

"كأين" و"كذا" بمنزلة: كم الخبرية في الدلالة على العدد المبهم, وفي الافتقار إلى مميز, وتشاركها "كأين" خاصة في استحقاق التصدير, ويفارقانها في أن تمييزها إما منصوب .

وإما مجرور بـ"مِن" ظاهرة, وهو في "كأين" أكثر من النصب, وبه ورد القرآن, نحو: (وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ) و(وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ) (1) ولا أعرفه مسموعا في "كذا" وأكثر ما تستعمل

---

(1) سورة المؤمنون:112

(2) سورة المؤمنون:112

(3) الطلاق:8

"كذا" مكررة بالعطف, كما مثّل, وقد تستعمل مفردة أو مكررة بدون عطف, ولا تلزم التصدر, بل يجوز: "قَبَضتُ كذا وكذا درهما" (2) .

أورد حديثاً دالاً في شرح عمل "كأين" : قول أبي بن كعب لابن مسعود (كأيِّنْ تقرأُ سورةَ الأحزابِ ؟) في شرح الباب .

لذي أخرجه الإمام مولنا أبك نُورد الحديث أبي الزِّنَاد ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِنَّهُ يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فِي صَلاَتِهِ فَيَلْبِسُ عَلَيْهِ حَتَّى لاَ يَدْرِيَ كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ) (3), في عمل "كذا"و "كم", وفي الباب أحاديث كثيرة نختصر على هذا.

المبحث الثاني والعشرون

باب الحكاية

ويراد بها أشياء: أحدها: حكاية الجمل المنقولة إلى العلمية, فتستقر على ألفاظها, كما سبق.

الثاني : حكاية الجمل بالقول, نحو: إِنَّ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)(4) ويجوز حكايتها بالمعنى فتقول في حكاية: "زيد قائم": "قال عمرو: قائم زيد" فإن كانت الجملة ملحونة تعينت حكايتها في المعنى, في أصح القولين.

ولا المفردات فلا تحكى, وشذ قول بعضهم: "ليس بِقُرشيًّا" ردا على من قال: "إن في الدار قرشيا".

الثالث: المبوَّب عليه من هنا, وهو شيئان:

---

(1) العنكبوت: 60

(2) رشاد السالك 853/2

(3) أخرجه الإمام مالك في موطئه 2/ 94 برقم 223

(4) سورة مريم:30

أحدهما: حكاية النكرات بـ"مَن" و "أيّ " وهي في الأصل استفهام بمعنى الإثبات, وطلب التعيين, فلهذا اختصت بهاتين الأداتين.

الثاني: حكاية الأعلام بألفاظها. فقال :

(أحك بـ"أيّ " ما لمنكورٍ سُئِل ... عنه بها في الوقفِ أو حِينَ تَصِل)

هذا القسم الأول من الحكاية المبوَّب عليها, وهو حكاية النكرات بأداتي الاستفهام المذكورتين:

إحداهما: "أيّ " ويحكى بها مع الوقف ومع الوصل, معطاةً ما ثبت للفظ تلك النكرة المسؤول عنها من رفع أو نصب أو جرّ , وتذكير أو تأنيث, وإفراد أو تثنية أو جمع, فتقول لمن قال: رأيت رجلا": أيا ً؟ ", ولمن قال: "جائتني امرأة": "أيةٌ"؟ ", وامن قال: مررت برجل": أيَّ ؟ ", ولمن قال: "جائني رجلان": "أيانِ ؟ " ولمن قال: "مررت بامرأتين": "أيَّتَينِ ؟ ", ولمن قال: رأيت رجالا": "أيِّيـنَ ؟ ", ولمن قال: رأيت نساء": أيات ؟ ", وكذا لو وصلت فقلت: "أياً يا فتى؟ " و"أياتاً؟ ".وتقول لمن قال: "رأيت رجلا يَضربُ امرأةً لها أخَوان وأختانِ بحضور رجال معهم نساءٌ ": أيا ؟ ", و"أيةً ؟ " وأيانِ ؟ ", و"أيتانِ وأيِّينَ ؟ " وأياتٌ ؟ ".يحكى العلم المجهول العين بلفظه من بعد "من" عند الحجازيين فتقول لمن قال: "رأيت زيدا": مَن زيداظ -بالنصب-ولتعين الرفع شرطان آخران: أحدهما: أن يكون العلم لعاقل, فلا يحكى أعلام غيرالعاقل كلاحق و"شذ قَرم".

الثاني : أن يتجرد من تابع فلم يُتبَع بببدل, أو تأكيد, أو عطف(1).

تنبيه:

الحكاية بالمبني كـ"من" اتباع بلا خلاف, وأما المحكى بالمعرب كـ"أي" والمحكى بالعلم ففيه ثلاثة أقوال:, أشهرها أنه إتباع -أيضا- وليست حركات إعراب ولا حروفه(2) .

لم يورد الشارح في شرح الباب حديثاً , ولنا أن نورد تحبيشن: يَحْيَى بْنِ [illegible] بْنِ رِفَاعَةَ أَبِيهِ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : صَلَّيْنَا خَلْفَ [illegible] عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَطَسْتُ فَقُلْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ ، مُبَارَكًا

(1) إرشاد السالك 859/2

(2) المصدر السابق 2/ 860

لمَّا طَيَّبَهُ لنَّبِيكَرَمَ سَدِيُوبِبُ اللهِ بِضَا لَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ ، فَقَالَ مَنْ
فِي الصَّلاَةِ فَالَالثَّانِيَةِ تَكَلَّمَ مْنأَحَالْمدٌ تتكلَّمَ فِي الصَّلاَةِ ؟، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ ،
فِي الصَّلاَةِ ؟فَالثَّالِثَةَ زمفَاعَةَ بْنَ رَافِعٍ ابْنُ عَفْرَاءَ : أَنَاسِيُاولَ اللهِ ، قَالَ :
كَيْفَ يقُرَاتُطَيَّبَاحَمَدُقَبْلَالرَّكْعَةِ فِيهِدمًاكَثِيرًا عَلَيْهِ ، كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا
وَلَيْهِوَضَسَى،لَقَالَوَ اللَّذِي نُفْسِي بِيَدِهِ ، لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضْعَةَلاَثُونَ مَلَكًا،
هُمْ يَصْأَيُّعَدُ بِهَا)(1). والشواهد ظاهرة , في الجواب بعد كيف .

المبحث الثالث والعشرون

باب التأنيث ـ وهذا أول باب في الصرف

وصف التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء، والأصل فيها التذكير، ولذلك استغنى عن علامة، وأما التأنيث فلكونه فرعاً احتاج إلى علامة يعرف بها(2).

(علامةُ التأنيث تاءٌ أو أَلِفْ ... وفي أسامٍ قَدَّروا التا كالكَتِفْ)

(ويُعرف التقدير بالضميرِ ... ونحوهِ كالردّ في التصغيرِ)

للتأنيث علامتان:

إحداهما: تاء متحركة تتصل بالأسماء تدل على تأنيثها، وأما التاء الساكنة التي تتصل بالأفعال فإنها تأنيث ما أسندت إليه، والمتصلة ببعض الحروف كـ "ثُمَّتْ" و"رُبَّتْ"

(1) أخرجه الترمذي: 1/521 رقم 404 عَنْ رِفَاعَةَ حَدِيثُ أَبِي عِيسَى وَرَوَى بَعْضُ وَاحِدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَكَأَنَّ مَعْنَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ فِي التَّطَوُّعِ. لأَنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ وَهُوَ قَوْلُ إِذَا تَنَفَّلَ الرَّجُلُ فِي الصَّلاَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَاخْتَارَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ أَنْ يَتَنَفَّلَ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ وَلَمْ يُوَسِّعُوا بِأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .

(2) إرشاد السالك 861/2

زائدة.

والثانيـة: ألـف، إمـا مفـردة كـ "حُبْـلـى" وتسـمى ألـف التأنيـث المقصـودة، وهـي أصـل الممـدودة، وإمـا متصـلة بمثلهـا فتقلـب الثانيـة منهمـا همـزة كـ "حمـراء" وتسـمى ألـف التأنيـث الممدودة؛ والتاء هي الأصل في الدلالة على التأنيث، ولذلك قدروها دون الألف فيما هو مؤنث من الأسماء بغيـر علامـة، وكـ "سـماء وكـتـف وعـين وأُذُن ونـار ودار" ونحوهـا، ويُعرف هذا التقدير بالضمير العائد عليها، نحو: (إِنَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)(1) و(حَتَّى عَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)(2) ، وبنحوه وذلك أشياء:

أحدها: التصغير فنحو: عُيَيْنَة وأُذَيْنَة. الثاني: بالإشارة إليه، نحو: (هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كنتم)(3) و(تلك الدَّارُ الآخِرَةُ)(4) .

وبصفته نحو: (نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ الَّتِي تَطَّلِعُ)(5) وتجري مجراها الحالُ والخبر، نحو: (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً)(6) و(إِنَّهَا ضَيْعَةٌ)(7) .

الثالث: اتصال الفعل المسند إليه بالتاء، نحو: (وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ)(8).

الرابع: سقوط التاء من عدده، من الثلاثة إلى العشرة، نحو:

الخامس: إطراده في جمعه على "أَفْعُل" مع كونه رباعياً، كـ "عَنَاق" و "عُقاب" بخلاف ما لم يطرد فيه كـ "غُراب". التاء المتحركة أكثر ما تدخل في الأسماء للفرق بين مؤنثها ومذكرها، وقد تدخل لغير ذلك، ثم الفارقة أكثر ما تكون في الصفات كـ "مسلم"ومسلمة

بل الأغلب فيها أن يوضع لكل واحدٍ من المذكر والمؤنث لفظ يختص به، كـ "رجل وامرأة، وجمل وناقة". ثم التاء الفارقة يمتنع دخولها في خمسة أبنية من الصفات:

---

(1) سورة الحج : 72

(2) سورة محمد: 4

(3) سورة يس: 63

(4) سورة القصص: 83

(5) سورة الهمزة:6-7

(6) سورة النمل: 52

(7) سورة العنكبوت :56

(8) سورة يوسف:94

أحدها: فَعُول -بمعنى فاعل- كـ "صَبُور وشكور" بل يجريان على المذكر والمؤنث بغير تاء ، ولذلك قالوا: "امرأة صَبُور وشَكُور" قال تعالى ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾(1) إذ أصله: بَغُويا، ثم أدغمت الواو في الياء،

الثاني: "مِفْعال" كـ "مِذْحار" ولذلك قالوا: "امرأة مِعْطار" "ومِقْلات": للتي لا يعيش لها ولد.

الثالث: "مِفْعيل" كـ "مِعْطير".

الرابع: "مِفْعَل" كـ "مِغْشَم" و "مِذْعَس".

كل هذه الأبنية "فَعُول" في الإطلاق على المذكر والمؤنث بغير تاء وما تليه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ، إما من جهة القياس، كقولهم: "امرأة مِسكينة" وإما من جهة الاستعمال كقولهم: "امرأة عَدوَّة" حملاً على صديقة،

هذا البناء الخامس مما يمتنع دخول تاء الفرق فيه، وهو فَعِيل بمعنى مفعول كـ "قتيل وجريح" لكن إنما تمتنع تاء الفرق منه إذا كان صفة وقد ذُكر موصوفها قبلها، كـ "امرأة جريح" و "عين كحيل"(2) .

يورد شواهداً حديثية في شرح الباب , ولنا أن نورد حديث أشراط الساعة : (إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ ، وَيَذْهَبَ الرِّجَالُ وَتَبْقَى النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً قَيِّمٌ وَاحِدٌ)(3) فيه ذكر تاء التأنيث , وحديث التائبة : (عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ امْرَأَةً خَبَطَتْهَا دَابَّةٌ فَأَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ حُبْلَى فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ وَأَمَرَ وَلِيَّهَا أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْهَا فَإِذَا وَضَعَتْ فَلْيَأْتِنَا بِهَا فَفَعَلَ فَأَمَرَ بِهَا فَشُكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : تُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ ؟ قَالَ : لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ ، وَهَلْ وَجَدْتَ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ ؟.)(4) في ألف التأنيث المقصورة , وحديث بعينه : (قَالَ نَافِعٌ الْفَخَّارِيُّ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

---

(1) سورة مريم:28

(2) إرشاد السالك 866/2

(3) أخرجه أحمد 197/20 برقم 12807

(4) أخرجه أبوداود الطيالسي في مسنده :182/2 برقم : 888

ه ُ عَ خَ ئَ لِ شَ وَ تَ بِ غَ نِ وَ دَ رَ حِ بِ إِ ذْ نِ ةُ اللهِ فَ قَ الَ لَ يْ لَ هَ ا وَ فَ سُ ولُ اللهِ صَ لَّى اللَّهُ عَ لَيْ هِ وَ سَ لَّمَ : ا اللهِ ْ ، يَ ذَ انِ اسُ ؟ قَ أَ ذَ نْ تُ : يَ عَ لَى رَ جُ لٍ مِ نْ مُ ضَ رَ مُ نْ ذُ أَ دْ رَ كْ تُ , ثُ مَّ قَ الَ : ؟ فَ قَ الَ ذَ هِ رَ الْ حَ مُ ولَ يْ اللهِ صَ لَّى اللَّهُ عَ لَيْ هِ وَ سَ لَّمَ : هَ ذِ هِ عَ ائِ شَ لَ ةٌ أُ مُّ مِ نِ ينَ , نْ أَ حْ سَ نَ قَ الَ لَ خَ : أَ قَ الَ ؟ أَ قَ الَ : يَ ا عُ يَ يْ نَ ةُ ، إِ نَّ اللَّهَ تَ بَ ارَ كَ عَ لَى ذَ لِ كَ , قَ الَ : نْ خَ رَ جَ ، قَ الَ عَ لَيْ هِ شَ ا ةُ , نْ هُ ذَ ا ؟ قَ الَ : أَ حْ مَ قُ مُ طَ اعٌ , وَ إِ نَّهُ عَ لَى مَ ا رَ يْ نَ ، لَ سَ يِّ دُ قَ وْ مِ هِ .)(1). في ألف التأنيث الممدودة . فالشواهد فيه "امرأة " في الحديث الأول , و "حبلى" في الحديث الثاني , و"حميراء " في الحديث الثالث , كلهاعلامات للتأنيث.

المبحث الرابـــــع والعشرون

باب المقصور والممــدود

القصر والمدّ من صفات الأسماء، والمقصور منها: المتمكن الذي في آخره ألف لازمة، فبالقيد الأول يخرج المبني كـ "ما" الاسمية، و"ذا وتا" وبالقيد الثاني يخرج الممدود والمنقوص والصحيح وما يجري مجراه، وبقيد اللزوم يخرج نحو: "رأيت أباك" لأنها تتغير عند دخول الرافع والجار، والممدود منها: المتمكن الذي في آخره همزة قبلها ألف زائدة، فبالقيد الأول يخرج المبني كـ "هؤلاء" وبالقيد الثاني خرج ما لا همزة في آخره من الصحيح والمعتل؛ وباشتراط سا ألفها خرج نحو: دِ فْ ءٍ وعِ بِ ءٍ ، وتقييد الألف بكونها زائدة نخرج لنحو: "ذاءِ " إذ أصله "ذُ وَ ءِ " تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً ، ولا يسمى في الاصطلاح ممدوداً (2).

وينقسم كل واحد من القصر والمد إلى قياسي، ومرجعه إلى علم النحو، وإلى سماعي

(1) أخره البزار في مسندو 15/275 ح6527 وهذا الحديث لأنا لم نحفظه عن رسول صَ لَّى الله عَ لَيه وَ سَ لَّم الله إلاَّ من هذا الوجه فذكرناه لهذه العلة وبينا العلة فيه. عَ لَى إلاَّ عَ نْ أبي هُ رَ يرة بهذا الإسناد، ورواه إسحاق بن عَ بد الله، وَ إسحاق لين الحديثَّملجذكرنا

(2) إرشاد السالك 2/ 874

ومرجعه إلى علم اللغة؛ ولهذا إنما تكلم المصنف عن القسم الأول، وقد عرف بذلك أن الباب ثلاثة أقسام.

(إذا اسم استوجب من قبل الطّرَف ... فتحاً وكان ذا نظير كالأسف)

(فلنظيره المعلّ الآخرِ ..... ثُبوتقصُرٍ بقياسٍ ظاهرِ)

(كفِعلٍ وفُعِلٍ في جمع ما ..... كفِعُلةٍ وفُعْلَةٍ نحو الدُّمى)

بدأ بالكلام على القسم الأول وهو المقصور بقياسٍ وضابطه: ما له نظير من الصحيح يجب فتح لمقبل طرفه وهو آخره فيكون نظيره من المعتل مقصوراً قياساً ، وذلك أشياء ذكر المصنف منها ثلاثة:

الأول: المعتل اللام كـ "سهَوِّى وجَوِّى وعَمِّى" فإن نظيرها من الصحيح الواجب فتح ما قبل آخره أَسفٌ وفَرَحٌ (1) .

الثاني: ما جاء على وزن فَعِلة بمعنى مفعولة- جمع فِرْية، و "مِرِّى" جمع مِرية فإن نظيره من الصحيح [قِرْبة وكِسْرة] في جمع قِرْبة وكِسْرة.

الثالث: ما جاء على فُعَل بمعنى مفعولة- كبُرِّي وزُبْية وزُبِّي فإن نظيره من الصحيح] يستحق الجمع على فُعَل -بفتح ما قبل آخره- كغُرَف، وعُدَّة وعُدد، وأما قُرى في جمع قَرية فليس قصره بمقيس، لأن نظيره من الصحيح يستحق فُعَلاً.

وأما اسم المفعول من المعتل الزائد على ثلاثة أحرف كمُعطى ومُستَدعى فإن نظيره من الصحيح يستحق أن يفتح ما قبل آخره نحو: مُكرَم ومستخرج (2) .

(وما استحق قبل آخرٍ ألفْ ..... فالمدُّ في نظيره حتما عُرف)

(كمصدرالفعل الذي قد بُدِئا ... بهمز وصلٍ كارعوى وكارتوى)

هذا القسم الثاني وهو الممدود قياساً ، وضابطه أن يكون له نظير من الصحيح يستحق قبل آخره ألفاً ، وهو أشياء:

أحدها: ما كان المصنف، وهو أن يكون مصدراً لفعلٍ معتل قد افتتح بهمزة وصل وهو مصدر ارعَوَى، وارتِواءٍ مصدر ارتوى، ومثلهما استقصاء مصدر استقصى، لأن

---

(1)المصدر السابق 875/2

(2) المصدرالسابق 876/2

نظيرها من الصحيح الآخر المفتتح بهمزة الوصل كانطلق، واستمع واستخرج، يستحق مصدره أن يكون قبل آخره ألف كما سبق.

ويكون أن مصدراً لأفعل المعتل كأعطى إعطاء وأسرى إسراء فإن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون قبل آخره بألف كالإكرام والإعلام والإحسان ومنها أن يكون على فِعال مصدراً لفاعل(1).

ومنها أن يكون من مصادر الثلاثي الدالة على الصوت كالبُكاء والثّغاء والرُّغاء فإن نظيرها من الصحيح الصّراخ.

ومنها أن يكون مصدراً على داء كالمشاء فإن نظيره من الصحيح الزكام والسُّعال.ومنها: أن يكون قد جمع على أفْعِلَة كـ "كساء" و "بناء"

فإن أَفْعِلّة إنما يطرد أن يجمع على ما قبل آخره ألف كـ "غُراب وحمار"(2).

(والعادم النظير ذا قصر وذا ..... مد بنقل كالحِجا وكالحِدا)

هذا القسم الثالث وهو ما ليس له نظير في المفرد الصحيح الآخر، فإنما يدرك قصرهومده بالسماع والنقل كالحجا، وهو العقل مقصوراً - وكالحذاء، وهو النعل ممدوداً -من المقصور نقلاً والمدّ الفتا والثَّرى، مُراداً بها واحد الفتيان والضوء والتراب، ما استحق المد بالأسماء أو سُمع ممدوداً جاز قصره في ضرورة الشعر بإجماع، إذ هو انتقال إلى الأخف، وعكسه وهو مد المقصور مختلف فيه، والصحيح وقوعه في الضرورة(3).

لم يورد شواهد حديثية في شرح الباب , إلا أن شواهد الباب السابق وهي تصلح لهذا الباب فيه أضفت إلى ذلك حديثاً (إِنَّهُ دَقَّ بِهِ رُسْ. فَخَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ لَئِنْ لِي أُحْدِثُ بِأَهْلِي عَهْدًا. فَأَذِنَ لَهُ)(4) وحديث في صحيح مسلم أن بعض المشركين قالوا

(1) المصدرالسابق الصفحة نفسها

(2) المصدرالسابق 787/2

(3) المصدرالسابق 880/2

(4) أخرجه مالك : في الموطأ 1422/5برقم:3581 باب الاستئذان – ماجاء في قتل الحيات ومايقال في ذلك .

لسلمان لقد علمكم رسولكم كل شيء حتى الخراء قال أجل) (1) , والشاهد "الفتى" و "الخراء". الأول : في المقصور , والثاني : في الممـدود .

المبحث الخامس والعشرون

باب تثنية المقصور والـممدود وجمعهما تصحيحاً

كان حق هذا الباب أن يقدم عند حكم إعراب المثنى لكن لما لم يكن له تعلق بالإعراب أخر إلى تتمات النحو، ولا شك أن الأسماء خمسة أقسام:

أحدها: الصحيح كـ "رجل وزيد"

والثاني: ما يجرى مجراه كـ "دَلْو وظبي"

والثالث: المنقوص كـ "القاضي"، والرابع: المقصور كـ"الفتى".

والخامس: الممدود كـ "صحراء".

---

(1) التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة : الأولى، 1404هـ/ 1984م , 55/1

فأما الأقسام الثلاثة الأول فلا تتغير أواخرها في التثنية، بل يقال: رجلان، ودْلوان، وقاضيان، وقولهم: أَلْيانِ وخُصْيَان -بحذف اللام وقيل: بل هما تثنية أَلًى وخُصْيٌ لغة في أَلْيَةٍ وخُصْيَةٍ ، وكذا يَدَيان ودميان -بإعادة المحذوف- شاذ.

فأما في جمع التصحيح فالقسم الأول كذلك، كـ "زيدون"، ولم يجيء من القسم الثاني علم ولا صفة حتى يجمع الواو والنون.

وأما الثالث فيجمع بحذف يائه، والقسمان الآخران هما المبوب عليهما.

المقصور ينقسم إلى ما يجب قلب ألفه في التثنية ياء وإلى ما يجب قلبها في التثنية واواً ، فبدأ القسم الأول منه، وذكر أنها تنقلب ياء في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تجاوز ثلاثة أحرف، سواء كان أصله الواو كـ "ملهى" أو الياء كمَرْمَى، أو لم يكن لألفه أصل، وإنما للتأنيث كـ "حُبْلى" أو للإلحاق كـ "أَرْطى" فإنك تقلب ألفه ياء في ، فتقول مَلْهَيَان ومَرْمَيَان، وحُبْلَيَان - في تثنية ملهى ومرمى وحبلى - لذلك كله.

الثاني: أن يكون أصل ألفه ياء سواء زاد على ثلاثة أحرف -كما مثل- أو كان ثلاثياً دَّى، قال تعالى: (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ)(1) .

الثالث: أن تكون غير مبدلة من أصل، وهي التي عبر عنها بالجمود إلا أنها قد أميلت كـ "متى" -إذا سميت- فإنك تقول فيه مَتَيَانِ .

القسم الثاني وهو ما يجب قلب ألفه واواً في التثنية، وهو غير ما ذكر في المواضع الثلاثة، فيدخل فيه شيئان، أحدهما ما كان ثلاثياً أصله الواو، كـ "عصى وقفى"، فتقول فيهما عصوان وقفوان، ولذلك جاء تثنية "مَنًا" الغة في المنّ الذي يوزن به- على منوين لأنه من مَنَوْتُ بمعنى قدرت،

الثاني: أن تكون غير مدلة من أصل ولم تُمَلْ ، نحو:

"لدى وإذا" فإنك تقول في تثنيتهما ـ إذا سميت بهما ـ لدوان وإذوانِ ، ثم الياء والواو يليان الحرف الذي كان قبل الألف على صفته من الحركة وهي الفتحة، ولا تتغير حركته لأجل الياء ولا لأجل الواو.

هذا حكم تثنية الممدود، قسّمهُ إلى ثلاثة أقسام:

---

(1) سورة يوسف:36

الأول: ما يجب قلب همزته واواً ، وهو ما كانت الهمزة في آخره بدلاً من ألف التأنيث كـ "صحراء وحمراء" ونحوهما، فإنكتَقول فيهما:صحراوان وحمراوان واستثنى السيرافي من ذلك ما كان قبل ألفه واو كـ "عشواء" فأوجب فيه التصحيح، وأجاز الكوفيون فيه الوجهين:

الثاني: ما يخير فيه بين تصحيح الهمزة وقلبها واواً وهو شيئان:

حدهما: ما كانت الهمزة فيه مبدلة من حرف الإلحاق، كـ"علباء"، فإنأصله عِلْباي - بياء زائدة تُلحقه بِقرطاس، ثم أبدلت ياؤه همزة، فلك أن تقول فيه علباوان - بالواو - وعلباءان -بالهمزة.

وثانيهما: ما همزته بدل من أصل سواء كان واواً كـ "كساء وسماء" فإن أصلهما "كساو وسموٌ"، أو ياء كـ "حياء" فإن أصله: حياي؛ فلك أن تقول في تثنيتهما: كساوان وسماوان وحياوان -بالواو- ولك أن تقول: كساءان وسماءان وحياءان -بالهمز- وهو الأرجح اتفاقاً .

وأما المبدلة من الألف الإلحاق فبالعكس عند الأكثرين، وعند الأخفش أنها مثلها في رجحان التصحيح.

الثالث: ما يجب فيه تصحيح الهمزة، وهو غير ما ذكر، ولم يبق من الممدود إلا قسم واحد، وهو ما همزته أصل كـ "قُرَّاء" -وهو الناسكفتقول فيه قُرَّاءان؛ وما شذ من هذه الأقسام فخرج عن القاعدة اقتصر فيه على المسموع ولم يقس عليه، فمما شذ من القسم الأول: عاشوران وخنفسان - بحذف الهمزة - وقول بعضهم: حمرايان، بقلبها ياء، ومن القسم الثاني: كسايان ـ بقلبها ياء .

هذا حكم المقصور في جمع المذكر السالم، وهوعلى حد المثنى، لأنه مساويه في سلامة لفظ واحده، وفي ختمه بالنون وفي إعرابه بحرفين أحدهما خاص بالرفع، والآخر مشترك بين الجر والنصب وفي حذف آخره للإضافة.

وحكم المقصور: أن يحذف آخره، وهي الألف التي تكملت بها بنيته مطلقاً ، وتبقى الفتحة التي قبلها مشعرةً بها ودالةً عليها، فتقول في مصطفى مصطفون،

سون، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[1] ﴿أَنْتُمْ

(1) سورة ص:47

الأَعْلَوْنَ)(1) بخلاف ياء المنقوص إذا حذفت فإن الكسرة التي قبلها تحذف أيضاً، ويحرك ما قبل حرف إعرابه بالحركة المجانسة، فتقول: جاء القاضون، ورأيت القاضين، والمؤنث منه اندرج حكمه فيما ذكره المصنف من حكم جمع المؤنث السالم، وشرع في الكلام عليه من عند قوله: وإن جمعته بتاءٍ وألف ... والضمير في جمعه راجع إلى الاسم، أي إن جمعت الاسم المؤنث بتاء وألف فهو منقسم إلى قسمين:

أحدهما أن يكون مؤنثاً بالألف، إما المقصورة كـ "حبلى" وإما الممدودة كـ "حمراء" فإن حكم ألفه في القلب حُكمها في التثنية، فتقول: حبليات ـ بقلبها ياءً ـ وصحراوات ـ بقلبها واواً ـ لأنك تقول في التثنية حبليان لزيادته على ثلاثة أحرف، وصحراوان لأن ألفه للتأنيث.

الثاني: أن يكون مؤنثاً بالتاء، فيلزم في الجميع تنحية التاء، أي حذفها منه مطلقاً، فتقول في مسلمة: مسلمات، بخلاف التثنية، فإنك تقول فيها مسلمتان، فلو كان قبل تائه همزة أو ألف أجريت عليه -بعد حذف التاء من الحكم ما يستحقه في التثنية لو كان آخراً، فتقول في قُرَّاءة قُرَّاءات، بتصحيح الهمزة، لكونها أصلاً، وفي نباءة نباءات - بالتصحيح إن شئت - ونباوات بقلبها واواً - لأنها بدل من أصل، كما تقول في كساء: كساءان، وكساوان، وتقول في مصطفاة وفتاة مصطفيات الثاني: أن يكون مؤنثاً بالتاء، فيلزم في الجميع تنحية التاء، أي حذفها منه مطلقاً، فتقول في مسلمة: مسلمات، بخلاف التثنية، فإنك تقول فيها مسلمتان، فلو كان قبل تائه همزة أو ألف أجريت عليه -بعد حذف التاء- من الحكم ما يستحقه في التثنية لو كان آخراً، فتقول في قُرَّاءة قُرَّاءات، بتصحيح الهمزة، لكونها أصلاً، وفي نباءة نباءات - بالتصحيح إن شئت- ونباوات بقلبها واواً لأنها بدل من أصل، كما تقول في كساء: كساءان، وكساوان، وتقول في مصطفاة وفتاة مصطفيات وفتيات، وكما قال تعالى: (وَافْتَيَاتِكُمْ)(2).

ل وتفتيلت، (وكما قال تعالى: وَافْتَيَاتِكُمْ) ال"هذا نوع من المجموع" بالألف والتاء، وهو ما كان اسماً ثلاثياً سالم العين من الإعلال والإدغام ساكنها، مؤنثاً بالتاء كـ "سِدْرة" أو بالمعنى كـ "هند ودعْد" فقولنا اسماً: احتراز من الوصف كـ "ضخمة وعَبْلَة"، وثلاثياً: احتراز مما نقص عنه كـ "ثُبزَادة عليأو كـ "سعاد" والسالم العين: احتراز من معتلها كـ "جَوْزَة" أو مدغمها كـ "حُجة"،

(1) سورة آل عمران:139

(2) سورة النور : 33

وساكنها: احتراز متحركها كـ "ذَفَقَةٍ"، ومؤنثها: احتراز من المذكر كـ "عبد"، فما جمع هذه الشروط فإنه يتغير في جمعه بالألف والتاء، فيجوز في عينه أن تتبع حركة فائه مطلقاً، فتكسر إن كانت مكسورة، كـ "سِدِرات"، وتضم إن كانت مضمومة كـ "غُرفات"، وتفتح إن انت مفتوحة كـ "جَفَذَات".

ثاني: تخفيفه بالفتح فتقول: سدْرَات وغرْفَات ـ بإسكان العين وفتحها ـ وبالأوجه الثلاثى تقترن: (وا خلا طُوَاتِ الشَّيْطَانِ)(1), وأما المفتوح الفاء فلا يجوز إسكان عينه إلا في الضرورة , ويمتنع الإتباع في مسألتين:

إحدهما: أن تكون الفاء مكسورة واللام واواً نحو: ذِروة ورِشوة فيجوز فيه رِشوات ورِشَوات -بالفتح- ويمتنع الاتباع, ولذلك حكم المصنف بشذوذ جِرِوات, بكسر العين.

الثانية: عكسها, وهو أن تكون الفاء مضمومة, واللام ياءً كـ"زبية ودمية, فإنه يمتنع فيها الإتباع بضم العين(2).

(ونادرٌ أو ذو اضطرارٍ غير ما ..... قدمته أو لأناس انتمى)

وما خرج عن هذه القاعدة المتقدمة في هذا النوع من جمع المؤنث السالم فإما نادر بخروجه عن القياس مندور الإتباع في قولهم "كهلات" جمع كهلة, لأنه وصف لا اسم, وهو عند قطرب مقيس, وكندورسكون محرك العين نحو: "تمرونمرات" جمع سَمُرة ونمرة وهو نادر(3).

(1) سورتي البقرة: 168 والنور:21

(2) إرشاد السالك 891/2

(3) المصدر السابق الصفحة نفسها

المبحث السادس والعشرون

باب جمع التكسير

قال : وهو ما دل على أكثر من اثنين مما ... له واحد من لفظه, ولم يسلم فيه بناء الواحد, أو بقي على إعرابه بالحركات, فالقيد الأول: مخرج للمثنى, والثاني: مخرج لاسم الجمع كـ"قوم", ورهط" والثالث: مخرج لجمع التصحيح,وقولنا: أو بقي على إعرابه بالحركات مدخل لما سلم فيه بناء الواحد, وزيد عليه كـ"صنوان" جمع صنو, فإنه فارق جمع التصحيح ببقاء إعرابه بالحركات؛ ثم تغير لفظ الواحد فيه تارة يكون زيادة إما مع بقاء البنية كـ"صنوان" وأما مع

تغيرها كـ"رجال", وتارة يكون بنقص إما مع البنية أيضاً (كـ"كَلِم" وإما مع تغيرها كـ"فُرش") , وتارة يكون بتغيير الحركات كـ"أسد" وتارة بتقدير تغييرها كـ"فلك" ودلاص" فإن المفرد من (فلك) نظير قفل, والجمع منه نظير كتب فيقدر نقل الضمة الدالة على المفرد إلى الضمة الدالة على الجمع , والمفرد من دلاص نظير "فِراش" والجمع منه نظير "جمال" فيقدر التغيير فيه أيضاً(1).

فقال :

(أفعلةٌ أفعل ثم فِعله ..... ثمت أفعال جموع قلة)

ينقسم جمع التكسير إلى موضوع للقلة, بأن يكون مدلوله دو العشرة وإلى موضوع للكثرة, وهو الدال على أكثر من ذلك, فالقسم الأول له أربعة جموع: أفعله"كـ"أحمرة", و"أفعل" كـ"أكلب", و"فعلة" كـ"صبية" و"أفعال" كـ"أجمال"(2) .

(وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي ..... كأرجل والعكس جاء كالصفي)

قد يأتي بعض جموع القلة دالاً على الكثر جمع ذلك المفرد لم يوضع إلاّ على بناء جمع القلة, كـ"أرجل" جمع رجل, وأعناق وأفئدة فإنهم لم يضعوا لها شيئا من أبنية الكثرة وقد يأتي العكس, وهو الاستغناء بجمع الكثرة وضعاً عن جمع القلة كـ"قلوب"؛ وفي تمثيل المصنف بالصفِي -جمع صفاة- وتمثيل انه برجال نظر, لأن الجوهري حكى في جمع صفاة أصفاء حكى غيره: "ثلاث رجلة" كثلاث فتية(3).

(لـ (فعل) اسما - صح عينا - أفعل ... وللرباعي اسما أيضا يجعل)

(إن كان كالعناق والذراع في ..... مد وتأنيث وعدِ الأحرف)

"أفعل" من جموع القلة يجمع به شيئان:

أحدهما: ما كان اسما ثلاثيا صحيح العين بزنة "فعل" ساكن العين, مفتوح الفاء نحو: كلب, وفلس, وظبيٍ ودَلو ولا يجمع عليه ما كان صفة كـ"ضخم", وقالوا في عبد أعبد لغلبة الاسمية ولا ما زاد على الثلاثة كـ"تمرة" [ولا معتل العين كـ"سوط", وبيع وباب واشتهر "أعين" مع

(1) المصدر السابق 2/ 894

(2) المصدر السابق الصفحة نفسها

(3) إرشاد السالك 896/2

خروجه على القياس, وندر "أشيب وأسيف" ولا محرك العين ك"تمر" وأسد وعضد" ولا مكسور الفاء أو مضمومها ك"إبل وقفل", واشتهر في المكسور أجرٍ جمع جروٍ , وأرجل في رجل مع خروجهما عن القياس.

الثاني: ماكان اسما رباعيا شبيها بالعناق والذراع في كونه مؤنثاً قبل آخره مدة, وسواء كانت المدة ألفاً -كما كثل- أو واواً كـ"عتود" وأعتد, أو ياء كـ"يمين وأيمن" في القسم, وقالوا في الجارحة أيمان لطلب الفرق وشذ منه أشهب وأغرب جمع شهاب وغراب لأنهما مذكران(4).

(وغير ما "أفعل" فيه مطرد ..... من الثلاثي اسما بأفعال يـَرد)

"أفعال" من جموع القلة يجمع به كل اسم ثلاثي لا يطرد جمعه على أفعل فدخل في ذلك ما كان معتل العين ك"سيف وصيف وضيف وعود وناب" وما كانت عينه متحركة كـ"عمل وكتف وعضد", وما كان مكسور الفاء كـ"صنف" أو مضمومها كـ"قفل" أو ما اجتمعت فيه كسرة والفاء أو ضمتها مع حركة العين ك"عنب وإبل وعنق" فيقال في ذلك كله أسياف وأضياف وأعواد وأنياب وأعمال وأكتاف وأعضاد وأضناف وأقفال وأعناب وآبال و أعناق, ولا يجيء في وصف كـ"حسنٍ ", ولا فيما زاد على ثلاثة كـ "تمرة".

والمستثنهما يستحق "أفعالا", وهو "فعل" كـ"صرد" وجرذٍ ونغرٍ فإن حقها أن تجمع على أفعال, لأن كلا منها اسم ثلاثي لم يطرد جمعه على "أفعل" لضمة فائه وحركة عينه إلاّ أنهم استغنوا فيه غالبا بجالكثرة عن جمع القلة, فقالوا : صِردان وجِرذان كما جاء في قوله تعالى : (وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ .....)(5).

والكلام في الباب يطول فقد أورد الشارح مايقرب إلى خمسين صيغة لجمع التكسير شارحاً أبيات واورد المشهور والمقيس والشاذ والنادروالسماعي(6).

ولم يورد حديثاً في شرح الباب لكنه أورد آيات وأبيات شعرية والباب تابع للذي قبله في المقصور والممدود و وزاد عليه التثنية والمجمع . ونورد في شرح الباب حديث أسامة : في عائشة وحفصة رضي الله عنهم , عندما دخل عليهما عبد الله بن أم مكتوم الأعمى عند

---

(4) المصدر السابق الصفحة التالية

(5)سورة الطلاق الأية : 6

(6) إرشاد السالك 897/2

الرسول صلى الله عليه وسلم , فقال لهما قوما , قالتا أنا أذأقسى عال: (مه يا وان ...؟)(7) في تثنية الممدود "عمياء".

المبحث السابـــع والعشرون

باب التصغير

الحامل عليه غالباً التحقير، وقد يحمل عليه الحب فيسمى تصغير ـ التليح ـ التحبيب، (يا نجوذي أقم الصلا)(8) وقد يرد مراداً به التعظيم (9) .

(فعيلاً اجعل الثلاثي إذا ..... صغرته نحو قذي في قذى)

---

(7) كتاب الفوائد (الغيلانيات): أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه البغدادي الشافعي البزاز , حققه : حلمي كامل أسعد عبد الهاديقدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان: دار ابن الجوزي - السعودية / الرياض الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1997م ـ 182/1 برقم :150

(8) سورة لقمان: 17

(9) إرشاد السالك 2/ 923

قاعدة الاسم المصغر أن يضم أوله مطلقاً فيقر على ضمه في نحو: "قفل" ويرد إليه في نحو: "عبد وعلج" ويفتح ثانيه مع ضم أوله فيقر على الفتح في نحو: "جمل" ويحرك به إن كان ساكناً كالمثل المتقدم، ويرد إليه عن كان مكسوراً كـ "نمر" أو مضموماً كـ "رجل" ولا يزداد على ذلك في الثلاثي إلا باجتلاب ياء التصغير، وهي ياء ساكنة تقع ثالثة المصغر، فيصير بزنة فعيل، ومثل بقذيٍ ، لينبه أنه لا فرق في الثلاثي المصغر بين كونه صحيحاً أو معتلاً(1). معتلاً (1).

(فعيعلٌ مع فعيعيل لما ... فاق كجعل درهم دريهما)

ما فاق الثلاثي أي زاد عليه يعمل فيه ما عمل في الثلاثي من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء التصغير ثالثةً ، إلا أنه يزاد كسر ما بعد ياء التصغير وهو الحرف الثالث من مكبره نحو: دريهم وجعيفر في تصغير درهم وجعفر، فإن كان ما يلي هذا الحرف المكسور حرف مد ولين أثبته ياءً إن كان إياها نحو "قنديل" وإن كان ألفاً أو واو قلبتهما إليها فقلت: عصيفير دنينير فثبت بذلك انحصار بناء ما زاد على الثلاثي في فعيعل وفعيعيل. يجوز لك في التصغير والتكسير إذا حذفت بعض الاسم أن تعوض من المحذوف قبل الطرف- وهو آخر الاسم- ياء فتقول في تصغير سفرجل سفيريج، وفي تكسيره سفاريج،، فإن كان قبل الآخر مدة كانطلاق واحرنجام واستخراج لم يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف. وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما رسم لهما من الأحكام فهو حائد -أي خارج عن القياس- يقتصر في الوارد منه على السماع. فمن ذلك في التكسير ورود شبه "فعالل" في جمع مكان وكراع قالوا فيهما أماكن وأكارع، وشبه فعليل في جمع "حديث وباطل" قالوا فيهما أحاديث وأباطيل، وفي شواذ كثيرة سبقت في باب التكسير؛ ومن شاذ باب التصغير قولهم "مغيربان" في تصغير مغرب، و"عشيشيان" في تصغير عشاء، و"عشيشية" في تصغير عشية، و"رويجل" في تصغير رجل، و"أنيسيان" في تصغير إنسان، و"أبينون" في تصغير بنين، و"أغيلمة" في تصغير غلمة(2).

هذه المسألة مستثناة من القاعدة المتقدمة في كسر ما بعد ياء التصغير مما زاد على

---

1 المصدر السابق الصفحة نفسها

(2) إرشاد السالك 2/ 926

الثلاثي فإنه على فتحه إن كان مفتوحاً ، ويحرك به إن كان هذه المسألة مستثناة مما تقرر من رد المزيد في التصغير إلى صيغة فعيعل أو صيغة فعيعيل بما يتوصل به إلى نهاية أمثلة التكسير، وذلك في أشياء يقدر بعضها كالمنفصل ثم يصغر ما عداه ويلحق به ذلك البعض بعد التصغير.

والذي يقدر انفصاله تسعة أشياء شملها النظم:

الأول: ألف التأنيث الممدودة فإنه يقدر انفصالها مطلقاً فيصغر ما قبلها إن كان ثلاثة على فعيل وإن كان أربعة على فعيعل ثم تلحقها ألف التأنيث فتقول حميراء وقريفصاء.

الثاني: تاء التأنيث، فيفعل بها ذلك أيضاً ، فتقول في تمرة تميرة وفي حنظلة حنيظلة.

الثالث: الياء المزيدة آخر للنسب فتسلك بها هذا المسلك فتقول في مصري وعبقري: مصيري وعبيقري.

الرابع: عجز المضاف كعبداً لله.

الخامس : عجز المركب مزجاً كـ (بعلبك).

السادس: الألف والنون المزيدتان من بعد أربعة أحرف كـ "زعيفران" ام المزيدتان بعد ثلاثة أحرف كـ "سكران وسرحان" فقد سبق حكمهما.

السابع: علامة التثنية كـ "جعفرين" تقول فيه حعيفرين.

الثامن: علامة جمع التصحيح للمذكر كـ "خويلدين".

والتاسع : علامة جمع تصحيح المؤنث كـ "مسلمات"(1).

وأما في التكسير فإنك تقدر هذه الزوائد متصلة فتحذفها وترد الجمع إلى مثال مفاعل أو مفاعيل إن أمكن تكسيره، إلا أن المضاف يكسر بلا حذف فتقول عبيدا الله ومارئ القيس لأنهما كلمتان كل منهما مفردة بحكمها من الإعراب, هذا أهم مافي الباب .

لم يورد الشارح حديثاً في شرح الباب ما يدل على التصغير, ولنا أن نورد حديث : (يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ ...)(2) بوزن " عمير , ونغير " على التصغير.

---

(1) إرشاد السالك 2/ 929

(2) مسند الإمام أحمد 344/2 برقم :1121.

المبحث الثامـــن والعشرون

باب النسب

معنى النسب: أن تضيف شيئاً إلى شيء فيصير منسوبا إليه، ثم قد يكون النسب إلى جنس إنكسي وعربي، وقد يكون إلى قبيلة كقرشي، وإلى أبٍ كهاشمي، وإلى أم كفاطمي، وإلى مكان كبصري وحجازي، وإلى صناعة كحريري، وإلى شيخ كأحمدي، وإلى زي كصوفي، وإلى

اعتقاد كقدري ٌ ، وغير ذلك مما تصح النسبة إليه(1).

(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ... وكل ما تليه كسره وجب)

الاسم المنسوب إليه يزاد في آخره ياء مشددة كياء الكرسي، ويجب كسر ما قبلها، وتصير الياء حرف إعرابه(2).

(ومثله مما حواه احذف وتا ..... تأنيث أو مدته لا تثبتا)

(وإن تكن تربع ذا ثانٍ سكن ..... فقلبها واواً وحذفها حسن)

(لشبهها الملحق والأصليها .... لها وللأصلي قلب ٌ يعتمى)

إذا حوى المنسوب إليه مثل ياء النسب بأن كان في آخره ياء مشددة مكسور ما قبلها إما للنسب كـ"الشافعي"، وإما كـ"بختي" فإنك تحذف الياء التي في آخره استغناء عنها بياء النسب، فتقول في النسب إليهما شافعي(3).

(وقيل في المرمي مرموي ... واختير في استعمالهم مرمي)

هذه المسألة مستثناة مما سبق من وجوب حذف ما في آخر المنسوب إليه من ياء شبيهة بياء النسب، وهو ما إذا كانت إحدى الياءين المشددتين منقلبة فيه عن أصل كـ"مرمي" فإن أصله مرموي ثم قلبت الضمة كسرة فانقلبت لذلك الواو ياء وأدغمت في مماثلتها، فالمختار فيه تشبيهها بياء كرسي في حذفها للنسب فيقال فيه: مرمى كالمنسوب إليه؛ وبعض العرب يقتصر على حذف الياء الأولى ويبقى الثانية لأصالتها، إلا أنه يقبلها واواً كما يقلب واو معطي من نسب إليه دون حذفها فيقول مرموي.

إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة إلاأنها بعد حرف واحدٍ كما في حي وطي فإنك لا تحذف واحدة فهما بل تقلب الثانية واواً مطلقاً ، وأما الأولى فإنك تحركها بالفتح وتردها إلى أصلها فإن كان أصلها واواً رددتها إليها فتقول في طي طووي، وإن كان أصلها ياء رددتها إليها فتقول في حي حيوي.

مما يحذف للنسب -أيضاً - علامة التثنية وعلامة جمع التصحيح للمذكر، إذا كان قبل

---

(1) رشاد السالك939/2

(2)المصدر السابق نفس الصفحة

(3) المصدر السابق نفس الصفحة

آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغم فيها مثلها كما في نحو: "طيب وهين وميت" حذفت الياء المكسورة وهي الحرف الثالث من هذه الأمثلة وأبقيت ساكنة فقلت:

طيبي وهيني وميتي تخفيفاً -لكراهة توالى الكسرات، وكان مقتضى هذه القاعدة أن يقال في النسب إلى طيئ: طيئي إلا أنهم قلبوا الياء الأولى ألفا فقالوا: "طائي" -على غير قياس- إذا كان آخر المنسوب إليه همزة ممدودة فحكمها في سلامتها وقلبها واواً، وجواز الوجهين ما سبق من حكمها في التثنية فتصححها إن كانت أصلا كـ"قرائي"، وتقلبها واواً إن كانت للتأنيث كـ"صحراوي"، ويجوز فيها الوجهان إن كانت للإلحاق كـ"علباوي" أو بدلاً من أصل كـ"كسائي". حكم النسب إلى المركب وهو ثلاثة أقسام:مركب تريب إسناد وهو المعبر عنه بالجملة.وتركيب مزجٍ. وتركيب إضافة.

فأما الأولان: فينسب إلى صدريهما، فتقولفي تأبط شراً، وبرق نحره: تأبطي، وبرقي، وفي حضرموت وبعلبك: حضري وبعلي؛ وفي معد يكرب وجهان -كما في القاضي- فتقول: معدي ومعدوي لأن ياءه رابعة.

وأما الثالث:وهو المركب تركيب إضافة، فإن كان مبدوءاً بابن كـ"ابن عمر"، أو باب كـ"أبي بكر"، أو كان الأول فيه معرفا بالثاني كـ"غلام زيد"، وليس هذا التقسيم مستقيما، لأن المبدوء بابن مما يعرف فيه الأول بالثاني فلا يصح جعله قسيما له، ولو كان قال: إضافة مبدوءة بأم أو أب لكان قد شمل نوعي الكنية وانفصل عن الإيراد الوارد عليه في التقسيم؛ والقصد أنك تنسب في ذلك كله إلى الثاني فتقول عمري وبكري وكلثومي.

أخت وبنت يلحقان في رد لامهما في النسب بأخ وابن فتقول في النسب إليهما: أخوي وبنوي -برد اللام وإسقاط التاء التي هي عوض منها(1).

(ومع فاعل وفعال فعل ... في نسب أغنى عن اليا فقبل)

يستغنى في النسب عن لحاق الياء المشددة برد المنسوب إليه إلى صيغة "فعل مع صيغة فاعل وفعال" فمن الأول قولهم في النسب إلى الطعام "طعم" وفي النسبة إلى اللبن "لبن"، وفي النسب إلى النهار "نهر".

ومن الثاني قولهم: تامر، ولابن، وطاعم، وكاسٍ.

---

(1) إرشاد السالك 952/2

ومن الثالث وهو غالب في الحرف ـ قولهم: نجار، وعطار، وعواج- للذي يبيع العاج- ويقل في غير الحرف (1) .

(وغير ما أسلفته مقررا ... على الذي ينقل منه اقتصرا)

ما جاء من النسب على غير ما سلف تقريره في هذا الباب فهو من شاذ النسب، يقتصر فيه على المنقول ولا يقاس عليه، وينقسم الشاذ إلى أقسام:

الأول: ما تغير فيه الحركة، كقولهم في النسب إلى الدهر: دهري -بضم أوله- وفي النسب إلى البصرة: بصري -بالكسر- وفي النسبة إلى أمية: أموي.

الثاني: ما يزاد في حروفه، كقولهم في النسب إلى مرو: مروزي.

وفي النسب إلى الري: رازي .

الثالث: ما نقص من حروفه كقولهم في النسب إلى "حروراء" حروري.

الرابع: ما أبدل فيه حرف بغيره كقولهم في النسب إلى صنعاء: صنعاني.

الخامس : أن ينقل الحرف عن محله كقولهم في النسب إلى البادية: بدوي إلى غير ذلك مما تقدم في شاذ النسب(2).

لم يورد الشارح حديثاً في شرح الباب. ويمكن لنا أن نورد حديث أويس الْقَرَنِيِّ: (خَيْرُ أُوَيْسٍ الْقَرَنِيُّ) (3) , والشاهد فيه قوله : " القرني " على النسب لقرن ـ القبيلة ـ.

المبحث التاســـع والعشرون

باب الوقف

(تنوينا أثر فتحٍ اجعل ألفا ... وقفا وتلو غير فتحٍ احذفا)

للموقوف عليه أحوال : (4)

---

(1) مصدر السابق 955/1

(2) المصدر السابق956/2

(3) أخرجه الأمام أحمد :25/ 290 برقم: 15942

(4) رشاد السالك957/2

أحدها: أن يكون منوناً ، فإن كان تنويه يلى فتحة فالأحسن فيه أن يبدل تنويه ألفا، نحو: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً)(1) ولذلك رسم بالألف وبعض العرب يقف عليه بحذف التنوين، كما تقف على المرفوع، فعلى هذه اللغة يرسم بغير ألف؛ وقوله: "إثر فتح" أعم من أن يكون الفتح إعراباً إذا وقفت على ما في آخر ه هاء الضمير، حذفت صلتها، وهو حرف اللين الذي يليها إن لم تكن صلة لغير المفتوحة، من مكسورة نحو: (ارْتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ)(2) أو مضمومة نحو: (وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ)(3) وقد ثبتت صلتهما في الضرورة .

ومن الثاني: أما صلة المفتوحة وهو الألف فهي (فَلَا تَخْتِفُ، فَحَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا)4 فصارت صلة هاء الضمير في الوقف عليها كالنون.

المنقوص ينقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجوز حذف يائه وإثباتها في الوقف إلا أن الحذف أرجح.

الثاني: عكسه.

الثالث: ما يتعين إثبات يائه.

فالأول: ما سلم من حذف من منون غير منكور مرفوعاً ، نحو: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ) أو مجروراً نحو: (وَ)(5) مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ)(6) والأكثرون يقفون عليهما بالسكون، وابن كثير وقف عليهما بإثبات الياء.

والثاني: ما كان مرفوعاً أو مجروراً مما هو غير منون، نحو: (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ)(7) و (مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ)(8) الأرجح الوقوف عليهما بالياء، وعليه اتفق السبعة.

ا الثالث: فشيئان، أحدهما: المنصوب سواء كان منوناً نحو: (سَمِعْنَا مُنَادِيًا)(9) [آل

---

(1) سورة الفتح: 14

(2) سورة الزخرف: 13

(3) ا سورة لعنكبوت: 17

(4) سورة فاطر: 33

(5) سورة الرعد : 7

(6) سورة الرعد : 11

(7) سورة لشورى : 32

(8) سورة القمر : 8

(9) سورة عمران : 193

أو غير منو ّن، نحو: (بَ لَغَ تِ التَّرَ اقِ ي َ)(1).

وثانيهما: "مـ ُ ر ٍ " ونحوه، مما نقت منه العين، فإن أصله: "مـ ُ رئي" -اسم فاعل من أَرأَى- حذفت عينه وهي الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها إلى الراء، ثم حذفت الياء من أجل التنوين، فإذا وقفت عليه حذفت التنوين وأعدت الياء المحذوفة وجوباً ، لأن حذفها إجحاف به بكثرة الحذف ومثله في ذلك ما حذفت منه الفعل نحو: يَ عِ يضارع وَ َ عَ ى- مسمى به لما ذكرنا(2).

(وغير َ "ها التأنيث ِ " من مـ ُ حر ّك ِ ..... سـ َ كنه أو قِ ف رائم التحرك)

(أو أشمِ مِ الضمةَ أو قِ ف مـ ُ ضعِ فَ ا ... ما ليس همزا أو عليلا إن قَ فَ ا)

إذا وقف على متحرك غير "ها" التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه ٍ :

أجودها: إسكانه وهو الأصل، وقد أجمع عليه.

الثاني: قف عليه بِـ"رَ وْ مِ" الحركة، وهو إخفاء الصوت بها؛ والنحاة على جوازه في الحركات الثلاث؛ والقراء يمنعونه في الفتحة، وهو اختيار الفراء.

الثالث: أن يوقف عليه بالإشمام إن كان مضموناً ، ومعنى الإشمام الإشارة بالشفتين إلى الضم من غير صوت، فلا يدركه الأعمى بخلاف الرَّوْ م.

الرابع: أن يوقف عليه بالتضعيف وهو تشديد الحرف الأخير، نحو هذا محمد يأكل؛ وذكر للتضعيف ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الحرف الأخير غير همزة .

الثاني: أن لا يكون معتلا.

الثالث: أن يقفو -أي يتبع حرفاً محركاً، فلو كان مهموزاً كـ"إناء"، أو معتلا بالياء كـ"القاضي"، أو معتلا بالواو كـ"يدعو"، أو بالألف

كـ"موسى"، أو تاليا الحرف ساكن إما معتل كـ"زيط" أو غير معتل كـ"عمرو" امتنع التضعيف.

الخامس من وجوه الوقف: نقل حركة آخر الموقوف عليه إلى ما قبله، وله أربعة

---

(1) سورة القيامة : 26

(2) إرشاد السالك961/2

شروط:

أحدها: أن يكون ما قبل الآخر ساكنا.

الثاني: أن لا يُحظَل - أي يمنع- ومنه قوله:

(أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذا وجد النَّقُر ... ...)

أصله: النَّقْرُ ؛ وقراءة بعضهم: (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ)(1) فلو كان الحرف الذي يليه الآخر متحركاً نحو: جعفر امتنع النقل إليه لاشتغاله بحركته، وكذا لو تعذر تحريكه لكونه ألفاً نحو: الكتاب، أو مدغماً نحو: الوُدّ ،

أواستثقل لكونه واواً ، أو ياءاً يليان حركة مجانسة نحو: يقول ويبيع(2).

(محركا وحركاتٍ انقُلا ..... لساكنٍ تحريكه لن يحظلا)

(ونقْلُ فتحٍ من سوى المهموز لا بـَصيراهْري وكُوفٍ نقلا)

هذان الشرطان الآخران من شروط الوقف بنقل الحركة.

أحدهما مختلف فيه وهو: أن تكون حركة الموقوف عليه فتحة وهو غير مهموز، كما في نحو: "اشتريت العبدً " فإن البصريين يمنعون النقل فيه، والكوفيون يجيزونه.

الثاني يؤدى النقل إلى عدم النظير، كما في نحو: "هذا عِلْمُ " فإنك لو نقلت ضمة الميم إلى اللام أدى إلى بناء "فِعُل" - وهو مهمل في الكلام - وكذا يمتنع النقل في نحو: نظرت إلى فُعِل على قول من لم يثبت في أوزان الاسم فُعِل - بضم الفاء وكسر العين - وهذان الشرطان يختصان بغير المهموز، وأما المهموز فلا يمتنع النقل فيه مع كون الحركة فاقا، ولا يمتنع الخروج إلى عدم النظير، فيجوز النقل في نحو: (يُخْرِجُ الْخَبْءَ)(3) وفي نحو: "رَدَهُ" تاء التأنيث إن كانت ساكنة كالتي في الفعل فالوقف عليها على حالها، وإن كانت متحركة كالتي في الاسم فالوقت عليها بحذف الحركة لا يجوز فيه شيء من وجوه الوقف على المحرك غيرُ هذا(4).

---

(1) سور العصر: 1-3

(2) إرشاد السالك964/2

(3) سورة النمل:24

(4) إرشاد السالك965/2

ثم مسألة الكتاب إن تاء التأنيث يوقف عليها بإبدالها هاء بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون في الاسم، فلو كانت في الفعل نحو: قامت، أو في الحرف نحو: رُبَّتَ لم يوقف عليها إلاّ بالتاء.

الثاني: أن يكون الحرف الذي قبلها صحيحاً ساكناً، فلو كان كذلك كبِنْتٍ وأُخْتٍ لم يتعين إبدالها بل يجوز فيها الوجهان، بخلاف مُسلمة وفتاة، فإن الأولى قبلها متحرك، والثانية قبلها ساكن إلا أنه معتل.

الثالث: أن لا يكون ما اتصلت به جمع تصحيح كـ"مسلمات" أو مضاهيا له في اللفظ كـ"هيهات"، فإن كان كذلك فالأكثر الوقف عليه بالتاء، ويقل الوقف عليه بالهاء، ومنه ما حكي عن بعضهم "دَفْنَلباه من المكْرماه" وهي في شبيه الجمع أشهر منها في الجمع، وبه قرأ الكسائي (هَيْهَا)(1) وغير هذين، أي: غير جمع التصحيح وما ضاهاه بالعكس، فالوقف عليه بالإبدال هاء أو بإبقائها على حالها؛ ومن الإبقاء قراءة نافع وابن عامر: (أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ)(2) (امْرَأَتَ نُوحٍ)(3) من خصائص الوقف أن يزاد في الموقوف عليه هاء ساكنة تسمى "هاء السكت" وتلحق في ثلاثة مواضع أولها هذا، وهو الفعل المعتل إذا حذف آخره سواء كان حذفه جازما نحو: (لَمْ يَتَسَنَّهْ)(4) لأن الكلمة، من قولهم: "تَسَنَّةَ الشيءُ" إذا تغير لمرّ السنين عليه، أو لأجل البناء نحو اغْزُهْ، وارْمِهْ والثاني: (فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهِ) (5) وليس زيادة هذه الهاء حتما –أي واجباً- إلا في مسألة واحدة: كل فعل لم يبق منه إلا حرف واحد، إما مجرد كالأمر من وَعَى ووَقَى فإنك تقول فيهما: "عِ" الكلام، و"قِ" عرضك، فإذا وقفت عليه قلت: عِهْ، وقِهْ، وإما مزيد عليه حرف المضارعة نحو مضارع الفعلين المذكورين فإنك تقول: لم يَعِهْ ولم يَقِهْ [وهذا وهم عجيب من المصنف رحمه الله تعالى، فإنك لا يعرف أحد من القراء وقف على قوله

---

(1) سورة المؤمنون: 35

(2) الدخان: 43

(3) سورة سورة التحريم: 10

(4) سورة البقرة: 259

(5) سورة الأنعام: 90

تعالى: (وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ (وَ)(1)مَ أَكُ بَغِيًّا)(2) بزيادة الهاء.

هذا الموضع الثاني من المواضع التي تزاد فيها هاء السكت وقفاً وهو "ما" الاستفهامية - إذا حذفت ألفها لدخول الجار عليها - فرقا بينها وبين الخبرية فإنها يوقف عليها بالهاء حفظا لحركة الميم الدالة على الألف، ثم زيادة الهاء عليها ينقسم إلى جائز ولازم وهو الذي أراد بقوله: فالجائز حيثما كان الجار حرفا نحو: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)(3) فتقول في الوقف عليه "عَمَّه؟ " وكذلك قالت العرب: كَيْمَهْ؟.

واللازم في ما إذا كان الخافض اسما مضافا إلى "ما" كقولك" اقتضاء مَ اقتضى؟، فإنك إذا وقفت على "ما" وجب أن تقول: اقتضاء مَهْ؟ عليه "عَمَّه؟ " وكذلك قالت العرب: كَيْمَهْ؟.

واللازم في ما إذا كان الخافض اسما مضافا إلى "ما" كقولك" اقتضاء مَ اقتضى؟، فإنك إذا وقفت على "ما" وجب أن تقول: اقتضاء مَهْ؟(4)

(وَوَصْلُها بغيرِ تحريكِ بِذَا ... أُدِيمَ شَذَّ في المُدام استُحْسِنا)

هذا الموضع مما يتصل فيه هاء السكت بآخر الموقوف عليه محركا وهو ما إذا كان الموقوف عليه] محركا بحرة بناء، ثم هو منقسم إلى شاذ: وهو ما لم تكن حركة بنائه لازمة نحو: "يا رجل" و"زيد" و"صعدتُ إلى فوق" فلا تتصل الهاء بذلك بكون البناء عارضاً لا لزما.

وقوله: (مَضَى ... من تُحتُ وأُضْحَى مِن عَلُهْ)

شاذ وإلى مستحسن، وهو ما كانت الحركة فيه لبناء لازم كياء المتكلم، والياء من "هي" والواو من "هو" ومنه: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ)(5) وكِتَابِيَهْ(6) وحِسَابِيَهْ(7) .

---

(1) سورة غافر: 9

(2) سورة مريم: 20

(3) سورة النبأ: 1

4 رشاد السالك2/ 969

5 القارعة: 10

6 الحاقة:19

7 الحاقة: 20

ويستثنى من ذلك إذا كان الفعل المعرب كـ"ضرب" فإنه شبيه بالمضارع؛ أما تحريك الإعراب وسكونه كـ"جاء زيد" و"لأم يضرب" وسكون البناء كـ"اضرِب" فلا يتصل بهما هاء السكت(1).

لم يورد في الباب أحاديث في اثبات الوقف ويمكن لنا أن نورد حديث سؤال الملائكة في القبر للكافر فيقول : (ها.. ها.. لا أدري .....) (2).

(غير مشكول: فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ: هَا، هَا، طَاسَ، وَيْبَكِ الشَّيْطَانُ يَضْحَكُ مِنْ جَوْفِهِ)(3) الشاهد هنا: "ها ها " .

المبحث الثـــلاثـــون

باب الإمالة

وهي عبارة عن تليين الألف حتى تقرب من الياء، وتليين الفتحة التي قبلها حتى تقرب من الكسرة، كذا قال المصنف وفيه نظر، فإن الممال إنما هو الفتحة وحدها ولزم عن ذلك تليين الألف، ألا ترى أن إمالة الفتحة قد توجد دون الياء كما يأتي: (4)

---

1 رشاد السالك2/ 970

2) الكتاب:الزهد والرقائق لابن المبارك (ويليه) زوائد عبد الله على أبيه وزيادات نعيم بن حماد المروزي عن ابن المبارك في كتاب الزهد): أبو عبدالرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المروزي (المتوفى: 181هـ)المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت _ باب فضل ذكر الله تعالى 430/1 برقم : 1219.

(3) مسند الإمام أحمد 41/13 برقم: 7599

(4) إرشاد السالك2/ 971

(الألف المبدل من يا في طَرَفْ ... أَمِلْ كذا الواقع منه اليا خلف)

(دون مزيدٍ أو شذوذٍ ولما ..... تليه ها التأنيث ما الها عَدِما)

تقع الإمالة في ستة مواضع:

أحدها: الألف المبدلة من ياء في طرف الكلمة، سواء كانت اسما نحو: هُدًى، أو فعلا نحو: رَمَى واشترى".

الثاني: الألف التي تخلفها الياء في بعض التصاريف، وإن لم تكن أصلاً كالمقصور المجاوز ثلاثة أحرف، نحو: حُبْلى وعُزًّى وغَزَّى فإن ألفه ترد في التثنية والجمع ياءً كما سبق، وكالذي يرجع إليها في حال بنائه للمفعول كـ"غُزِس ودُعِي" فإنك تقول فيهما قُوِلي ودُعِي الله وحده.

ويشترط لإمالة هذا شرطان:

أحدهما: أن يكون رجوع ألفه إلى الياء دون ممازجة حرف مزيد لها.

الثاني: أن يكون الرجوع إلى الياء دون شذوذ، فلا يمال نحو: عَصاً وقَفى وإن رجعا إلى الباء عند التصغير فقيل: عُصَيَّة وقُفَيَّ ، أو عند التكسير كـ"عُصِيّ وقُفِيّ" أو عند الإضافة للمتكلم على لغة هذيل في قولهم "عَصَيَّ وقَفَيَّ " لأن الأولين بسبب ممازجة ياء التصغير، وواو فُعُول المزيدتين.

والثالث: شاذ إذ أكثر العرب على خلافه كما سبق.

فإن اتصل بالاسم المستحق الإمالة لأحد هذين الوصفين هاء التأنيث قُدرت بمنزلة المنفصل، فلم يمنع من الإمالة فتجوز الإمالة في نحو: فتاة لأن أصل ألفه الياء، وفي نحو: مرماة لأن ألفه ترد إلى الياء إذا قدر انفصالها من تاء التأنيث.

وقيل إن سبب الإمالة في "خاف" وقوع الألف بعد الكسرة المقدرة؛

فالخامس: أن يلي الألف كسرة كـ "عالِمٍ وشاربٍ وقاعِدة".

وأن يلي كسرة قد فُصِل بينها وبينه إما بحرف واحد نحو: "شِمال وكِتاب"، أو بحرفين أولهما ساكن نحو: شِمْراخ ونحو: يزيدان، وفصل الهاء في الصورتين لا يعد فصلا، فنحو: "يضربها" مفصول من الكسرة بحرف واحد(1).

---

(1) إرشاد السالك2/ 974

يمنع من الإمالة مع وجود المقتضى لها شيئان:

أحدهما: حروف الاستعلاء وهي سبعة: الخاء المعجمة والصاد والقاف وما بينهما إلا العين المهملة ويكف حرف الاستعلاء ما كان مقتضيا لإمالة من كسرةٍ أو ياءٍ ظاهر سواء وجد قبل الحرف الممال كخاطِبٍ وصاحِبٍ وضامِنٍ وظاهِرٍ وغالِمقاسِمٍ أو بعده كحاطبٍ وحابِثٍ وناظِرٍ، أو اجتمع الأمران كخاطِبٍ ، هذه مُثُل كف الكسرة، ومُثُل كُف الياء: غُبار وخيال وذِيَاق وبَياض؛ وقيد الكسرة والياء بكونهما مظهرتين ليحترز من الإمالة للكسرة المقدرة والياء في نحو: "خافَ ودَانَ " فإن ذلك لا يمنع الإمالة لوجودالمستعلي، بل تجوز الإمالة في نحو: "طاب وخاف وزاغ" فإن السبب المقدر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف الممالة أقوى من الظاهر لأنه إما متقدم عليها وإما متأخر عنها.

الثاني من موانع الإمالة: الراء، وحكمها في كف الإمالة حكم حروف الاستعلاء فلا تمال نحو: فِراش، ولا نحو: راشد وفارس، ولا نحو: ديار وسرابيل، ولا تمتنع الإمالة في نحو: رَانَ ومَادَ لأن الياء المقتضية للإمالة مقدرة لا ظاهرة وقد يجتمع المانعان الطّراف.

أما غير الكسرة والياء من مقتضيات الإمالة كالسببين الأولين فلا يكفه شيء من ذلك، فلك أن تميل فيطَوَى وغَوَى لأن الإمالة وقوع الياء المبدلة في طرف الكلمة، وفي نحو غزا لأن سبب الإمالة إنما هو كون الألف يقلب ياء في بعض التصاريف وهو ما إذا بني للمفعول كما سبق ثم شرط ما يكف الإمالة مع التقدم إن كان راءً أن يتصل به الألف بلا خلاف، فلا تمتنع الإمالة في نحو: رشاد، وأما حرف الاستعلاء فلا يشترط فيه الاتصال، كما يأتي كان متأخرا فلا فرق بين أن يتصل كدِثار ورِباط أو ينفصل بحرف كساحِر وشاهِق أو بحرفين ودنانير(1).

لم يورد الشارح حديثاً في شرح الباب , كذا الباحث لم يقف علي حديث يناسب الباب , ولعل الإمالة تختص بالقراءات في القرآن ولغة بعض العرب, وقد نزل ببعضها , عدا قريش فقد نزل القرآن بلغتها .

---

1 رشاد السالك2/ 976

المبحث الحادي والثلاثون

باب التصريف (1)

ويتعلق بالمفردات كما يتعلق علم الإعراب بالمركبات، وكان حقه أن يتقدم على علم الإعراب لسبق المفرد على المركب، إلاّ أنهم أخروه عنه لأمرين:

أحدهما: أنه أدق من علم الإعراب فجعلوه مقدماً عليه ليصل إليه الناظر فيه بعد تمرينٍ

(1) جعل الشارح هذا الباب أول أبواب الصرف

وتدريب(1) .

الثاني: أن علم الإعراب أهم.

وحقيقة التصريف: تغيير بنية الكلمة لغرض إما معنوي كتحويل المصدر إلى الفعل أو الوصف، وتحويل المفرد إلى التثنية والجمع، وكزيادتي النسب والتصغير، وإما لفظي، وهو المبو ّب عليه: وهو العلم بأحكام بنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزياد، وصحة وإعلال، وشبه ذلك(2) .

(حرف وشبهه من الصرف بـ َر ِي ... وما سواهما بتصريف حـ َر ِي)

التصريف ما يختص بالمتمكن من الأسماء والمتَصرف من الأفْعال، فلا حظ للحروف فيه ولا لما أشبهها من الأسماء المتوغلة في البناء، كـ"مـ َه ْ" و"مـ َت َى"، والأفعال التي لا تتصرف كـ"نِـعـ ْم وعـ َسـ َى"(3) .

(وليس أَدنى من ثلاثي يرى ... قابل تصريف سوى ما غ ُي ّ ِرا)

لما تقرر أن الحرف وما أشبهه لا يتصرف، امتنع التصريف فيما كان على أقل من ثلاثة أحرف من الأسماء لشبهه بالحرف، ولا يمتنع فيما صار بالتغيير إلى أقل من ثلاثة أحرف كـ"يـ َد ٍ" و"هِ" و"قُـ ِي" و"لِـ ْ" و"قِ" في الأفعال، إذ أصلها يـ َد ْي، ودـ َم ْي، وقـ َو َم َ ، وبـ َيـ َع َ ، وكان قياس "قِ" "أُوقى"، إلا أن الياء من الأوقى لما خففت تخفيفا، وحذفت العين من قُـ ْم وبِـ ْع لملاقاتها الساكن بعدها وصارت إلى ذلك بما يأتي تقريره(4).

(ومنتهى اسم خـ َمس ٌ إن تجردا ... وإن يـ ُز َدْ فيه فما سـ َبـ ْعا ً عـ َد َا)

يوضع الاسم على حرف كتاء الضمير وألفه وواوه وعلى حرفين كـ"نا" و"هم" فلا يدخلها تصريف كما سبق،ولا يقابل بوزن، وما زاد على ذلك دخله التصريف، وقوبل بالوزن، ثم هو منقسم إلى ما هو مجرد من الزيادة وإلى مزيد فيه، فالمجرد من الزيادة إما ثلاثي كـ "فـ َلْس . وإما رباعي كـ"جـ َعـ ْفـ َر" وإما خماسي كـ"سـ َفـ َرـ ْجـ َل" وهو نهايته.

---

(1) إرشاد السالك2/ 985

(2)المصدر السابق الصفحة نفسها

(3) المصدر السابق الصفحة نفسها

(4) المصدرالسابق الصفحة نفسها.

والمزيد فيه إما ثلاثي كـ"اسم"" فإن همزته مزيدة، وزنته إما "افْع" على مذهب البصريين، وإما "اْعل" على مذهب الكوفيين؛ وإما رباعي كـ"ضارب" وإما خماسي كـ"منطلق" وإما سداسي كـ"انطلاق" وإما سباعي وهو نهايته كـ"استخراج"(1).

(وغيالثلاثي افَتحْ وضُم. واكسر وزِد تسكين ثانيه تَعُم) ر آخِ

(وأهملوا لوالعكس ذُقل .... لقصدِهم تخصيص فِعْلٍ بِفُعِل) ُ

هذا تبين لأوزان الثلاثي وحقها أن تكون اثني عشر لأن آخره لا اعتبار به لكون حركته مطلوبة للإعراب، وغَيْر آخره، وهو: أوله وثانيه محركان بالحركات الثلاث، ويزيد ثانيه بالتسكين الذي لا يتصور في الأول لتعذر الابتداء بالساكن، فإذا ضربنا الأحوال الثلاثة التي لأربعة الأوائل في الثاني كانت اثنى عشرة منها مشهورة، أمثلتها عُذُق، وجُرَذ، قُفْل، وفَرَس، وكَتِف، وفَلْس، وإبل، وعِنَب، وعِلم، وواحد مهمل وهو: "فِعُل" ـ بكسر الفاء وضم العين ـ لثقله.

ولا يثبت النقل بقراءة (ذَاتِ الْحُبُكِ)(2)، وعلى تقدير ثبوتها فقيل كسرت الحاء اتباعاً لكسرة التاء قبلها ولا يضر فصل "أل"، وقيل: بل على تداخل اللغتين، لأنه يقال "حِبِك" ـ بكسرتين ـ و"حُبُك" ـ بضمتين ـ وأما عكسه .

وهو "فُعِل" - بضم الفاء وكسر العين - فيقل في الأسماء لقصدهم تخصيص الأفعال بهم كـ"ضُرِبَ" ونحوه، وذهب بعضهم إلى أنه مهمل في الأسماء أيضاً وأجابوا عن "دُئِل" وهو دويبة كالثعلب، وبه سميت القبيلة المعروفة، وهم حَيٌّ من كنانة [بأنه منقول من الفعل، لأنه يقال خَتَله] ويرده قولهم في الوَعِل وُعِل مع عدم النقل(3).

وافتح وضُمَّ واكسر(ِؤ الثاني من ... فِعْلٍ ثلاثي وزِد ذَخْوَ ضُمِن)

أوزان الفعل الثلاثي أربعة، لأن آخره مبني على الفتح، وأوله مفتوح في الغالب، وإنما تختلف أبنيته حركة وسطه وهو إما مفتوح كـ"ضَرَبَ" وإما مضموم كـ"فَقُهَ" وإما مكسور كـ"عَلِمَ"؛ والوزن الرابع: نحو: "ضُمِنَ وضُرِبَ" -بضم أوله وكسر ثانيه- وقيل: ليس هذا بوزن أصلي،

---

(1) المصدرالسابق الصفحة التالية

(2) سورة الذرايات: 7

(3) رشاد السالك2/ 988

وإنما الصحيح وإثباته، لوروده في: "ذُهِبَ وزُهِيَ علينا وعُذِيَ بحاجتي" مع أنها لم تستعمل إلاّ كذلك(1) .

ه أربع (وإن تنتهاُ رِدا ..... وإن يُزد فيه فما سِتاً عَدَا)

أقل أوزان الفعل ثلاثة، ولا ينقص عنها إلا ما غُيِّر - كما سبق - وينقسم إلى مجرد ومزيد فيه، ولم يُبلغ به فيهما أبنية الاسم، بل جعلوا نهاية المجرد أربعة كـ"ضرب" و"دحرج" ونهاية المزيد فيه ستة كـ"استخرج" ودونه إما خماسي كأ"نطلق" وإما رباعي كـ"أعطى" ولا يوجد فيه ثلاثي مزيد فيه بخلاف الاسم(2) .

سم مجرد مجرد(لا ُباع فَعْلَ ُ ... وفِعلِ ٌ وفِعلَ ٌ وفُعْلُأ)

(ومَع فِعَلَّ فُعْلَ ٌ وإن علا ... فَمَع للزَّيدِ أو النقص انتمى)

لما كنت أبنية المزيد من الأسماء كثيرة اقتصر على ذكر أبنية المجرد منها، وقد تقدم الكلام على أبنية الثلاثي، وذكر هنا أبنية الرباعي والخماسي ، [فأما الرباعي] فله ستة أمثلة خمسة منها تختلف باختلاف أوله وثالثه ، وهي: فَعْلَل - بفتحهما "جَعْفَر" و"فِعْلِل" - بكسرهما "زِبْرِج".هلبن، و"فُعْلَل"(3) .

لم يورد أحاديث في شرح الباب , والباب زاخر بالأحاديث من أسماء وأفعال وحروف منها حديث علامات المنافق : (آية المنافق ثلاث إذا حدّث كذب , وإذا وعد أخلف , وإذا ائتمن خان)(4) والشاهد فيه "حدّث ووعد وائتمن" علي وزن فعّل وفعل وافتعل .

كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَسْكُتْ)(5) , والشواهد فيه "يؤمن ويحسن ويكرم ويقل ويسكت",على وزن يُفعل ويفل ويَفعل.

---

(1) المصدرالسابق الصفحة التالية

(2) المصدرالسابق الصفحة نفسها

(3) إرشاد السالك2/ 990

(4) أخرجه أحمد 388/8 برقم : 8670 وسنن الترمزي ,أبواب الأيمان , باب ماجاء في علامة المنافق 19/5 برقم :2631

(5) أخرجه البخاري: كتاب الأدب , باب : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، 11/8 برقم :6018 ,أصلة في مسلم والسنن والمسند .

المبحث الثاني والثلاثون

باب زيادة همزة الوصل

همزة الوصل مختصة بأوائل الكلم، وسميت بذلك لسقوطها في الوصل، فإنها لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها، وأما ثبوتها في نحو:

(ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة .. على حدثان الدهر منى ومن جمل)

فضرورة شعرية(1) .

(للوصل همز سابق لا يثبت ..... إلا إذا ابتدى به كاستثبتوا)

---

(1) إرشاد السالك 2 / 1002

(وهو لفعلٍ ماضٍ احتوى على ..... أكثر من أربعة نحو انجلى)

(والأمر والمصدر منه وكذا ... أمر الثلاثي كاخش وامض و انفذا)

همزة الوصل تدخل في الكلم الثلاث، ودخولها في الحرف أقل، لأنها لم تدخل إلى على "أل" خاصة -كما يأتي- وأما الأفعال فلا دخول لها في المضارع منها، وأما الماضي فلا تدخل إلا فيما احتوى على أكثر من أربعة أحرف، وهو الخماسي كـ"انجلى وانطلق" والسداسي كـ"استخرج" ولا يوجد إلا بهمزة الوصل وأما التي في الثلاثي كـ"أمر" أو في الرباعي كـ"أكرم" فليست بهمزة وصل؛ وأما الأمر فتدخل فيما دخلت في ماضيه وهو الخماسي والسداسي نحو: "انطلق واستخرج"؛ وفي أمر الثلاثي إذا تعذر الابتداء به دونها، لكون ما يلي حرف المضارعة منه ساكناً كـ"يضرب، ويعلم، ويعقد" وهي مطابقة لمثل المصنف الثلاثة، وإنما مثل بها ليبين أن أصل حركة همزة الوصل الكسر، وكذلك تكسر فيما عين مضارعه مفتوحة كـ"يخشى ويعلم" أو مكسورة كـ"يمضي ويضرب وينطلق ويستخرج" وفي الماضي المبني للفاعل مطلقاً، وإنما تضم في موضعين:

أحدهما: أن تكون عين مضارعه مضمومة، كـ"ينفذ ويقعد" ثم هذا الضم لازم إن كانت ضمة العين أصلية -كما مثل- فإن كانت ضمتها عارضة كـ"امشوا واقضوا" فالهمزة مكسورة، ولو عرض للمضمومة الأصل كسر ٌ كـ"اعزي" فقال أبو علي في التكملة: يجب ضم الهمزة وإشمام الكسرة التي قبل الياء؛ وذكر المصنف أنهما يشمان معاً، وذكر ابنه أنه أن ما قبل الياء يكسر، وأن الهمزة يجوز فيها الكسر والضم، وهو أرجح.

الثاني: فيما بني للمفعول من الماضي الذي دخلت عليه كـ"انطلق واستخرج" ثم هذا الضم واجب فيما ضمت عينه لزوماً كالمثالين، فأما ما جاز في عينه الكسر والضم و الإشمام كـ"اختار، وانقاد"، فإن همزته تتبع عينه في الأحوال الثلاثة.

وأما الاسم فينقسم دخولها فيه إلى قسمين: مطرد ومسموع، فالمطرد مصادر الماضي المفتتح بها كـ"انطلاق واقتدار، واستخراج" والمسموع: ما ذكره المصنف بعد هذا بقوله: هذه الأسماء العشرة هي التي سمعت فيها همزة الوصل وهي اسم واست وابن وتأنيثه وابنم واثنان وتأنيثه وهو اثنتان وامرؤ وتأنيثه وهو امرأة، وأيمن وهو المخصوص بالقسم وينبغي أن يزاد على ذلك: أيم الله،بمعنى أيمن الله، ولا يقال إنها بعض أيمن لأنهم قد ذكروا ابناً مع ابنم وإطلاق

المصنف همز "أل" يشمل الحرفية المعرفة والزائدة والاسمية الموصولة، فتصير الأسماء التي تدخلها همزة الوصل اثني عشر، وتكسر فيها كلها إلا "أل" فإنها فيها مفتوحة، وفي "اسم" لغة بضمها، وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة كهمزة أل ففيها وجهان:

أحدهما: إبدالها مدة، وهو الأرجح.

الثاني: تسهيلها، وبهما قرئ في نحو: (آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ)(1) الآية، ولا يجوز حذفها لئلا يلتبس بالخبر، فإن دخلت على المكسورة أو المضمومة فالوجه حذفها فتقول في المضمونة: استخرج لمسألة: وأطي الله زيدٍ غداً؟ وبه قرأ الأكثرون (أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا)(2) (أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ)(3) وبعضهم يبدلها مدة وبعضهم سهلها، وهو أندر الثلاثة، ولا يجوز تحقيقها لأنها لا تثبت في الوصل إلا ضرورة كما سبق(4) .

لم يورد حديثاً في شرح الباب , وفي الحديث النبوي ألفاظ كثيرة فيها همزة الوصل والقطع منها حديث أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله به الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب) (5) , والشواهد فيه ظاهرة في الهمزات الوصل والقطع .

المبحث الثالث والثلاثون

ـ باب الإبدال ـ

وفي الباب خمسة فصول , فصل ؛ أصل الباب وأربعة فصول فرعية جعلت الفصل الأصل في مبحث وكل فصل فرعي في مبحث منفصل لتصبح خمسة فصول للباب .

فالأول منها : باب الإبدال ـ وهو أصل الباب ـ

(أحرف الإبدال هدأت موطيا ... فأبدل الهمزة من واوٍ ويا)

(آخراً اثر ألفٍ زيد وفي ... فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى)

---

(1) سورة الأنعام : 143

(2) سورة ص : 63

(3) سورة المنافقون:6

(4) إرشاد السالك 1006/2

(5) أخرجه الامام مالك في الموطأ باب فضائل الزهري 1/ 194 برقم : 203 وهو آخر حديث في الموطأ .

الأحرف التي يبدل بعضها من بعض إبدالاً مطرداً تسعة جمعها قوله: "هدأت موطيا" ومعناه: سكنت في حال كوني موطياً فراشي، أي: جاعله واطيئاً ، يقال أوطأته ووطأته، ثم قلبت الهمزة فليهم الفاعل ياء ً ، لما يأتي، ومن أسقط منها الهاء جمعها بقوله: "طويت دائماً " لأن إبدال الهاء من التاء إنما يطرد في الوقف، وهو عارض، وإبدالها من الهمزة في نحو: "هرقت الماء"وهردت كذا -بمعنى أردته- فليس بمطرد، بل هو نظير إبدال اللام من النون يريد: أصيلانا -تصغير أصيل- وهو آخر النهار، وإبدال الجيم من إحدى الياءين في الوقف على علي، ويسمى عجعجة قضاعة قال شاعرهم:

يريد: فاضطجع، فهذا ونحوه لم يذكره النحاة في حروف الإبدال لعدم اطراده؛ ثم أخذ يتكلم على كل حر ف، ومن أي حرف يبدل، ومحل إبداله منه، فذكر أن الهمزة لا تبدل إلا من حروف اللين، ويبدل من الواو والياء خاصة في مسألتين:

الأولى: أن تقع إحداهما آخر الكلمة، بعد ألف زائدة، ويكثر ذلك في الواو، نحو: كساءٍ ، وسماءٍ ، ودعاءٍ ، وأبناء، ومنه في الياء: بناء، لأنه من بنيت، فلو لم تقع آخراً كما في نحو: قاولٍ وبايع ، أو لم يتقدمها ألف، كـ"غدو، ورمي" أو تقدمتها ألف غير زائدة نحو: واو وآي لم تبدل.

الثانية: أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل قد أعلت في فعله نحو: قائم وصائم وخائف - في الواو- وبائع وبائن ـ في الياء- فلو لم تعل في فعله كـ"عور" قلت في اسم فاعله عاور- بغير إبدال.

تبدل الهمزة من المد سواء كان واواً أو ياءاً أو ألفاً في مسألتين أيضاً :

إحداهما: أن تزاد المدة ثالثةً في المفرد ثم تجمع على موازنة مفاعل، نحو: عجوز وعجائز، وسليق وسلائق وشمال وشمائل، وسواء كان المفرد متجرداً ، من تاء التأنيث -كما مثل- أو متلبساً بها كـ"رعوفة ورعائف" وصحيفة وصحائف، وقلادة وقلائد، أما لو كانت الياء والواو في المفرد غير ممدودة لتحركهما، كـ"أسود، وهبيخ" لم تبدل .

الثانية: أن تقع المدة ثانية حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كانا ياءين كـ"نيايف" ـ في جمع نيف ـ أو واوين كـ"أوائل" في جمع أول أو مختلفين كـ"سائد" في جمع سيد إذ أصله سيود، ولا يتصور ذلك في الألف فكان ينبغي أن يذكر هذه المسألة مع اسم فاعل ما أعل عيناً

لاختصاص الحكم فيهما بالواو والياء، فيذكر مع المسألة الأولى من هذا القسم المسألة الأولى من الذي قبله، لأن الألف مشاركة للواو والياء في إبدال الهمزة منها إذا تطرفت بعد مدة زائدة كما في: حمراء، ونحوه، فإن أصله: حمرى، كـ"سكرى" فزيدت الألف قبل الآخر للمد كما في غلاموفراش، فأبدلت الثانية همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، وتبدل الواو وحدها همزة في موضع واحد يأتي ذكره (6).

(وافتح ورد الهمز يا فيما اعل ..... لاما وفي مثل هراوة جعل)

(واواً وهمزاً أول الواوين رد ..... في بدء غير شبه ووفي الأشد)

(ومدا ابدال ثاني الهمزين من ..... كلمة ان يسكن كآثر وائتمن)

(إن يفتح اثر ضم أو فتحٍ قلت ..... واواً وياء ً إثر كسر ينقلب)

(ذو الكسر مطلقاً كذا وما يضم .. واواً أصر ما لم يكن لفظاً أتم)

(فذاك ياء ً مطلقاً جا وأوم ..... ونحوه وجهين في ثانية أم)

لما فرغ من ذكر إبدال الهمزة من حروف المد أخذ في الكلام على عكسه وهو: إبدال حروف المد من الهمزة إلا أنه ذكر فيه محلإبدال الواو من الهمزة استراداً وتفويتاً للترتيب، بقصد اختصار، فبدأ بالكلام عليه ليتصل الكلام على محل إبدال الهمزة، ومحله ما أشار إليه المصنف بقوله:

(وهمزاً أول الواوين رد ...) البيت ...

ومعناه أنه إذا اجتمع في ابتداء الكلمة واوان ثانيتهما غير منقلبة عن أصل، فإنك ترد الأول منهما همزة، فتقول: أواصل وأواقي -في جمع واصلة

وواقية- وأصلهما وواصل وواقي، وسواء كانت الثانية متحركة -كما مثل- أو ساكنة كـ"أولى" فإن أصله: وولى -فعلىمن أو ّ ل.

رجعنا إلى إبدال حروف المد من الهمزة، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: ما بدأ به المنف من إبدالها ياء ً أو واواً إلا أنه -رحمه الله- أبعد النجعة في بيانه بحيث صار أبلغ من الإلغاء، فلا يكاد ينزل مراده على كلامه، ويظهر ذلك بشرحنا للمسألة -إن شاء الله- وهو أن الجمع الموازن لمفاعل إذا وقع بعد ألفه همزة مبدلة من مدة لما

(6) إرشاد السالك 1012/2

سبق، وكانت لامه معتلةحفت الهمزة ورددتها ياء ً ، إلا إذا كانت اللم واواً أصلية، فيشمل ذلك ثلاث صور.

إحداها: أن تكون اللام ياء ً نحو: قضايا، فإن أصلها: قضايي -بيائين- أولاهما ياء فعلية، والثانية: لام الكلمة، لأنه من قضيت، أبدلت الأولى همزة لما سبق في صحائف، ثم قلبت كسرتها فتحة تحقيقاً، لأن من قاعدتها تخفيف الكسر إلى الفتح، في مثل هذا مع الصحة كما قالوا: عذارى في جمع عذراء، فمع الاعتلال أولى، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فبقي: قضاءا - بألفين بينهما همزة - والهمزة شبيهة بالألف، فصار كاجتماع ثلاثة ألفات، فأبدلت الهمزة ياء تنبيهاً على أن اللام ياء، ففيه أربعة أعمال.

الثانية: أن تكون اللام همزة كما في خطايا، فإن أصله: خطايئ، أبدلت الياء همزة لما سبق، ثم الهمزة ياء لتطرفها بعد همزة -كما يأتي- ثم بقية العمل فيه كالذي قبله، ففيه خمسة أعمال.

الثالثة: أن تكون اللام ياء ً مبدلة من واو، كما في: مطايا، فإنه جمع مطية، وأصلها مطيوة، فعيلة من المطا، وهو الظهر، قلبت [الواو ياء، ثم أدغمت فيها الياء كما فعل مثل ذلك "في" سيد وميت، فقياس جمعها: مطاوو، قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد كسرة، كما فعل ذلك ي: الغازي والداعي، ثم الأولى همزة لما سبق في: عجائز، ثم بقية العمل فيه كالأولى، ففيه خمسة أعمال -أيضاً - أما إذا كانت اللام واواً أصلية قد سلمت في الواحدة، كما في نحو: هراوة، فإن الهمزة ترد في الجمع إلى الواو، كما أشار إليه المصنف بقوله: ويظهر ذلك بخمسة أعمال ـ أيضاً ـ لأنك تقلبالألف همزة، كما في: رسائل، ثم الواو ياء ً لتطرفها بعد مسرة، ثم فتحت للكسرة تخفيفاً فانقلبت الياء ألفاً لتحرها وانفتاح ما قبلها، ثم اجتمع شبيه بثلاث ألفات، فردت الهمزة إلى الواو تنبيهاً على أن أصل اللام واواً.

الموضع الثاني ما تبدل الهمزة فيه مداً: وهو ما إذا التقى همزتان، وينقسم ذلك إلى ما الثانية فيه ساكنة وإلى ما الثانية فيه متحركة، ففي القسم الأول تبدل الثانية مدة من جنس حركة الأولى فتبدلها ألفاً بعد المفتوحة كـ"آثر" وواواً بعد المضمومة كـ"أوتمن فلان على كذا" إذ أصله: أؤتمن وياء ً بعد الكسرة، كـ"إيمان" ونقل ابن الأنباري عنه.

أما لو كانت أولى الهمزتين استفهاماً لم يكونا من كلمة واحدة فلا يجب الإبدال،

نحو:(أَأَنذَرتَهم)(7).

وأما القسم الثاني: وهو ما إذا كانت الهمزة الثانية متحركة فلها ثلاثة أحوال باعتبار الحركات الثلاث، فإن كانت مفتوحة إثر مضمومة أو مفتوحةقلبت واواً كتصغير "آدم" وتكسره، فإنك تقول: "أويدم وأوادم" وأصلهما أؤيدم، وأآدم، بهمزة مفتوحة [بعد مضمومة في التصغير وبعد مفتوحة] في التكسير خففت بإبدالها واواً .

وإن كانت إثر مكسورة قلت ياء ً ، كما إذا بنيت من أم مثال: إصبع ـ بكسر الهمزة وفتح الباء ـ وفإنك تقول فيإأمم ٌ ، لأنك تبتدئه بهمزتين، أولاهما مكسورة والثانية ساكنة فتنقل إلى الثانية حركة المليالأولى لتتمكن من إدغامها فيما بعدها ثم تبدلها ياء ً فتقول: إيمٌ، وأما قراءة و َ جاَبع َعلْنَا(ه ُم ْ أَئِمَّةً) (8) ـ التحقيق ـ فمما يواقف .

أخذ في ذكر إبدال حروف العلة الثلاثة بعضها من بعض، وهو عبارة عن باب الإبدال، ولم يرتبه المصنف هنا، وهو ينقسم إلى أقسام:

الأول: إبدال الياء من الألف، فذكر له موضعين:

أحدهما: أن يقع بعد كسر كما في "جمع" نحو مفتاح ومصباح وتصغيرهما.

الثاني: أن يقع بعد ياء التصغير نحو: غليم، ويفعل ذلك أي الإبدال

ياء بالواو، وهو القسم الثاني من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يلي كسرة، وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يقع في آخر الكلمة، إما في اسمٍ كـ"الداعي والتالي وإما في فعل كـ"قوي، ورضي".

الثاني: أن تقع في محل يشبه الآخر، لكون ما بعده في تقدير الانفصال، كوقوعها قبل تاء التأنيث، كـ"أكسية، وأصحية" فإن أصلها: أصحويةٌ ، وكـ"عارية وتريقية"، أوقبل زيادتي فعلان، وهما الألف والنون كما إذا بنيت على مثال قطران من الغزو، فإنك تقول فيه غزيان، بقلب الواو ياء لوقوعها آخراً بعد كسرة، ومقاتوة بمعنى خدام شاذ.

---

(7) سورتي البقرة : 2 , ويس : 10

(8) سورة الأنبياء : 73

الثالث: أن يقع عيناً لمصدر قد أعلت في فعله، وبعدها في المصدر ألف نحو: صيام، وقيام، واعتياد، وانقياد، فلو كانت العين في اسم كـ"سواك" أو لم تعل في الفعل كـ"لواذ، وحوار" في مصدر لاوذ وحاور، أو لم يتعقبها ألف، كـ"حال حوالاً، وعلد المريض عودا، وعاج عوجاً"، امتنع قلبها ياءً في ذلك كله، وإلى الأخير أشار وقيده بالفعلية ليحترز من قلبها ياءً.

الموضع الرابع: مما تبدل فيه الواو التالية للكسر ياءً، وهي أن تقع في موضع العين من جمع تكسير قد أعلن في مفرده، أو شبهت بالمعتل لسكونها، فالأول: كـ"دار، وديار". والثاني: كـ"سوط، وسياط" إلا أن شرط هذا الثاني أن يليها ألف كما في المصدر، فلذلك أعلت في ثياب، وحياض، ورياض، وصححت في "فعلة" لعدم الألف، كقوهم: عودٌ وعودة -للمسن من الإبل- وكز وكوزة -بالمعجمة والمهملة- وأما القسم الأول فما وليها فيه ألف تعين إعلاها كـ"مياه وشياةٍ" وما لم يلها فيه ألف كـ"فعل" فذكر المصنف فيه وجهين أولاهما الإعلال، وغيره يقول: يتعين الإعلال فيه لكثرة وروده، كـ"الحيل والديم، والقيم" -في جمع قيمة أو قامة- ويحكم على ما جاء منه مصححاً كـ"حوج" -في جمع حاجة- ها القسم الثاني مما تبدل فيه الواو ياءً وإن لم تتقدمها كسرة ويقع ذلك في ستة مواضع:

أحدها: هذا، وذلك إذا وقعت لاماً للكلمة وقبلها فتحة، سواء كان ذلك في اسم كـ"المعيطان" أو في فعل كـ"يرضيان" ومثلهما: أعطيت وزكيت، ويشترط لذلك أن تكون الواو رابعة فأكثر، ولذلك لم تنقلب في نحو: كسوت،وزكوت، مع كونها لاماً تالية لفتحة، بخلاف تداعينا وتعادينا وما تقدم ثم ذكر القسم الثالث والرابع من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، فالثالث إبدال الواو من الألف، ويجب في الواقعة بعد ضمة، كما في: توبع، وغودر، قال تعالى: (مَا وُورِيَ عَنْهُمَا) (9) ولا يقع ذلك إلا في هذه المسألة خاصة.

والرابع: إبدال الواو من الياء ويكون في أربعة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد ضمة أيضاً - كما في موقن، وشرطها أن تكون ساكنة لغير الإدغام في غير جمع، فلو تحركت نحو: الهيام أو كان سكونها للإدغام كـ"حيضت هندٌ" أو كانت في جمع كـ"بيض، وهيم" -في جمع أهيم- امتنع الإبدال إلا أنه يتعين في الجمع ما ذكره

(9) سورة الأعراف:20

المصنف من كسر المضموم قبلها، قال تعالى: (فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ)(1) وقال: (وَدَمٌ بِيضٌ)(2).

بِيضٌ)(2).

هذا الموضع الثاني مما تبدل فيه الواو من الياء، وذلك أن تقع إثر ضمة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون لاماً لفعل، كـ"قضو الرجل ونهو" مراداً بهما التعجب من قضائه وعقله.

الثانية: أن تكون لاماً لاسم ختم بتاءٍ بنيت الكلمة عليها، كأن تبنى من "رمى" مثل "مقدرة" فإنك تقول فيه: مرموة بإبدال الياء واواً، فلو لم تبن الكلمة على الياء، بل لحقت بها للدلالة على معنى المرة، نحو: "توانية" للمرة من التواني سلمت الياء فيه، كما تسلم في المجرد منها، فإن أصله: توانياً - بضم العين- كالتقاعد والتكاسل، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء.

الثالثة: أن تكون لاماً لاسم ختم بالألف والنون المزيدتين، كما إذا بنيت من "رمى" مثل "سبعان" - اسم موضوع - وهو مراد المصنف، ولذلك أبقى الألف مع دخول الجار، أو تثنية سبع فإنك تقول فيه رموان ـ بإبدال الياء واواً ـ (3).

(وإن تكن عيناً لفعلى وصفا ..... فذاك بالوجهين عنهم يلفى)

هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الياء واواً، وهو ما إذا وقعت عيناً "لفعلى" ثم هذا الإبدال ينقسم إلى لازم وجائز، فاللازم فيما إذا كان "فعلى" اسما أو مصدراً، وهذا مفهوم من كلام المصنف لتقييد الجائز بما إذا كان وصفاً، ويصح تمثيل القسمين بـ"طوبى" لأنها إذا اسم لشجرة في الجنة وإما مصدر من الطيب والجائز ما كان فيه فعلى وصفا فإنه يجوز فيه إبدال الياء واواً وإبسمة الفاء، وعلى ذلك جاء الطوبى , وعلى ذلك جاء قوله تعالى: (قِسْمَةٌ ضِيزَى)(4) أي: جائرة .

وقال غيره : إن كانت الصفة جارية مجرى الأسماء كتأنيث أفعل التفضيل فالإبدال وإلا

---

(1) سورة الواقعة:55

(2) سورة فاطر:27

(3) إرشاد السالك 2/ 1027

(4) سورة النجم:22

فالتصحيح (1) .

لم يورد حديثاً في شرح الباب , وجاء الإبدال في الحديث النبوي كثير, منه حديث الراشي: (الراشي والمرتشي والرائش) (2) و حديث هدية العامل يأتي بها يوم القيامة (... إن كان بعيراً له رغاء أو بقرةً لها خوار أو شاةً تيعر) (3) والشاهد فيه "رغاء وخوار وتيعر" كلها فيها إبدال .

المبحث الرابع والثلاثون

باب الإبدال ـ فصل فرعي أول

أما الفصل الفرعي الأول: فهو ؛

(من لام فعلى اسما أتى الواو بدل ... ياء، كتقوى -غالبا- جاذا البدل)

---

(1) إرشاد السالك 2/ 1028

(2) مسند الإمام أحمد 85/37 برقم : 22399

(3) المصدر السابق 7/39 برقم : 23598

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا ..... وكون قصوى نادراً لا يخفى)

الموضع الرابع مما تبلى فيه واواً ، وهو ما إذا وقعت لاماً لفعلى، اسماً كـ"التقوى، والفتوى، والشروى" أصلها تقى، لأنك تقول في الفعل: اتقيت، فقلبوا الياء واواً ليفرقوا بين الاسم والصفة،فإنهم قالوا في الصفة: امرأة خزيا وصديا، وخصوا الاسم بالإعلال لخفته؛ ثم إعلاله غالب، كما ذكر المصنف، لا لازم، لأنه جاء في الأسماء: "ريا وسعيا" -لمكان- وطغيا- اسم لولد البقرة الوحشية، وفي خرم القاعدة بهذا نظر؛ أما الأول: فهو في الأصل وصف، قالوا: "رائحة ريا" أي ممتلئة طيباً ، وأما الثاني والثالث: فالأشهر فيهما ضم الفاء فاستصحب التصحيح على لغةالفتح لعروضه، وأما فعلى المضموم الفاء فما كان منه وصفاً فقد جاء بالعكس فتقلبوواياء ً ، كـ"الحياة الدنيا، ودرجة عليا" وهو الموضع الثلاني مما تبدل فيه الواو ياء ً

دون تقدم الكسرة عليها؛ وكون "قصوى" نادراً مع تقرر هذا الأصل لا يخفى على متأمله، لأنه وصف، ولذلك تقول فيه بنو تميم: قصيا على القياس، وما كان منه اسماً لم تبدل واوه بل تصحح، كـ"رضوى، وحزوى" مكانين(1).

لم يورد حديثاً في شرح الباب , والباب تبع للباب السابق .

المبحث الخامس والثلاثون

الفصل الفرعي الثاني

(إن يسكن السابق من واوٍ ويا .. واتصلاومن عروضٍ عريا)

(فياء ً الواو اقلبن مدغماً ..... وشذ ً معطى ً غير ما قد رسما)

هذاالواقع الثالث مما تبدل فيه الواو ياء ً دون تقدم الكسرة، وهي أن تلتقي مع الياء في

(1) المصدر السابق 1030/2

كلمة واحدة، ويسكن السابق منهما، ويعريان من عروض أحدهما ذاتاً وسكوناً ، فإنك تقلب الواو ياء ً ، ثم غمها في الياء التي تليها، سواء كانت الواو سابقة كـ"طيٌ ، ولـيٌ " -مصدر طويلت ولويفإن أصلهما طويٌ ولويٌ ، لأن "فعل" المتعدي مصدره "الفعل" غالباً - كـ"الضرب والقتل" أو بالعكس، كـ"سيدٍ ، وهينٍ " إذ أصلهما سيود وهيون -فيعل- من ساد يسود، وهان يهون، ولا يفعل ذلك مع عدم التقائهما، كـ"زيتون" ولا مع التقائهما في كلمتين نحو: "كيلي وافٍ ، ويدعو ياسر" ولا مع تحرك السابق منهما كـ"طويل، وعويمر، وغيور" ولا مع عروض أحد الحرفين ذاتاً ، كـ"رويةٍ " مخففة من رؤية، وبويع، فإن الواو في الأول بدل من الهمزة، وفي الثاني بدل من الألف الأصلية، ولا مع عروض السكون نحو: نوي مخففاً من نوي، على لغة من يقول عُلْمَ في عِلْمَ -بسكون وسطهما جاء معطىً غير ما قد رسم له من التصحيح أو الإعلال على الوجه المفكوا شذ إعلاله مع عدم استيفاء شروطه، قراءة بعضهم: (إِنْ كُنتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ) - بالقلب والإدغام مع عروض الواو -لكونها بدلاً من الهمزة تخفيفاً ؛ ومما شذ تصحيحه استيفاء شروط الإعلال: رجاء بن حيوة، وقولهم: يومٌ أيومٌ ، وقالوا: عوى الكلب عويةً مع أنه حسن. الأول: خوف الالتباس بالنقل مع حية. والثاني: خوف الالتباس بالأيم - التي لا زوج لها -. والثالث: خوف الالتباس بالمرة من عيي بمعنى تعب. ومما شذ إعلاله على خلاف القاعدة قولهم: نهوٌ عن المنكر، بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو، وقالوا: عوى الكلب عوةً ، ويستثنى من هذا النوع ما كانت الياء فيه للتصغير مما يكسر على مثال مفاعل، فإنه اطرد فيه التصحيح والإبدال، قالوا في تصغير جدول ,وأسود مراداً به الحية: جديول وجديل، وأسيود وأسيد؛ والمواضع الثلاثة الأخر الإبدال فيها جائز لا واجب، ويأتي في آخر الفصل الذي بعده(1) .

(من ياءٍ أو اواوٍ بتحريك أصل ..... ألفاً ابدل بعد فتحٍ متصل)

(إن حُرِك التالي، وإن سكن كف .. إعلال غير اللام، وهي لا يكف)

(إعلالها بساكنٍ غير ألف ..... أو ياءٍ التشديد فيها قد ألف)

هذا القسم الخامس من الإبدال الواقع في حروف العلة، وهو إبدال الألف من أختيها

(1) المصدر السابق 1032/2

الواو والياء، ويختص ذلك بأن تكون إحداهما متحركةتحركا أصلياً، وقد تقدمتها فتحة اتصلت بها وما بعد إحداهما متحرك إن كانا في محل العين، نحو: قام وباع ورمى وغزا فإن اصلها: قوم وبيع ورمى وغزو، فلو كانت إحداهما ساكنة كـ"بيت، وثوب" أو كانت حركتها عارضة كـ"جيلٍ ، وتوٍمخففين من جيألٍ وتوأمٍ، أو لم يتقدمها فتحة، كـ"السور، والغير و العوض" أو كانت الفتحة غير متصلة بهما، لكونهما في كلمة أخرى كـ"ضرب" وأصل أو بينهما فاصل كـ"جدول ومريم" أو سكن ما بعدهما، وهما في محل العين كـ"خورنق، وبيان" امتنع الإعلال لفقد شروطه، فلو كانت إحداهما في محل اللام لم يكف إعلالها بسكون ما بعدها إلا في مسألتين:

إحداهما: أن يكون الساكن ألفاً، كـ"رميا، وغزوا، وفتيان، وعصوان".

الثانية: أن يكون الساكن ياء ً أدغمت في مثلها، كـ"علويٌّ ، وعدويٌّ "

فلو كانت طرفاً كـ"رمى، ودعا" أو بعدها ساكن غير ما ذكر، كـ"يخشون" -فإن أصله: يخشيون قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت الألف لملاقاتها الساكن- لم يمنع ذلك من إعلالها؛ ويستثنى من الشرط الثالث ما إذا تقدمها سكون، نحو: استقام واستزاد ومصدريهما فإن أصلهما: استقوم واستزيد، نقلت فتحة الواو واليلء إلى ما قبلها، فتحركت أصلاً وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وسيأتي تحريره (1).

(وصح عين فعلٍ وفعلا ..... ذا أفعلٍ كأغيدٍ وأحولا)

استثني مما اجتمعت فيه شروط قلب الواو والياء ألفاً أربع مسائل صـ ُحـّ ِحا فيها:

الأولى: هذه وهي أن تقع إحداهما عيناً لمصدر، أو فعل جاء الوصف منه على أفعل، كـ"حول حولاً فهو أحول" وعور عوراً فهو أعور، وغيد غيداً فهو أغيد، وهيف هيفاً فهو أهيف، وأشار إلى المصدر بـ"فعلٍ " وإلى الفعل بـ"فعلا"(2) .

(وإن يبن تفاعلٌ من افتعل ..... والعين واوٌ سلمت ولم تـُعل)

هذه المسألة الثانية مما تصحح :

فيها الواو مع اجتماع شروط الإعلال وهو "افتعل" إذا بان منه معنى التفاعل، وهو التشارك في الفاعلية والمفعولية، وكانت عينه واواً، فإنها تسلم، كـ"اشتور القوم" أما لو لم يدل

(1) المصدر السابق 1034/2

(2) المصدر السابق 1036/2

على التفاعل كـ"اعتاد، واختار، وابتاع" أو دل على التفاعل وعينه ياء كـ"استاف القوم" أي: تضاربوا بالسيوف، لم يمنع ذلك من الإعلال؛ وتصحيحه في نحو قول أنس -رضي الله عنه- : "فاجتووا المدينة".

لما يلزم عن إعلاله من قلب الواو الثانية همزة لتطرفها بعد الألف(1) .

(وإن لحرفين ذا الإعلال استحق ..... صحح أولٌ ، وعكس ٌ قد يحق)

هذه المسألة الثالثة مما يصحح فيه الواو والياء مع وجود شروط الإعلال، وهي أن يكون بعد أحدهما حرف يستحق الإعلال –أيضاً - فإنه يجب تصحيح أحدهما، والغالب تصحيح الأول نحو: الحياة، والهوى، فإن أصلهما: حيوةٌ وهويٌ ، وذلك صحيح في نحو: حيوان، لأن المستحق.

للإعلان هو الثاني، وإعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف، وقد يجيء عكسه، وهو تصحيح الثاني وإعلال الأول] كـ"آية" -على قول من جعل أصلها: أيية، وكـ"غاية، وثاية" -لأحجار يضعها الراعي عند متاعه(2) .

(وعين ما آخره قد زيد ما ..... يخص الاسم واجبٌ أن يسلما)

هذه المسألة الرابعة، وهو أن يكون أحدهما عيناً لما في آخره زيادة تختص بالأسماء كالألف والنون في الجولان، والهيمان، وكألف التأنيث في: صورى وحيدى، أما تاء التأنيث فليست مختصةبالأسماء، فلا تمنع الإعلال، فلذلك أعل في نحو: باعةٍ وحاكةٍ ، وتصحيح خونةٍ خارج عن القياس(3).

(وقبل يا اقلب ميماً النون إذا ..... كان مسكناً كمن بت انبذا)

هذه المسألة معترضة في أثناء الكلام على إبدال حروف العلة وهي مسألة إبدال الميم من النون ، وذلك إذا وقعت ساكنة قبل الباء سواء كانا في كلمة كـ"انبذا" أو في كلمتين كـ"من بت"(4).

---

(1) المصدر السابق الصفحة نفسها

(2) إرشاد السالك 2/ 1037

(3) المصدر السابق 1037/2

(4) المصدر السابق1039/2

لم يورد الشارح حديثاً في شرح الباب حديثاً , وهو تابع للباب السابق أيضاً لا داعي لإيراد شاهداً حديثياً له .

المبحث السادس والثلاثون

باب الإبدال ـ فصل فرعي ثالث

أما الفصل الفرعي الثالث : فقال فيه :

(لساكنٍ صح انقل التحريك من ... ذي ليرآتٍ عين فعلٍ كأبن)

(ما لم يكن فعل تعجبٍ ولا ..... كأبيض أو أهوى بلامٍ عللا)

هذا الفصل يشتمل على مسائل مستثناة من القاعدة المتقدمة في الإبدال الواقع في

حروف العلة مع عدم استيفاء شروطه، وذلك ما إذا كان حرف العلة متحركاً وقلبه صحيح ساكن، فإنك تنقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، وتعامله بعد النقل بما تقتضيه القواعد لو كانت الحركة المنقولة أصلية، وله أربعة مواضع كلها مختصة بالعين(1) .

أحدها: أن يأتي حرف العلة عيناً لفعل، وله ثلاثة شروط:

أحدها: أن لا يكون فعل تعجب نحو: ما أقوم زيداً ، وأقوم به.

الثاني: أن لا يكون مضعفاً كأبيض وأسود.

الثالث: أن لا يكون معتل اللام، كـ"أهوى وأحيى".

وعند انتفاء هذه الموانع الثلاثة يتعين النقل مع سكون السابق وصحته، ولا نقل مع حركته ولا مع سكونه معتلاً نحو: بايع وساوم؛ وبعد النقل يعامل حرف العلة بمقتضى القواعد السابقة، فيصح إن كانت الحركة مجانسة له نحو: يقول ويبيع، أصلهما: يقول كـ"يقعد" ويبيع كـ"يضرب" نقلت الحركة عن حرف العلة إلى الساكن قبله، وينقلب إن لم يجانسها إلى حرف يجانسها، فينقلب ألفاً في نحو: يخاف، أصله: يخوف كـ"يذهب" نقلت حركة العين إلى الفاء فتحركت في الأصل وانفتح ما قبلها الآن فيقلب ألفاً ، ويقلب ياءً في نحو: يخيف، أصله: يخوف كـ"يكرم" نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، فقلبت ياءً لسكونها بعد كسرة (2) .

(ومثل فعلٍ في ذا الاعلال اسم ... ضاهى مضارعاً وفيه وسم)

هذا الموضع الثاني مما ينقل فيه حركة حرف العلة، وهو الاسم المضاهي للمضارع إذا كانت عينه معتلة، وشرطه: أن تكون المشابهة في أحد خاصيتي المضارع، إما الوزن المجرد عن الزيادة كـ"مقام" أصله: مقوم -بوزن يذهب- نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت ألفاً ؛ وإما الزيادة المجردة عن الوزن، مثل أن تبني من البيع أو القول موازن تحلئ مكسور الأول مهموز الآخر، فإنك تقول فيهما تبيعٌ وتقيلٌ -بكسرتين بعدهما ياء- لأنك تنقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلها فتصح الياء وتنقلب الواو ياءً لسكونها بعد كسرة، أما المشابه له في الوزن والزيادة نحو: ابيض واسود أو المخالف له فيهما كـ"مسواك" ومخياط فلا تعل في واحد

(1) المصدر السابق الصفحة نفسها

(2)المصدر السابق الصفحة التالية

منهما؛ وإنما أعل "يزيد" مع مشابهة الوزن والزيادة لأنه نقل من الفعل بعد الإعلال فاستمر(1).

(ومفعلٌ صحح كالمفعال ..... وألف الإفعال واستفعال)

(أزل لذا الإعلال، والتا الزم عوض ... وحذفها بالنقل ربما عرض)

قد تقدم أن مخياطاً ومسواكاً ونحوهما يصححان لعدم مشابهة المضارع، وحمل عليه في ذلك مفعل، نحو: مخيطٍ مع شبهه للمضارع في الوزن، فإنه شبه بـ "تعلم" على لغة من يكسر التاء فكان حقه الإعلال كـ"مقام" إلا أنهم أحلقوه بمخياطٍ لشبهه به لفظاً ومعنى، هذا ما قرره ابن المصنف، وفيه نظرٌ ، بل الصواب أن يقال: إمخيطاً كمخياطٍ في عدم مشابهة المضارع، ولو كان ما ذكره موجباً لإعلاله لكان موجباً لتصحيح نحو ما بني من القول على مثال تحليء لاجتماع شبه المضارع في الزيادة والوزن فاعرفه .

ثم ذكر الموضع الثالث من مواضع النقل، وهو المصدر الموازن لإفعال كـ"إقوام" أو لاستفعال كـ"استقوام" فإنك تنقل فتحة الواو فيهما إلى الساكن قبلها، فتنقلب ألفاً ، ثم تزال ألف الإفعال والاستفعال .

وهي الثانية منهما لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف من عين الفعل لزيادتها وقربها من الطرف، ولأن حذف الأولى بعد إعلالها إجحاف بها؛ ثم يؤتى بتاء التأنيث عوضاً من الألف المحذوفة فيقال فيهما إقامة واستقامة وتلزم لكونها عوضاً من محذوف، وقد يعرض حذفها فيقتصر فيه على النقل والسماع، وهو في الإضافة، كقوله: (إِقَامَ الصَّلاةِ)(2) ,أحسن منه دونها، كقولهم: أجاب إجاباً (3) .

(وما لإفعالٍ من الحذف ومن ..... نقل فمفعول به أيضاً قمن)

(نحو: مبيعٍ ومصونٍ وندر ... تصحيح ذي الواو في ذي اليا اشتهر)

هذا الموضع الرابع من مواضع النقل، وهو صيغة مفعول مما اعتلت عينه، فإنك تعامله بما عاملت المصدر الوارد على إفعال، ومن نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم حذف الساكن بعدها قلتها، نحو: مبيع ومصونٍ فإن أصلهما مبيوعٌ ومصونٌ نقلت حركة الياء

(1) المصدر السابق 1041/2

(2) سورة الأنبياء:73

(3) إرشاد السالك 2/ 1043

والواو إلى ما قبلها ثم حذفت الثانية لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف لما سبق، وقلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتسلم الياء من قلبها واواً فتلتبس بواوي العين كـ"مصون، ومصوغ"؛ هذه قاعدة العفي ذلك وندر تصحيح ما عينه واو، سمع من بعضهم: ثوبٌ مصوونٌ ، وفرسٌ مقوودٌ ، واشتهر هذا التصحيح فيما عينه ياء، وهي لغة تميم، تقول: مبيوع ومعيوب ومخيوط(1).

(وصحيح المفعول من نحو عدا ... وأعلل أن لم تتحر الأجودا)

هذه المسألة استطراد من التي قبلها، فإنه لما ذكر حكم بناء المفعول مما عينه معتلة استطرد إلى حكم بنائه مما لامه معتلة، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لامه ياء كالمبنى من رمى وحمى ورضي، ولم يذكره المصنف لمجيئه على قاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فإنك تقول فيه مرمي ومحمي ومرضي والأصل مرموميٌ ومحموميٌ ومرضويٌ ، اجتمعت الواو والياء مع سبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء وحولت الضمة كسرة لصيانة الياء من انقلابٍ آخر.

الثاني: ما لامه واو وينقسم إلى قسمين أيضاً :

أحدهما: ما عينه مفتوحة نحو: غدا وغزا -وهي مسألة الكتاب- والأولى فيه التصحيح، فيقال فيه: معدو ومغزو ومدعو والإعلال فيه شاذ، ولذلك قال:

(... واعلل إن لم تتحر الأجودا ...)(2)

الثاني: ما عينه مكسورة، كـ"رضي، وقوي" فهو عكس الذي قبله، الأفصح أن يعل بقلب واوه ياءً وتدغم في الياء المنقلبة عن واو مفعول، فيقال: مرضيٌ عنه مقويٌ عليه وهو الموضع الرابع مما تبدل فيه الواو ياءً وإن لم تتقدمها كسرة وتصحيحه في قراءة بعضهم: (راضية مَرْضُوَّة) شاذ(3).

(كذاك ذا وجهين جا الفعول من ... ذي الواو لام جمع أو فردٍ يعن)

هذا الموضع الخامس مما يدل فيه الواو ياءً ، وإن لم يتقدمها كسرة، وهو ما إذا كانت

---

(1) المصدر السابق 1044/2

(2) إرشاد السالك ص : 1045

(3) إرشاد السالك ص : 1046، أصل الآية: (راضية مرضية) من سورة الفجر الأية : 28

الواو لاماً لفعول، فإن فيه الوجهين:

التصحيح: فتدغم فيها واو فعول.

والإعلال: فتقلب واو فعول ياء ً ، وتدغم فيها.

وظاهر كلام المصنف أن الوجهين على السواء في الجمع والمفرد، وليس كذلك، بل الأشهر في الجمع الإعلال، نحو: قفي، وعصي ودلي -في جمع دلو والتنزيل: (حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ)(1) وتصحيحه قليل نحو: أبو وأخو -في جمع الأب والأخ- ونجو في جمع نحوٍ - ، وهو السحاب الذي هراق ماءه، والمفرد بالعكس، بل تصحيحه واجب عند الأكثرين، نحو: نما المال نموا، وسما زيدٌ سموا ً ، وفي التنزيل: (وَعَتَوْا عُتُوًّا)(2) ويدون عُلُوًّا)(3) ولم ع من إعلاله إلا: عساعسياً ، وقسا قيساً ، (وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا)(4),(5) .

(وشاع نحو نيمٍ في نوم ..... ونحو نيامٍ شذوذه نمى)

هذه خاتمة المواضع التي تبدل فيها الواو ياء ً ، وهو ما إذا كانتعيناً لفاعلٍ صحيح اللام كـ"نائم، وصائم" وجمع على فعل، فإنه يجوز في عينه التصحيح، وهو الأكثر، فيقال: نومٌ ، وصومٌ ، وقومٌ ، وعودٌ ، والإعلال، بقلب الواو ياء ً حملاً على المفرد.

فيقال نيمٌ ، وصيمٌ ، وإنما جعله المصنف شائعاً بالنسبة إلى: نيامٍ ، لا بالنسبة إلى التصحيح فقد كان فاعل معتل اللام كـ" شاوٍ وغاوٍ تعين التصحيح فيقال: شوى وغوى، كراهة لتوالى الإعلال وكذا إن جمع على فعال يتعين التصحيح فيقال : نوَّامٌ وصوَّام لبعدها، من الطرف(6) .

(ذو اللين فاتا في افتعالٍ أبدلا ... وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا)

وصل هذه المسألة بالكلام على إبدال حروف العلة بعضها من بعض، لكونها مما أبدلت فيه حروف العلة وإن كان المبدل منها غير معتل؛ ومعنى ما ذكره: أن ذا اللين إذا كان

---

(1) سورة الشعراء:44

(2) سورة الفرقان:21

(3) سورة القصص:83

(4) سورة مريم : 8

(5) إرشاد السالك ص : 1047

(6) المصدر السابق الصفحة التالية

فاء الكلمة تبدل في الافتعال تاءً، ثم أدغم في تاء الافتعال ولا يتصور ذلك في الألف، وإنما يتصور في الواو والياء [نحو اتسر لأنه من اليسر، وتجري ذلك في جميع تصاريف الأفعال، فتقول في المضارع يتعد. وتقول في الأمر اتعد، وفي المصدر اتعاداً وفي اسم الفاعل متعد، وشذ هذا العمل فيما فاؤه همزة نحو: اتكل، من الأكل، وأما اتخذ فإنما هو افتعل من تخذ، أدغمت إحدى التاءين في الأخرى، كـ"اتبع" وزعم الجوهري أنه من الأخذ (2) .

(طا تا افتعالٍ رد إثر مطبق ... في ادان وازدد وادكر دالاً بقى)

أي تبدل تاء الافتعال طاءً بعد حروف الإطباق، وهي: الصاد والثلاثة التي تليها في عدد حروف الهجاء، فتقول في افتعل من الصبر: اصطبر، ومن الضرب: اضطرب، ومن الطهاطهر، ومن الظلم: اضطلم ثم الإدغام واجب في الثالث للمماثلة، وجائز في الرابع، إما مع إبدال الأول من جنس الثاني، فتقول: اطلم وإما مع عكسه فتقول: اظلم وبالأوجه الثلاثة روي قوله:

(هو الجواد الذي يعطيك نائله ... عفواً ويظلم أحياناً فيظطلم)

ويمنع الإدغام في الأول، لأن الصاد من حروف الصفير، وهي لا تدغم إلا في مثلها، وفي الثاني، لأن الضاد حرف مستطيل وأما عجز البيت فالمراد به: أن تاء الافتعال تنقلب دالاً بعد ثلاثة أحرف: بعد مثلها وبعد أختها، وبعد الزاي فتقول في افتعل من الدين ادان، ومن الذكر ادكر، ومن الزيادة ازداد؛ ثم الإدغام واجب في الأول للمماثلة ويجب في الثاني -أيضاً - لكن بعد قلب المعجمة مهملة (وأبدلا ذكر بعد أمة)(3) ، وبعضهم يعكس، وبها قرئ - في (غير المبعة- من مدكر)(4) ويمتنع الإبدال في الثالث، لأن الزاي من حروف الصفير، وفي القرآن: (مجذون وازدجر)(5),(6).

---

(1) سورة الانشقاق: 18

(2) إرشاد السالك ص : 1047

(3) سورة يوسف : 45

(4) سورة القمر : 15

(5) سورة القمر: 9

(6) إرشاد السالك ص : 1052/2

لم يورد حديثاً في شرح الباب , والباب تابع للباب السابق أيضاً .

المبحث السابع والثلاثون

والفصل الفرعي الرابـع

وأمافصل الفرع الرابع :

(فا أمرٍ او مضارعٍ من كـ "وعد" ... احذف وفي كـ "عدةٍ " ذاك اطرد)

علم التصريف ينقسم إلى زيادة وحذف وإبدال وإدغام، فلما بدأ بالزيادة عقبها بالإبدال

لأنه أغلب من الحذف، ثم أفرد هذا الفصل للحذف، وقسمة ثلاثة أقسام(1) .

الأول: ما تحذف منه الفاء، وهو المضارع والأمر من كل فعل كـ "وعد" في كونه ثلاثياً، مفتوح العين، وفاؤه واو، ويزن، قال تعالى: (لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا)(2) وقال تعالى: (وَإِذَا وَعَدَ)(3) وقال تعالى: (يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا)(4) واطرد ذلك في المصدر، بشرط تعويض التاء في آخره من المحذوف، نحو: عدة، وزنة، وسمة، فلو لم تأت بالتاء قلت: وعداً، ووزناً، وحذفت التاء للإضافة، وأما: (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ)(5) فليس من هذا الباب، لأنه اسم للجهة، لا مصدر بمعنى: التوجه، وأما وثب زيدٌ وثبةً، فالتاء فيه للدلالة على المرة، لا عوض من الفاء(6).

وحذف همز أفعل استمر في ..... مضارعٍ وبنيتي متصفٍ)

هذا القسم الثاني من الحذف، وهو حذف الحرف الزائد، وهو المضارع واسم الفاعل، واسم المفعول، وهما مراد المصنف بقوله :

من كل فعل جاء ماضيه على أفعل، فتحذف فيها الهمزة، تقول: أكرم فهو مكرمٌ ومكرمٌ ، ولا تحذف في الماضي، ولا في الأمر، ولا في المصدر، تقول: أكرم إكراماً، وفي الأمر: أكرم، وإثباتها في نحو قوله :

(ظلت وظلت في ظللت استعملا ... وقرن في اقررن وقرن نقلا)

هذا القسم الثالث من الحذف، وهو يتعلق بعين الفعل، وذلك أن الثلاثي الذي عينه ولامه من جنس واحد إذا كان مكسور العين، نحو: شم وظل وقر ومص، فإن أصلها: شمم وظلل وقرر ومصص، فإنه إذا أسند الماضي منه إلى ضمير متحرك جاز فيه ثلاثة أوجه: إثبات عينه، وهو الأصل لتعذر الإدغام بسكون اللام، وحذف عينه مع نقل حركتها إلى الفاء،

---

(1) المصدر السابق الصفحة التالية

(2) سورة النساء : 19

(3) سورة الأنفال: 7

(4) سورة مريم:5

(5) سورة البقرة:148

(6) إرشاد السالك ص : 1054/2

فتقول: ظلت(1).

ومن حذفها مع النقل: قراءة الباقين: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)(2) وقيل بل فتح الفاء على لغة قررت - بفتح العين - وأن النقل في المكسورة متعين؛ وأما المضارع فيتعين فيه إثبات العين، نحو: (فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ)(3) لأن العين مفتوحة، وكذلك تعين في الماضي نحو: (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ)(4) وفي نحو: قررت عيناً ، ونقل المصنف وابنه: أن التخفيف في المضارع لا يعرف به سماع (5).

لم يورد الشارح حديثاً في شرح الباب , وهو تابع للباب السابق أيضاً .

المبحث الثامن والثلاثون

تنبيه في باب الإبدال

تنبيه : أورده الشارح هكذا وهو ما بين الباب الثالث والرابع فجعلته مبحثاً بعد الباب الأخير في الإبدال: قال الشارح : منبهاً -

(1) المصدر السابق الصفحة التالية

(2) سورة الأحزاب:33

(3) سورة الشورى:34

(4) سورة سبأ: 50

(5) أرشاد السالك ص : 1054-1057

عُلم مما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء ، فإنها تبدل من الهمزة أولاً كـ "هراق" وتبدل الهمزةمنها آخراً , كـ "ماء" فإن أصله موه , وإلى ما يبدل منه ولا يبدل، وهو التاء.

أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوه في باب الإبدال لعروضه(1). ـ فهو في باب الإدغام لذلك جعلت التنبيه في آخر الباب لقربه من باب الإدغام وليكون مدخلاً له .

ولم يوردأحاديث في شرح الباب أيضاً , والشواهد الحديثية في تأصيل الباب كثيرة ولاحصر لها , ولأن الأحاديث النبوية كلها إما أمر ,أو نهي, أو تنبيه, أو حث, أو تحذير أو إخبار, ولا يكون ذلك إلا بتصريف الكلمات العربية , وهذه طائفة من الأحاديث لإثبات ذلك :

الحديث الأول: (إِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلاَ وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ ، أَلاَ وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلاَ وَهِيَ الْقَلْبُ) (2),

والحديث الثاني: (لَيْسَ مِنْ أَمْبِرِّ أَمْ صِيَامٍ ، فِي أَمْسَفَرٍ) (3), في إبدال الام ميماً .

والحديث الثالث: (أَبَسِيلُ هُوَ يَا اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (وَاجِلُبُهُ جَرْلُوهُ، وَاجِلُبُعَارٌ نُوجِلُبُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ)(4). والشواهد فيها ظاهرة .

---

(1) أرشاد السالك : 1052/2-1053

(2) أخرجه الإمام أحمد ,320/30 برقم : 183668

(3) الصدر السابق ,84/39 برقم : 23679

(4) أخرجه الترمذي في سننه في أبواب الحديث 1377 برقم 54/3 , الحديث فما جاء في: العجماء جرحها جبار , يقول: العجماء: البهيمة لا تجد من يقودها فتطأ في طريق فتقتل أحدا أو تتلف شيئا فهو جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، فهذا كله يدل على أن ما أصاب هذه الأشياء من الدابة أضمن لتلفها إياه ولا قود فيه ، وهو قول أكثر أهل العلم قالوا: العجماء: الدابة الطفيلية تكون في الطريق فلا تجد من يقودها فتطأ برجلها أو تنفح برجلها أو تعض بفيها فإن احتكامها جبار، ويقال: إن الرجل المعدن إذا حفر بئرا فوقع فيها إنسان فمات فلا قود عليه ، وهو قول الشافعي وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم: إذا حفر في ملكه فلا ضمان عليه ، وإن حفر في غير ملكه فهو ضامن ، وفي الركاز الخمس : الركاز: المعدن الذي وجد في دفن أهل الجاهلية الخفي مدرس الإسلامي بيروت سنة 1998م .

المبحث التاسع والثلاثون

باب الإدغام

وينقسم إلى إدغام المتماثلين وإلى إدغام المتقاربين، إلا أن المصنف أفرد القسم الأول بالذكر، لأنه اللائق بالتصريف(1).

(أول مثلين محركين في ... كلمة أدغم، لا كمثل صفف)

(1) أرشاد السالك :1057/2

(وذلل وكلل ولبب ..... ولا كجسس ولا كاخصص أبي)

(ولا كهيلل، وشذ في ألل ..... ونحوه فكٌّ بنقلٍ فقبل)

إذا اجتمع حرفان متماثلان انقسم حال الأول منهما إلى واجب الإدغام في الثاني وإلى ممتنعه، وإلى جائزه (1).

فالقسم الأول: في مسألتين:

إحداهما: أن يسكن أول المثلين، ولا شرط له، نحو: (وَقَدْ دَخَلُوا)(2)، (وَجَعَلَ لَهُ عَيْنَيْنِ)(3).

لأن ذلك يجب في المتقاربين، نحو: (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ)(4)، (رَبِّي)(5) ففي المتماثلين أولى.

الثانية: - وهي مسألة المصنف- ما إذا تحرك المثلان وسلما من واحد من الموانع السبعة التي ذكرها، سواء كانا في اسم نحو: مد، وحب، وشدةٍ ، أو في فعل، نحو: رد يرد، أو في حرف نحو: لعل، فإن سمع شيءٌ من ذلك بالفك قبل المنقول منه، وعد شاذاً ، كما أشار إليه المصنف فيالبيت الأخير، فمنه:ألل- السقاء- إذا تغيرت رائحته-وضبب المكان- إذا كثر ضبابه- وصكك الفرس- إذا اصطكت عرقوباه- في ألفاظ يسيرة، وقيد ذلك بكونهما في كلمة ليحترز من نحو: (جَعَلَ لَكَ)(6) فإنه من القسم الثالث - كما يأتي.

القسم الثاني: الممتنع إدغامه مع ملاقاة مثله، وذلك إذا وجد فيه مانع من الموانع المذكورة، وهي سبعة:

أحدهاأن يكونا في اسم على فعل، مضموم الفاء مفتوح العين، كـ (صففٍ ، ودررٍ، وجددٍ) جمع صفة، ودرة، وجدة وهي: الطريق في الجبل.

الثاني: أن يكونا في اسم على فعل، بضم الفاء والعين كـ "ذللٍ " - في جمع ذلول-

---

(1) المصدر السابق الصفحة التالية

(2) سورة المائدة: 61

(3) سورة البلد:8

(4) سورة المرسلات:20

(5) سورة الكهف:22

(6) سورة الفرقان:10

وجددٍ - في جمع جديد .

الثالث: أن يكونا في اسم على فعل مكسور الفاء مفتوح العين كـ "كللٍ ، ولممٍ" - في جمع كلةٍ ولمةٍ .

الرابع: أن يكونا في اسم على فعل - بفتحتين كـ "ببٍ ، وطللٍ ، ومددٍ ".

الخامس: أن يكون ثانيهما مدغماً ، كـ "جسس".

الأولى: أن يكون المثلان ياءين لازمي الحركة، نحو: حيي المكان، وعيي زيدٌ ، فإنه يقال: فيهما الفك، والإدغام، وقرئ: (وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)(1) والأشهر فيه الفك، ولذلك قدمه المصنف.

الثانية: نحو: تتجلى وتتذكر، مما افتتح بتاءين مزيدتين، فقياسه: الفك لتصدر المثلين - كما سبق - ويجوز فيه الإدغام، وبه يقرأ البزي، إلا أن ذلك لا يكون إلا مع الوصل لتعذر الابتداء بالمدغم، نحو: (وَلا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ)(2) و(لا تَفَرَّقُوا)(3) ، (قَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ)(4) ولا يضره سكون حرف اللين السابق للمدغم،لأن مده يقوم مقام الحركة، مع أنه قد يدغم مع سكون ما قبله.

قال المصنف وابنه: وعلى الإدغام فتجتلب له همزة الوصل، فتقول: اتجلى، والظاهر أنهما إنما أرادا أنك تجتلب همزة الوصل في الألف على لغة الإدغام لسكون ثاني المضارع، بخلافه على لغة الفك، فإنك لا تحتاج إلى اجتلابها لحركة ثاني المضارع، بل تقول: تتجلى؛ وإلا فمن لا ينبغي عليه أن همزة الوصل لا محل لها في المضارع، وأما نحو:(لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ)(5) فإنه ليس من باب إدغام أحد المثلين في الآخر، ولا من باب الإدغام في الابتداء، وإنما هو إدغام التاء الثانية في الحرف الذي بعدها، وكذلك لا يختص بأن يكون المضارع مفتتحا بالتاء، بل تقع بعد حروف المضارعة كلها، نحو: أذكر، ونذكر، وتذكر، ويذكر، ولذلك إنما تدغم التاء في الحرف المقارب لها، بخلاف نحو: تتعلم فإنه إنما يجوز فيه

---

(1) سورة الأنفال:42

(2) سورة النساء:32

(3) سورة آل عمران:103

(4) سورة آل عمران : 143

(5) سورة الأعراف: 26

الحذف لا الإدغام.

الثالثة: أن يكون المثلان تاءين في "افتعل" نحو: استتر، واقتتل، فإن قياسه الفك - أيضاً - لما يؤدي إليه الإدغام من التقاء الساكنين، وهما الحرف المسكن للإدغام مع ما قبله، ويجوز فيه الإدغام لكن بعد نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها فتسقط همزة الوصل حينئذ للاستغناء عنها فتقول: ستر وقتل، ثم تصرفهما على ذلك، إلا أنك تقول في مضارعهما: يستر - بفتح أوله نظراً إلى الأصل، وفي المصدر: ستاراً، نظراً إلى ما آل إليه، وبعضهم يدغم من غير نقل(1) .

("وما بتاءين ابتدى قد يقتصر ... فيه على تا كـ "تبين" العبر")

ذكر هذا الحكم ها هنا استطراداً بذكر الوجه الثالث من الأوجه الجائزة في المفتتح بتاءين، وإلا فمحله عند ذكر مسائل الحذف المتقدمة؛ وذلك أن المفتتح بتاءين لك مع ترك إدغامه أن تخففه بحذف إحدى التاءين، قال تعالى: (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى)(2) (وَتَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ)(3) وهل المحذوف الأولى أو الثانية فيه قولان. وذكر بعضهم أنه يعامل بذلك ما ابتدئ بنونين، وحمل عليه قراءة عاصم وابن عامر: (وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)(4) وهو سهو، إذ لو كان من حذف إحدى النونين لم تشدد الجيم.

(وفك حيث مدغم فيه سكن .... لكونه بمضمر الرفع اقترن)

(نحو: حللت ما حللته وفي ... جزمٍ وشبه الجزم تخييرٌ قفى)

قد علم مما تقدم أنه لا يتصور الإدغام إلا مع حركة الثاني من المثلين، فلا إدغام مع أصالة سكونه، وأما إن عرض له السكون فإن كان لاتصاله بضمير الرفع الذي يسكن لأجله آخر الفعل وهو الفاعل نحو تعللت ما حللته، وقوله: (فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ)(5) (إِلَى رَبِّي لأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا)(6) (وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا)(7) وإن كان سكونه للجزم

---

(1) أرشاد السالك :2/ 1064

(2) سورة الليل:14

(3) سورة آل عمران:143

(4) سورة الأنبياء:88

(5) سورة القصص:13

(6) سورة الكهف : 36

أو شبه الجزم وهو بناء فعل الأمر جاز فيه الوجهان، وهي المسألة الرابعة من القسم الثالث؛ هل الحجاز، وبها قرأ الأكثرون: (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)(2) وأجمع عليها في: (وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ)(3) والإدغام لغة تميم(4) .

ثم لك في الأمر المضمون الأول إذا لاقى آخره ساكناً الضم إتباعاً ، والفتح تخفيفاً ، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وبها يروى:

(فغض الطرف إنك من نمير..... فلا كعبا بلغت ولا كلابا)(5)

المسألة الخامسة: الإدغام الجائز ما إذا كان المثلان في كلمتين نحو: (جَعَلَ لَكَ قَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ قُصُورًا) (6) قرئا بالفك والإدغام (7).

(وفك أفعل في التعجب التزم ... والتزم الإدغام -أيضاً - في هلم)

يستثنى مما يخير فيه لسكون آخره هنا مسألتان:

إحداهما: يمتنع فيها الإدغام وهو "أفعل" في التعجب، نحو: أشدد بقوة فلانٍ ، فإن فكه لازم، وعليه جاء قوله:

(وقال نبي المسلمين تقدموا ... "وأحبب إلينا أن تكون المقدما")

الثانية: عكسها، يجب فيها الإدغام وهي "هلم" فإنهم التزموا فيها الإدغام لثقلها بالتركيب من الحرف والفعل، إذ أصلها: هل أم، ولذلك التزموا في آخرها الفتح دون نظائرها من المدغم(8).

لم يورد الشارح حديثاً في شرح الباب ولنا أن نورد حديث أركان الإسلام إذ فيه إدغام في" ألاّ " وأصلها " أن لا " فأدغمت النون الساكنة في اللام , ويسمي أدغام كامل في

---

(1) سورة الشورى : 33

(2) سورة البقرة:217

(3) سورة لقمان:19

(4) أرشاد السالك :2/ 1066

(5) المصدر السابق 1067/2

(6) سورة الفرقان:10

(7) أرشاد السالك : 2/ 1067

(1) المصدر السابق :2/ 1068

علم التجويد , لعدم ظهور النون مع اللام , وهكذا النون الساكنة مع الراء:(بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج)(1).

المبحث الأربعون

خاتمة الشرح

(وما بجمعه عنيت قد كمل ..... نظماً على جل المهمات اشتمل)

(أحصى من الكافية الخلاصه ... كما اقتضى غنى ً بلا خصاصه)

"أحصى" أفعل تفضيل من قولك: أحصيت الشيء، إذا جمعته وحفظته، فهو على نحو:

(1) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان باب الإيمان 8/1 برقم 4243

أعطاهم للدراهم، ومراده بالكافية: كافية ذوي الأدب، التي صنفها ابن الحاجب، لا كافيته هو، صة: أي: بلا فقر ولا حاجة، قال تعالى: (وَ يُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَ لَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ)(1).

(فأحمد الله مصليا على ..... محمد خير نبي أرسلا)

(وآله الغر الكرام البرره ... وصحبه المنتخبين الخيره)

مصلياً حال من المستكن في "أحمد" والغر: جمع أغر وهو الأبيض؛

والبررة : جمع بار، والخيرة: جمع خيرٍ تنزيلا له منزلة فاعل. والله سبحانه وتعالى أعلم.

كمل التعليق المختصر على كتاب الخلاصة، والله المسئول أن ينفع به قارئه وكاتبه والناظر فيه، ويلهمه الكف والإغضاء عن عيوبه ومساوئه ، آخر ما نقل من كتابه: كتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة المباركة في يوم الثامن عشر من ربيع الآخر سنة ... ومائتين (2).

لم يرد حديثاً في شرح الباب , وليس في الباب ما يدعو لإيراد الحديث , لأنه اختتام لشرح آخر أبيات الألفية من ناحية شرح المعنى اللغوي لا المسائل النحوية , والله أعلم .

خاتمة البحث :

وفي الختام قد بذل الباحث مافي وسعه في إخراج هذا البحث بهذه الصورة التي يرجو من الله السداد والقبول ثم من المطلع عليه الرضا والعفو عن ما قد يبدو فيه النقص

---

(1) سورة الحشر: 9

(2) إرشاد السالك ص: 2/ 1068 -1070

والقدح , وهذا من طبيعة عمل البشر والكمال لله وحده .

وهذه بعض النتائج التي توصل إليها الباحث في هذا السِفر الطويل وتليها أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث , والفهارس على الترتيب ـ الآيات القرآنية ثم الأحاديث النبوية الواردة في البحث التي أوردها الشارح والتي استشهد بها الباحث والشواهد الشعرية دون فهرست أبيات الألفية , ثم فهرست الأعلام وفهرست الموضوعات ثم المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في كتابة البحث .

والله الموفق .

نتائج البحث :

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

1 ـ أن الحديث النبوي حجة في جميع الأقسام والأبواب العلمية والشرعية والعربية

أصولا وفروعاً .

2 ـ أن الحديث النبوي يصلح للاستشهاد به في كل الأبواب والمسائل النحوية والصرفية الأصلية والفرعية.

3ـ أن الشارح أورد خمسين حديثاً للأبواب ولم يستشهد لأبواب أخرى بأي حديث مثل باب الإمالة والحكاية بالذي وبأل , والباحث أيضاً لم يتمكن من إيراد أحاديث لتدليل بها على بعض الأبواب النحوية والصرفية .

4ـ أن الشارح أكثر من ذكر الآيات القرآنية حتى أوصلها إلى أكثر من ألف آية قرآنية.

5 ــ أن الشارح أورد نفس الأبيات التي وردت في شروح الألفية وذكر أكثر من خمسمائة بيت .

6 ـ أن مانعي الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو حججهم داحضة ومردودة عليهم.

7 ـ أن المتوسطين وقعوا في بعض المحظورات في ردهم لبعض الأحاديث التي لم توافق شروطهم.

8 ـ البحث ليس دراسة لظاهرة الحديث النبوي في النحو فحسب , بل هو تأصيل ورد على منكري الحديث النبوي قديما وحديثا .

9 ـ أن المطلع على هذا البحث يجد ضالته في الحديث والنحو والصرف والفقه والأصول والتفسير وغيرها من العلوم العربية والشرعية.

10 أن ابن القيم ورّث علمه لأبناءه كما ورثه لتلاميذه .

التوصيات :

ويوصي الباحث بالتوصيات بالأتي ـ

1ـ دراسة الآيات القرآنية الواردة في الشرح دراسة تفصيلية من وجوه القراءات والنحو

والصرف والبلاغة .

2 ـ دارسة الآثار والأقوال والأمثال التي أوردها الشارح دراسة مستفيضة ومنفردة .

3 ـ إدراج الشرح ضمن موسوعة شروح ألفية ابن مالك العشرة .

4 ـ تدريس الشرح لطلاب المدارس والخلاوى كمقرر مع شرح ابن عقيل لأنه أكثر من ذكر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية .

5 ــ دارسة الشواهد اللغوية للشارح وعقد مقارنة بينها وبين شواهد شر ّاح الألفية الآخرين.

6 نشر هذا الشرح بين طلاب اللغة العربية مع ذكر منهجه ومز اياه وفضله على غيره.

7 ـ جعل هذا البحث مدخلاً لكل من أراد ربط الحديث بالنحو لأنه جمع بين العلمين الحديث والنحو .

8 ــ وجوب اصطحاب علم النحو مع علم التفسير والفقه والدعوة والقضاء والتزكية والتربية والتعليم وغيرها من العلوم كما هو واقع في علم الحديث .

9ـ دراسة الأحاديث النبوية دراسة تطبيقية تفصيلية من وجوه اللغة والنحو والصرف والبلاغة.

10ـ تعظيم الحديث النبوي بتقديمه على الأصول النحوية مهما كان الأمر لأن الحديث وحي من عند الله تعالى واللغة العربية قياس وسماع واجتهاد .